



الْمَنْطِقُ

للمجتهد المجدد
الشيخ محمد رضا المظفر رحمته الله
المتوفى ١٣٨٣ هـ. ق.

تعليق
سماحة الأستاذ الشيخ غلام رضا الفياضي



بمَجْفَبِ

مُؤَسَّسَةِ الْفَيْضِيَّةِ
بِالْمَدِينَةِ الْعِلْمِيَّةِ
بِالْمَدِينَةِ الْحَبَشِيَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الرؤوف الرحمن ، خلق الإنسان علمه البيان ، ووضع الميزان ، والصلاة والسلام على من أرسله بالقرآن محمد المصطفى وعلى أهل بيته معادن الحكمة ومعالم البرهان ، واللعنة الدائمة على أعدائهم عبدة الأوثان وأولياء الشيطان.

عمدت مؤسسة النشر الإسلامي منذ تأسيسها إلى إحياء التراث الإسلامي الذي تصب روافده في خدمة الدين الحنيف ، ووفقت بحمد الله ومنه لتحقيق ونشر كثير من الموسوعات المنيفة والكتب القيمة ، وبقيت تطلعاتها متوهجة لتقديم المزيد.

ومن المصنفات التي حازت مكانة خاصة في خطوط عملنا : ما خلفه لنا فخر الشيعة وحامي الشريعة آية الله المجدد الشيخ محمد رضا المظفر (قدس سره) ألا وهما كتابا «المنطق» و «أصول الفقه» اللذان يعدان منذ تأليفهما شاخصين نيرين في أفق العلوم العقلية والنقلية ، فاستقطبا عناية العلماء والدارسين ، ثم أصبحا ركنين أساسيين في المقررات الدراسية للحوزات العلمية وبعض المعاهد والكليات.

وقد استوقفنا قبل الإقدام على تحقيقهما إحساسنا بمسؤولية هذا المشروع الخطير وحرصنا على أن يكون عملنا من الكمال بنحو يليق بشأن هذين السفرين الجليلين ومؤلفهما. فشرعنا في «المنطق» بخطى بطيئة متأنية ، ولكنها موشحة ببوادر توفيق عديدة :

منها : تعاليق سماحة الأستاذ الشيخ غلام رضا الفياضي . دامت إفاضاته . حيث مثلت تلك المدونات حصيلة تحقيق وتدقيق استغرق عدة سنوات تدريسية ، وحفلت بتصحيح المتن وشرح مبهماتة وحل معضلاته ونقد بعض مسأله.

ومنها : تطلب مواضع البحوث في الكتب المنطقية والإشارة إلى مواردها لتسهيل المراجعة إليها لمن أراد مزيد التحقيق ، وهي جهود بذلها الفاضل النبيل سماحة الأستاذ محمود المنتظري ، باقتراح من شيخه الجليل الفياضي ، فلهما جزيل شكرنا وتقديرنا.

ومنها : الاعتناء البالغ في التصحيح ، والإخراج الفني مما له دخل في تيسير القراءة وتسهيل الفهم ، وقد اعتنى بهما مسؤول لجنة التحقيق في هذه المؤسسة : الشيخ رحمت الله الرحمي الأراكي.

هذه جملة ما وفقنا له وحظينا به في رحبة كتاب «المنطق». وأما بالنسبة إلى التركة الثمينة الأخرى لشيخنا الجليل المظفر . وهي كتاب «أصول الفقه» . فسندره في المستقبل القريب محققا بإتقان أيضا مع مقدمة حاوية لحياة المؤلف (قدس سره) بقلم سماحة الأستاذ الشيخ محمد مهدي الأصفى . دام ظله ..

وأخيرا نأمل من أرباب الفضل وأولي الدقة والنظر أن يزودونا بملاحظاتهم واقتراحاتهم البناءة فيما يتعلق بهذا الكتاب وسائر ما صدر عن مؤسستنا ، لنسد مواطن الخلل ونرقى إلى مستوى أكمل في طريق تحقيق ونشر ما يؤازر طلاب العلوم الدينية وشبابنا المثقفين على تصعيد الحركة الفكرية الإسلامية. اللهم ما بنا من نعمة فمنك ، عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

الإهداء :

إلى أعزائنا الذين وهبنا لهم زهرة حياتنا

ومن ينتظرهم الغد قدوة صالحة

إلى الشباب الديني المتحفز

إلى طلابنا :

أهدي هذا السفر ، لأنه لكم ، وهو من وحي حاجتكم ... والأمل : أن تحققوا حسن
الظن بكم ، على ما عاهدتم عليه مدرستكم من الجهاد ، لترفعوا راية العلم والدين بأقلامكم
ومقاولكم ، في عصر انغمس بالمادة فنسي الروح ، وانجرف بالعاطفة فأضاع الأخلاق ...!
إليكم يا أفلاذ القلوب! أهدي هذا المجهود المتواضع.

المظفر

مجموعة المحاضرات التي القيت في كلية منتدى النشر بالنجف الأشرف.

ابتداء من سنة ١٣٥٧ هـ ق

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل

الحاجة إلى المنطق :

خلق الله الإنسان مفطوراً على النطق ، وجعل اللسان آلة ينطق بها ولكن مع ذلك يحتاج إلى ما يقوم ^(١) نطقه ويصلحه ليكون كلامه على طبق اللغة التي يتعلمها ، من ناحية هيئات الألفاظ وموادها : فيحتاج أولاً إلى المدرب الذي يعوّده على ممارستها ، وثانياً إلى قانون يرجع إليه يعصم لسانه عن الخطأ. وذلك هو النحو والصرف.

وكذلك خلق الله الإنسان مفطوراً على التفكير بما منحه من قوة عاقلة مفكرة ، لا كالعجاوات. ولكن مع ذلك نجده كثير الخطأ في أفكاره : فيحسب ما ليس بعلة علة ، وما ليس بنتيجة لأفكاره نتيجة ، وما ليس ببرهان برهانا ، وقد يعتقد بأمر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسدة وهكذا. فهو إذن بحاجة إلى ما يصحح أفكاره ويرشده إلى طريق الاستنتاج الصحيح ، ويدريه على تنظيم أفكاره وتعديلها.

وقد ذكروا أن (علم المنطق) هو الأداة التي يستعين بها الإنسان على العصمة من الخطأ ، وترشده إلى تصحيح أفكاره ، فكما أن النحو والصرف

(١) كذا ، والمناسب : ينظم.

لا يعلمان الإنسان النطق وإنما يعلمانه تصحيح النطق ، فكذلك علم المنطق لا يعلم الإنسان التفكير ، بل يرشده إلى تصحيح التفكير.

إذن فحاجتنا إلى المنطق هي تصحيح أفكارنا. وما أعظمها من حاجة!

ولو قلتم : أن الناس يدرسون المنطق ويخطئون في تفكيرهم فلا نفع فيه.

قلنا لكم : إن الناس يدرسون علمي النحو والصرف ، فيخطئون في نطقهم ، وليس ذلك إلا لأن الدارس للعلم لا يحصل على ملكة العلم ، أو لا يراعي قواعده عند الحاجة ، أو يخطئ في تطبيقها ، فيشذ عن الصواب.

تعريف علم المنطق

ولذلك عرفوا علم المنطق بأنه (آلة قانونية^(١) تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر). فانظر إلى كلمة (مراعاتها) ، واعرف السر فيها كما قدمناه ، فليس كل من تعلم المنطق عصم عن الخطأ في الفكر ، كما أنه ليس كل من تعلم النحو عصم عن الخطأ في اللسان ، بل لابد من مراعاة القواعد وملاحظتها عند الحاجة ، ليعصم ذهنه أو لسانه.

المنطق آلة :

وانظر إلى كلمة (آلة) في التعريف وتأمل معناها ، فتعرف أن المنطق إنما هو من قسم العلوم الآلية التي تستخدم لحصول غاية ، هي غير معرفة نفس مسائل العلم ، فهو يتكفل ببيان الطرق العامة الصحيحة التي يتوصل بها الفكر إلى الحقائق المجهولة ، كما يبحث (علم الجبر) عن طرق حل المعادلات التي بها يتوصل الرياضي إلى المجهولات الحسابية.

(١) وإنما كان المنطق قانوناً لأن مسأله قضايا كلية منطبقة على جزئيات. راجع شرح المطالع : ص ١٤ ، وشرح الخبيصي على التهذيب : ص ٨.

وبيان أوضح : علم المنطق يعلمك القواعد العامة للتفكير الصحيح حتى ينتقل ذهنك إلى الأفكار الصحيحة في جميع العلوم ^(١) ، فيعلمك على أية هيئة وترتيب فكري ^(٢) تنتقل من الصور الحاضرة في ذهنك إلى الأمور الغائبة عنك ولذا سموا هذا العلم (الميزان) و (المعيار) من الوزن والعيار ، وسموه بأنه (خادم العلوم) حتى علم الجبر الذي شبهنا هذا العلم به ، يرتكز حل مسائله وقضاياها عليه.

فلا بد لطالب هذا العلم من استعمال التمرينات لهذه الأداة وإجراء عملياتها في أثناء الدراسة ، شأن العلوم الرياضية والطبيعية.

(١) أي العلوم الاستدلالية ، كالفلسفة والفقه الاجتهادي.

(٢) فيه تلويح إلى أن المنطق إنما يتعرض لصورة الاستدلال ويبين قواعدها وأحكامها هذا ، ولكن الحق أن المنطق متكفل لمادة الاستدلال أيضا ويبين أنه من أي مادة وعلى أي هيئة يكون التفكير الصحيح.

العلم (*)

تمهيد

قلنا : إن الله تعالى خلق الإنسان مفطوراً على التفكير مستعداً لتحصيل المعارف بما أعطى من قوة عاقلة مفكرة يمتاز بها عن

(*) (١) المبحوث عنه هنا هو العلم المعبر عنه في لسان الفلاسفة بـ «العلم الحسولي». أما «العلم الحسوري» . كعلم النفس بذاتها وبصفتها القائمة بذاتها وبأفعالها وأحكامها وأحاديثها النفسية ، وكعلم الله تعالى بنفسه وبمخلوقاته . فلا تدخل فيه الأبحاث الآتية في الكتاب ، لأنه ليس حصوله للعالم بارتسام صورة المعلوم في نفسه ، بل بحضور نفس المعلوم بوجوده الخارجي العيني للعالم ، فإن الواحد منا يجد من نفسه أنه يعلم بنفسه وشؤونها ويدركها حق الإدراك ، ولكن لا بانتقاش صورها ، وإنما الشيء الموجود هو حاضر لذاته دائماً بنفس وجوده ، وكذا المخلوقات حاضرة لخالقها بنفس وجودها. فيكون الفرق بين الحسولي والحسوري :

١ . إن الحسولي هو حضور صورة المعلوم لدى العالم

والحسوري هو حضور نفس المعلوم لدى العالم.

٢ . إن المعلوم بالعلم الحسولي وجوده العلمي غير وجوده العيني

وإن المعلوم بالعلم الحسوري وجوده العلمي عين وجوده العيني.

٣ . إن الحسولي هو الذي ينقسم إلى التصور والتصديق

والحسوري لا ينقسم إلى التصور والتصديق.

١ . الهوامش التي رمزنا إليها بعلامة (*) موجودة في الطبقات السابقة ، والظاهر أنها من المؤلف (قدس سره).

٢ . أقول : والفرق الرابع : أن العلم الحسولي يقبل الخطأ والعلم الحسوري لا يقبل الخطأ.

العجماوات^(١). ولا بأس ببيان موطن هذا الامتياز من أقسام العلم الذي نبحت عنه ، مقدمة لتعريف العلم ولبيان علاقة المنطق به ، فنقول :

١ - إذا ولد الإنسان يولد وهو خالي النفس من كل فكرة وعلم فعلي ، سوى هذا الاستعداد الفطري. فإذا نشأ وأصبح ينظر ويسمع ويدوق ويشم ويلمس ، نراه يحس بما حوله من الأشياء ويتأثر بها التأثير المناسب ، فتتفعل نفسه بها ، فنعرف أن نفسه التي كانت خالية أصبحت مشغولة بحالة جديدة نسميها (العلم) ، وهي العلم الحسي الذي هو ليس إلا حسّ النفس بالأشياء التي تنالها الحواس الخمس : (الباصرة ، السامعة ، الشامة ، الذائقة ، اللامسة). وهذا أول درجات العلم ، وهو رأس المال لجميع العلوم^(٢) التي يحصل عليها الإنسان ، ويشاركه فيه سائر الحيوانات التي لها جميع هذه الحواس أو بعضها.

٢ - ثم تترقى مدارك الطفل فيتصرف ذهنه في صور المحسوسات المحفوظة عنده ، فينسب بعضها إلى بعض : هذا أطول من ذاك ، وهذا الضوء أنور من الآخر أو مثله ويؤلف بعضها من بعض تأليفاً قد لا يكون له وجود في الخارج ، كتأليفه لصور الأشياء التي يسمع بها ولا يراها ، فيتخيل البلدة التي لم يرها ، مؤلفة من الصور الذهنية المعروفة عنده من مشاهداته للبلدان. وهذا هو (العلم الخيالي)^(٣) يحصل عليه الإنسان بقوة (الخيال) ،

(١) جمع «العجماء» : البهيمة.

(٢) العلم الحسي وإن كان أول درجات العلم وبه يستعد الإنسان لإدراك ما سواه من الدرجات المتعالية ، إلا أنه ليس رأس المال للعلوم التي يحصل عليها الإنسان ، بل الذي هو رأس المال لجميع العلوم إنما هي البديهيات أعم من أن تكون بديهيات تصويرية أو تكون بديهيات تصديقية ، فإن الإنسان إنما يكتسب العلوم التصويرية النظرية بالاستعانة بالتصورات البديهية ويكتسب العلوم التصديقية النظرية بالتمسك بالتصديقيات البديهية.

(٣) لا يخفى عليك : أنه (قدس سره) خلط الخيال بالمتخيلة ، فإن ما ذكره من الأفعال إنما هي للمتخيلة التي تسمى متصرفة أيضاً. وأما العلم الخيالي فهو ما يحفظ في الذهن من صور المحسوسات بعد زوال الاتصال بالمحسوس الخارجي. راجع الشفا : ٦ / ٣٦ وأسرار الحكم : ص ٢٢١.

وقد يشاركه فيه بعض الحيوانات.

٣. ثم يتوسع في إدراكه إلى أكثر المحسوسات ، فيدرك المعاني الجزئية التي لا مادة لها ولا مقدار : مثل حب أبويه له وعداوة مبغضيه ، وخوف الخائف (١) ، وحرز الثاقل ، وفرح المستبشر وهذا هو (العلم الوهمي) يحصل عليه الإنسان كغيره من الحيوانات بقوة (الوهم). وهي . هذه القوة . موضع افتراق الإنسان عن الحيوان ، فيترك الحيوان وحده يدبر ادراكاته بالوهم فقط ويصرفها بما يستطيعه من هذه القوة والحول المحدود.

٤. ثم يذهب هو . الإنسان . في طريقه وحده متميزا عن الحيوان بقوة العقل والفكر التي لا حد لها ولا نهاية ، فيدير بها دفعة مدركاته الحسية والخيالية والوهمية ، ويميز الصحيح منها عن الفاسد ، وينزع المعاني الكلية من الجزئيات التي أدركها فيتعقلها ، ويقيس بعضها على بعض ، وينتقل من معلوم الى آخر ، ويستنتج ويحكم ، ويتصرف ما شاءت له قدرته العقلية والفكرية.

وهذا (العلم) الذي يحصل للإنسان بهذه القوة هو العلم الاكمل الذي كان به الانسان انساناً ، ولأجل نموه وتكامله وضعت العلوم وألفت الفنون ، وبه تفاوتت الطبقات واختلفت الناس.

وعلم المنطق وضع من بين العلوم ، لاجل تنظيم تصرفات هذه القوة خوفاً من تأثير الوهم (٢) والخيال عليها. ومن ذهباها في غير الصراط المستقيم لها.

(١) لا يخفى أنه ليس المراد درك الخائف وجود خوفه وإلا لكان علما حضوريا بل المراد درك مفهوم الخوف مضافا إلى خائف خاص أعم من أن يكون هو نفسه أو غيره ، حتى يكون من المفهوم المضاف إلى جزئي وهو العلم الوهمي ، وهكذا في خزن الثاقل وفرح المستبشر.

(٢) قال في أسرار الحكم ص ٢٢٢ : إذا لم يكن الوهم كالكلب المعلم فإنه يتنازع مع العاقلة ، ويحكم بخلافها ولا يدعن لأحكام العاقلة.

تعريف العلم :

وقد تسأل على أي نحو تحصل للانسان هذه الادراكات؟ ونحن قد قربنا لك فيما مضى نحو حصول هذه الادراكات بعض الشيء ، ولزيادة التوضيح نكلفك أن تنظر إلى شيء أمامك ثم تنطبق عينيك موجهها نفسك نحوه ، فستجد في نفسك كأنك لا تزال مفتوح العينين تنظر إليه ، وكذلك إذا سمعت دقات الساعة مثلاً . ثم سددت أذنيك موجهها نفسك نحوها ، فستحس من نفسك كأنك لا تزال تسمعها وهكذا في كل حواسك. إذا جربت مثل هذه الأمور ودققته جيداً يسهل عليك أن تعرف أن الإدراك أو العلم إنما هو انطباع صور الأشياء في نفسك ولا فرق بين مدركاتك في جميع مراتبها ، كما تنطبق صور الأشياء في المرآة^(١). ولذلك عرفوا العلم بأنه : «حضور صورة^(٢) الشيء عند العقل^(٣)». أو فقل انطباعها في العقل ، لا فرق بين التعبيرين في المقصود.

التصور والتصديق

إذا رسمت مثلثاً تحدث في ذهنك صورة له ، هي علمك بهذا المثلث ، ويسمى هذا العلم (بالتصور). وهو تصور مجرد لا يستتبع جزماً واعتقاداً. وإذا تنبعت إلى زوايا المثلث تحدث لها أيضاً صورة في ذهنك. وهي أيضاً من (التصور المجرد). وإذا رسمت خطاً أفقياً وفوقه خطاً عمودياً مقاطعا له تحدث زاويتان قائمتان ، فتنتقش صورة الخطين والزاويتين في ذهنك. وهي من (التصور المجرد) أيضاً. وإذا أردت أن تقارن بين القائمتين

(١) على ما يراه الفهم الساذج المتعارف ، وإلا فلا صورة حقيقية في المرآة ، وإنما هي في ذهن الرائي فقط بتوسط المرآة.

(٢) في معنى الصورة راجع رسالة التصور والتصديق : ص ٤ .

(٣) أي عند الذهن ، أعم من قوة الحس والخيال والوهم والقوة العاقلة.

ومجموع زوايا المثلث ، فتسأل في نفسك هل هما متساويان؟ وتشك في تساويهما ، تحدث عندك صورة لنسبة التساوي بينهما وهي من (التصور المجرد) أيضا.

فإذا برهنت على تساويهما تحصل لك حالة جديدة مغايرة للحالات السابقة. وهي إدراكك لمطابقة النسبة للواقع المستلزم لحكم^(١) النفس وإذعانها وتصديقها بالمطابقة^(٢). وهذه الحالة أي (صورة المطابقة للواقع التي تعقلتها وأدركتها) هي التي تسمى (بالتصديق) ، لأنها إدراك يستلزم تصديق النفس وإذعانها^(٣) ، تسمية للشيء باسم لازمة الذي لا ينفك عنه.

إذن ، إدراك زوايا المثلث ، وإدراك الزاويتين القائمتين ، وإدراك نسبة التساوي بينهما كلها (تصورات مجردة) لا يتبعها حكم وتصديق. أما إدراك [أن] هذا التساوي صحيح واقع مطابق للحقيقة في نفس الأمر فهو (تصديق).

وكذلك إذا أدركت أن النسبة في الخبر غير مطابقة للواقع ، فهذا الإدراك (تصديق). (تنبيه) إذا لاحظت ما مضى يظهر لك أن التصور والإدراك والعلم^(٤) كلها ألفاظ لمعنى واحد ، وهو : حضور صور الأشياء عند العقل. فالتصديق أيضاً تصور ولكنه تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس

(١) لا يخفى عليك : أن الحكم هنا بمعنى الإذعان ، وأما الحكم بمعنى إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو نفس التصديق وقد أطلق الحكم في كلماتهم على كل من المعنيين. قال الحكيم السبزواري في منظومته :

الارتسامي ممن إدراك الحجى إما تصور يكون ساذجا
أو هو تصديق هو الحكم فقط ومن يركبه فيركب الشطط

(٢) وبعبارة أخرى : التصديق هو إدراك وجود النسبة في نفس الأمر أو عدم وجودها.

(٣) وبعبارة أخرى : التصديق هو إدراك وجود النسبة في نفس الأمر أو عدم وجودها.

(٤) أي الإدراك والعلم الحسولي ، وأما الإدراك والعلم المطلق فهو أعم من التصور المطلق لشموله للعلم الحسولي أيضا. وبعبارة أخرى : إن الذي يرادف التصور المطلق هو أحد إطلاقات العلم والإدراك أعني العلم الحسولي.

وتصديقها. وإنما لأجل التمييز بين التصور المجرد أي غير المستتبع للحكم ، وبين التصور المستتبع له ، سمي الأول (تصوراً) لأنه تصور محض ساذج مجرد فيستحق إطلاق لفظ (التصور) عليه مجرداً من كل قيد ، وسمي الثاني (تصديقاً) لأنه يستتبع الحكم والتصديق ، كما قلنا تسمية للشيء باسم لازمه.

أما إذا قيل : (التصور المطلق) فانما يراد به ما يساوق العلم والادراك فيعم . كلا التصورين : التصور المجرد ، والتصور المستتبع للحكم (التصديق) (*).

بماذا يتعلق التصديق والتصور؟

ليس للتصديق الا مورد واحد يتعلق به ، وهو النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم والادعان بمطابقتها للواقع او عدم مطابقتها. واما التصور فيتعلق بأحد اربعة أمور :

- ١ . (المفرد) من اسم ، وفعل «كلمة» ، وحرف «اداة».
- ٢ . (النسبة في الخبر) ^(١) عند الشك فيها أو توهمها ، حيث لا تصديق ، كتصورنا لنسبة السكنى الى المريخ . مثلاً . عندما يقال : «المريخ مسكون».

(*) هذا البيان عن معنى التصديق هو خلاصة آراء المحققين من الفلاسفة ، وإليه يؤمى تعريف الشيخ الرئيس في الإشارات بأنه تصور معه حكم ، وقد وضع المولى صدر المتألهين رسالة ضافية في تحقيقه ، سماها «رسالة التصور والتصديق» فلتذهب خيالات المشككين وأوهام المغالطين أدراج الرياح ... وقد جعلوا هذا الأمر الواضح بسبب تشكيكاتهم من المسائل العويصة المستعصية على المتدئين.

(١) لا يخفى عليك : أن الأنسب في الترتيب الذكري أن يعقب المفرد بالمركب الناقص ثم يذكر بعده النسبة في الإنشاء ثم النسبة في الخبر عند الشك والوهم. وذلك لأنه مقتضى الترتيب في الاحتراز بما يؤتى في بيان مورد التصديق : من أنه المركب التام الخبري عند الحكم والإدعان.

٣ . (النسبة في الانشاء) ^(١) من أمر ونهي وتمن واستفهام ... الى آخر الامور الانشائية التي لا واقع لها وراء الكلام ، فلا مطابقة فيها للواقع خارج الكلام ، فلا تصديق ولا اذعان .

٤ . (المركب الناقص). كالمضاف والمضاف اليه ، والشبيه بالمضاف ^(٢) ، والموصول وصلته ، والصفة والموصوف ، وكل واحد من طرفي الجملة الشرطية ... الى آخر المركبات الناقصة التي لا يستتبع تصورها ^(٣) تصديقاً وإذعاناً : ففي قوله تعالى : **(وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا)** ^(٤). الشرط (تععدوا نعمة الله) معلوم تصوري والجزء (لا تحصوها) معلوم تصوري أيضاً. وإنما كان معلومين تصوريين لأنهما وقعا كذلك جزاءً وشرطاً في الجملة الشرطية وإلا ففي أنفسهما لولاها كل منهما معلوم تصديقي. وقوله (نعمة الله) معلوم تصوري مضاف. ومجموع الجملة معلوم تصديقي.

أقسام التصديق

ينقسم التصديق إلى قسمين : يقين وظن ، لأن التصديق هو ترجيح أحد طرفي الخبر وهما الوقوع واللاوقوع سواء كان الطرف الآخر محتملاً أو لا فإن كان هذا الترجيح مع نفي احتمال الطرف الآخر بتاً فهو (اليقين) ، وإن كان مع وجود الاحتمال ضعيفاً فهو (الظن).

(١) وسيأتي في صفحة ٦٢ كثير من الأمور الإنشائية.

(٢) وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه وهذا الذي به التمام إما أن يكون مرفوعاً به كقولك : يا محموداً فعله ويا حسناً وجهه ، أو منصوباً كقولك : يا طالعا جبلا ، أو مخفوضاً بخافض متعلق به كقولك : يا خيراً من زيد ، أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك : يا ثلاثة وثلاثين ، في رجل سميت به بذلك. قاله ابن هشام في شرح قطر الندى. هكذا في الحدائق الندية ص ١٠٧ .

(٣) أي : لا يستتبع العلم بما التصديق اللغوي الذي هو لازم التصديق الاصطلاحي . فالتصور هنا بمعناه المطلق ، والتصديق بمعناه اللغوي.

(٤) إبراهيم / ٣٤ ، النحل / ١٨ .

وتوضيح ذلك : إنك إذا عرضت على نفسك خبراً من الأخبار فأنت لا تخلو عن إحدى حالات أربع : إما أنك لا تجوز إلا طرفاً واحداً منه إما وقوع الخبر أو عدم وقوعه ، وإما أن تجوز الطرفين وتحتملهما معاً. والأول هو اليقين. والثاني وهو تجويز الطرفين له ثلاث صور ، لأنه لا يخلو إما أن يتساوى الطرفين في الاحتمال أو يترجح أحدهما على الآخر : فإن تساوى الطرفين فهو المسمى (بالشك) وإن ترجح أحدهما فإن كان الراجح مضمون الخبر ووقوعه ^(١) فهو (الظن) الذي هو من أقسام التصديق. وإن كان الراجح الطرف الآخر فهو (الوهم) الذي هو من أقسام الجهل ^(٢) وهو عكس الظن. فتكون الحالات أربعاً ، ولا خامسة لها :

١ . (اليقين) وهو أن تصدق بمضمون الخبر ولا تحتل كذبه أو تصدق بعدمه ولا تحتل صدقه ، أي أنك تصدق به على نحو الجزم وهو أعلى قسمي التصديق. ^(٣)

(١) لا يخفى عليك : أن الصحيح أن يقال بدلها : فالراجح سواء كان هو مضمون الخبر أو عدمه هو الظن. والمرجوح كذلك هو الوهم. فإن الراجح ظن سواء كان هو مضمون الخبر أو عدمه. وهكذا الأمر في المرجوح ، وقد صرح هو بما ذكرنا عند تفصيل ما أجمله هنا حيث قال :

٢ . الظن وهو أن ترجح مضمون الخبر أو عدمه ... ٣ . الوهم وهو أن تحتل مضمون الخبر أو عدمه.

(٢) لا يخفى عليك : أنه من أقسام الجهل التصديقي لا الجهل المطلق ، فإن الوهم من أقسام التصور ، كما صرح به سابقاً بقوله : النسبة في الخبر عند الشك فيها أو توهمها.

(*) ولليقين معنى آخر في اصطلاحهم وهو خصوص التصديق الجازم المطابق للواقع لا عن التقليد وهو أخص من معناه المذكور في المتن لأن المقصود به التصديق الجازم المطابق للواقع سواء كان عن تقليد أو لا ^(١).

١ . لا يخفى عليك : أنه لا يعتبر في اليقين بمعناه المذكور في المتن الذي هو احد قسمي التصديق كونه مطابقاً للواقع ؛ بل هو مطلق الاعتقاد الجازم ، كما هو ظاهر عبارته قدس سره في المتن. ولكنّه إنّما قيده بذلك هنا لما زعمه قدس سره من عدم كون الجهل المركب من التصديق، بل من العلم. ولعلّ منشأ ذلك الزعم هو كون التصديق: هو اعتقاد أن النسبة مطابقة للواقع،

٢ . (الظن) وهو أن ترجح مضمون الخبر أو عدمه مع تجويز الطرف الآخر ، وهو أدنى قسمي التصديق.

٣ . (الوهم) وهو أن تحتل مضمون الخبر أو عدمه مع ترجيح الطرف الآخر.

٤ . (الشك) وهو أن يتساوى احتمال الوقوع واحتمال العدم.

(تنبيه) . يعرف مما تقدم أمران :

(الأول) أن الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق بل هما من أقسام الجهل^(١).

و (الثاني) أن الظن والوهم دائماً يتعاكسان : فإنك إذا توهمت مضمون الخبر فأنت تظن بعدمه ، وإذا كنت تتوهم عدمه فإنك تظن بمضمونه ، فيكون الظن لأحد الطرفين توهما للطرف الآخر.

الجهل واقسامه

ليس الجهل إلا عدم العلم ممن له الاستعداد للعلم والتمكن منه ، فالجمادات والعجاوات لا نسميها جاهلة ولا عاملة ، مثل العمى ، فإنه عدم البصر فيمن شأنه أن يبصر ، فلا يسمى الحجر أعمى . وسيأتي أن مثل هذا يسمى (عدم ملكة) ومقابلته وهو العلم أو البصر يسمى (ملكة) ، فيقال أن العلم والجهل متقابلان تقابل الملكة وعدمها . والجهل على قسمين كما أن العلم على قسمين لأنه يقابل العلم

فجعل اعتقاد مطابقة الواقع عين مطابقة الواقع وليس كذلك، كما لا يخفى وهو قدس سره في أول الصناعات الخمس صرح بأن المعنى المراد من «اليقين» عند تقسيم التصديق هو مطلق الاعتقاد الجازم، ص ٢٨٢ .
 (١) لا يخفى عليك : أن المقسم في هذا التقسيم هو الجهل البسيط ، أي ما هو عدم ملكة العلم ، كما صرح به في شرح الإشارات (ص ٢٣) وأما المركب فهو تصديق ، أي هو علم تصديقي . ولكنه قدس سره إنما ذكره ما ذكر لما زعمه من عدم كون الجهل المركب من العلم.

فيادله في موارده فتارةً يبادل التصور أي يكون في مورده وأخرى يبادل التصديق أي يكون في مورده ، فيصح بالمناسبة أن نسمي الأول (الجهل التصوري) ^(١) والثاني (الجهل التصديقي) ^(٢).

ثم أنهم يقولون ^(٣) : أن الجهل ينقسم إلى قسمين : بسيط ومركب. وفي الحقيقة أن الجهل التصديقي خاصة هو الذي ينقسم إليهما ، ولهذا اقتضى أن نقسم الجهل إلى تصوري وتصديقي ونسميهما بهذه التسمية. أما الجهل التصوري فلا يكون إلا بسيطاً كما سيتضح. ولنبين القسمين فنقول :

١ . (الجهل البسيط) أن يجهل الإنسان شيئاً وهو ملتفت إلى جهله ^(٤) فيعلم أنه لا يعلم ، كجهلنا بوجود السكان في المريخ ، فإننا نجهل ذلك ونعلم بجهلنا فليس لنا إلا جهل واحد.

٢ . (الجهل المركب) أن يجهل شيئاً وهو غير ملتفت إلى أنه جاهل به بل يعتقد أنه من أهل العلم به ، فلا يعلم أنه لا يعلم ، كأهل الاعتقادات الفاسدة الذين يحسبون أنهم عالمون بالحقائق ، وهم جاهلون بها في الواقع. ويسمون هذا مركباً لأنه يتركب من جهلين : الجهل بالواقع والجهل بهذا الجهل. وهو أقبح وأهجن القسمين. ويختص هذا في مورد التصديق لأنه لا يكون إلا مع الاعتقاد.

(١) وهو أن يكون في مورد التصور.

(٢) وهو أن يكون في مورد التصديق.

(٣) والأولى في العبارة أن يقال : ثم إن الجهل كما يطلق على ما يقابل العلم تقابل العدم والملكة ، وهو الذي يسمى بالجهل البسيط ، يطلق أيضاً على التصديق الجازم الذي لا يطابق الواقع ، ويقابله العلم بمعنى التصديق الجازم المطابق للواقع تقابل التضاد ، فالجهل لفظ مشترك ، كما أن العلم الذي يقابله لفظ مشترك أيضاً.

(٤) الجهل البسيط : هو عدم ملكة العلم ، سواء التفت الجاهل إلى جهله أم كان غافلاً ، ولو كان الأمر على ما ذكره المصنف (قدس سره) لم يصح تقسيم الجهل إلى البسيط والمركب ، فإن التقسيم عليه لا يكون حاصراً ، لخروج الجاهل الغافل. وسيأتي منه أن من شرائط صحة التقسيم أن يكون جامعاً مانعاً.

ليس الجهل المركب من العلم

يزعم بعضهم دخول الجهل المركب في العلم فيجعله من أقسامه ،

(١) ظاهر كلامه (قدس سره) بل صريحه : إنكار دخول الجهل المركب في مقسم التصور والتصديق ، واستند في ذلك إلى أمرين : تعريف العلم ، وعدم صحة كون الشيء من أقسام مقابله. ويرد عليه النقض بالوهم بل الشك حيث جعلهما من أقسام التصور الذي هو قسم من العلم ، مع أن الصورة الوهمية مقارنة للاعتقاد الظني بخلافها. وأيضا قد صرح هو (قدس سره) بكونهما من أقسام الجهل (ص ١٩ س ٤).

والحل : أن العلم يطلق على معان مختلفة :

- ١ . مطلق الانكشاف والحضور ، فيرادف الإدراك والمعرفة ، وهذا هو مقسم الحسولي والحضوري.
 - ٢ . الصورة الحاصلة من الشيء لدى العقل ، فيرادف العلم الحسولي.
 - ٣ . مطلق الاعتقاد الراجح سواء منع من النقيض أم لا . ويقال له : العلم بالمعنى الأعم . فيشمل الظن والجزم ، وهذا المعنى مرادف للتصديق ، ويقابله التصور بأقسامه.
 - ٤ . الجزم ، وهو الاعتقاد الراجح المانع من النقيض ، وهو العلم بالمعنى الأخص ، ويقابله الظن.
 - ٥ . الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ، ويقابله الجهل المركب.
 - ٦ . اليقين ، وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت ، ويقابله التقليد ، وهناك معان آخر لا يهمنا ذكرها الآن.
- إذا عرفت هذا ، فنقول : كل معنى لاحق أخص من المعنى السابق ، فعدم دخول الجهل المركب في العلم بالمعنى الخامس لكونه مقابلا له لا يستلزم خروجه عن المعاني السابقة للعلم ، كما أن عدم دخول الظن في العلم بالمعنى الرابع لكونه مقابلا له لا يستلزم خروجه عن العلم بالمعنى الثالث ، وهكذا ...
- واتضح أن المغالطة نشأت من اشتراك لفظة «العلم» بين معان كل لاحق أخص من سابقه ، وأن الحق كون الجهل المركب «علما» بمعنى الصورة الحاصلة من الشيء لدى العقل ، بل تصديقا ، وهو القول الأول الذي حكاه عن بعضهم ، وقد صرح بكونه تصديقا الشيخ في برهان الشفا (ص ٥١) وفي الإشارات (ص ١٣) وعدة من محشي الحاشية للمولى عبد الله البيزدي (قدس سره) ، وفي مقصود الطالب (ص ٥٨) وشرح المنظومة في المنطق (ص ٨) والمولى صدر المتأهلين في اللمعات المشرقية (راجع منطق نوين ص ٣) وهو الظاهر من عبارة التفتازاني في تهذيبه ، بل لم أجد لما ذكره الماتن قائلًا غيره.

(٢) قد ظهر لك : أن هذا هو ما عليه جميع المناطقة فيما نعلم ، حيث صرح به كثير منهم كما

نظراً إلى أنه يتضمن الاعتقاد والجزم وإن خالف الواقع. ولكننا إذا دققنا تعريف العلم نعرف ابتعاد هذا الزعم على الصواب وأنه أي هذا الزعم من الجهل المركب ، لأن معنى (حضور صورة الشيء عند العقل) أن تحضر صورة نفس ذلك الشيء أما إذا حضرت صورة غيره بزعم أنها صورته فلم تحضر الشيء بل صورة شيء آخر زاعماً أنها هي. وهذا هو حال الجهل المركب ، فلا يدخل تحت تعريف العلم. فمن يعتقد أن الأرض مسطحة لم تحضر عنده صورة النسبة الواقعية وهي أن الأرض كروية ، وإنما حضرت صورة نسبة أخرى يتخيل أنها الواقع. وفي الحقيقة أن الجهل المركب يتخيل صاحبه أنه من العلم ، ولكنه ليس بعلم. وكيف يصح أن يكون الشيء من أقسام مقابله ، والاعتقاد لا يغير الحقائق ، فالشبح من بعيد الذي يعتقد الناظر إنساناً وهو ليس بإنسان لا يصيره الاعتقاد إنساناً على الحقيقة.

العلم ضروري ونظري

ينقسمه العلم بكلاً قسميه التصور والتصديق إلى قسمين :

١ . (الضروري) ويسمى أيضاً (البديهي) ^(١) وهو ما لا يحتاج في حصوله إلى كسب ونظر وفكر ، فيحصل بالاضطرار وبالبداهة ^(٢) التي هي المفاجأة والارتجال من دون توقف ^(٣) ، كتصورنا لمفهوم الوجود والعدم

يظهر من ظاهر كلام الآخرين.

(١) البديهي بهذا المعنى مرادف للضروري المقابل للنظري ، وقد يطلق «البديهي» على المقدمات الأولية ، راجع شرح الشمسية (ص ١٢) وأيضاً راجع : شرح المنظومة (ص ٩) ، شرح المطالع (ص ١٠) ، القواعد الجلية (ص ١٨٤).

(٢) إشارة إلى وجه تسميته بالضروري وبالبديهي ، فيسمى ضرورياً لحصوله بالاضطرار ، ولكون النفس مضطرة إلى العلم به ولا يمكنها الاستنكاف منه. ويسمى بديهيًا لحصوله بالبداهة والمفاجأة والارتجال.

(٣) بشرط وجود أسباب التوجه الآتية.

ومفهوم الشيء وكتصديقنا بأن الكل أعظم من الجزء وبأن النقيضين لا يجتمعان وبأن الشمس طالعة وأن الواحد نصف الاثنين وهكذا.

٢ . و (النظري) وهو ما يحتاج حصوله إلى كسب ونظر وفكر (١) ، كتصورنا لحقيقة الروح والكهرباء ، وكتصديقنا بأن الأرض ساكنة أو متحركة حول نفسها وحول الشمس ويسمى أيضاً (الكسي).

(توضيح القسمين) : أن بعض الأمور يحصل العلم بها من دون إنعام (٢) نظر وفكر فيكفي في حصوله أن تتوجه النفس إلى الشيء بأحد (٣) أسباب التوجه الآتية من دون توسط عملية فكرية كما مثلنا ، وهذا هو الذي يسمى (بالضروري أو البديهي) سواء كان تصوراً أم تصديقاً. وبعضها لا يصل الإنسان إلى العلم بها بسهولة ، بل لا بد من إنعام النظر وإجراء عمليات عقلية ومعادلات فكرية كالمعادلات الجبرية ، فيتوصل بالمعلومات عنده إلى العلم بهذه الأمور (المجهولات) ، ولا يستطيع أن يتصل بالعلم بها رأساً من دون توسيط هذه المعلومات وتنظيمها على وجه صحيح ، لينتقل الذهن منها إلى ما كان مجهولاً عنده ، كما مثلنا. وهذا هو الذي يسمى (بالنظري أو الكسي) سواء كان تصوراً أو تصديقاً.

توضيح في الضروري :

قلنا : أن العلم الضروري هو الذي لا يحتاج إلى الفكر وإنعام النظر وأشرنا إلى أنه لا بد من توجه النفس بأحد أسباب التوجه. وهذا ما يحتاج إلى بعض البيان :

(١) كالمعادلات الجبرية.

(٢) أنعم في الأمر : بالغ فيه وأجاد. عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) : «وأنعم الفكر فيما جاءك على

لسان النبي الأمي (صلى الله عليه وآله وسلم)» نهج البلاغة : الخطبة : ١٥٣ .

(٣) لا يخفى : أنه لا يكفي أحدها ، لاشتراط حصول العلم بكل بديهي بالأول والثاني والرابع ، ويزيد بعض البديهيات في الاشتراط بالثالث والخامس أو أحدهما.

فإن الشيء قد يكون بديهياً ولكن يجمله الإنسان ، لفقد سبب توجه النفس ، فلا يجب أن يكون الإنسان عالماً بجميع البديهيات ، ولا يضر ذلك ببداهة البديهي . ويمكن حصر أسباب التوجه في الأمور التالية : .

١ . (الانتباه) وهذا السبب مطرد في جميع البديهيات ^(١) ، فالغافل قد يخفى عليه أوضح الواضحات .

٢ . (سلامة الذهن) وهذا مطرد أيضاً ، فإن من كان سقيم الذهن قد يشك في أظهر الأمور أو لا يفهمه . وقد ينشأ هذا السقم من نقصان طبيعي أو مرض عارض أو تربية فاسدة .

٣ . (سلامة الحواس) وهذا خاص بالبديهيات المتوقفة على الحواس الخمس وهي المحسوسات . فإن الأعمى أو ضعيف البصر يفقد كثيراً من العلم بالمنظورات وكذا الأصم في المسموعات وفاقد الذائقة في المدوقات . وهكذا .

٤ . (فقدان الشبهة) ^(٢) والشبهة : أن يؤلف الذهن دليلاً فاسداً يناقض بديهية من البديهيات ويغفل عما فيه من المغالطة ، فيشك بتلك البديهية أو يعتقد بعدمها ^(٣) . وهذا يحدث كثيراً في العلوم الفلسفية والجدليات . فإن من البديهيات عند العقل أن الوجود والعدم نقيضان وأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، ولكن بعض المتكلمين دخلت عليه الشبهة في هذه البديهية ، فحسب أن الوجود والعدم لهما واسطة وسماها (الحال) ^(٤) ، فهما يرتفعان

(١) وهي الأوليات ، الفطريات ، الحدسيات ، المتواترات ، التجربات والمشاهدات ، وسيأتي الكلام عنها في البحث عن اليقينيات ص ٢٨٢ .

(٢) لا يخفى عليك : أن عد فقدان الشبهة سبباً من أسباب التوجه ، لا يخلو عن تسامح ، فإنه من قبيل عدم المانع ، لا من قبيل السبب والمقتضي .

(٣) ومن هنا يعلم أن هذا السبب يختص بالتصديقات البديهية . نعم هو مطرد فيها .

(٤) بما أنها ظرف الماهية قبل اتصافها بالوجود والعدم .

عندها. ولكن مستقيم التفكير إذا حدث له ذلك وعجز عن كشف المغالطة يردّها ويقول
أنها (شبهة في مقابل البديهية).

٥ . (عملية غير عقلية) لكثير من البديهيات ، كالاتّماع إلى كثيرين يمتنع تواطؤهم
على الكذب في المتواترات ، وكالتجربة في التجريبات ، وكسعي الإنسان لمشاهدة بلاد أو
استماع صوت في المحسوسات وما إلى ذلك. فإذا احتاج الإنسان للعلم بشيء إلى تجربة
طويلة ، مثلاً ، وعناء عملي ، فلا يجعله ذلك علماً نظرياً ما دام لا يحتاج إلى الفكر والعملية
العقلية.

تعريف النظر أو الفكر

نعرف مما سبق أن النظر . أو الفكر . المقصود منه «إجراء عملية عقلية في المعلومات
الحاضرة لأجل الوصول إلى المطلوب» والمطلوب هو العلم بالمجهول الغائب. وتعبير آخر أدق
أن الفكر هو : «حركة العقل^(١) بين المعلوم والمجهول»^(٢).

وتحليل ذلك : أن الإنسان إذا واجه بعقله المشكل (المجهول) وعرف أنه من أي أنواع
المجهولات هو ، فرع عقله إلى المعلومات الحاضرة عنده المناسبة لنوع المشكل ، وعندئذ
يبحث فيها ويتردد بينها بتوجيه النظر إليها ، ويسعى إلى تنظيمها في الذهن حتى يؤلف
المعلومات التي تصلح لحل المشكل ، فإذا استطاع ذلك ووجد ما يؤلفه لتحصيل غرضه تحرك

(١) راجع الحاشية : ص ١٦ وحواشيه في المقام ، وشرح الشمسية : ص ١٦ ، وشرح المنظومة : ص ٩ ، وتعليقة
الأستاذ حسن زاده في المقام ، ومقدمة للمعات (منطق نوين : ص ٣) ، وشرح الإشارات : ص ١١ .
(٢) لا يخفى عليك : أن ما ذكره لا يستفاد من جملة «حركة العقل بين المعلوم والمجهول» فإن أكثر ما يستفاد
منها حركتان : حركة من المجهول إلى المعلوم ، وحركة من المعلوم إلى المجهول ، وأما الحركة في المعلومات فاستفادتها
من الجملة المذكورة في غاية الإشكال.

عقله حينئذ منها إلى المطلوب ، أعني معرفة المجهول وحل المشكل .

فتمر على العقل . إذن . بهذا التحليل خمسة ادوار :

١ . مواجهة المشكل (المجهول) .

٢ . معرفة نوع المشكل ، فقد يواجه المشكل ولا يعرف نوعه .

٣ . حركة العقل من المشكل الى المعلومات المخزونة عنده .

٤ . حركة العقل . ثانياً . بين المعلومات ، للفحص عنها وتأليفات ما يناسب المشكل

ويصلح لحله .

٥ . حركة العقل . ثالثاً . من المعلوم الذي استطاع تأليفه مما عنده الى المطلوب .

وهذه الادوار الثلاثة الاخيرة او الحركات الثلاث هي الفكر او النظر ، وهذا معنى حركة

العقل بين المعلوم والمجهول .

وهذه الأدوار الخمسة قد تمر على الإنسان في تفكيره وهو لا يشعر بها ، فإن الفكر

يجتازها غالباً بأسرع من لمح البصر ، على أنها لا يخلو منها إنسان في أكثر تفكيراته (١) ،

ولذا قلنا أن الإنسان مفطور على التفكير .

نعم من له قوة الحدس يستغني عن الحركتين الأوليين ، وإنما ينتقل رأساً بحركة واحدة من

المعلومات إلى المجهول . وهذا معنى (الحدس) ، فلذلك يكون صاحب الحدس القوي أسرع

تلقياً للمعارف والعلوم ، بل هو من نوع الإلهام وأول درجاته . ولذلك أيضاً جعلوا القضايا

(الحدسيات) من أقسام البديهيات ، لأنها تحصل بحركة واحدة مفاجئة من المعلوم إلى المجهول

عند مواجهة المشكل ، من دون كسب وسعي فكري ، فلم يحتج إلى معرفة نوع المشكل (٢)

ولا إلى الرجوع إلى المعلومات

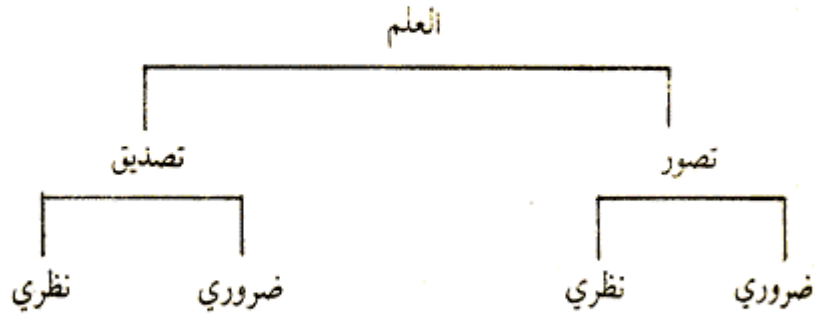
(١) وهي التفكيرات التي تصل إلى النتيجة .

(٢) يبدو أن معرفة نوع المشكل محتاج إليها في الحدس أيضاً . فتأمل .

عنده وفحصها وتأليفها^(١).

ولأجل هذا قالوا : إن قضية واحدة قد تكون بديهية عند شخص نظرية عند شخص آخر. وليس ذلك إلا لأن الأول عنده من قوة الحدس ما يستغني به عن النظر والكسب ، أي ما يستغني به عن الحركتين الأوليين ، دون الشخص الثاني فإنه يحتاج إلى هذه الحركات لتحصل العلوم بعد معرفة نوع المشكل.

خلاصة تقسيم العلم:



تمارين

١. لماذا لم يكن الوهم والشك من أقسام التصديق؟
٢. اذكر خمس قضايا بديهية من عندك مع بيان ما تحتاج إليه كل منها من أسباب توجه النفس الخمسة.

(١) وبعبارة أخرى : الفكر هو الالتجاء إلى المعلومات والبحث والفحص فيها للظفر بالحد الأوسط ثم الانتقال منه إلى المطلوب. والحدس هو تجلي الحد الأوسط للإنسان وعرضه نفسه على الإنسان من دون التجاء إلى المعلومات والبحث عنه فيها ، كأن مواجهة المشكل شرارة تصيب مصباح العقل فيضيء وينور ما كان مظلمًا.

- ٣ . إذا علمت بأن في الغرفة شيئاً ما ، وبعد الفحص عنه كثيراً وجدتته فعلت أنه فارة
مختفية ، فهذا العلم الحاصل بعد البحث ضروري أم نظري؟
- ٤ . هل اتفق أن حصلت لك شبهة في مقابل بديهة؟ اذكرها.
- ٥ . ما الفرق بين الفكر والحدس؟

أبحاث المنطق^(١)

علم المنطق إنما يحتاج إليه لتحصيل العلوم النظرية ، لأنه هو مجموعة قوانين الفكر والبحث.

أما الضروريات فهي حاصلة بنفسها ، بل هي رأس المال الأصلي لكاسب العلوم يكتسب به ليربح المعلومات النظرية المفقودة عنده. فإذا اكتسب مقداراً من النظريات زاد رأس ماله بزيادة معلوماته ، فيستطيع أن يكتسب معلومات أكثر ، لأنّ ربح التاجر عادة يزيد كلما زادت ثروته المالية. وهكذا طالب العلم كلما اكتسب تزيد ثروته العلمية وتتسع تجارته ، فيتضاعف ربحه. بل تاجر العلم مضمون الربح بالاكتساب لا كتاجر المال.

وعلم المنطق يبحث عن كيفية تأليف المعلومات المخزونة عنده ، ليتوصل بها إلى الربح بتحصيل المجهولات وإضافتها إلى ما عنده من معلومات : فيبحث تارة عن المعلوم التصوري ويسمى (المعروف) ، للتوصل به إلى العلم بالمجهول التصوري ، ويبحث أخرى عن المعلوم التصديقي ويسمى (الحجة) ليتوصل به إلى العلم بالمجهول التصديقي. والبحث عن الحجة بنحوين : تارة من ناحية هيئة تأليفها ، وأخرى من

(١) راجع الحاشية : ص ١٨ ، وشرح الشمسية : ص ٢٢ ، وشرح المطالع : ص ١٨ .

ناحية مادة قضاياها ، وهو بحث الصناعات الخمس . ولكل من البحث عن المعرف والحجة مقدمات ^(١) . فأبحاث المنطق نضعها في ستة أبواب :

الباب الأول . في مباحث الألفاظ .

الجزء الأول . الباب الثاني . في مباحث الكلي

الباب الثالث . في المعرف وتلحق به القسمة

الباب الرابع . في القضايا وأحكامها

الجزء الثاني . الباب الخامس . في الحجة وهيئة تأليفها

الجزء الثالث . الباب السادس . في الصناعات الخمس

(١) فمباحث الألفاظ والكلي مقدمتان لكليهما . والبحث عن القضايا مقدمة للحجة فقط .

الجزء الأول

التصورات

الباب الأول

مباحث الألفاظ

الحاجة الى مباحث الفاظ (١)

لا شك أن المنطقي لا يتعلق غرضه الأصلي إلا بنفس المعاني ، ولكنه لا يستغني عن البحث عن أحوال الألفاظ توصلاً إلى المعاني ، لأنه من الواضح أن التفاهم مع الناس ونقل الأفكار بينهم لا يكون غالباً إلا بتوسط لغة من اللغات. والألفاظ قد يقع فيها التغيير والخلط فلا يتم التفاهم بها فاحتاج المنطقي إلى أن يبحث عن أحوال اللفظ من جهة عامة ، ومن غير اختصاص بلغة من اللغات ، إتماماً للتفاهم ، ليزن كلامه وكلام غيره بمقياس صحيح.

وقلنا : (من جهة عامة) لأن المنطق علم لا يختص بأهل لغة خاصة ، وإن كان قد يحتاج إلى البحث عما يختص باللغة التي يستعملها المنطقي فيما قل : كالبحث عن دلالة لام التعريف . في لغة العرب . على الاستغراق ، وعن كان وأخواتها في أنها من الأدوات والحروف ، وعن أدوات العموم والسلب وما إلى ذلك. ولكنه قد يستغني عن إدخالها في المنطق اعتماداً على علوم اللغة.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ٢٨ ، وشرح المنظومة : ص ١١ ، وشرح المطالع : ص ٢٦ .
 (٢) تلويح إلى أنه قد يتحقق التفاهم بغيرها كإحضار المعاني بأنفسها . أي بوجوداتها الخارجية . وكالإشراق والإبهاء ، وكالإشارة وغيرها .

هذه حاجته من أجل التفاهم مع غيره. وللمنطقي حاجة أخرى (*) إلى مباحث الألفاظ من أجل نفسه ، هي أعظم وأشد من حاجته الأولى ، بل لعلها هي السبب الحقيقي لإدخال هذه الأبحاث في المنطق.

ونستعين على توضيح مقصودنا بذكر تمهيد نافع ، ثم نذكر وجه حاجة الإنسان في نفسه إلى معرفة مباحث الألفاظ نتيجة للتمهيد ، فنقول.

(التمهيد) :

أن الأشياء أربعة وجودات (١) : (٢) وجودان حقيقيان (٣) ووجودان

(*) هذا البحث الى آخره ليس من منهاج دراستنا. ولكننا وضعناه للطلاب الذين يرغبون في التوسع ، حرصا على فائدتهم. هو بحث له قيمته العلمية ، لا سيما في مباحث أصول الفقه.

(١) أي لجميع الأشياء . على ما هو مقتضى الجمع المحلى باللام . فلا ينافي وجود نوع آخر أو أنواع آخر من الوجود لبعض الأشياء كالصورة الفتوغرافية أو التمثال للأجسام ، وكذا الوجود المثالي للماديات والوجود العقلي للماديات والمثاليات.

(٣) راجع شرح المنظومة : ص ١١ والجوهر النضيد : ص ٢٩ وأساس الاقتباس : ص ٦٢ ، وشرح الإشارات : ص ٢١ ، وتحصيل : ص ٣٨.

(٤) كون الوجود الخارجي وجودا حقيقيا للشئ واضح. وأما الوجود الذهني : فهو وجود حقيقي بالنظر إلى أن الوجود الذهني هي ماهية الشئ تحضر بعينها لدى الذهن ، قال الحكيم السبزواري :

للشئ غير الكون في الأعيان كون بنفسه لدى الأذهان
فالوجود الذهني لما كان هو وجود نفس الشئ ، صح أن يقال : إنه وجود حقيقي للشئ.

هذا ، ولكن فيه : أن الموجود في الذهن مغاير للموجود الخارجي وجودا وماهية ، أما وجودا فواضح. وأما ماهية ، فلأن ما في الخارج هي حقيقة الماهية ، وباقي الذهن ليس إلا مفهومها. وبعبارة أخرى : الموجود في الذهن هي الماهية بالحمل الأولي ، وما في الخارج هي الماهية بالحمل الشائع. فالحق أن يقال : إن للأشياء أربعة وجودات : أحدها وجود حقيقي لها ، والباقي وجودات مجازية لها حاكية عنها. نعم ، تفترق هذه الثلاثة في حكايتها ، فالوجود الذهني يحكي الوجود الخارجي بذاته من دون جعل جاعل واعتبار معتبر ، وأما الآخران فهما إنما يحكيانه بالوضع والاعتبار.

فالوجود الذهني وجود الصورة الذهنية حقيقة . كما أن الوجود اللفظي والكتبي

اعتباريان جعليان :

الأول . (الوجود الخارجي) ، كوجودك ووجود الأشياء التي حولك ونحوها ، من أفراد الإنسان والحيوان والشجر والحجر والشمس والقمر والنجوم ، إلى غير ذلك من الوجودات الخارجية التي لا حصر لها.

الثاني . (الوجود الذهني) ، وهو علمنا بالأشياء الخارجية وغيرها ^(١) من المفاهيم. وقد قلنا سابقاً : إن للإنسان قوة تنطبع فيها صور الأشياء. وهذه القوة تسمى الذهن. والانطباع فيها يسمى الوجود الذهني الذي هو العلم. وهذان الوجودان هما الوجودان الحقيقيان. لماذا ، لأنهما ليسا بوضع واضح ولا باعتبار معتبر.

الثالث . (الوجود اللفظي). بيانه : أن الإنسان لما كان اجتماعياً بالطبع ومضطرباً للتعامل والتفاهم مع باقي أفراد نوعه ، فإنه محتاج إلى نقل أفكاره إلى الغير وفهم أفكار الغير. والطريقة الأولية للتفاهم هي أن يحضر الأشياء الخارجية بنفسها ، ليحس بها الغير بإحدى الحواس فيدركها. ولكن هذه الطريقة من التفاهم تكلفه كثيراً من العناء ، على أنها لا تفي بتفاهم أكثر الأشياء والمعاني ، إما لأنها ليست من الموجودات الخارجية أو لأنها لا يمكن إحضارها.

فألهم الله تعالى الإنسان طريقة سهلة سريعة في التفاهم ، بأن منحه قوة على الكلام والنطق بتقاطيع الحروف ^(٢) ليؤلف منها الألفاظ.

وجود اللفظ والكتابة حقيقة . وهو وجود للشئ الخارجي مجازاً ، كما أن اللفظ وجود المعنى والكتابة وجود اللفظ مجازاً. لكن الوجود الذهني يحكي الخارج حقيقة أي بالذات ومن دون اعتبار من معتبر ، وأما الوجود اللفظي والكتبي ، فإنما يحكيان الشئ الخارجي بسبب الوضع والاعتبار.

(١) من الأعدام والمحالان ، أي : كالعدم والممتنع ...

(٢) أي : أنواع الحروف ، قال في المعجم الوسيط : قطع الفرس الجري : جرى ضروباً من الجري لمرحه ونشاطه.

وبمرور الزمن دعت الإنسان الحاجة . وهي أم الاختراع . إلى أن يضع لكل معنى يعرفه ويحتاج إلى التفاهم عنه لفظاً خاصاً. ليحضر المعاني بالألفاظ بدلاً من إحضارها بنفسها.

ولأجل أن تثبت في ذهنك أيها الطالب هذه العبارة أكررها لك : (ليحضر المعاني بالألفاظ بدلاً من إحضارها بنفسها). فتأملها جيداً ، واعرّف أن هذا الإحضر إنما يتمكن الإنسان منه بسبب قوة ارتباط اللفظ بالمعنى وعلاقته به في الذهن. وهذا الارتباط القوي ينشأ من العلم بالوضع وكثرة الاستعمال. فإذا حصل هذا الارتباط القوي لدى الذهن يصبح اللفظ عنده كأنه المعنى والمعنى كأنه اللفظ أي يصبحان عنده كشيء واحد ، فإذا أحضر المتكلم اللفظ فكأنما أحضر المعنى بنفسه للسامع ، فلا يكون فرق لديه بين أن يحضر خارجاً نفس المعنى وبين أن يحضر لفظه الموضوع له ، فإن السامع في كلا الحالين ينتقل ذهنه إلى المعنى. ولذا قد ينتقل السامع إلى المعنى ويغفل عن اللفظ وخواصه كأنه لم يسمعه مع أنه لم ينتقل إليه إلا بتوسط سماع اللفظ.

وزيادة المخض أن هذا الارتباط يجعل اللفظ والمعنى كشيء واحد ، فإذا وجد اللفظ فكأنما وجد المعنى. فلذا نقول : «وجود اللفظ وجود المعنى». ولكنه وجود لفظي للمعنى ، أي أن الموجود حقيقة هو اللفظ لا غير ، وينسب وجوده إلى المعنى مجازاً ، بسبب هذا الارتباط الناشئ من الوضع. والشاهد على هذا الارتباط والاتحاد انتقال القبح والحسن من المعنى إلى اللفظ وبالعكس : فإن اسم المحبوب من أعذب الألفاظ عند المحب ، وإن كان في نفسه لفظاً وحشياً ينفر منه السمع واللسان. واسم العدو من أسمع⁽¹⁾ الألفاظ وإن كان في نفسه لفظاً مستلحماً. وكلما زاد

(1) سمع سماجة وسموجة : قبح.

هذا الارتباط زاد الانتقال ، ولذا نرى اختلاف القبح في الألفاظ المعبر بها عن المعاني القبيحة ، نحو التعابير عن عورة الإنسان ، فكثير الاستعمال أقبح من قليلة. والكناية أقل قبحاً. بل قد لا يكون فيها قبح كما كني القرآن الكريم بالفروج.

وكذا رصانة^(١) التعبير وعذوبته يعطي جمالاً في المعنى لا نجده في التعبير الركيك الجافي ، فيفضي جمال اللفظ على المعنى جمالاً وعذوبة.

الرابع . (الوجود الكتبي). شرحه : إن الألفاظ وحدها لا تكفي للقيام بحاجات الإنسان كلها ، لأنها تختص بالمشافهين. أما الغائبون والذين سيوجدون ، فلا بد لهم من وسيلة أخرى لتفهمهم ، فالتجأ الإنسان أن يصنع النقوش الخطية لإحضار ألفاظه الدالة على المعاني ، بدلاً من النطق بها ، فكان الخط وجوداً للفظ. وقد سبق أن قلنا أن اللفظ وجود المعنى ، فلذا نقول : «أن وجود الخط وجود للفظ ووجود للمعنى تبعاً». ولكنه وجود كتبي للفظ والمعنى ، أي أن الموجود حقيقة هو الكتابة لا غير ، وينسب الوجود إلى اللفظ والمعنى مجازاً بسبب الوضع ، كما ينسب وجود اللفظ إلى المعنى مجازاً بسبب الوضع.

إذن الكتابة تحضر الألفاظ ، والألفاظ تحضر المعاني في الذهن ، والمعاني الذهنية تدل على الموجودات الخارجية.

فاتضح أن الوجود اللفظي والكتبي (وجودان مجازيان اعتباريان للمعنى) بسبب الوضع والاستعمال.

النتيجة :

لقد سمعت هذا البيان المطول وغرضنا أن نفهم منه الوجود اللفظي ،

(١) في المعجم الوسيط : رصن رصانة : ثبت واستحكم. و. رزن. يقال : كلام رصين ورأي رصين. ورزن الشيء : كان رزيناً ، أي : ثقيلاً ذا وزن.

وقد فهمنا أن اللفظ والمعنى لأجل قوة الارتباط بينهما كالشيء الواحد ، فإذا أحضرت اللفظ بالنطق فكأنما أحضرت ^(١) المعنى بنفسه.

ومن هنا نفهم كيف يؤثر هذا الارتباط على تفكير الإنسان بينه وبين نفسه ، ألا ترى نفسك عندما تحضر أي معنى كان في ذهنك لا بد أن تحضر معه لفظه أيضاً ، بل أكثر من ذلك تكون انتقالاتك الذهنية من معنى إلى معنى بتوسط إحضارك لألفاظها في الذهن : فإننا نجد أنه لا ينفك غالباً تفكيرنا في أي أمر كان عن تحيل الألفاظ وتصورها كأنما نتحدث إلى نفوسنا ونناجيتها بالألفاظ التي نتخيلها ، فنرتب الألفاظ في أذهناننا ، وعلى طبقها نرتب المعاني وتفصيلاتها ، كما لو كنا نتكلم مع غيرنا.

قال الحكيم العظيم الشيخ الطوسي في شرح الإشارات : «الانتقالات الذهنية قد تكون بألفاظ ذهنية ، وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة . يشير إلى علاقة اللفظ بالمعنى . في الأذهان» ^(٢).

فإذا أخطأ المفكر في الألفاظ الذهنية أو تغيرت عليه أحوالها يؤثر ذلك على أفكاره وانتقالاته الذهنية ، للسبب المتقدم.

فمن الضروري لترتيب الأفكار الصحيحة لطالب العلوم أن يحسن معرفة أحوال الألفاظ من وجهة عامة ، وكان لزاماً على المنطقي أن يبحث عنها مقدمة لعلم المنطق واستعانة بها على تنظيم أفكاره الصحيحة.

(١) راجع تعليقة أستاذ حسن زاده على شرح المنظومة : ص ١٠١ ، والإشارات وشرحه : ص ٢١ .

(٢) الإشارات وشرحه : ص ٢٢ .

الدّالة

تعريف الدلالة (١)

إذا سمعت طريقة بابك ينتقل ذهنك . لاشك . إلى أن شخصاً على الباب يدعوك .
وليس ذلك إلا لأن هذه الطريقة كشفت عن وجود شخص يدعوك . وإن شئت قلت : إنها
(دلت) على وجوده .

إذن ، طريقة الباب (دال) ، ووجود الشخص الداعي (مدلول) وهذه الصفة التي
حصلت للطريقة (دلالة) .

وهكذا ، كل شيء إذا علمت بوجوده ، فينتقل ذهنك منه إلى وجود شيء آخر نسميه
(دالاً) ، والشئ الآخر (مدلولاً) ، وهذه الصفة التي حصلت له (دلالة) .
فيتضح من ذلك أن الدلالة هي : «كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك
إلى وجود شيء آخر» .

أقسام الدلالة (٢)

لاشك أن انتقال الذهن من شيء إلى شيء لا يكون بلا سبب . وليس

(١) راجع شرح المطالع : ص ٢٧ ، والقواعد الجلية : ص ١٩٦ ، والجواهر النضيد : ص ٤ .

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ٢٨ ، وشرح المنظومة : ص ١٣ ، وشرح المطالع ، ص ٢٦ .

السبب إلا رسوخ العلاقة بين الشئيين في الذهن. وهذه العلاقة الذهنية أيضاً لها سبب. وسببها العلم بالملازمة بين الشئيين خارج الذهن. ولاختلاف هذه الملازمة من كونها ذاتية أو طبيعية أو بوضع واضح وجعل جاعل قسموا الدلالة إلى أقسام ثلاثة : عقلية وطبيعية ووضعية.

١ . (الدلالة العقلية) . وهي فيما إذا كان بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية ^(١) في وجودهما الخارجي ، كالأثر والمؤثر. فإذا علم الإنسان . مثلاً . أن ضوء الصباح أثر لطلوع قرص الشمس ، ورأى الضوء على الجدار ينتقل ذهنه إلى طلوع الشمس قطعاً ، فيكون ضوء الصباح دالاً على الشمس دلالة عقلية. ومثله إذا سمعنا صوت متكلم من وراء جدار فعلمنا بوجود متكلم ما.

٢ . (الدلالة الطبيعية) : وهي فيما إذا كانت الملازمة بين الشئيين ملازمة طبيعية ، أعني التي يقتضيها طبع الإنسان ^(٢) ، وقد يتخلف ويختلف باختلاف طباع الناس ، لا كالأثر بالنسبة إلى المؤثر الذي لا يتخلف ولا يختلف.

وأمثلة ذلك كثيرة ، فمنها اقتضاء طبع بعض الناس أن يقول : (آخ) عند الحس بالألم ، و (آه) عند التوجع ، و (أف) عند التأسف والتضجر. ومنها اقتضاء طبع البعض أن يفرقع أصابعه أو يتمطى عند الضجر والسأم ، أو يعبث بما يحمل من أشياء أو بلحيته أو بأنفه أو يضع إصبعه بين أعلى أذنه وحاجبه عند التفكير ، أو يتشاءب عند النعاس.

فإذا علم الإنسان بهذه الملازمات فإنه ينتقل ذهنه من أحد المتلازمين إلى الآخر ، فعندما يسمع بكلمة (آخ) ينتقل ذهنه إلى أن متكلمها يحس بالألم. وإذا رأى شخصاً يعبث بمسبحته يعلم بأنه في حالة تفكير وهكذا.

(١) ولا تتحقق إلا بين العلة والمعلول أو بين معلولي علة واحدة.

(٢) فيحدث الدال عند عروض المدلول من دون قصد وإرادة ، كما في كل فاعل بالطبع.

٣ . (الدلالة الوضعية) : وهي فيما إذا كانت الملازمة بين الشئيين تنشأ من التواضع والاصطلاح على أن وجود أحدهما يكون دليلاً على وجود الثاني ، كالخطوط التي اصطلاح على أن تكون دليلاً على الألفاظ ، وكإشارات الأخرس وإشارات البرق واللاسلكي والرموز الحسائية والهندسية ورموز سائر العلوم الأخرى ، والألفاظ التي جعلت دليلاً على مقاصد النفس .

فإذا علم الإنسان بهذه الملازمة وعلم بوجود الدال ينتقل ذهنه إلى الشئ المدلول .

أقسام الدلالة الوضعية

وهذه الدلالة الوضعية تنقسم إلى قسمين : (*)

أ . (الدلالة اللفظية) : إذا كان الدال الموضوع لفظاً .

ب . (الدلالة غير اللفظية) : إذا كان الدال الموضوع غير لفظ ، كالإشارات والخطوط ، والنقوش وما يتصل بها من رموز العلوم ، واللوحات المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات أو لتعيين اتجاه الطريق إلى محل أو بلدة ونحو ذلك .

الدلالة اللفظية

تعريفها :

من البيان السابق نعرف أن السبب في دلالة اللفظ على المعنى هو

(*) أما قسمنا الوضعية فقط إلى هذين القسمين ، لأن العقلية والطبيعية . وان كان الدال فيهما قد يكون لفظاً . لا ثمة في تقسيمهما إلى القسمين لعدم اختصاص كل قسم بشئ دون الآخر . وليس كذلك الوضعية لانقسام اللفظية منها إلى أقسامها الثلاثة الآتية دون غير اللفظية . بل كل هذا التقسيم للدلالة إنما هو مقدمة لفهم الدلالة الوضعية اللفظية وأقسامها .

العلاقة الراسخة في الذهن بين اللفظ والمعنى. وتنشأ هذه العلاقة . كما عرفت . من الملازمة الوضعية بينهما عند من يعلم بالملازمة. وعليه يمكننا تعريف الدلالة اللفظية بأنها : «هي كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به».

اقسامها :

المطابقية ، التضمنية ، الإلزامية

يدل اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه ^(١) متباينة :

(الوجه الأول). المطابقة : بأن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويطابقه ، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه ، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغللاف ، وكدلالة لفظ الإنسان على تمام معناه ، وهو الحيوان الناطق. وتسمى الدلالة حينئذ (المطابقية) أو (التطابقية) ، لتطابق اللفظ والمعنى. وهي الدلالة الأصلية في الألفاظ التي لأجلها مباشرة وضعت لمعانيها.

(الوجه الثاني). التضمن : بأن يدل اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداخِل ذلك الجزء في ضمنه ، كدلالة لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف. وكدلالة لفظ الإنسان على الحيوان وحده ^(٢) أو الناطق وحده فلو بعث الكتاب يفهم المشتري دخول الغلاف فيه ، ولو أردت بعد ذلك أن

(١) راجع شرح الشمسية : ص ٢٨ ، وشرح المطالع : ص ٢٦ ، والقواعد الجلية : ص ١٩٥ ، اللغات (اللمعة الثانية) ، وأساس الاقتباس : ص ٧ ، والإشارات وشرحه : ص ٢٨ .

(٢) لا يخفى عليك : أن الدلالة التضمنية ليست بمعنى إطلاق الإنسان وإرادة الحيوان وحده . مثلاً . أو الناطق وحده ، فإن الإرادة شئ والدلالة شئ آخر ، وبينهما بون بعيد! كما في شرح المطالع ، بل الدلالة التضمنية هي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له سواء كان مراد المتكلم ذلك الجزء وحده أو كان مراده معناه المطابقي المشتمل على هذا الجزء ، فيكون إرادة الجزء في ضمن إرادة الكل. وهكذا في الدلالة الإلزامية.

تستثني الغلاف لاحتج عليك بدلالة لفظ الكتاب على دخول الغلاف. وتسمى هذه الدلالة (التضمنية). وهي فرع عن الدلالة المطابقة ، لأن الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكل.

(الوجه الثالث) الالتزام : بأن يدل اللفظ على معنى خارج معناه الموضوع له لازم له يستتبعه استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته ، كدلالة لفظ الدواة على القلم. فلو طلب منك أحد أن تأتيه بدواة لم ينص على القلم فجئته بالدواة وحدها لعاتبك على ذلك محتجاً بأن طلب الدواة كاف في الدلالة على طلب القلم. وتسمى هذه الدلالة (الالتزامية). وهي فرع أيضاً عن الدلالة المطابقة ^(١) لأن الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى.

شرط الدلالة الإلتزامية : (٢)

يشترط في هذه الدلالة أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج اللازم تلازماً ذهنياً ، فلا يكفي التلازم في الخارج فقط ^(٣) من دون رسوخه في الذهن وإلا لما حصل انتقال الذهن.

ويشترط - أيضاً - أن يكون التلازم واضحاً بيئاً ، بمعنى أن الذهن إذا تصور معنى اللفظ ينتقل إلى لازمه بدون حاجة إلى توسط شيء آخر. ^(*)

(١) راجع الحاشية : ص ٢٣ ، وشرح الشمسية : ص ٣١ ، وشرح المنظومة : ص ١٣ ، وشرح المطالع : ص ٣٣.

(٢) راجع الحاشية : ص ٢٣ ، وحواشيه في المقام ، وشرح الشمسية : ص ٣٠ ، وشرح المطالع : ص ٣٠ ، والقواعد الجلية : ص ١٩٦.

(٣) لا يخفى عليك : أن كلامه ظاهر في اشتراط التلازم في الخارج ، ولكنه بصدد بيان عدم كفايته. والحق أنه ليس بشرط أصلاً ، إذ التلازم الخارجي لا يتحقق إلا بين العلة والمعلول أو معلولي علة ثالثة. وفي أكثر موارد تحقق دلالة الالتزام ليس بين مصداق المعنى المطابقي ومصداق المعنى الإلتزامي علية ومعلولية أو معلولية لثالث.

(*) سيأتي في مباحث الكلي ان اللازم ينقسم الى البين وغير البين. والبين الى بين بالمعنى

الخلاصة :



التمرينات

(١) بيّن أنواع الدلالة فيما يأتي :

أ . دلالة عقرب الساعة على الوقت.

ب . دلالة صوت السعال على ألم الصدر.

ج . دلالة قيام الجالس على احترام القادم.

د . دلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجع.

هـ . دلالة حركة رأس المسؤول إلى الأسفل على الرضا وإلى الأعلى على عدم الرضا.

(٢) اصنع جدولاً للدلالات الثلاث (العقلية وأختيها) وضع في كل قسم ما يدخل فيه

من الأمثلة الآتية :

أ . دلالة الصعود على السطح على وجود السلم.

ب . دلالة فقدان حاجتك على أخذ سارق لها.

الاخص وبين بالمعنى الاعم. والشرط في الدلالة الالتزامية في الحقيقة هو أن يكون اللازم بينا بالمعنى الاخص. ومعناه ما ذكرناه في المتن.

- ج . دلالة الأئين على الشعور بالألم .
 د . دلالة كثرة الكلام على الطيش وقتله على الرزانة .
 هـ . دلالة الخط على وجود الكاتب .
 و . دلالة سرعة النبض على الحمى .
 ز . دلالة صوت المؤذن على دخول وقت الصلاة .
 ح . دلالة التبخر في المشي أو تصعير الخد على الكبرياء .
 ط . دلالة صغير القطار على قرب حركته أو قرب وصوله .
 ي . دلالة غليان الماء على بلوغ الحرارة فيه درجة المائة .
 (٣) عين أقسام الدلالة اللفظية من الأمثلة الآتية :
 أ . دلالة لفظ الكلمة على (القول المفرد) .
 ب . دلالة لفظ الكلمة على (القول) وحده أو (المفرد) وحده .
 ج . دلالة لفظ السقف على الجدار .
 د . دلالة لفظ الشجرة على ثمرتها .
 هـ . دلالة لفظ السيارة على محركها .
 و . دلالة لفظ الدار على غرفها .
 ز . دلالة لفظ النخلة على الطريق إليها عند بيعها .
 (٤) إذا اشترى شخص من آخر داراً وتنازعا في الطريق إليها فقال المشتري الطريق داخل في البيع بدلالة لفظ الدار ، فهذه الدلالة المدعاة من أي أقسام الدلالة اللفظية تكون؟
 (٥) استأجر رجل عاملاً ليعمل الليل كله ، ولكن العامل ترك العمل عند الفجر ، فخاصمه المستأجر مدعياً دلالة لفظ الليل على الوقت من الفجر إلى طلوع الشمس ، فمن أي أقسام الدلالة اللفظية ينبغي أن تكون هذه الدلالة المدعاة؟
 (٦) لماذا يقولون لا يدل لفظ (للأسد) على (بخر الفم) دلالة التزامية ، كما يدل على الشجاعة ، مع أن البخر لازم للأسد كالشجاعة؟

تقسيمات الألفاظ (١)

للفظ المستعمل بما له من المعنى عدة تقسيمات عامة لا تختص بلغة دون أخرى ، وهي أهم مباحث الألفاظ بعد بحث الدلالة. ونحن ذاكرون هنا أهم تلك التقسيمات ، وهي ثلاثة ، لأن اللفظ المنسوب إلى معناه تارة ينظر إليه في التقسيم بما هو لفظ واحد ، وأخرى بما هو متعدد ، وثالثة بما هو لفظ مطلقاً سواء كان واحداً أو متعدداً.

. ١ .

المختص ، المشترك ، المنقول ، المرئجل ، الحقيقه والمجاز

أن اللفظ الواحد الدال على معناه بإحدى الدلالات الثلاث المتقدمة إذا نسب إلى معناه ، فهو على أقسام خمسة ، لأن معناه إما يكون واحداً أيضاً ويسمى (المختص) ، وإما أن يكون متعدداً. وما له معنى متعدد أربعة أنواع : مشترك ، ومنقول ، ومرئجل ، وحقيقة ومجاز ، فهذه خمسة أقسام :

١ . (المختص) : وهو اللفظ الذي ليس له إلا معنى واحد فاخص به

(١) راجع الحاشية : ص ٢٧ ، وشرح الشمسية : ص ٣٨ ، وشرح المنظومة : ص ١٤ ، واللمعات : ص ٥ ، والجوهر النضيد : ص ٥ وأساس الاقتباس : ص ٨ وتأمل في الاختلاف الموجود بينها.

، مثل حديد وحيوان.^(١)

٢ . (المشترك) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كلا على حدة ، ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للآخر مثل (عين) الموضوع لحاسة النظر وينوع الماء والذهب وغيرها ومثل (الجون) الموضوع للأسود والأبيض^(٢) .. والمشارك كثير في اللغة العربية.

٣ . (المنقول) : هو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كالمشارك ولكن يفترق عنه بان الوضع لاحدها مسبق بالوضع للآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعنيين في الوضع اللاحق. مثل لفظ (الصلاة) الموضوع أولاً للدعاء ثم نقل في الشرع الإسلامي لهذه الأفعال المخصوصة من قيام وركوع وسجود ونحوها لمناسبتها للمعنى الأول. ومثل لفظ (الحج) الموضوع أولاً للقصد مطلقاً ، ثم نقل لقصد مكة المكرمة بالأفعال المخصوصة والوقت المعين وهكذا أكثر المنقولات في عرف الشرع وأرباب العلوم والفنون. ومنها لفظ السيارة والطائرة والهاتف والمذباغ ونحوها من مصطلحات هذا العصر.

والمنقول ينسب إلى ناقله فإن كان العرف الخاص كعرف أهل الشرع والمناطق والنحاة والفلاسفة ونحوهم قيل له : منقول شرعي أو منطقي أو نحوي أو فلسفي وهكذا.

٤ . (المرتجل) : وهو كالمنقول بلا فرق إلا أنه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنيين ومنه أكثر الأعلام الشخصية.

(١) لا يخفى عليك : أن لكل من اللفظين معنى مجازياً حيث يطلق «الحديد» على الصلب من بعض الأجسام غير الحديد ، والحيوان يسلب عن الحي الذي ليس له إلا رمق ، فيقال : إنه ميت ليس بحيوان ، فالأولى التمثيل للمختص بلفظة الجلالة وبالأسامي المبدعة التي تجعل علماً للأشخاص.

(٢) مثل بمثلين تلميحاً إلى أن المشترك ينقسم إلى ضد وغيره.

٥ . (الحقيقة والمجاز) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه ، ولكنه موضوع لأحد المعاني فقط ، واستعمل في غيره لعلاقة ومناسبة بينه وبين المعنى الأول الموضوع له من دون أن يبلغ حد الوضع في المعنى الثاني فيسمى (حقيقة) في المعنى الأول ، و (مجازاً) في الثاني ، ويقال للمعنى الأول معنى حقيقي ، وللثاني مجازي .
والمجاز دائماً يحتاج إلى قرينة تصرف اللفظ عن المعنى الحقيقي وتعين المعنى المجازي من بين المعاني المجازية .

تنبيهان

١ . إن المشترك اللفظي والمجاز لا يصح استعمالهما في الحدود والبراهين ، إلا مع نصب القرينة على إرادة المعنى المقصود ، ومثلها المنقول والمرتل ما لم يهجر المعنى الأول ، فإذا هجر كان ذلك وحده قرينة على إرادة الثاني . على أنه يحسن اجتناب المجاز في الأساليب العلمية ^(١) حتى مع القرينة .

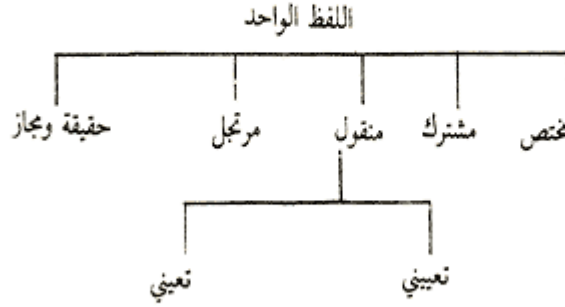
٢ . المنقول ينقسم إلى (تعييني وتعييني) ، لأن النقل تارة يكون من ناقل معين ^(٢) باختياره وقصده ، كأكثر المنقولات في العلوم والفنون وهو المنقول (التعييني) أي أن الوضع فيه بتعيين معين . وأخرى لا يكون بنقل ناقل معين باختياره ، وإنما يستعمل جماعة من الناس اللفظ في غير معناه الحقيقي لا بقصد الوضع له ثم يكثر استعمالهم له ويشتهر بينهم ، حتى يتغلب المعنى المجازي على اللفظ في أذهانهم فيكون كالمعنى الحقيقي يفهمه السامع منهم بدون القرينة . فيحصل الارتباط الذهني بين

(١) وأما في الأساليب الخطابية والشعرية ونحوها ، فلا يحسن اجتناب المجاز ، بل كلما زاد التجوز في تلك الأساليب زاد حسنهما .

(٢) أو ناقلين معينين باختيارهم وقصدهم .

نفس^(١) اللفظ والمعنى ، فينقلب اللفظ حقيقة في هذا المعنى. وهو (المنقول التعيبي).

الخلاصة:



تمارين

- ١ . هذه الألفاظ المستعملة في هذا الباب وهي لفظ (مختص ، مشترك ، منقول ، إلى آخوه) من أي أقسام اللفظ الواحد؟ أي أنها مختصة أو مشتركة أو غير ذلك.
- ٢ . اذكر ثلاثة أمثلة لكل من أقسام اللفظ الواحد الخمسة.
- ٣ . كيف تميز بين المشترك والمنقول؟
- ٤ . هل تعرف لماذا يحتاج المشترك إلى قرينه؟ وهل يحتاج المنقول إلى القرينة؟

(١) لفظة «نفس» إشارة إلى أن هذا المعنى كان مرتبطاً باللفظ أيضاً حين كان معنى مجازياً ، ولكنه لم يكن الارتباط آنذاك بين نفس اللفظ وهذا المعنى ، لأن ارتباط المجاز مباشرة إنما هو بالمعنى الحقيقي لعلاقة بينه وبينه هي المصححة للتجاوز ، وارتباطه باللفظ إنما يكون بواسطة المعنى الحقيقي ، فليس له ما دام مجازاً ارتباطاً باللفظ مباشرة.

. ٢ .

الترادف والتباين^(١)

إذا قسنا لفظاً إلى لفظ أو إلى ألفاظ ، فلا تخرج تلك الألفاظ المتعددة عن أحد قسمين

:

١ . إما أن تكون موضوعة لمعنى واحد ، فهي (المترادفة) ، إذا كان أحد الألفاظ (*) رديفاً للآخر على معنى واحد. مثل : أسد وسبع وليث. هرة وقطة. إنسان وبشر. فالترادف : «اشترك الألفاظ المتعددة في معنى واحد».

٢ . وإما أن يكون كل واحد منها موضوعاً لمعنى مختص به ، فهي (المتباينة) ، مثل : كتاب ، قلم ، سماء ، أرض ، حيوان ، جماد ، سيف ، صارم ...
فالتباين : «أن تكون معاني الألفاظ متكثرة بتكثر الألفاظ».

والمراد من التباين هنا غير التباين الذي سيأتي في النسب^(٢) ، فإن التباين هنا بين الألفاظ باعتبار تعدد معناها ، وإن كانت المعاني تلتقي في بعض أفرادها أو جميعها ، فإن السيف يباين الصارم ، لأن المراد من الصارم خصوص القاطع من السيوف. فهما متباينان معنى وإن كان يلتقيان في الأفراد ، إذ أن صارم سيف. وكذا الإنسان والناطق ، متباينان معنى ، لأن المفهوم من أحدهما غير المفهوم من الآخر وإن كان يلتقيان في جميع أفرادهما لأن كل ناطق إنسان وكل إنسان ناطق.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ٤١ ، والجواهر النضيد : ص ٦ ، وأصول الفقه : ص ٢٨ الجلد الأول. هذا الجمع يشمل اللفظين فصاعداً على نحو الجمع المنطقي. والجمع باصطلاح علماء المنطق معناه أكثر من واحد. وفي اللغة العربية. كما هو معلوم. معناه أكثر من اثنين. فتنبه إلى هذا الاستعمال.
(*) هذا الجمع يشمل اللفظين فصاعداً على نحو الجمع المنطقي. والجمع باصطلاح علماء المنطق معناه أكثر من واحد. وفي اللغة العربية. كما هو معلوم. معناه أكثر من اثنين. فتنبه إلى هذا الاستعمال.
(٢) فإن هذا وصف للألفاظ ، وذاك وصف للمفاهيم ، وهو هنا بمعنى تعدد معاني الألفاظ وتكثرها بتكثرها ، وهناك بمعنى عدم اشتراك المعاني في شئ من المصاديق.

قسمة الألفاظ المتباينة (١)

المثلان ، المتقابلان ، المتخالفان

تقدم ان الألفاظ المتباينة هي ما كثرت معانيها بتكررها ، أي ان معانيها متغايرة. ولما كان التغاير بين المعاني يقع على أقسام ، فإن الألفاظ بحسب معانيها أيضاً تنسب لها تلك الأقسام. والتغاير على ثلاثة أنواع : التماثل ، والتخالف ، والتقابل.

لأن المتغايرين إما أن يراعي فيهما اشتراكهما في حقيقة واحدة فهما (المثلان) (٢) وإما ألا يراعي ذلك سواء كانا مشتركين بالفعل في حقيقة واحدة أو لم يكونا (٣). وعلى هذا التقدير الثاني أي تقدير عدم المراعاة ،

(١) راجع شرح المنظومة : ص ٩ ، ونهاية الحكمة : ص ١٤٥ ، وتعليقة الأستاذ مصباح حفظه الله في المقام ، وبداية الحكمة : ص ١٠٣ .

(٢) لا يخفى عليك أن هذا مخالف لما اصطالحوا عليه في تعريف المثلين. فان المثلين هما المتشاركان في الماهية النوعية على حد تعبير بعضهم ، أو هما المتشاركان في تمام الماهية على حد تعبير طائفة. والمؤدى واحد. فراجع الاسفار ج ٢ ص ٨٥ س ١ وشرح المنظومة قسم الفلسفة ط. ناب ص ٣٨٩ س ١٢ وتعليقته على ص ١١١ من ط المصطفوي ونهاية الحكمة ط. جماعة المدرسين ص ١٣ وص ١٤١ س ٩. ومثله في كشف اصطلاحات الفنون للنهانوي.

ويشهد لذلك أولاً قولهم : «اجتماع المثلين محال» حيث إن المثلين لما كانا فردين من ماهية نوعية واحدة فكونهما مثلين اثنين يقتضي تعدد وجودهما فيمتنع اجتماعها في وجود واحد. واما إذا فسرا بالمشتركين في حقيقة واحدة بما هما مشتركان لم يكن اجتماع المثلين بمحال فان اللون والطعم على هذا من جهة كون كل منهما كيف محسوب هما مثلان مع أنهما يجتمعان في تفاعلة مثلاً.

وثانيا ان قولهم : «حكم الأمثال في ما يجوز وفي ما لا يجوز واحد» انما يتم إذا أريد بالأمثال أفراد ماهية نوعية واحدة. وأما لو أريد ما ذكره المصنف من المعنى لم يتم القاعدة ، حيث إنه على ذلك يصير الإنسان والحمار مثلين في كون كل منهما حيوانا مع أن الحمار لا يجوز منه التفكير بخلاف الانسان.

ولعل منشأ الخلط اشتراك لفظ المثل بين المعنى اللغوي والمعنى المصطلح.

(٣) كالوجود والعدم.

فإن كانا من المعاني التي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد ، بأن كان بينهما تنافر وتعاند فهما (المتقابلان) ، وإلا فهما (المتخالفان).

وهذا يحتاج إلى شيء من التوضيح ، فنقول :

١ . (المثالن) هما المشتركان في حقيقة واحدة بما هما مشتركان ، أي لوحظ واعتبر اشتراكهما فيها ، كمحمد وجعفر اسمين لشخصين مشتركين في الإنسانية بما هما مشتركان فيها ، وكالإنسان والفرس باعتبار اشتراكهما في الحيوانية. وإلا فمحمد وجعفر من حيث خصوصية ذاتيهما مع قطع النظر عما اشتركا فيه هما متخالفان كما سيأتي. وكذا الإنسان والفرس هما متخالفان بما هما إنسان وفرس.

والاشترار والتماثل إن كان في حقيقة نوعية بأن يكونا فردين من نوع واحد كمحمد وجعفر يخص باسم المثلين أو التماثلين^(١) ولا اسم آخر لهما. وإن كان في الجنس كالإنسان والفرس سميًا أيضاً (متجانسين) وإن كان في الكم أي في المقدار^(٢) سميًا أيضاً (متساويين) ، وإن كان في الكيف أي في كفيتهما وهيئتهما سميًا أيضاً (متشابهين). والاسم العام للجميع هو (التماثل).

والمثالن أبداً لا يجتمعان^(٣) ببديهة العقل.

٢ . (المتخالفان) وهما المتغايران من حيث هما متغايران ، ولا مانع من

(١) وينبغي أن يسمى التماثل هنا بالتماثل بالمعنى الأخص ، وما هو مقابل للتخالف التماثل بالمعنى الأعم.
(٢) أريد بالمقدار هنا معناه اللغوي أي : مبلغ الشيء أو ما يعرف به قدر الشيء من معدود أو مكيل أو موزون كما في أقرب الموارد ، فيعم الكم المتصل والمنفصل كليهما. وأما المقدار المصطلح فهو خصوص الكم المتصل القار.

(٣) يبدو أن المثلين إنما لا يجتمعان إذا كانا من الذوات ، والوجه فيه : أن اجتماعهما ينفي الاثنينية وهو خلف في كونهما مثلين. وأما إذا كانا من الصفات كالطعم واللون بما هما مشتركان في كونهما كيفاً محسوساً فلا مانع من اجتماعهما هذا ، اللهم إلا أن يختص التماثل بالذوات.

اجتماعهما في محل واحد إذا كانا من الصفات ، مثل الإنسان والفرس بما هما إنسان و فرس ، لا بما هما مشتركان في الحيوانية كما تقدم. كذلك : الماء والهواء ، النار والتراب ، الشمس والقمر ، السماء والأرض. ومثل السواد والحلاوة ، الطول والرقة ، الشجاعة والكرم ، البياض والحرارة. والتخالف قد يكون في الشخص ^(١) مثل محمد وجعفر وإن كانا مشتركين نوعاً في الإنسانية ، ولكن لم يلحظ هذا الاشتراك. وقد يكون في النوع مثل الإنسان والفرس وإن كانا مشتركين في الجنس وهو الحيوان ولكن لم يلحظ الاشتراك. وقد يكون في الجنس ، وإن كانا مشتركين في وصفهما العارض عليهما ، مثل القطن والثلج ^(٢) المشتركين في وصف الأبيض إلا أنه لم يلحظ ذلك.

ومنه يظهر أن مثل محمد وجعفر يصدق عليهما أنهما متخالفان بالنظر إلى اختلافهما في شخصيهما ويصدق عليهما مثالان بالنظر إلى اشتراكهما وتمائلهما في النوع وهو الإنسان. وكذا يقال عن الإنسان والفرس هما متخالفان من جهة تباينهما في الإنسانية والفرسية ومثالان باعتبار اشتراكهما في الحيوانية. وهكذا في مثل القطن والثلج. الحيوان والنبات. الشجر والحجر.

ويظهر أيضاً أن التخالف لا يختص بالشيئين اللذين يمكن أن يجتمعا ، فإن الأمثلة المذكورة قريباً لا يمكن فيها الاجتماع مع أنها ليست من المتقابلات . كما سيأتي . ولا من المتماثلات حسب الاصطلاح.

(١) لا يخفى عليك : أن هذا التقسيم إنما ينفع في المتخالفين اللذين يكون لهما جهة مشتركة وإن لم تلحظ ، وأما اللذان ليس لهما جهة مشتركة فتخالفهما في كل من الشخص والنوع والجنس يلزم تخالفهما في الآخرين كالعمر والحجر.

(٢) لا يخفى عليك : أن القطن والثلج يشتركان في الجنس العالي والجنس المتوسط لهما ، فإنهما جوهرا جسمان ، على المشهور من كون الجوهر جنسا عاليا. والصواب هو التمثيل بالجسم والمربع مما يدخل تحت جنسين عاليين ، المشتركين في كونهما ماهية ، والحرارة والأبوة المشتركين في كونهما عرضا.

ثم إن التخالف قد يطلق على ما يقابل التماثل فيشمل التقابل أيضاً فيقال للمتقابلين على هذا الاصطلاح أنهما متخالفان.

٣ . (المتقابلان) ^(١) هما المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد ، كالإنسان واللا إنسان . والأعمى والبصير ^(٢) ، والأبوة والبنوة ، والسواد والبياض .

فبقيد وحدة المحل ^(٣) دخل مثل التقابل بين السواد والبياض مما يمكن اجتماعهما في الوجود كبياض القرطاس وسواد الخبز . وبقيد وحدة الجهة دخل مثل التقابل بين الأبوة والبنوة مما يمكن اجتماعها في محل واحد من جهتين إذ قد يكون شخص أباً لشخص وابناً لشخص آخر . وبقيد وحدة الزمن دخل مثل التقابل بين الحرارة والبرودة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد في زمانين ، إذ قد يكون جسم بارداً في زمان ونفسه حاراً في زمان آخر .

اقسام التقابل ^(٤)

للتقابل أربعة أقسام :

١ . (تقابل النقيضين) ^(٥) أو السلب والإيجاب ، مثل : إنسان ولا إنسان ،

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٥ ، ونهاية الحكمة والتعلية في عين المقام السابق .

(٢) لا يخفى عليك : أن المتقابل بتقابل الملكة وعدمها هو العمى والبصر ، لا الأعمى والبصير ، وذلك لأن العمى أمر عديمي وأما الأعمى فهو أمر وجودي . اللهم إلا أن يقال ببساطة المشتق وأن معناه هو نفس مفهوم المبدأ وأن الاختلاف إنما هو في كونه لا بشرط كون المبدأ بشرط لا .

(٣) لا يخفى عليك : أن «وحدة المحل» و «وحدة الزمان» قيد لامتناع اجتماع المتقابلين بجميع أقسامهما . وقيد «وحدة الجهة» مخصوص بالمتضايقين حيث إنهما يمكن أن يجتمعا من جهتين ، فلا تغفل .

(٤) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٥ ، ونهاية الحكمة : ص ١٤٦ ، وبداية الحكمة : ص ١٠٣ ، وكشف المراد : ص ١٠٧ .

(٥) راجع نهاية الحكمة : ص ١٤٦ ، وبداية الحكمة : ص ١٠٦ ، وكشف المراد : ص ١٠٧ .

سواد ولا سواد ، منير وغير منير .

والنقيضان : أمران وجودي وعدمي ، أي عدم لذلك الوجودي ، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ببديهية العقل ، ولا واسطة بينهما .

٢ . (تقابل الملكة وعدمها) ^(١) كالبصر والعمى ، الزواج والعزوبية ، فالبصر ملكة والعمى عدمها . والزواج ملكة والعزوبية عدمها .

ولا يصح أن يحل العمى إلا في موضع يصح فيه البصر ^(٢) ، لأن العمى ليس هو عدم البصر مطلقاً ، بل عدم البصر الخاص ، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيراً . وكذا العزوبية لا تقال إلا في موضع يصح فيه الزواج ، لا عدم الزواج مطلقاً ، فهما ليسا كالنقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان ، بل هما يرتفعان . وإن كان يمتنع اجتماعهما ، فالحجر لا يقال فيه أعمى ولا بصير ، ولا أعزب ولا متزوج ، لأن الحجر ليس من شأنه أن يكون بصيراً ، ولا من شأنه أن يكون متزوجاً .

إذن الملكة وعدمها : «أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا في موضع لا تصح فيه الملكة» .

٣ . (تقابل الضدين) ^(٣) ، كالحرارة والبرودة ، والسواد والبياض ، والفضيلة والرذيلة ، والتهور والجبين ، والخفة والثقيل .

والضدان : «هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد ، ولا يتصور اجتماعهما فيه ، ولا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر» .

(١) راجع جواهر النضيد : ص ٢٦ ، وأساس الإقتباس ، ص ٥٤ ، ونهاية الحكمة : ص ١٤٩ ، بداية الحكمة : ص ١٠٦ وكشف المراد : ص ١٠٧ .

(٢) ومن هنا يعلم : أن العدم والملكة كالضدين لا بد أن يكونا صفتين ، بل غير التناقض من أقسام التقابل لا يتحقق في الذوات .

(٣) راجع الجوهر : ص ٢٦ وأساس الاقتباس : ص ٥٥ ، ونهاية الحكمة : ص ١٥١ ، وبداية الحكمة : ص ١٠٤ .

وفي كلمة (المتعاقبان على موضوع واحد) يفهم أن الضدين لا بد أن يكونا صفتين ، فالذاتان مثل إنسان وفرس لا يسميان بالضدين. وكذا الحيوان والحجر ونحوهما. بل مثل هذه تدخل في المعاني المتخالفة ، كما تقدم.

وبكلمة «لا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر» يخرج المتضايقان ، لأنهما أمران وجوديان أيضاً ولا يتصور اجتماعهما فيه من جهة واحدة ، ولكن تعقل أحدهما يتوقف على تعقل الآخر. وسيأتي.

٤ . (تقابل المتضايقين) ^(١) مثل : الأب والابن ، الفوق والتحت ، المتقد والمتأخر ، العلة والمعلول ، الخالق ^(٢) والمخلوق وأنت إذا لاحظت هذه الأمثلة تجد :

(أولاً) إنك إذا تعلق أحد المتقابلين منها لا بد أن تتعقل معه مقابلة الآخر : فإذا تعقلت أن هذا أب أو علة لا بد أن تتعقل معه أن له ابناً أو معلولاً.

(ثانياً) أن شيئاً واحداً لا يصح أن يكون موضوعاً للمتضايقين من جهة واحدة ، فلا يصح أن يكون شخص أباً وابناً لشخص واحد ، نعم يكون أباً لشخص وابناً لشخص آخر. وكذا لا يصح أن يكون الشيء فوقاً وتحتاً لنفس ذلك الشيء في وقت واحد. وإنما يكون فوقاً لشيء هو تحت له ، وتحتاً لشيء آخر هو فوقه وهكذا.

(ثالثاً) إن المتقابلين في بعض هذه الأمثلة المذكورة أولاً ، يجوز أن يرتفعا ^(٣) ، فإن واجب الوجود لا فوق ولا تحت ، والحجر لا أب ولا ابن.

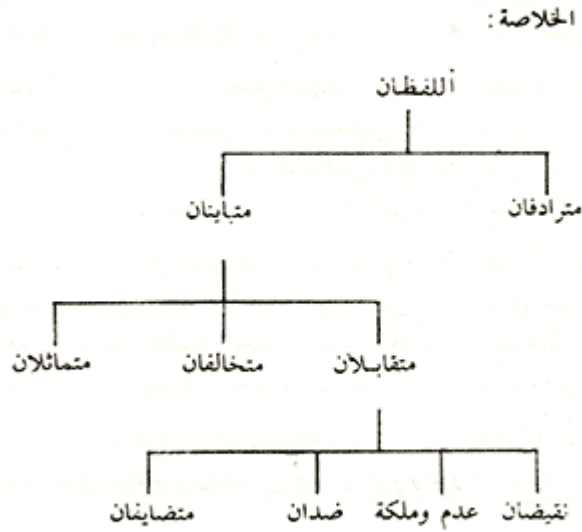
(١) راجع الجوهر النضيد : ص ١٣ ، ونهاية الحكمة : ص ١٥٠ ، وبداية الحكمة : ص ١٠٤ ، وكشف المراد : ص ١٠٧ ، وتعليقة الأستاذ حسن زاده في المقام.

(٢) الخلق هو الإيجاد عن مادة ، والعلية أعم منه.

(٣) لا يخفى : أنه بعد ما كان ما سوى هذا الأمر من القيود والأحكام معرفاً للمتضايقين

وإذا اتفق في بعض الأمثلة أن المتضايين لا يرتفعان كالعلة والمعلول ، فليس ذلك لأنهما متضايان. بل لأمر يخصهما (١) ، لأن كل شيء موجود لا يخلو إما أن يكون علة أو يكون معلولاً.

وعلى هذا البيان يصح تعريف المتضايين بأكما : «الوجوديان اللذان يتعلقان معاً ولا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا».



تمرينات

١ . بين المترادفة والمتباينة من هذه الأمثلة بعد التدقيق في كتب اللغة :

كتاب وسفر مقول ولسان خطيب ومصقع

. جامعا مانعا . لوجه لذكر هذا القيد أي جواز الارتفاع بل هو مضر بالتعريف لإخراجه بعض الأمثلة. وأما ما تصدى له (قدس سره) في حل الإعضال فالإنصاف أنه لا يخلو عن تكلف.

(١) وإلا لكان كل متضايين كذلك.

عين وناظر	ليل ومساء	فرس وصاهل
جلوس وقعود	مصنع وسامع	شاعر وناظم
قدّ وقطع	كف ويد	متكلم ولسن

٢ . اذكر ثلاثة أمثلة لكل من المتخالفة والمتماثلة.

٣ . بين أنواع التقابل في الأمثلة الآتية

الخير والشر، النور والظلمة ، الحركة والسكون ، الظلم والعدل ، الملتحي والأمرد ،
المنتعل والحافي ، الصباح والمساء ، الدال والمدلول ، التصور والتصديق ، العلم والجهل ، القيام
والقعود ، العالم والمعلوم.

[٣]

المفرد والمركب^(١)

ينقسم اللفظ مطلقاً (غير معتبر فيه أن يكون واحداً أو متعدداً) إلى قسمين :

أ . (المفرد) ويقصد المنطقيون به :

(أولاً) اللفظ الذي لا جزء له ، مثل الباء من قولك : كتبت بالقلم ، و (ق) فعل أمر

من وقى يقى .

(ثانياً) اللفظ الذي له جزء إلا أن جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى حين هو جزء له

(٢) ، مثل : محمد . علي . قرأ . عبد الله . عبد الحسين . وهذان

(١) راجع الحاشية : ص ٢٤ وشرح الشمسية : ص ٣٣ ، وشرح المنظومة : ص ١٤ ، وشرح المطالع : ص ٣٧

، واللمعات (منطق نوين : ص ٥) والجواهر النضيد : ص ٧ ، والإشارات وشرحه : ص ٣١ ، والنجاة : ص ٥ ،
والتحصيل : ص ٨ ، وتأمل في الاختلافات الموجودة بين المراجع من حيث دخل الإرادة فيهما وعدمه .

(٢) أي حين يكون جزء اللفظ جزءاً له ، وإن كان حين لا يكون جزءاً ويستعمل مستقلاً دالاً على معنى أو على

جزء المعنى (شرح الإشارات ص ٣٢ و ٣٣) مثل «ان» من «إنسان»

الأخيران إذا كانا اسمين لشخصين فأنت لا تقصد بجزء اللفظ (عبد) و (الله) و (الحسين) معنى أصلاً ، حينما تجعل مجموع الجزئين دالاً على ذات الشخص. وما مثل هذا الجزء إلا كحرف (م) من محمد وحرف (ق) من قرأ.

نعم في موضع آخر قد تقول (عبد الله) وتعني بعبد معناه المضاف إلى الله تعالى كما تقول (محمد عبد الله ورسوله). وحينئذ يكون نعتاً لا اسماً ومركباً لا مفرداً. أما لو قلت (محمد بن عبد الله) فعبد الله مفرد هو اسم أب محمد.

أما النحويون فعندهم مثل (عبد الله) إذا كان اسماً لشخص مركب لا مفرد ، لأن الجهة المعتبرة لهم في هذه التسمية تختلف عن الجهة المعتبرة عند المناطقة. إذ النحوي ينظر إلى الإعراب والبناء ، فما كان له إعراب أو بناء واحد فهو مفرد وإلا فمركب كعبد الله علماً فإن (عبد الله) له إعراب و (الله) له إعراب. أما المنطقي فإنما ينظر المعنى فقط.

إذن المفرد عند المنطقي هو : «اللفظ الذي ليس له جزء يدل (*) على جزء معناه حين هو جزء».

ب . (المركب) ويسمى القول ، وهو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء مثل (الخمر مضر) ، الجزآن : (الخمر) ، و (مضر) يدل كل منهما على جزء معنى المركب. ومنه (الغيبه جهد العاجز) فالمجموع مركب و (جهد العاجز) مركب أيضاً. ومنه (شر الإخوان من تكلف له)

حيث يدل على معنى الشرط حين يستعمل مستقلاً ، ومثل «يد» من «يد الله» علماً حيث يدل على جزء المسمى.

(*) ليتنبه الاساتذة انا لم نأخذ في الدلالة قيد القصد كما صنع بعضهم ، لانا نعتقد أن الدلالة لا تحصل بغير القصد. وتعريفنا للدلالة فيما مضى كفيل بالبرهان على ذلك. فمثل (الحيوان الناطق) لو جعل علماً لآحد افراد الانسان لا يدل جزؤه على جزء معناه. وهو مثل (عبدالله) لا فرق بينهما.

فالمجموع مركب ، و (شر الإخوان) مركب أيضاً ، و (من تكلف له) مركب أيضاً ...

أقسام المركب

المركب : تام وناقص . التام : خبر وإنشاء .

أ . التام والناقص : (١)

١ . بعض المركبات للمتكلم أن يكتفي في إفادة السامع ، والسامع لا ينتظر منه إضافة لفظ آخر لإتمام فائدته . مثل الصبر شجاعة . قيمة كل امرئ ما يحسنه . إذا علمت فاعمل . فهذا هو (المركب التام) . ويعرّف بأنه : «ما يصح للمتكلم السكوت عليه» .

٢ . أما إذا قال : (قيمة كل امرئ ...) وسكت ، أو قال : (إذا علمت ...) بغير جواب للشرط ، فإن السامع يبقى منتظراً ويجده ناقصاً ، حتى يتم كلامه . فمثل هذا يسمى (المركب الناقص) . ويعرف بأنه : (ما لا يصح السكوت عليه) .

ب . الخبر والإنشاء

كل مركب تام له نسبة قائمة بين أجزائه تسمى النسبة التامة أيضاً ، وهذه النسبة :

١ . قد تكون لها حقيقة ثابتة في ذاتها ، مع غرض النظر عن اللفظ وإنما يكون لفظ المركب حاكياً وكاشفاً عنها . مثلما إذا وقع حادث أو يقع فيما يأتي ، فأخبرت عنه ، كمطر السماء ، فقلت : مطرت السماء ، أو تمطر

(١) راجع شرح الشمسية : ص ٤٢ ، وشرح المطالع : ص ٤٦ ، واللمعات : ص ٥ والجواهر النضيد : ص ٧ ، والإشارات : ص ٣١ وشرحه : ص ٣٦ .

غداً. فهذا يسمى (الخبر) ويسمى أيضاً (القضية) و (القول)^(١).
ولا يجب في الخبر أن يكون مطابقاً للنسبة الواقعة : فقد يطابقها فيكون صادقاً ، وقد لا يطابقها فيكون كاذباً.

إذن الخبر هو : «المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب»^(٢). والخبر هو الذي يهتم المنطقي أن يبحث عنه ، وهو متعلق التصديق.

٢ . وقد لا تكون للنسبة التامة حقيقة ثابتة بغض النظر عن اللفظ ، وإنما اللفظ هو الذي يحقق النسبة ويوجدها بقصد المتكلم ، وبعبارة أصرح أن المتكلم يوجد المعنى بلفظ المركب ، فليس وراء الكلام نسبة ، لها حقيقة ثابتة يطابقها الكلام تارة ولا يطابقها أخرى. ويسمى هذا المركب (الإنشاء). ومن أمثلته :

- ١ . (الأمر) نحو : احفظ الدرس.
 - ٢ . (النهي) نحو : لا تجالس دعاة السوء.
 - ٣ . (الاستفهام) نحو : هل المريخ مسكون؟
 - ٤ . (النداء) نحو : يا محمد!
 - ٥ . (التمني) نحو : لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين!
 - ٦ . (التعجب) نحو : ما أعظم خطر الإنسان!
 - ٧ . (العقد) كإنشاء عقد البيع والإجارة والنكاح ونحوها نحو بعت وآجرت وأنكحت.
 - ٨ . (الإيقاع) : كصيغة الطلاق والعتق والوقف ونحوها نحو فلانة طالق. وعبدي حر.
- وهذه المركبات كلها ليس لمعانيها حقائق ثابتة في أنفسها . بغض النظر

(١) القول الجازم . البصائر : ص ٤٩ .

(*) ستأتي اضافة كلمة (لداته) في تعريف الخبر والانشاء في بحث القضايا ، فراجع.

عن اللفظ . تحكي عنها ^(١) فتطابقها أو لا تطابقها ، وإنما معانيها تنشأ وتوجد باللفظ ، فلا يصح وصفها بالصدق والكذب .

فالإنشاء هو : «المركب التام الذي لا يصح أن نصفه بصدق وكذب» .

أقسام المفرد

المفرد : كلمة ، اسم ، أداة . ^(٢)

١ . (الكلمة) وهي الفعل باصطلاح النحاة . مثل : كتب . يكتب . اكتب . فإذا لاحظنا هذه الأفعال أو الكلمات الثلاث نجدها :

(أولاً) تشترك في مادة لفظية واحدة محفوظة في الجميع هي (الكاف فالتاء فالباء) .

وتشترك أيضاً في معنى واحد هو معنى الكتابة ، وهو معنى مستقل في نفسه .

و (ثانياً) تفترق في هيئاتها اللفظية ، فإن لكل منها هيئة تخصها . وتفترق أيضاً في دلالتها على نسبة تامة زمانية تختلف باختلافها ، وهي نسبة ذلك المعنى المستقل المشترك فيها إلى فاعل ما ، غير معين في زمان معين من الأزمنة : فكتب تدل على نسبة الحدث (وهو المعنى المشترك) إلى فاعل ما ، واقعة في زمان مضى . ويكتب على نسبة تجدد الوقوع في الحال أو في الاستقبال إلى فاعلها . وكتب على نسبة طلب الكتابة في الحال من فاعل ما . ومن هذا البيان نستطيع أن نستنتج أن المادة التي تشترك فيها الكلمات الثلاث تدل على المعنى الذي تشترك فيه ، وأن الهيئة التي تفترق فيها

(١) الصحيح : تحكيها ، فإن الحكاية إذا كانت بمعنى الكشف لم يتعد : «عن» وما يتعدى بها إنما هي الحكاية بمعنى نقل القول .

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ٣٦ ، والقواعد الجلية : ص ٢٠٠ ، وأساس الاقتباس : ص ١٥ ، وشرح الإشارات : ص ٣٣ .

وتختلف تدل على المعنى الذي تفترق فيه ويختلف فيها.

وعليه يصح تعريف الكلمة بأنها : «اللفظ المفرد الدال بمادته على معنى مستقل في نفسه وبهيئته على نسبة ذلك المعنى إلى فاعل لا بعينه نسبة تامة زمانية».

ويقولنا : نسبة تامة تخرج الأسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان ، فإنها تدل بمادتها على المعنى المستقل وبهيئتها على نسبة إلى شيء لا بعينه في زمان ما ، ولكن النسبة فيها ناقصة لا تامة.

٢ . (الاسم) : وهو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل في نفسه غير مشتمل على هيئة تدل على نسبة تامة زمانية. مثل : محمد. إنسان. كاتب. سؤال. نعم قد يشتمل على هيئة تدل على نسبة ناقصة كأسماء الفاعل والمفعول والزمان ونحوها كما تقدم ، لأنها تدل على ذات لها هذه المادة.

٣ . (الأداة) وهي الحرف باصطلاح النحاة. وهو يدل على نسبة بين طرفين. مثل : (في) الدالة على النسبة الظرفية. و (على) الدالة على النسبة الاستعلائية. و (هل) الدالة على النسبة الاستفهامية. والنسبة دائماً غير مستقلة في نفسها ، لأنها لا تتحقق إلا بطرفيها. فالأداة تعرف بأنها : (اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل في نفسه).

(ملاحظة) .

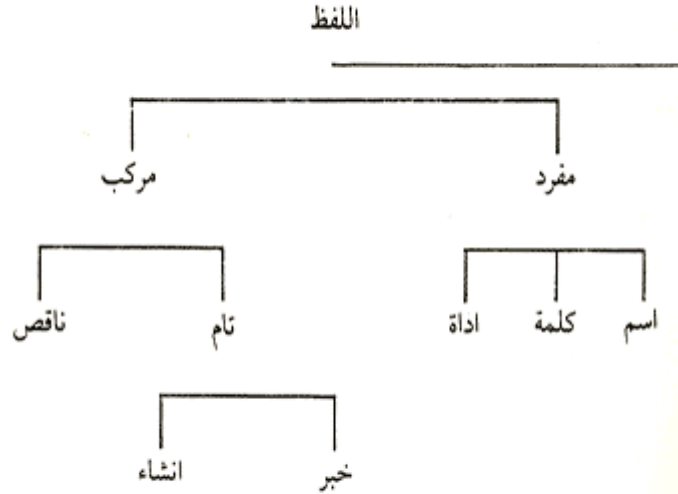
الأفعال الناقصة مثل كان وأخواتها ^(١) في عرف المنطقيين . على التحقيق . تدخل في الأدوات ، لأنها لا تدل على معنى مستقل في نفسها لتجردها عن الدلالة على الحدث ، بل إنما تدل على النسبة الزمانية فقط. فلذلك تحتاج إلى جزء يدل على الحدث ، نحو (كان محمد قائماً) فكلمة

(١) ومثلها أفعال المقاربة ، كما لا يخفى.

قائم هي التي تدل عليه.

وفي عرف النحاة معدودة من الأفعال وبعض المناطقة يسميها (الكلمات الوجودية)^(١).^(٢)

الخلاصة :



تمارين

١ . ميز الألفاظ المفردة والمركبة مما يأتي :

مكة المكرمة	تأبط شراً	صدر ^(٣)
جعفر الصادق	امرؤ القيس	منتدى النشر
ملك العراق	أبو طالب	النجف الأشرف

(١) ولعل مرادهم أنها كلمات . أي أفعال . تدل على وجود النسبة فحسب ، نظير الأفعال المعينة في اللغة الفارسية.

(٢) راجع حاشية شرح الشمسية : ص ٣٦ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة على شرح المنظومة : ص ١٠٨ .

(٣) لقب عبد السلام الشاعر .

- هنيئاً ديك الجن صبرا
- ٢ . ميز المركبات التامة والناقصة والخير والإنشاء مما يأتي :
- الله أكبر نجمة القطب يا الله
- صباح الخير السلام عليكم ماء الفرات
- غير المغضوب عليهم لا إله إلا الله زر غبا تزدد حياً
- سبحان ربي العظيم وبحمده شاعر وناظم
- ٣ . اذكر كم هي الإنشاءات والأخبار في سورة القدر.
- ٤ . إن اللفظ المحذوف دائماً يعتبر كالموجود ، فقولنا في العنوان : (تمرينات) أتعدده مفرداً أم مركباً. ولو كان مركباً فماذا تظن : أهو ناقص أم تام.
- ٥ . تأمل هل يمكن أن يقع تقابل التضاد بين (الأدوات) ولماذا؟

الباب الثاني

مباحث الكلبي

الكلي والجزئي

يدرك الانسان مفهوم الموجودات التي يحسّ بها ، مثل : محمد. هذا الكتاب. هذا القلم. هذه الوردة. بغداد. النجف ... واذا تأملها يجد كل واحد منها لا ينطبق على فرد آخر ، ولا يصدق الا على ذلك الموجود وحده. وهذا هو المفهوم (الجزئي). ويصح تعريفه بأنّه : «المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد».

(١) راجع الحاشية : ص ٣٠ ، وشرح الشمسية : ص ٤٤ ، وشرح المنظومة : ص ١٦ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة في المقام ، وشرح المطالع : ص ٤٧ - ٥٠ ، واللمعات (منطق نوين : ص ٥) ، والجواهر النضيد : ص ٨ ، وأساس الاقتباس : ص ١٩ ، ومنطق الإشارات : ص ٣٧ ، والنجاة : ص ٦ .

(٢) إن قلت : كيف يكون «محمد» جزئياً مع أنه اسم لأشخاص كثيرين فيصدق على كل منهم ويحتاج لإرادة فرد خاص منهم إلى القرينة؟

قلت : «محمد» لفظ مشترك ، حيث إنه وضعه كل من آباء أولئك الأشخاص لابنه بخصوصه ، فله معان متعددة كل منها مفهوم جزئي يمتنع صدقه على أكثر من واحد. وليس له مفهوم واحد يقبل الانطباق على أكثر من واحد. وأما احتياجه إلى القرينة فإنما هو لتعيين المعنى المراد من بين المعاني ، كما في كل مشترك ، ومنشأ توهم المستشكل غلطه بين صدق اللفظ على كثيرين الذي هو ملاك الاشتراك اللفظي ، وصدق المفهوم الواحد على كثيرين الذي هو ملاك الكلية وهو الاشتراك المعنوي.

(٣) أي : تأمل هذه المفاهيم.

ثم ان الانسان اذا رأى جزئيات متعددة ، وقاس بعضها الى بعض ، فوجدها تشترك في صفة واحدة انتزع منها صورة مفهوم شامل ينطبق على كل واحد منها. وهذا المفهوم الشامل أو (الصورة المنتزعة) هو المفهوم (الكلبي). ويصح تعريفه بأنه «المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على أكثر من واحد».

مثل مفهوم : انسان. حيوان. معدن. ابيض. تفاحة. حجر. عالم. جاهل. جالس في الدار. معترف بذنبه.

تكملة تعريف الجزئي والكلبي

لا يجب أن تكون أفراد الكلبي موجودة فعلاً : فقد يتصور العقل مفهوماً كلياً صالحاً للانطباق على أكثر من واحد من دون ان ينتزعه من جزئيات موجودة بالفعل ، وانما يفرض له جزئيات يصح صدقه عليها ، بل قد يمتنع وجود حتى فرد واحد له مثل مفهوم «شريك الباري» ، ومفهوم «اجتماع النقيضين». ولا يضر ذلك في كليته. وقد لا يوجد له الا فرد واحد ويمتنع وجود غيره ، مثل مفهوم «واجب الوجود» ، لقيام البرهان على ذلك ، ولكن العقل لا يمتنع من فرض أفراد لو وجدت لصدق عليها هذا المفهوم. ولو كان مفهوم «واجب الوجود» جزئياً ، لما كانت حاجة الى البرهان على التوحيد ، وكفي نفس تصور مفهومه لنفي وقوع الشركة فيه. وعليه فهذا الانحصار في فرد واحد انما جاء من قبل أمر خارج عن نفس المفهوم ، لا أن نفس المفهوم يمتنع صدقه على أفراد كثيرة.

اذن ، بمقتضى هذا البيان لا بد من اضافة قيد (ولو بالفرض) في تعريف الجزئي والكلبي ، فالجزئي : «مفهوم يمتنع صدقه على كثير ولو بالفرض» ، والكلبي : «لا يمتنع ... ولو بالفرض»^(١).

(١) قيد «بالفرض» في تعريف الجزئي للاحتراز عن مثل الواجب الوجود وفي تعريف

(تنبيه) مدليل الادوات كلها مفاهيم جزئية ، والكلمات أي (الافعال) ببيئاتها تدل على مفاهيم جزئية ، وموادها على مفاهيم كلية. أما الاسماء فمدليلها تختلف ، فقد تكون كلية كأسماء الأجناس ، وقد تكون جزئية كأسماء الاعلام وأسماء الاشارة والضمائر (١) ونحوها.

الجزئي الاضافي (٢)

الجزئي الذي تقدم البحث عنه يسمى (الجزئي الحقيقي). وهنا اصطلاح آخر للجزئي يقال له (الجزئي الاضافي) ، لاضافته الى ما فوقه ، ومع ذلك قد يكون كلياً اذا كان أضيق دائرة من كلي آخر أوسع منه.

توضيحه : انك تجد أن (الخط المستقيم) مفهوم كلي منتزع من عدة أفراد كثيرة ، وتجد أن (الخط المنحني) أيضاً مفهوم كلي منتزع من مجموعة افراد اخرى فاذا ضمنا احدي المجموعتين الى الاخرى وألغينا ما بينهما من الفروق ننتزع مفهوماً كلياً أكثر سعة من المفهومين الاولين يصدق على جميع أفرادهما ، وهو مفهوم (الخط). فهذا المفهوم الثالث الكبير نسبته الى المفهومين الصغيرين ، كنسبة كل منهما الى أفراد نفسه ، فكما كان الفرد من الصغير بالاضافة الى الصغير نفسه جزئياً ، فالكلي الصغير أيضاً بالاضافة الى الكلي الكبير كالجزئي من جهة النسبة ، فيسمى (جزئياً اضافياً) لا بالحقيقة لانه في نفسه كلي حقيقة.

وكذا الجزئي الحقيقي من جهة اضافته الى الكلي الذي فوقه يسمى

الكلي لإدخاله ، فلولا لم يكن تعريف الجزئي مانعا ، ولا تعريف الكلي جامعاً.

(١) يبدو أن ما ذكره صحيح في ضمائر المتكلم والخطاب ، وأما ضمائر الغيبة فهي تختلف باختلاف مراجعها فإن كانت جزئية فجزئية ، وإن كانت كلية فكلية.

(٢) راجع الحاشية : ص ٣٥ ، وشرح المطالع : ص ٥١ ، والقواعد الجلية : ص ٢٢٧ ، وأساس الاقتباس : ص ١٧ ، وشرح الإشارات : ص ٣٧.

(جزئياً اضافياً). وهكذا كل مفهوم بالاضافة الى مفهوم أوسع منه دائرة يسمى (جزئياً اضافياً) ، فزي مثلاً جزئي حقيقي في نفسه وجزئي اضافي بالقياس الى الحيوان ، وكذا الحيوان بالقياس الى الجسم النامي ، والجسم النامي بالقياس الى مطلق الجسم. اذن يمكن تعريف الجزئي الاضافي بأنه (الاخص من شيء) او «المفهوم المضاف الى ما هو اوسع منه دائرة».

* * *

المتواطئ والمشكك (١)

ينقسم الكلبي الى المتواطئ والمشكك ، لأنه :

أولاً : اذا لا حظت كلياً مثل الانسان والحيوان والذهب والفضة ، وطبقته على أفراد ، فانك لا تجد تفاوتاً بين الافراد في نفس صدق المفهوم عليها : فزيد وعمر وخالد الى آخر افراد الانسان من ناحية الانسانية سواء ، من دون أن تكون انسانية احدهم أولى من انسانية الآخر ولا اشد ولا اكثر ، ولا أي تفاوت آخر في هذه الناحية. واذا كانوا متفاوتين ففي نواحٍ أخرى غير الانسانية ، كالتفاوت بالطول واللون والقوة والصحة والاخلاص وحسن التفكير ... وما الى ذلك.

وكذا أفراد الحيوان والذهب ، ونحوهما ، ومثل هذا الكلبي المتوافقة أفراده في مفهومه يسمى (الكلبي المتواطئ) أي المتوافقة افراده فيه ، والتواطؤ : هو التوافق والتساوي.

ثانياً : اذا لا حظت كلياً مثل مفهوم البياض والعدد والوجود ، وطبقته على أفراد ، تجد على العكس من النوع السابق ، تفاوتاً بين الافراد في صدق المفهوم عليها ، بالاشتداد أو الكثرة أو الاولوية أو التقدم. فنري بياض الثلج أشد بياضاً من بياض القرطاس ، وكل منهما بياض وعدد الالف أكثر

(١) راجع شرح الشمسية : ص ٣٨ ، وشرح المنظومة : ص ٣٨ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة في المقام ، وشرح المطالع : ص ٤٥ ، وأساس الاقتباس : ص ١٢ .

من عدد المائة ، وكل منهما عدد. ووجود الخالق أولى من وجود المخلوق ، ووجود العلة متقدم على وجود المعلول بنفس وجوده لا بشيء آخر ، وكل منهما وجود. وهكذا الكلي المتفاوتة افراده في صدق مفهومه عليها يسمى (الكلي المشكك) والتفاوت يسمى (تشكيكاً).

تمرينات

١. عين الجزئي والكلي من مفاهيم الاسماء الموجودة في الابيات التالية :
 - أ. ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
 - ب. هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم^(١)
 - ج. نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف
٢. بين ما اذا كانت الشمس والقمر والعنقاء والغول والثريا والجدي والارض من الجزئيات الحقيقة أو من الكليات واذكر السبب.
٣. اذا قلت لصديق (ناولني الكتاب) وكان في يده كتاب ما ، فما المفهوم من الكتاب هنا جزئي أم كلي؟
٤. اذا قلت لكنتي : (بعني كتاب القاموس) ، فما مدلول كلمة القاموس ، جزئي أم كلي؟
٥. اذا قال البائع : (بعتك حقة من هذه الصبرة من الطعام) فما المبيع جزئي أم كلي؟
٦. عين المتواطىء والمشكك من الكليات التالية :
العلم. الكتاب. القلم. العدل. السواد. النبات. الماء. النور. الحياة. القدرة. الجمال. المعدن.

(١) للفرزدق الشاعر ، قالها في مدح زين العابدين (عليه السلام).

٧. اذكر خمسة امثلة للجزئي الاضافي ، واختر ثلاثة منها من التمرين السابق.

المفهوم والمصداق

(المفهوم) : نفس المعنى بما هو ، أي نفس الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الاشياء.
و (المصداق) : ما ينطبق عليه المفهوم ، أو حقيقة الشيء الذي تنتزع منه الصورة
الذهنية (المفهوم).

فالصورة الذهنية لمسمى (محمد) مفهوم جزئي ، والشخص الخارجي الحقيقي مصداقه.
والصورة الذهنية لمعنى (الحيوان) مفهوم كلي ، وافراده الموجودة وما يدخل تحته من الكليات
كالانسان والفرس والطير مصاديقه. والصورة الذهنية لمعنى (العدم) مفهوم كلي ، وما ينطبق
عليه وهو العدم الحقيقي مصداقه ... وهكذا.

(لفت نظر) : يعرف من المثال الاول ان المفهوم قد يكون جزئياً حقيقياً وازافياً.
ويعرف من الثالث أن المصداق لا يجب أن يكون من الامور الموجودة والحقائق العينية ، بل
المصداق هو كل ما ينطبق عليه المفهوم وان كان أمراً عدمياً لا تحقق له في الاعيان.

العنوان والمعنون

او دلالة المفهوم على مصداقه

اذا حكمت على شيء بحكم قد يكون نظرك في الحكم مقصوراً

على المفهوم وحده ، بأن يكون هو المقصود في الحكم ، كما تقول : (الإنسان : حيوان ناطق^(١)) فيقال للإنسان حينئذ الإنسان بالحمل الأولي.

وقد يتعدي نظرك في الحكم الى أبعد من ذلك ، فتتنظر الى ما وراء المفهوم ، بأن تلاحظ المفهوم لتجعله حاكياً عن مصداقه ودليلاً عليه ، كما تقول : (الإنسان ضاحك) أو (الإنسان في خس) ، فتشير بمفهوم الإنسان الى اشخاص افراده وهي المقصودة في الحكم ، وليس ملاحظة المفهوم في الحكم وجعله موضوعاً الا للتوصل الى الحكم على الافراد. فيسمى المفهوم حينئذ (عنواناً) والمصداق (معنوناً). ويقال لهذا الإنسان : الإنسان بالحمل الشايع. ولأجل التفرقة بين النظيرين نلاحظ الامثلة الآتية :

١ . اذا قال النحاة : «الفعل لا يخبر عنه». فقد يعترض عليهم في بادي الرأي ، فيقال لهم : هذا القول منكم اخبار عن الفعل ، فكيف تقولون لا يخبر عنه؟ والجواب : ان الذي وقع في القضية مخبراً عنه ، وموضوعاً في القضية هو مفهوم الفعل ، ولكن ليس الحكم له بما هو مفهوم ، بل جعل عنواناً وحاكياً عن مصدايقه وآلة لملاحظتها ، والحكم في الحقيقة راجع للمصدايق نحو ضرب ويضرب. فالفعل الذي له هذا الحكم حقيقة هو الفعل بالحمل الشايع.

٢ . واذا قال المنطقي : «الجزئي يمتنع صدقه على كثيرين» ، فقد

(١) في مقام تعريف الإنسان : حيث إنه في هذا المقام يكون المقصود بالذات بيان مفهوم المعرف. وأما إذا أريد من الإنسان في المثال أفراده . وهذه الإرادة ممكنة كمال الإمكان . لم يكن مثالا لما رامه ، بل كان من قبيل القسم الثاني. فالأولى ترك هذا المثل والتمثيل بنحو الإنسان كلي. هذا مضافاً إلى اشتراك المثال بين ما كان الحمل فيه أولياً وبين ما كان الموضوع مأخوذاً بالحمل الأولي.

يعترض فيقال له : الجزئي يصدق على كثيرين ، لان هذا الكتاب جزئي ومحمد جزئي وعلي جزئي ، ومكة جزئي ، فكيف قلتيم تمتنع صدقه على كثيرين؟

والجواب : مفهوم الجزئي أي الجزئي بالحمل الاولي : كلي؛ لا جزئي؛ فيصدق على كثيرين ، ولكن مصداقه أي حقيقة الجزئي تمتنع صدقه على الكثير ، فهذا الحكم بالامتناع للجزئي بالحمل الشايع ، لا للجزئي بالحمل الاولي الذي هو كلي.

٣ . واذا قال الاصولي : «اللفظ المجمل : ما كان غير ظاهر المعنى» ، فقد يعترض في بادي الرأي فيقال له : اذا كان المجمل غير ظاهر المعنى فكيف جاز تعريفه ، والتعريف لا يكون الا لما كان ظاهراً معناه؟

والجواب : مفهوم المجمل أي المجمل بالحمل الاولي ميبين ظاهر المعنى لكن مصداقه أي المجمل بالحمل الشايع كاللفظ المشترك المجرد عن القرينة غير ظاهر المعنى. وهذا التعريف للمجمل بالحمل الشايع.

تمارينات

١ . لو قال القائل : «الحرف لا يخبر عنه» ، فاعترض عليه انه كيف أخبرت عنه؟ فبماذا تجيب؟

٢ . لو اعترض على قول القائل : «العدم لا يخبر عنه» أنه قد اخبرت عنه الآن ، فما الجواب؟

٣ . لو اعترض على المنطقي بأنه كيف تقول : «ان الخبر كلام تام يحتمل الصدق والكذب» وقولك (الخبر) جعلته موضوعاً لهذا الخبر فهو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب.

٤ . لو قال لك صاحب علم التفسير : «المتشابه محكم» وقال الاصولي (المجمل مبین) وقال المنطقي (الجزئي كلي) و (الكلي غير موجود بالخارج^(*)) ، فبماذا تفسر كلامهم ليرتفع هذا التهافت الظاهر.

٥ . لو قال القائل : «العلة والمعلول متضائفان. وكل متضائفين يوجدان معاً». وهذا ينتج ان العلة والمعلول يوجدان معاً. وهذه النتيجة غلط باطل ، لان العلة بالضرورة متقدمة على المعلول ، فبأي بيان تكشف هذه المغالطة.
ومثله لو قال : الاب والابن متضائفان أو المتقدم والمتأخر متضائفان وكل متضائفين يوجدان معاً.

(*) في الخارج ، ظ.

النسب الأربعة

تقدم في الباب الأول انقسام الالفاظ الى مترادفة ومتباينة. والمقصود بالتباين هناك التباين بحسب المفهوم^(١) أي ان معانيها متغايرة. وهنا سندكر أن من جملة النسب ، التباين والمقصود به التباين بحسب المصداق.

فما كنا نستخدم عليه هناك بالمتباينة ، هنا نقسم النسبة بينها الى اربعة أقسام ، وقسم منها المتباينة لاختلاف الجهة المقصودة في البحثين ، فانا كنا نتكلم هناك عن تقسيم الالفاظ بالقياس الى تعدد المعنى واتحاده. اما هنا فالكلام عن النسبة بين المعاني باعتبار اجتماعها في المصداق وعدمه. ولا يتصور هذا البحث الا بين المعاني المتغايرة اي المعاني المتباينة بحسب المفهوم اذ لا يتصور فرض النسبة بين المفهوم ونفسه.

فقول : كل معنى اذا نسب الى معنى آخر^(٢) يغايره ويبيانه مفهوماً فاما ان يشارك كل منهما الآخر في تمام افرادهما وهما المتساويان. واما أن يشارك كل منهما الآخر في بعض أفرادهما وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه واما أن يشارك أحدهما الآخر في جميع افراده دون العكس وهما اللذان بينهما نسبة العموم

(١) لا يخفى ما فيه من المسامحة بعد ما كان التباين هناك صفة للألفاظ ، وتكون النسب الأربعة بين المعاني كما يصرح بذلك في ذيل هذه العبارات.

(٢) راجع الحاشية : ص ٣٢ ، وشرح الشمسية : ص ٦٣ ، وشرح المطالع : ص ٥١ .

والخصوص مطلقاً. واما أن لا يشارك احدهما الآخر أبداً وهما المتباينان. فالنسب بين المفاهيم أربع : التساوي ، والعموم والخصوص مطلقاً ، والعموم والخصوص من وجه ، والتباين.

١ . (نسبة التساوي) : وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان في تمام افرادهما كالانسان والضاحك فان كل انسان ضاحك وكل ضاحك انسان. ونقربهما الى الفهم بتشبيهما بالخطين المتساويين اللذين ينطبق احدهما على الآخر تمام الانطباق. ويمكن وضع نسبة التساوي على هذه الصورة :

$$ب = ح$$

باعتبار أن هذه العلامة (=) علامة على التساوي ، كما هي في العلوم الرياضية وتقرأ يساوي. وطرفاها (ب ، ح) حرفان يرمز بهما الى المفهومين المتساويين.

٢ . (نسبة العموم والخصوص مطلقاً) وتكون بين المفهومين اللذين يصدق احدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره ويقال للاول : (الاعم مطلقاً) ولالثاني (الاخص مطلقاً) كالحيوان والانسان والمعدن والفضة فكل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الحيوان ولا عكس. فانه يصدق الحيوان بدون الانسان. وكذا الفضة والمعدن.

ونقربهما الى الفهم بتشبيهما بالخطين غير المتساويين. وانطبق الاكبر منهما على تمام الاصغر وزاد عليه. ويمكن وضع هذه النسبة على الصورة الآتية :

$$ب < ح$$

باعتبار ان هذه العلامة (<) تدل على أن ما قبلها أعم مطلقاً مما بعدها وتقرأ (أعم مطلقاً من) كما تقرأ في العلوم الرياضية (أكبر من).

ويصح ان نقلبها ونضعها على هذه الصورة :

ح > ب

وتقرأ (اخص مطلقاً من) كما تقرأ في العلوم الرياضية (أصغر من) فتدل على ان ما قبلها اخص مطلقاً مما بعدها.

٣ . (نسبة العموم والخصوص من وجه) : وتكون بين المفهومين اللذين يجتمعان في بعض مصاديقهما ويفترق كل منهما عن الآخر في مصاديق تخصه كالطير والاسود فانهما يجتمعان في الغراب لانه طير واسود ويفترق الطير عن الاسود في الحمام مثلاً والاسود عن الطير في الصوف الاسود مثلاً. ويقال لكل منهما أعم من وجه وأخص من وجه.

ونقربهما الى الفهم بتشبيهما بالخطين المتقاطعين هكذا x يلتقيان في نقطة مشتركة ويفترق كل منهما عن الآخر في نقاط تخصه. ويمكن وضع النسبة على الصورة الآتية :

ب * ح

أي بين (ب ، ح) عموم وخصوص من وجه.

٤ . (نسبة التباين) وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع احدهما مع الآخر في فرد من الافراد أبداً. وامثلته جميع المعاني المتقابلة التي تقدمت في بحث التقابل وكذا بعض المعاني المتخالفة مثل الحجر والحيوان. ونشبهها بالخطين المتوازيين اللذين لا يلتقيان أبداً مهما امتدا. ويمكن وضع التباين على الصورة الآتية :

ب // ح

أي ان ب يباين ح.

النسب بين نقيضي الكليين

كل كليين بينهما احدى النسب الاربع لا بد أن يكون بين نقيضيها

أيضا نسبة من النسب كما سيأتي. ولتعيين النسبة يحتاج الى اقامة البرهان. وطريقة البرهان التي نتبعها هنا تعرف (بطريقة الاستقصاء) او طريقة الدوران والترديد ، وسيأتي ذكرها في مبحث (القياس الاستثنائي^(١)). وهي أن تفرض جميع الحالات المتصورة للمسألة ومتي ثبت فسأدها جميعا عدا واحدة منها فان هذه الواحدة هي التي تنحصر المسألة بها وتثبت صحتها.

فلنذكر النسبة بين نقيضي كل كليين مع البرهان فنقول :

١ . (نقيضا المتساويين متساويان أيضا) أي انه اذا كان الانسان يساوي الناطق فان لا

انسان يساوي لا ناطق. وللبرهان على ذلك نقول :

المفروض أن $ب = ح$

والمدعى أن $لا ب = لا ح$

(البرهان) : لو لم يكن $لا ب = لا ح$

لكان بينهما احدي النسب الباقية. وعلى جميع التقادير لا بد أن يصدق احدهما بدون

الآخر في الجملة^(٢).

فلو صدق لا ب بدون لا ح

لصدق لا ب مع ح لأن النقيضين لا يرتفعان

ولازمه ألا يصدق ب مع ح لأن النقيضين لا يجتمعان وهذا خلاف المفروض وهو ب

$ح =$

وعليه فلا يمكن أن يكون بين لا ب ولا ح من النسب الاربع غيرالتساوي فيجب أن

يكون :

(١) يأتي في ص ٢٩٤.

(٢) أي إجمالا ومن دون تعيين أن صدق أحدهما بدون الآخر في جميع الموارد (كما في التباين الكلي) أو يختص ببعضها (كما في العموم والخصوص) وكذا من دون تعيين أن أحدهما الصادق بدون الآخر هو أحدهما بخصوصه (كما في العموم والخصوص مطلقا حيث إنه هو الأعم فقط) أو هو كل منهما (كما في العموم والخصوص من وجه والتباين الكلي).

لا ب = لا ح وهو المطلوب

٢ . (نقيضا الأعم والأخص مطلقا بينهما عموم وخصوص مطلقا) ولكن على العكس أي ان نقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم.

فاذا كان ب < ح

كان لا ب > لا ح

كالإنسان والحيوان فان (لا إنسان) أعم مطلقا من (لا حيوان) لأن (لا إنسان) يصدق على كل (لا حيوان) ولا عكس فان الفرس والقرود والطير الى آخره يصدق عليها لا إنسان وهي من الحيوانات. وللبهنة على ذلك نقول :

المفروض ان ب < ح

والمدعى ان لا ب > لا ح

(البرهان) لو لم يكن لا ب > لا ح

لكان بينهما احدى النسب الباقية أو العموم والخصوص مطلقا بأن يكون نقيض الأعم أعم مطلقا لا أخص.

فلو كان لا ب = لا ح

لكان ب = ح لأن نقيضي المتساويين متساويان وهو خلاف الفرض.

ولو كان بينهما نسبة التباين أو العموم والخصوص من وجه أو أن (لا ب) أعم مطلقا

للزم على جميع الحالات الثلاث ان يصدق : لا ح بدون لا ب

ويلزم حينئذ ان يصدق لا ب مع ح لان النقيضين لا يرتفعان

ومعناه ان يصدق ح بدون ب

أي يصدق الأخص بدون الأعم وهو خلاف الفرض واذا بطلت الاحتمالات الاربعة

تعين ان يكون :

لا ب > لا ح

٣ . (نقيضا الأعم والأخص من وجه متباينان تباينا جزئيا^(١)) : ومعنى «التباين الجزئي» :
عدم الاجتماع في بعض الموارد مع غض النظر عن الموارد الأخرى سواء كانا يجتمعان فيها أو
لا فيعم التباين الكلي والعموم والخصوص من وجه. لأن الأعم والأخص من وجه لا يجتمعان
(٢) في بعض الموارد قطعاً. وكذا يصح في المتباينين تباينا كلياً أن يقال أنهما لا يجتمعان (٣) في
بعض الموارد.

فاذا قلنا : ان بين نقيضي الأعم والأخص من وجه تباينا جزئياً فالمقصود به أنهما في
بعض الأمثلة قد (٤) يكونان متباينين تبايناً كلياً وفي البعض الآخر قد (٥) يكون بينهما عموم
وخصوص من وجه.

والأول مثل الحيوان والالانسان فان بينهما عموماً وخصوصاً من وجه لأنهما يجتمعان في
الفرس ويفترق الحيوان عن الالانسان في الانسان ويفترق الالانسان عن الحيوان في الحجر
ولكن بين نقيضيهما تبايناً كلياً فان الالحيوان يباين الانسان كلياً. والثاني مثل الطير والاسود
فان نقيضيهما لا طير ولا أسود بينهما عموم وخصوص من وجه أيضاً لأنهما يجتمعان في
القرطاس ويفترق لا طير في الثوب الأسود ويفترق لا اسود في الحمام الابيض.
والجامع بين العموم والخصوص من وجه وبين التباين الكلي هو التباين الجزئي. وللبرهنة
على ذلك نقول :

(١) راجع الحاشية : ص ٣٣.

(٢ و ٣) بناء على ما ذكرنا في التعليقة السابقة ، لا بد أن يبدل قوله : «لا يجتمعان» في الموضعين بقولنا :
«ينفك كل منهما عن الآخر».

(٤ و ٥) لا يخفى عليك : أنه لا موقع للفظ «قد» في الموضعين.

المفروض أن ب x >

والمدعى أن لا ب يبين لا > تبايناً جزئياً :

(البرهان) : لو لم يكن لا ب يبين لا > تبايناً جزئياً

لكان بينهما احدي النسب الاربع بالخصوص.

(١) فلو كان لا ب = لا >

للزم ان يكون ب = > لأن نقيضي المتساويين متساويان

وهذا خلاف الفرض.

(٢) ولو كان لا ب > لا >

لكان ب > لأن نقيض الأعم اخص وهذا أيضا خلاف الفرض.

(٣) ولو كان لا ب لا > فقط

لكان ذلك دائما مع انه قد يكون بينهما تباين كلي كما تقدم في مثال (لا حيوان

وانسان).

(٤) ولو كان لا ب // لا > فقط

لكان ذلك دائما أيضا مع أنه قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم في

مثال (لا طير ولا اسود).

وعلى هذا تعين أن يكون (لا ب) يبين (لا >) تبايناً جزئياً (وهو المطلوب).

٤ . (نقيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً) ايضا. والبرهان عليه كالبرهان السابق بلا

تغيير الا في المثال لأنثري ان بينهما في بعض الأمثلة تبايناً كلياً كالموجود والمعدوم ونقيضا هما

اللاموجود واللامعدوم وفي البعض الآخر عموماً وخصوصاً من وجه كالانسان والحجر

ونقيضا هما لا انسان ولا حجر وبينهما عموم وخصوص من وجه لأنهما يجتمعان في الفرس

مثلاً ويفترق كل منهما عن الآخر في عين الآخر فاللانسان يفترق عن اللاحجر في

واللاحجر عن اللانسان في الانسان.

خلاصة :

• لنسبة بين المفهومين النسبة بين نقيضيهما

- ١ . التساوي التساوي
- ٢ . العموم والخصوص من وجه ..
- ٣ . التباين الكلي التباين الجزئي
- ٤ . العموم والخصوص مطلقا ... العموم والخصوص مطلقا بالعكس

تمارين

أ . بين ماذا بين الأمثلة الآتية من النسب الارباع وماذا بين نقيضيهما :

- ١ . الكاتب والقارئ
- ٢ . الشاعر والكاتب
- ٣ . الشجاع والكريم
- ٤ . السيف والصارم
- ٥ . المايع والماء
- ٦ . المشترك والمترادف
- ٧ . السواد والحلاوة
- ٨ . الأسود والحلو
- ٩ . النائم والجالس
- ١٠ . اللفظ والكلام

ب . اشرح البراهين على كل واحدة من النسب بين نقيضي الكليين بعبارة واضحة مع

عدم استعمال الرموز والاشارات.

ج . اذكر مثالين من غير ما مر عليك لكل من النسب الارباع.

الكليات الخمس

الكلي : ذاتي وعرضي .

الذاتي : نوع وجنس وفصل .

العرضي : خاصة وعرض عام .

قد يسأل سائل عن شخص انسان (من هو؟) .

وقد يسأل عنه (ما هو؟) .

فهل تجد فرقا بين السؤالين؟ . لا شك ان الاول سؤال عن مميزات الشخصية . والجواب عنه : (ابن فلان) أو مؤلف كتاب كذا أو صاحب العمل الكذائي أو ذو الصفة الكذائية ... وامثال ذلك من الاجوبة المقصود بها تعيين المسؤول عنه من بين الاشخاص امثاله . ويغلط المجيب لو قال : (انسان لا نه لا يميزه عن امثاله من أفراد الانسان . ويصطلح في هذا العصر على الجواب عن هذا السؤال بـ (الهوية الشخصية) مأخوذة من كلمة (هو) كالمعلومات التي تسجل عن الشخص في دفتر النفوس . اما السؤال الثاني فانما يسأل به عن حقيقة الشخص التي يتفق بها مع الاشخاص الآخرين امثاله والمقصود بالسؤال تعيين تمام حقيقته بين

الحقائق لا شخصه بين الاشخاص. ولا يصلح للجواب الا كمال حقيقته فتقول : (انسان)
دون ابن فلان ونحوه. ويسمي الجواب عن هذا السؤال :

النوع

وهو أول الكليات الخمسة وسيأتي قريبا تعريفه.

وقد يسأل السائل عن زيد وعمر ووخالد (ما هي؟).

وقد يسأل السائل عن زيد وعمر ووخالد وهذه الفرس وهذا الاسد (ما هي).

فهل تجد فرقا بين السؤالين؟ . تأمل فيهما فستجد ان (الاول) سؤال عن حقيقة جزئيات متفكة بالحقيقة مختلفة بالعدد. و (الثاني) سؤال عن حقيقة جزئيات مختلفة بالحقيقة والعدد.

والجواب عن الاول بكمال الحقيقة المشتركة بينها فتقول : انسان. وهو (النوع) المتقدم ذكره.

وعن الثاني أيضا بكمال الحقيقة المشتركة بينها فتقول : حيوان ويسمي :

الجنس

وهو ثاني الكليات الخمسة. وعليه يمكن تعريفهما بما يأتي :

١ . (النوع)^(١) هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط في جواب ما

هو؟.

(١) راجع الحاشية : ص ٣٩ وحواشيها في المقام ، وشرح الشمسية : ص ٤٦ ، والقواعد الجلية : ص ٢٠٩ ،
والجوهر النضيد : ص ١٢ ، وأساس الإقتباس : ص ٢٧ والإشارات وشرحه : ص ٦٩-٧٩ والنجاة : ص ٩ ،
والتحصيل : ص ١٧ ، ونهاية الحكمة : ص ٧٨٦٨٥ ، وبداية الحكمة : ص ٥٩-٦٢ .

٢ . (الجنس) هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة في جواب ما هو؟ .
 . وإذا تكثرت الجزئيات بالحقيقة فلا بد ان تتكثر بالعدد قطعاً .

* * *

وقد يسأل السائل عن الانسان والفرس والقرد (ما هي؟)

وقد يسأل السائل عن الانسان فقط (ما هو؟)

لا حظ ان (الكليات) هي المسؤول عنها هذه المرة! فماذا تري ينبغي ان يكون الجواب عن كل من السؤالين؟ . نقول : اما الاول فهو سؤال عن كليات مختلفة الحقائق فيجاب عنه بتمام الحقيقة المشتركة بينها. وهو الجنس فتقول في المثال (حيوان). ومنه يعرف ان الجنس يقع أيضا جوابا عن السؤال بما هو عن الكليات المختلفة بالحقائق التي تكون أنواعا له كما يقع جوابا عن السؤال بما هو الجزئيات المختلفة بالحقائق.

وأما الثاني. فهو سؤال بما هو عن كلي واحد. وحق الجواب الصحيح الكامل أن نقول في المثال : (حيوان ناطق) فيتكفل الجواب بتفصيل ماهية الكلي المسؤول عنه وتحليلها التي تمام الحقيقة التي يشاركه فيها غيره

(١) راجع الحاشية : ص ٣٦ ، وشرح الشمسية : ص ٤٩ ، وشرح المنظومة : ص ٢٣ ، والقواعد الجلية : ص ٢٠٩ ، والجوهر النضيد : ص ١٣ ، وأساس الاقتباس : ص ٢٤ . ٢٧ ، والإشارات وشرحه : ص ٧٠ . ٧٩ ، والتحصيل : ص ١٦ ، ونهاية الحكمة : ص ٧٨ ، وبداية الحكمة : ص ٥٩ .

(٢) سيأتي منه (قدس سره) : أن الجنس يقع جوابا عن السؤال عن الكليات المتكثرة بالحقيقة أيضا ، فكان اللازم أن يقال في تعريفه . كما في سائر كتب المنطق . : «هو المقول على الكثرة المختلفة بالحقيقة في جواب ما هو» اللهم إلا أن يراد بالجزئي الجزئي الإضافي حتى يشمل الكلي. أو يوجه بأن الاشتراك بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة والاشتراك بين الأنواع كذلك متلازمان ، فاكتفى بأحدهما عن الآخر. هذا ، ولكن بعد اللتيا والتي ، لا يسلم التعريف . كسابقة . عن محذور استعمال المشترك فيه ، فإن الجزئي قد مر أنه مشترك لفظا بين الحقيقي والإضافي ، أو محذور عدم صراحة التعريف.

والى الخصوصية التي بها يمتاز عن مشاركاته في تلك الحقيقة. ويسمي مجموع الجواب (الحد التام) كما سيأتي في محله. وتام الحقيقة المشتركة التي هي الجزء الاول من الجواب هي (الجنس) وقد تقدم. والخصوصية المميزة التي هي الجزء الثاني من الجواب هي :

الفصل

وهو ثالث الكليات. ومن هذا يتضح ان الفصل جزء من مفهوم الماهية ولكنه الجزء المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عداها كما ان الجنس جزؤها المشترك الذي أيضا يكون جزءاً للماهيات الأخرى.

ويبقى شيء ينبغي ذكره.

وهو أنا كيف نسأل ليقع الفصل وحده جواباً؟ وبعبارة أوضح : ان الفصل وحده يقع في الجواب عن اي سؤال؟

نقول : يقع الفصل جواباً عما اذا سألنا عن خصوصية الماهية التي بها تمتاز عن اغيارها بعد أن نعرف تمام الحقيقة المشتركة بينها وبين اغيارها. فاذا رأينا شبحاً من بعيد وعرفنا انه حيوان وجهلنا خصوصيته فبطبعتنا نسأل فنقول : (أي حيوان هو في ذاته). ولو عرفنا انه جسم فقط لقلنا : (أي جسم هو في ذاته). وان شئت قلت بدل في ذاته : في جوهره أو حقيقته فان المعني واحد. والجواب عن الاول (ناطق) فقط وهو فصل الانسان أو (صاهل) وهو فصل الفرس. وعن الثاني (حساس) مثلاً وهو فصل الحيوان.

اذن يصح أن نقول ان الفصل يقع في جواب (أي شيء) وشيء كناية عن الجنس الذي عرف قبل السؤال عن الفصل. وعليه يصح تعريف الفصل بما يأتي :

«هو جزء الماهية المختص بها^(١) الواقع في جواب أي شيء هو في ذاته»^(٢).

تقسيمات

(١) النوع : حقيقي واضافي^(٣)

(٢) الجنس : قريب وبعيد ومتوسط^(٤).^(٥)

(٣) النوع الاضافي : عال وسافل ومتوسط^(٦)

(٤) الفصل : قريب وبعيد^(٧). مقوم ومقسم^(٨).

(١) راجع الحاشية : ص ٤٢ ، وشرح الشمسية : ص ٥٢ ، والجوهر النضيد : ص ١٥ ، وأساس الإقتباس : ص ٢٨ . ٢٢ ، والإشارات وشرحه : ص ٨٨ . ٨٤ والنجاة : ص ٨ ، والتحصيل : ص ١٨ ، ونهاية الحكمة : ص ٨٢ ، وبداية الحكمة : ص ٥٩ .

(٢) لا يخفى أنه جمع بين تعريفين للفصل ، فإن جزء الماهية المختص بها ، تعريف تام والباقي أيضا تعريف تام .
(٣) لا يخفى عليك : أنه بعد ما لم يكن النوع بمعنى واحد منقسم إلى الحقيقي والاضافي بل كان مشتركا لفظيا بين الأمرين . كما سيصرح هو أيضا به بعد أسطر . لا يصح عده من التقسيمات .

(٤) الصحيح . كما عليه الجمهور . أن يقال : الجنس : عال ومتوسط وسافل ، وذلك لأن كلا من القريب والبعيد إضافي (نسبي) فالجنس السافل قريب بالإضافة إلى النوع ، والجنس المتوسط الأول قريب بالنسبة إلى الجنس السافل وبعيد بالنسبة إلى النوع ، والجنس المتوسط الثاني قريب بالنسبة إلى الجنس المتوسط الأول وبعيد بالنسبة إلى النوع والجنس السافل ، وجنس الأجناس قريب بالنسبة إلى ما يندرج تحته مباشرة وبعيد بالنسبة إلى غيره .

(٥) راجع الحاشية : ص ٤١ ، وشرح الشمسية : ص ٥٠ ، وشرح المنظومة : ص ٢٣ وشرح المطالع : ص ٨٢ ، واللمعات (منطق نوين) : ص ٩ ، والجوهر النضيد : ص ١٤ ، والإشارات وشرحه : ص ٨٢ ، والتحصيل : ص ١٧ .

(٦) راجع شرح المطالع : ص ٨٦ ، والجوهر النضيد : ص ١٤ ، وأساس الإقتباس : ص ٢٩ .

(٧) راجع الحاشية ص ٤٣ ، وشرح الشمسية : ص ٥٥ ، والإشارات ص ٨٨ .

(٨) راجع الحاشية : ص ٤٤ ، وشرح المطالع : ص ٩١ ، والجوهر النضيد : ص ١٦ ، والإشارات وشرحه : ص ٨٩ .

(١) لفظ النوع مشترك^(١) بين معنيين احدهما (الحقيقي) وهو أحد الكليات الخمسة وقد تقدم. وثانيهما (الاضائي). والمقصود به الكلي الذي فوقه جنس. فهو نوع بالاضافة الى الجنس^(٢) الذي فوقه سواء كان نوعا حقيقيا او لو يكن كالانسان بالاضافة الى جنسه وهو الحيوان وكالحيوان بالاضافة الى جنسه وهو الجسم النامي وكالجسم النامي بالاضافة الى الجسم المطلق وكالجسم المطلق بالاضافة الى الجوهر

(٢) قد تتألف سلسلة من الكليات يندرج بعضها تحت بعض كالسلسلة المتقدمة التي تبديء بالانسان وتنتهي بالجوهر. فاذا ذهبت بما (متصاعدا) من الانسان فمبدؤها (النوع) وهو الانسان في المثال وبعده الجنس الادني الذي هو مبدأ سلسلة الاجناس. ويسمي (الجنس القريب)^(٣) لانه أقربها الى النوع. ويسمي أيضا (الجنس السافل). وهو الحيوان في المثال.

ثم هذا الجنس فوقه جنس أعلي^(٤) ... حتي تنتهي الى الجنس الذي ليس فوقه جنس. ويسمي (الجنس البعيد) و (الجنس العالي) و (الجنس الأجناس). وهو الجوهر في المثال. أما ما بين السافل والعالي فيسمى

(١) راجع الحاشية : ص ٤٠ ، وشرح الشمسية : ص ٧١ ، وشرح المنظومة : ص ٢٥ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة في المقام والجوهر النضيد : ص ١٥ ، والإشارات وشرحه : ص ٧٩ - ٨١ .

(٢) أي الكلي الذاتي الذي فوقه جنس ، أو يراد ما يكون فوقه جنس بلا واسطة ، فلا يكون إلا ذاتيا. كل ذلك لأن الصنف ليس من النوع الإضائي في شئ.

(٣) لا يخفى عليك : أن كلا من الجنس القريب والبعيد إضائي ، فالجنس السافل قريب بالاضافة إلى النوع ، والجنس المتوسط الأول قريب بالنسبة إلى الجنس السافل وبعيد بالنسبة إلى النوع ، والجنس المتوسط الثاني قريب بالنسبة إلى المتوسط الأول وبعيد بالنسبة إلى النوع والجنس السافل ، وجنس الأجناس قريب بالنسبة إلى ما يكون دونه مباشرة وبعيد بالنسبة إلى غيره.

(٤) الظاهر كلمة «أعلى» زائدة.

«الجنس المتوسط» ويسمي (بعيدا) أيضا كالجسم المطلق والجسم النامي.

فالجنس عليه هذا قريب وبعيد ومتوسط أو سافل وعال ومتوسط.

(٣) وإذا ذهبت في السلسلة متنازلا مبتدئا من جنس الاجناس الى ما دونه حتي تنتهي الى النوع الذي ليس تحته نوع. فما كان بعد جنس الاجناس يسمي (النوع العالي) وهو مبدأ سلسلة الانواع الاضافية وهو الجسم المطلق في المثال. واخيرها أي منتهي السلسلة يسمي (نوع الانواع) أو (النوع السافل) وهو الانسان في المثال. اما ما يقع بين العالي والسافل فهو (المتوسط) كالحيوان والجسم النامي. فالجسم النامي جنس متوسط ونوع متوسط. اذن النوع الاضافي : عال ومتوسط وسافل.

(تنبيه)

يتضح مما سبق ان كلا من المتوسطات لا بد أن يكون نوعا لما فوقه وجنسا لما تحته. والمتوسط النوع والجنس قد يكون واحد اذا تألفت سلسلة الكليات من أربعة وقد يكون أكثر اذا كانت السلسلة أكثر من اربعة.

فمثال الاول : (الماء) المندرج تحت (السائل) المندرج تحت (الجسم) المندرج تحت (الجوهر). أو (البياض) المندرج تحت (اللون) المندرج تحت (الكيف المحسوس) المندرج تحت (الكيف).

ومثال الثاني : سلسلة الانسان الى الجوهر المؤلفة من خمسة كليات كما تقدم أو (متساوي الساقين) المندرج تحت (المثلث) المندرج تحت (الشكل^(١) المستقيم الاضلاع) المندرج تحت (الشكل المستوي)

(١) الصحيح أن يقال بدله : «السطح المستقيم الأضلاع ، المندرج تحت السطح المستوي ، المندرج تحت السطح المندرج تحت الكم» فإن الشكل ليس من مقول الكم ، وإنما هو

المندرج تحت (الشكل) المندرج تحت (الكم). وهذه السلسلة مؤلفة من ستة كليات والانواع المتوسطة ثلاثة (المثلث والشكل المستقيم الاضلاع والشكل المستوي). والاجناس المتوسطة ثلاثة أيضا (الشكل المستقيم الاضلاع والشكل المستوي والشكل.

(٤) وكل نوع اضافي لا بد له من فصل يكون جزءاً من ماهيته يقومها ويميزها عن الانواع الاخر التي في عرضه المشتركة معه في الجنس الذي فوّه كما يقسم الجنس الى قسمين احدهما نوع ذلك الفصل وثانيهما ما عداه كالحساس المقوم للحيوان والمقسم للجسم النامي الى حيوان وغير حيوان فيقال : الجسم النامي حساس وغير حساس. ولكن الفصل الذي يقوم نوعه المساوي له لا بد أن يقوم أيضا ما تحته من الانواع. فالحساس المقوم للحيوان يقوم الانسان وغيره من أنواع الحيوان أيضا. لان الفصل للعالي لا بد ان يكون جزءا من العالي والعالي جزء من السافل وجزء الجزء جزء. فيكون الفصل المقوم للعالي جزءا من السافل فيقومه.

والقاعدة العامة أن نقول : «مقوم العالي مقوم السافل» ولا عكس.
والفصل أيضا اذا لوحظ بالقياس الى نوعه المساوي له قيل له

من الكيفيات المختصة بالكميات. هذا إذا كان المثلث من أقسام السطح وإن كان من أقسام الشكل فما ذكره . أعلى الله مقامه . هو في محله ، إلا قوله الأخير : «المندرج تحت الكم» فإنه لا بد أن يبدل بقولنا : «المندرج تحت الكيف».

(١) وذلك لأن له جنسا ، فبالضرورة لا بد له من فصل يقومه ويميزه عن مشاركاته في الجنس . وأما النوع الحقيقي فهو على قسمين : مركب لا بد له من الفصل لأنه جزؤه ، وبسيط لا فصل له.
(٢) لا يخفى عليك : أن كلا من العالي والسافل هنا أريد منه معناه اللغوي ، لا العالي والسافل المصطلحين في ترتيب الأجناس والأنواع.

(الفصل القريب) كالحساس بالقياس الى الحيوان والناطق بالقياس الى الانسان. واذا لو حظ بالقياس الى النوع الذي تحته توعه قيل له (الفصل البعيد) كالحساس بالقياس الى الانسان. **والخلاصة** : ان الفصل الواحد يسمى قريبا وبعيدا باعتبارين. ويسمي مقوما ومقسما باعتبارين.

الذاتي والعرضي^(١)

للذاتي والعرضي اصطلاحات في المنطق تختلف معانيها. ولا يهمنا الآن التعرض الا لاصطلاحهم في هذا الباب وهو الذي يسمونه بكتاب (ايساغوجي) أي كتاب الكليات الخمسة حسب وضع مؤسس المنطق الحكيم (ارسطو). وكان علينا أن نتعرض لهذا الاصطلاح في أول بحث الكليات الخمسة لولا انا اردنا ايضاح المعنى المقصود منه بتقديم شرح الكليات الثلاثة المتقدمة فنقول :

١ . (الذاتي) : هو المحمول الذي تتقوم ذات الموضوع به غير خارج عنها. ونعني (بما تتقوم ذات الموضوع به) ان ماهية الموضوع لا تتحقق الا به فهو قوامها سواء كان هو نفس الماهية كالانسان المحمول على زيد وعمر واو كان جزءاً منها كالحیوان المحمول على الانسان أو الناطق المحمول عليه فان نفس الماهية أو جزأها يسمى (ذاتياً).

وعليه فالذاتي يعم النوع والجنس والفصل لان النوع نفس الماهية الداخلة في ذات الافراد والجنس والفصل جزآن داخلان في ذاتهما.

٢ . (العرضي) هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع لا حقاله بعد

(١) راجع شرح المنظومة : ص ٢٩ ، وشرح المطالع : ص ٦٣ ، والجوهر النضيد : ص ١٠ ، وأساس الاقتباس :

ص ٢١ ، والإشارات وشرحه : ص ٣٨ وص ٦٥ ، والتحصيل : ص ٩ .

(٢) كان الأولى أن يقول : المحمول على نفسه حيث يقال : الإنسان إنسان.

تقومه بجميع ذاتياته كالضاحك اللاحق للانسان والماشي اللاحق للحيوان.
وعند ما يتضح هذا الاصطلاح ندخل الآن في بحث باقي الكليات الخمسة وقد بقي
منها اقسام العرضي فان العرضي ينقسم الي :

الخاصة والعرض العام

لان العرضي : واما ان يختص بموضوعه الذي حمل عليه أي لا يعرض لغيره فهو
(الخاصة) سواء كانت مساوية لموضوعها كالضاحك^(١) بالنسبة الى الانسان او كانت مختصة
ببعض افراده كالشاعر والخطيب والمجتهد العارضة على بعض أفراد الانسان. وسواء كانت
خاصة للنوع الحقيقي كالامثلة السابقة او للجنس المتوسط كالمتحيز خاصة الجسم والماشي
خاصة الحيوان او لجنس الاجناس كالموجود^(٢) لا في موضوع خاصة الجوهر.
وإما ان يعرض لغير موضوعه أيضا أي لا يختص به فهو (العرض العام) كالماشي
بالقياس الى الانسان والطائر بالقياس الى الغراب والمتحيز بالقياس الى الحيوان او بالقياس الى
الجسم النامي.

وعليه يمكن تعريف الخاصة والعرض العام بما يأتي :

(١) بالقوة.

(٢) يفهم من هذا المثال وجود سقط في العبارة لابد من الإتيان به لاستيفاء الأقسام ولتحقق ممثل لهذا المثال ،
وذلك بأن يزداد بعد قوله : «أو للجنس» قولنا : «أو للنوع» أو يزداد بعد قوله : «المتوسط» قولنا : «أو القريب».
ثم لا يخفى عليك ما في عطف هذا على ما قبله فإن الحيوان ليس جنسا متوسطا فكان اللازم أن يقول :
أو للجنس السافل كالماشي خاصة الحيوان.

(٣) منه يعلم أن مقسم الكليات الخمسة ليس هي الماهية ، بل أعم منها.

(الخاصة) ^(١) : الكلي الخارج المحمول الخاص بموضوعه.
(العرض العام) ^(٢) : الكلي الخارج المحمول على موضوعه وغيره.

تنبيهات وتوضيحات

١ . قد يكون الشيء الواحد خاصة بالقياس الى موضوع وعرضا عاما بالقياس الى آخر كالماشي فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان. ومثله الموجود لا في موضوع والمتحيز ونحوها مما يعرض الاجناس^(٣).

٢ . وقد يكون الشيء الواحد عرضيا بالقياس الى موضوع وذاتيا بالقياس الى آخر كالملون^(٤) فانه عرضي بالقياس مع انه جنس للابيض والاسود ونحوهما. ومثله مفرق البصر فانه عرضي بالقياس الى الجسم مع انه فصل للابيض لان الابيض (ملون مفرق البصر)^(٥).

٣ . كل من الخاصة والفصل قد يكون مفردا وقد يكون مركبا^(٦).

(١) راجع الحاشية : ص ٤٦ ، وشرح الشمسية : ص ٥٩ ، وشرح المطالع : ص ٩٦ ، الإشارات وشرحه : ص ٩٠ ، والتحصيل : ص ١٨ .

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ٥٩ ، وشرح المطالع : ص ٩٦ ، والجواهر النضيد : ص ١٧ ، والإشارات ، ص ٩٠ ، والتحصيل ، ص ١٩ .

(٣) وأما ما يعرض النوع الحقيقي من الخواص فهي خاصته ، ولا يتصور كونها عرضا عاما أيضا ، اللهم إلا بالنسبة إلى الصنف .

(٤) بضم الميم وسكون اللام وفتح الواو وتشديد النون ، أي : ذي اللون .

(٥) أي مفرق نور البصر . ولا يخفى عليك أن تعريف الأبيض هذا مبني على ما كان يراه بعض الطبيعيين القدماء من أن الرؤية إنما هي بخروج الشعاع من العين ووقوعه على المرئي .

(٦) لا يخفى : أنه يختلف الوجه في الإتيان به مركبا بحسب الأمثلة . فقد يكون الوجه فيه عدم كون كل من الجزئين بمفرده مساويا للموضوع ، وبالتالي لا يمكن أن يكون بمفرده خاصة أو فصلا . كما في المثال الأول . فيركب عرضيان عاما . مثلا . للحصول على الخاصة . وقد يكون الوجه فيه . ويبدو أن هذا الوجه مختص بالفصل ، كما أن الوجه السابق مختص

مثال المفرد منهما الضاحك والناطق. ومثال المركب من الخاصة قولنا للانسان : «منتصب القامة بادي البشرية». ومثال المركب من الفصل قولنا للحيوان : «حساس متحرك بالارادة».

الصنف

٤ . تقدم ان الفصل يقوم النوع ويميزه عن أنواع جنسه أي يقسم ذلك الجنس أو فقل (بنوع) الجنس. اما الخاصة فانها لا تقوم لأكلي الذي تختص به قطعاً الا انها تميزه عن غيره أي انها تقسم ما فوق ذلك الكلي. فهي كالفصل من هذه الناحية في كونها تقسم الجنس وتزيد عليه ^(١) بأنها تقسم العرض العام أيضا كالموجود لا في موضوع الذي يقسم (الموجود) ^(٢) الى جوهر وغير جوهر.

وتزيد عليه أيضا بأنها تقسم كذلك النوع وذلك عندما تختص ببعض أفراد النوع كما تقدم كالشاعر المقسم للانسان. وهذا التقسيم للنوع يسمى في الصطلاح المنطقيين (تصنيفاً) وكل قسم من النوع يسمى (صنفاً).

فالصنف كل كلي اخص من النوع ^(٣) ويشترك مع باقي اصناف النوع

بالخاصة . أن الفصل الحقيقي لما كان مجهولاً فيؤخذ لازمه ويذكر مقامه ، فرمما كان اللازم أكثر من واحد فيوضع جميعاً مقام الفصل الحقيقي . كما في المثال الثاني . راجع بداية الحكمة ، الفصل الخامس من المرحلة الخامسة .
(١) أي تزيد الخاصة على الفصل كما هو الظاهر ، ويؤيده ما سيأتي بعد سطرين من قوله : «وتزيد عليه أيضا» هذا ، ولكن لا يخفى أن هذا . على خلاف ما سيأتي . ليس زيادة للخاصة على الفصل ، فإن الفصل أيضا يقسم العرض العام ، فإن الناطق . مثلاً . يقسم المشي والتمتع والموجود لا في موضوع ، والموجود ، وهي أعراض عامة للإنسان والجسم النامي والجسم والجوهر .

(٢) أيضا منه يعلم ، أن مقسم الكليات الخمسة ليست هي الماهية .

(٣) لا يخفى عليك التهافت بين ما ذكره هنا في تعريف الصنف وبين ما يأتي في مبحث القسمة ص ١١٢ .

١١٣ والصحيح ما ذكره هناك من أن الصنف بعد كل كلي ذاتي قيد بخاصة

في تمام حقيقتها ويمتاز عنها بأمر عارض خارج عن الحقيقة.
 والتصنيف كالتنوع الا ان التنوع للجنس باعتبار الفصول الداخلة في حقيقة الاقسام.
 والتصنيف للنوع باعتبار الخواص الخارجة عن حقيقة الاقسام كتصنيف الانسان الى شرقي
 وغربي والى عالم وجاهل والى ذكر واثني ... وتصنيف الفرس الى أصيل وهجين وتصنيف
 النخل الى ذهدي وبرين وعمراني ... الى ما شاء الله من التقسيمات للانواع باعتبار أمور
 عارضة خارجة عن حقيقتها.

الحمل وانواعه

٥ . وصفنا كلا من الكليات الخمسة (بالمحمول). وأشرنا الى ان الكلي المحمول ينقسم
 الى الذاتي والعرضي. وهذا امر يحتاج الى التوضيح والبيان.
 لان سائلا قد يسأل فيقول : ان النوع قد يحمل على الجنس كما يقال مثلا : الحيوان
 النسان و فرس وجمل ... الى آخره مع ان الانسان بالقياس الى الحيوان ليس ذاتيا له لانه ليس
 تمام الحقيقة ولا جزأها ولا عرضيا خارجا عنه ^(١). افهناك واسطة بين الذاتي والعرضي ام
 ماذا؟

وقد يسأل ثانيا فيقول : ان الحد التام يحمل على النوع والجنس ^(٢) كما يقال : الانسان
 حيوان ناطق. والحيوان جسم تام حساس متحرك

أخص ، أو فقل هو الخاصة الأخص سواء كانت خاصة النوع أو خاصة الجنس.

(١) فيه : أنه عرضي خارج ، فإن الإنسان ليس من مقومات الحيوان ، بل خارج عن حقيقة محمول عليه ولا نعني
 بالعرضي إلا هذا. فما تكلفه من تقسيم الحمل إلى طبعي ووضعي وتخصيص المقصود بالأول لا وجه له ، سيما
 بالالتفات إلى أن الذاتي والعرضي في معنى الداخل في حقيقة الشيء وغير الداخل فيها ، فلا يخلو محمول . بأي
 حمل حمل . منهما ، وإلا لزم ارتفاع النقيضين فيه.

(٢) غير الجنس العالي ، إذ لا جنس للعالي فلا فصل له أيضا ، فلا حد له.

بالإرادة. وعليه فالحد التام كلي محمول وهو تمام حقيقة موضوعه مع انه ليس نوعا له (١) ولا جنسا ولا فصلا فينبغي ان يجعل للذاتي قسما رابعا. بل لا ينبغي تسميته بالذاتي لا نه هو نفس الذات (٢) والشيء لا ينسب الى نفسه ولا بالعرضي لانه ليس بخارج عن موضوعه فيجب ان يكون واسطة بين الذاتي والعرضي.

وقد يسأل ثالثا فيقول : ان المنطقيين يقولون ان الضحك خاصة الانسان والمشي عرض عام له مثلا مع ان الضحك والمشي لا يحملان على الانسان فلا يقال الانسان ضحك وقد ذكرتم ان الكليات كلها محمولات على موضوعاتها فما السر في ذلك؟ ولكن هذا السائل اذا اتضح له المقصود من (الحمل) ينقطع لديه الكلام (٣) فان الحمل له ثلاثة تقسيمات. والمراد منه هنا بعض اقسامه في كل من التقسيمات فنقول :

١ . الحمل : طبعي ووضعي

اعلم ان كل محمول فهو كلي حقيقي لان الجزئي الحقيقي بما هو جزئي لا يحمل على غيره (٤). وكل كلي أعم بحسب المفهوم فهو محمول

(١) فيه : أنه نوع ، لأنه هو نفس مفهوم الإنسان كما سيصرح به في أحكام الحد التام. وأيضا النوع هو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو ، وهذا التعريف كما يصدق على الإنسان يصدق على حده التام ، فإنه إذا لم يعلم الإنسان وجب الجواب بحده التام في جواب زيد وعمرو وبكر ما هو.

(٢) أقول قد مر في ص ٩٣ منه (قدس سره) : أن الذاتي يراد به هنا ما يعم الذات والذاتي.

(٣) أقول قد عرفت الجواب عن السؤالين الأول والثاني ، والأولى في الجواب عن الثاني أن المراد بالحمل أعم من المواطاة والاشتقاق ، هذا ويبدو أن الأولى حذف هذه الأسئلة وأجوبتها من الكتاب بل لا بد من حذف العنوان السابق وما بعده إلى عنوان «العروض ومعناه الحمل».

(٤) هذا ما اختاره هو (قدس سره) تبعا لجمع من المحققين ، وخالفهم جمع آخر وجوزوا حمل الجزئي على الجزئي ، بل على الكلي. فلا تغفل.

بالطبع على ما هو أخص منه مفهوما كحمل الحيوان على الانسان والانسان على محمد بل وحمل الناطق على الانسان. ويسمي مثل هذا (حملا طبيعيا) أي اقتضاه الطبع ولا ياباه. واما العكس وهو حمل الأخص مفهوما على الاعم فليس هو حملا طبيعيا بل بالوضع والجعل لانه ياباه الطبع ولا يقبله فلذلك يسمي (حملا وضعيا) أو جعليا. ومرادهم بالاعم بحسب المفهوم غير الاعم بحسب المصداق الذي تقدم الكلام عليه في النسب : فان الاعم قد يراد منه الاعم باعتبار وجوده في أفراد الاخص وغير افراده كالحیوان بالقياس الى الانسان وهو المعدود في النسب. وقد يراد منه الاعم باعتبار المفهوم فقط ^(١) وان كان مساويا بحسب الوجود كالناطق بالقياس الى الانسان فان مفهومه انه شيء ما له النطق من غير التفات الى كون ذلك الشيء انسانا أو لم يكن ^(٢) وانما يستفاد كون الناطق انسانا دائما من خارج المفهوم.

فالناطق بحسب المفهوم أعم من الانسان وكذلك الضاحك وان كانا بحسب الوجود مساويين له ... وهكذا جميع المشتقات لا تدل على خصوصية ما تقال عليه كالصاهل بالقياس الى الفرس والباغم للغزال والصادح للبلبل والماشي للحيوان. واذا اتضح ذلك يظهر الجواب عن السؤال الاول لان المقصود من المحمول في الكليات الخمسة المحمول بالطبع لا مطلقا.

(١) والملاك في الأعم والأخص مفهوما هو أخذ مفهوم آخر في مفهومه وعدمه ، فكل مفهوم اخذ فيه مفهوم آخر فهو أخص منه ، وكل مفهوم لم يؤخذ فيه مفهوم آخر فهو أعم. فالإنسان أخص مفهوما من الحيوان ، لأنه أخذ في مفهومه الحيوان ، وكذا الإنسان بالنسبة إلى الناطق. وأما الناطق والحيوان فكل منهما أعم من الإنسان ، لعدم كون الإنسان مأخوذا فيهما جزءا من مفهومهما. ومن هنا يعلم أن كلا من الضاحك والناطق أعم من الآخر ، كما يعلم أن كل مفهوم بالنسبة إلى مفهوم آخر لا يخلو من كونه أعم أو أخص. (٢) أو عدمه ، ظ.

٢ . الحمل : ذاتي اولي وشايع صناعي

واعلم ان معني الحمل هو الاتحاد بين شيئين لان معناه ان هذا ذلك. وهذا المعني كما يتطلب الاتحاد بين الشيئين يستدعي المغايرة بينهما ليكونا حسب الفرض شيئين. ولولاها لم يكن الا شيء واحد لا شيئان.

وعليه لا بد في الحمل من اتحاد من جهة والتغاير من جهة أخرى كيما يصح الحمل. ولذا لا يصح الحمل بين المتباينين اذ لا اتحاد بينهما. ولا يصح حمل الشيء على نفسه (١) اذ الشيء لا يغير نفسه.

ثم ان هذا الاتحاد اما أن يكون في المفهوم فالمغايرة لا بد أن تكون اعتبارية (٢). ويقصد بالحمل حينئذ ان مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيته (٣) بعد ان يلحظ متغايرين بجهة من الجهات. مثل قولنا : (الانسان حيوان ناطق) فان مفهوم الانسان ومفهوم حيوان ناطق واحد الا ان التغاير بينهما بالاجمال والتفصيل وهذا النوع من الحمل يسمى (حملا ذاتيا اوليا) (٤).

واما ان يكون الاتحاد في الوجود والمصداق والمغايرة بحسب

(١) أي لا يصح الحمل إذا لم يكن هناك إلا شيء واحد ، فإنه لا يصح إلا لواحد من الموضوع والمحمول ، مع أن الحمل يحتاج إلى أمرين : موضوع ومحمول.

(٢) أي : تكون بحسب ملاحظة القاصد للحمل كأن يلاحظ الشيء تارة إجمالاً ، وأخرى تفصيلاً كقولنا : الإنسان حيوان ناطق ، أو يلاحظه تارة موضوعاً وأخرى محمولاً كما في قولنا : الإنسان إنسان.

(٣) لا يخفى أنه ليس مفاد هذا الحمل ، أن مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول ، بل مفاده أن الموضوع والمحمول متحدان مفهومهما سواء كان الحكم على المفهوم أو على المصداق ، وبعبارة أخرى هو أعم من أن يراد به أن مفهوم الموضوع هو مفهوم المحمول ، أو يراد به أن حقيقة مصداق الموضوع هو حقيقة مصداق المحمول ، أي أن ذاتيهما واحد.

(٤) يسمى ذاتياً لاختصاص عمل الذات على نفسه ، وأولياً لكون القضايا المشتملة عليه من الأوليات لا تحتاج إلى شيء سوى تصور الموضوع والمحمول والنسبة.

المفهوم. ويرجع الحمل حينئذ الى كون الموضوع من أفراد مفهوم المحمول ومصاديقه^(١). مثل قولنا : (الانسان حيوان) فان مفهوم انسان غير مفهوم حيوان ولكن كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الحيوان. وهذا النوع من الحمل يسمى (الحمل الشايع الصناعي) أو (الحمل المتعارف) لانه هو الشايع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم. واذا اتضح هذا البيان يظهر الجواب عن السؤال الثاني أيضا لان المقصود من المحمول في باب الكليات هوالمحمول بالحمل الشايع الصناعي. وحمل الحد التام من الحمل الذاتي الاولي.

٣ . الحمل : مواطاه واشتقاق

اذا قلنا : الانسان ضاحك فمثل هذا الحمل يسمى (حمل مواطاة) أو (حمل هوهو) ومعناه ان ذات الموضوع نفس المحمول. واذا شئت فقل معناه. هذا ذاك. والمواطاة معناها الاتفاق. وجميع الكليات الخمسة يحمل بعضها على بعض وعلى أفرادها بهذا الحمل. وعندهم نوع آخر من الحمل يسمى (حمل اشتقاق) او حمل (ذو هو) كحمل الضحك على الانسان فانه لا يصح أن تقول الانسان ضحك بل ضاحك أو ذو ضحك. وسمي حمل اشتقاق وذو هو لان هذا المحمول بدون أن يشتق منه اسم كالضاحك أو يضاف اليه (ذو) لا يصح حمله على موضوعه ، فيقال للمشتق كالضاحك محمولا بالمواطاة ،

(١) لا يخفى عليك : أن مفاد الحمل الشائع هو كون الموضوع هو المحمول مصداقا ، فتارة يكون الموضوع من مصاديق المحمول كقولنا : «زيد إنسان» واخرى يكون المحمول من مصاديق الموضوع كقولنا : «الإنسان زيد» وثالثة يكونان ذوي مصداق واحد كقولنا : «الإنسان ناطق» «الناطق إنسان».

وللمشتق منه كالمضحك محمولا^(١) بالاشتقاق.

والمقصود بيانه ان المحمول بالاشتقاق كالمضحك والمشي والحس لا يدخل^(٢) في اقسام الكليات الخمسة ، فلا يصح أن يقال : الضحك خاصة للانسان ، ولا اللون خاصة للجسم ، ولا الحس فصل للحيوان ، بل الضحك والملون هو الخاصة ، والحساس هو الفصل ... وهكذا. واذا وقع في كلمات القوم شيء من هذا القبيل فمن التساهل في التعبير الذي قد يشوش افكار المبتدئين ، اذ ترى بعضهم يعبر بالضحك ويريد منه الضحك. وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثالث.

نعم (اللون) بالقياس الى البياض كلي وهو جنس له ، لانك تحمله عليه حمل مواطاة ، فتقول : البياض لون. اما اللون والبياض بالقياس الى الجسم فليسا من الكليات المحمولة عليه.

العروض مناه الحمل

٦. ثم لا يشتبه عليك الامر فتقول : انكم قلتم الكلي الخارج ان عرض على موضوعه فقط فهو الخاصة والا فالعرض العام. والضحك لاشك يعرض على الانسان ومختص به. فاذا يجب أن يكون خاصة.

فانا نرفع هذا الاشتباه ببيان العروض المقصود به في الباب فان المراد منه هو الحمل حملا عرضيا لا ذاتيا. وعليه فالضحك لا يعرض على الانسان بهذا المعنى. واذا قيل يعرض على الانسان فبمعنى آخر للعروض وهو الوجود فيه.

وعندهم تعبير آخر يسبب الاشتباه وهو قولهم الكلي الخارج

(١) لا يخفى أنه لا وجه لنصب «محمولا» في شيء من الموضوعين ، بل لابد من رفعه على أنها نائبة عن فاعل يقال.

(٢) لا يخفى عليك : أنه لا يدخل بما هو محمول بالاشتقاق ، وإلا فالمشي والحس محمولان بالمواطاة على أفرادهما ، فكل منهما نوع أو جنس لهما.

عرض خاص وعرض عام فيطلقون العرض على الكلبي الخارج ثم يقولون لمثل الضحك انه عرض. والمقصود بالعرض في التعبير الاول هو العرضي مقابل الذاتي والمقصود بالعرض في الثاني هو الموجود في الموضوع مقابل الجوهر الموجود لا في موضوع.

ومثل اللون يسمي عرضا بالمعني الثاني لانه موجود في موضوع ولكن لا يصح أن يسمي عرضا بالمعني الاول أبدا لانه بالقياس الى الجسم لا يحمل عليه حمل مواطاة وبالقياس الى ما تحته من الانواع كالسواد والبياض هو جنس لها كما تقدم فهو حينئذ ذاتي لا عرضي.

تقسيمات العرضي

العرضي : لازم ومفارق (١)

١ . (اللازم) ما يمتنع انفكاكه عقلا عن موضوعه كوصف (الفرد) للثلاثة و (الزوج) للاربعة و (الحارة) للنار ...

٢ . (المفارق) : ما (لا) يمتنع انفكاكه عقلا عن موضوعه كأوصاف الانسان المشتقة من افعاله واحواله مثل قائم وقاعد ونائم وصحيح وسقيم وما الى ذلك وان كان لا ينفك أبدا : فانك تري ان وصف العين (بالزرقاء) لا ينفك عن وجود العين ولكنه مع ذلك يعد عرضيا مفارقا لانه لو امكنت حيلة لازالة الزرقة لما امتنع ذلك وتبقي العين عينا. وهذا لا يشبه اللازم فلو قدرت حيلة لسلخ وصف الفرد عن الثلاثة لما أمكن ان تبقي الثلاثة ثلاثة ولو قدر سلخ وصف الحرارة عن النار لبطل وجود النار. وهذا معني امتناع الانفكاك عقلا.

اللازم : بين وغير بين (٢)

(١) راجع الحاشية : ص ٤٧ ، وشرح الشمسية : ص ٥٦ ، والتحصيل : ص ١٢ .

(٢) راجع الحاشية : ص ٤٧ ، وشرح الشمسية : ص ٥٦ ، وشرح المطالع : ص ٧٠ ، والجوهر النضيد : ص

١١ ، والإشارات وشرحه : ص ٥٠ .

البين : بين^(١) بالمعني الاخص وبين^(٢) بالمعني الاعم.

١ . (البين بالمعني الاخص) : ما يلزم من تصور ملزومه تصوره بلا حاجة الى توسط شيء آخر.

٢ . (البين بالمعني الاعم) : ما يلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم بالملازمة. مثل : الاثنان^(٣) نصف الاربعة أو ربع الثمانية فانك اذا تصورت الاثنان قد تغفل عن انها نصف الاربعة او ربع الثمانية ولكن اذا تصورت ايضا الثمانية مثلا وتصورت النسبة بينهما تجزم انها ربعها. وكذا اذا تصورت الاربعة والنسبة بينهما تجزم انها نصفها ... وهكذا في نسبة الاعداد بعضها الى بعض. ومن هذا الباب لزوم وجوب المقدمة لوجوب ذي المقدمة فانك اذا تصورت وجوب الصلاة وتصورت الوضوء وتصورت النسبة بينه وبين الصلاة وهي توقف الصلاة الواجبة عليه حكمت بالملازمة بين وجوب الصلاة ووجوبه.

وانما كان هذا القسم من البين أعم لانه لا يفرق فيه بين أن يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم وانتقال الذهن اليه وبين الا يكون كافيا بل لا بد من تصور اللازم وتصور النسبة للحكم بالملازمة. وانما

(١) يظهر منه (قدس سره) أن البين ينقسم إلى قسمين ، وهو يستلزم كون النسبة بين القسمين هو التباين ، وسيأتي ص ١٣١ الشرط في كل تقسيم ، وليس هنا كذلك. والذي عليه المصنف . قد صرح به المولى عبد الله (قدس سره) في الحاشية والخبيصي في شرحه وكذا في الشمسية وشرحها . أن البين يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين ، ويقابله في كل من معنييه غير البين. وعليه يكون تقسيم اللازم إلى البين وغير البين تقسيمين في الحقيقة. ولا يبقى معه محل لإشكال أعمية أحد القسمين من الآخر.

(٢) راجع الحاشية : ص ٤٧ ، وشرح الشمسية : ص ٥٦ ، وشرح المطالع : ص ٧٢.

(٣) لا يخفى عليك : أن اللازم للاثنين ليس هو الثمانية بل هو كونه ربع الثمانية ، فكان عليه أن يقول : وتصورت ربع الثمانية ، وهكذا في الأربعة.

يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم عندما يألف الذهن الملازمة بين الشئيين على وجه يتداعي عنده المتلازمان فاذا وجد أحدهما في الذهن وجد الآخر تبعاله فتكون الملازمة حينئذ ذهنية.

٣. (غير البين) وهو ما يقابل البين مطلقا بأن يكون التصديق والجزم بالملازمة لا يكفي فيه تصور الطرفين والنسبة بينهما. بل يحتاج اثبات الملازمة الى اقامة الدليل عليه. مثل الحكم بان المثلث زواياه تساوي قائمتين فان الجزم بهذه الملازمة يتوقف على البرهان الهندسي ولا يكفي تصور زوايا المثلث وتصور القائمتين وتصور النسبة للحكم بالتساوي.

والخلاصة : معني البين مطلقا ما كان لزومه بديهيا ، وغير البين ما كان لزومه نظريا^(١).

المفارق : دائم وسريع الزوال وبطيئه

(الدائم) : كوصف الشمس بالمتحركة ، ووصف العين بالزرقاء. (سريع الزوال) : كحمره الخجل وصفرة الخوف. (بطيء الزوال) : كالشباب للانسان.

الكلي المنطقي والطبيعي والعقلي^(٢)

اذا قيل : (الانسان كلي) مثلا فهنا ثلاثة أشياء : ذات الانسان بما هو انسان ومفهوم الكلي بما هو كلي مع عدم الالتفات الى كونه انسانا أو غير انسان والانسان بوصف كونه كليا. أو فقل الاشياء الثلاثة هي : ذات

(١) لا يخفى ما فيه ، فإن البين بالمعنى الأعم هو ما يكون بديهيا أوليا ... والبديهيات لا تنحصر في الأوليات ، فإذا لم يكن اللازم بيئا فلا يجب أن يكون نظريا ، بل يمكن أن يكون بديهيا غير أولي.

(٢) راجع الحاشية : ص ٤٨ ، وشرح الشمسية : ص ٦١ ، وشرح المنظومة : ص ٢٠ ، وشرح المطالع : ص ٥٦ ، ونهاية الحكمة : ص ٧٤ ، وتعليقة الأستاذ المصباح في المقام ، وبداية الحكمة : ص ٥٧ ، وكشف المراد :

الموصوف مجردا ومفهوم الوصف مجردا والمجموع من الموصوف والوصف.

١ . فان لا حظ العقل (والعقل قادر على هذه التصرفات) نفس ذات الموصوف بالكلي مع قطع النظر عن الوصف بأن يعتبر الانسان مثلا بما هو انسان من غير التفات الى انه كلي أو غير كلي وذلك عندما يحكم عليه بأنه حيوان ناطق . فانه أي ذات الموصوف بماهو عند هذه الملاحظة يسمى (الكلي الطبيعي). ويقصد به طبيعة الشيء بما هي .

والكلي الطبيعي موجود في الخارج بوجود افراده^(١).

٢ . وان لا حظ العقل مفهوم الوصف بالكلي وحده وهو أن يلاحظ مفهوم (ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين) مجردا عن كل مادة مثل انسان وحيوان وحجر وغيرها فانه أي مفهوم الكلي بما هو عند هذه الملاحظة يسمى (الكلي المنطقي).

والكلي المنطقي لا وجود له الا في العقل لا نه مما ينتزعه ويفرضه العقل فهو من المعاني الذهنية الخالصة التي لا موطن لها خارج الذهن.

٣ . وان لا حظ العقل المجموع من الوصف والموصوف بأن لا يلاحظ ذات الموصوف وحده مجردا بل بما هو موصوف بوصف الكلية كما يلاحظ الانسان بما هو كلي لا يمتنع صدقه على الكثير فانه أي الموصوف بما هو موصوف بالكلي يسمى (الكلي العقلي) لا نه لا وجود له الا في العقل لا تصافه بوصف عقلي فان كل موجود في الخارج لا بد أن يكون جزئيا حقيقيا^(٢).

(١) راجع الحاشية : ص ٤٩ ، وشرح الشمسية : ص ٦٢ ، وشرح المنظومة : ص ٢٢ ، وشرح المطالع : ص

٥٨ ، ونهاية الحكمة : ص ٧٤ ، وبداية الحكمة : ص ٥٨ ، وكشف المراد : ص ٨٧ .

(٢) لا يخفى عليك ما في هذا التعليل ، فإن كل موجود في الخارج شخص وليس بجزئي حقيقي فإن الجزئي

كالكلي من المقولات الثانية المنطقية إنما يعرض المفهوم. فإن المقسم

ونشبه هذه الاعتبارات الثلاث لا جل توضيحها بما اذا قيل : (السطح فوق) فاذا لا حظت (ذات السطح) بما يشتمل عليه من آجر وخشب ونحوهما وقصرت النظر على ذلك غير ملتفت الى انه فوق أو تحت فهو شبيه بالكلبي الطبيعي. واذا لا حظت مفهوم (الفوق) وحده مجردا عن شيء هو فوق فهو شبيه بالكلبي المنطقي. واذا لا حظت ذات السطح بوصف انه فوق. فهو شبيه بالكلبي العقلي.

واعلم ان جميع الكليات الخمسة واقسامها بل الجزئي أيضا تصح فيها هذه الاعتبارات الثلاثة فيقال على قياس ما تقدم : نوع طبيعي ومنطقي وعقلي وجنس طبيعي ومنطقي وعقلي ... الى آخرها.

فالنوع الطبيعي مثل انسان بما هو انسان والنوع المنطقي هو مفهوم «تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد في جواب ما هو» والنوع العقلي هو مفهوم الانسان بما هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد ... وهكذا يقال في باقي الكليات وفي الجزئي أيضا.

تمرينات

(١) اذا قيل : التمر لذيذ الطعم مغذ من السكريات ومن أقسام مأكول الانسان بل مطلق المأكول وهو جسم جامد فيدخل في مطلق الجسم بل الجوهر فالمطلوب ان ترتب سلسلة الاجناس في هذه الكليات متصاعدا وسلسلة الانواع متنازلا. بعد التمييز بين الذاتي والعرضي. واذكر بعد ذلك اقسام الانواع الاضافية من هذه الكليات واقسام العرضيات منها.

(٢) واذا قيل : الخمر جسم مائع مسكر محرم شرعا سالب للعقل مضر

والمعروض للكلبي والجزئي هو المفهوم ، ولو صح ما ذكره لزم كون الجزئي العقلي موجودا في الخارج ولا يلتزم به أحد.

بالصحة مهدم للقوي فالمطلوب أن تميز الذاتي من العرضي في هذه الكليات واستخراج سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة.

(٣) وإذا قيل : الحديد جسم صلب من المعادن التي تتمدد بالطرق والتي تصنع منها الآلات وتصدأ بالماء فالمطلوب تأليف سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة مع حذف ما ليس من السلسلة.

(٤) إذا قسمنا الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور فهذا من باب تقسيم الجنس الى أنواعه أو تقسم النوع الى أصنافه؟ اذكر ذلك مع بيان السبب.

الباب الثالث

المُعرّف وتلحق به القسمة

المقدمة :

في مطلب ما واي وهل ولم^(١)

إذا اعترضتكم لفظة من أية لغة كانت فهنا خمس مراحل متوالية لا بد لك من اجتيازها لتحصيل المعرفة في بعضها يطلب العلم التصوري وفي بعضها الآخر العلم التصديقي.

(المرحلة الأولى)^(٢) تطلب فيها تصور معني اللفظ تصورا اجماليا فتسأل عنه سؤالاً لغوياً صرفاً إذا لم تكن تدري لاي معني من المعاني قد وضع. والجواب يقع بلفظ آخر^(٣) يدل على ذلك المعني كما إذا سألت عن معني لفظ (غضنفر) فيجواب : اسد. وعن معني (سميدع)^(٤) فيجواب :

-
- (١) راجع شرح المنظومة : ص ٣٣ ، واللمعات (منطق نوين) : ص ٣٤ ، والجواهر النضيد : ص ١٦٥ ، والإشارات وشرحه : ص ٣٠٩ ، والنجاة : ص ٦٧ ، والتحصيل : ص ١٩٥ .
- (٢) لا يخفى : أن هذه المرحلة وإن كانت مفيدة ، وربما يستعان بها لتسهيل المعرفة. ولكنه لا ضرورة في اجتيازها ، بل يمكن الشروع من المرحلة الثانية ، بل لا سبيل إليها فيما ليس له لفظ مرادف معروف عند السائل .
- (٣) مرادف أو غير مرادف .
- (٤) وفي أقرب الموارد : السميدع : السيد الكريم الشريف السخي الموطأ الأكناف ، والشجاع ، والذئب ، والرجل الخفيف في حوائجه ، والسيف . ج : السماذع . ولا يقال : السميدع بالبدال المهملة ، ولا تضم السين . انتهى . وضبطه في القاموس كذلك أيضا . ولكن ذكر محشو القاموس : أن ضبط الكلمة في نسخة المؤلف بالبدال المهملة ، وأنه هو ظاهر كلام

سيد ... وهكذا. ويسمي مثل هذا الجواب (التعريف اللفظي) ^(١). وقواميس اللغات هي المتعمدة بالتعاريف اللفظية.

وإذا تصورت معني اللفظ اجمالاً فرعت نفسك الي :

(المرحلة الثانية) اذ تطلب تصور ماهية المعني أي تطلب تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالاً. لتمييزه عن غيره في الذهن تمييزاً تاماً ^(٢) فتسأل عنه بكلمة (ما) فتقول : (..... ما هو؟)

وهذه (ما) تسمي (الشارحة) لأنها يسأل بها عن شرح معني اللفظ. والجواب عنه يسمي (شرح الاسم) ويتعبير آخر (التعريف الاسمي). والاصل في الجواب أن يقع بجنس المعني وفصله القريبين معا ويسمي (الحد التام الاسمي). ويصح ان يجاب بالفصل وحده او بالخاصة وحدها أو باحدهما منضمًا الى الجنس البعيد أو بالخاصة منضمة الى الجنس القريب. وتسمي هذه الاجوبة تارة بالحد الناقص وأخري بالرسم الناقص أو التام ولكنها توصف جميعاً بالاسمي. وسيأتيك تفصيل هذه الاصطلاحات.

ولو فرض ان المسؤول اجاب خطأ بالجنس القريب وحده كما لو قول (شجرة) في جواب (ما النخلة) فان السائل لا يقنع بهذا الجواب وتتوجه نفسه الى السؤال عن مميزاتها عن غيرها فيقول : (أية شجرة هي في ذاتها) أو (أية شجرة هي في خاصتها) فيقع الجواب عن الاول بالفصل وحده فيقول : (مثمرة التمر) وعن الثاني بالخاصة فيقول : (ذات السعف) مثلاً.

وهذا هو موقع السؤال بكلمة (أي). وجوابها الفصل أو الخاصة.

الجوهري وابن سيده والصاغاني ، بل صرح بعضهم بأن إعجام ذاله خطأ. وورد في المنجد أيضا بالمهملة.
 (١) وشرح الاسم ، فإن هذا المصطلح مشترك بين التعريف اللفظي وبين التعريف الحقيقي قبل العلم بالوجود.
 (٢) أي : جامعاً ومانعاً.

وإذا حصل لك العلم لشرح المعني تفرع نفسك الي :

(المرحلة الثالثة) : وهي طلب التصديق بوجود الشيء فتسأل عنه ب (هل) وتسمي (هل)

البسيطة) فتقول : هل وجد كذا أو هل هو موجود.

(ما) الحقيقية :

تنبيه . ان هاتين المرحلتين الثانية والثالثة يتعاقبان في التقدم والتأخر فقد تتقدم لثانية على حسب ما رتبناهما وهو الترتيب الذي يقتضيه الطبع وقد تتقدم الثالثة ذلك عندما يكون السائل من أول الامر عالما بوجود الشيء المسئول عنه او أنه على خلاف الطبع قدم السؤال عن وجوده فأجيب.

وحيثئذ اذا كان عالما بوجود الشيء قبل العلم بتفصيل ما اجمله اللفظ الدال عليه ثم سأل عنه ب (ما) فان ما هذه تسمي (الحقيقية). والجواب عنها نفس الجواب عن (ما الشارحة) بلا فرق بينهما الا من جهة تقدم الشارحة على العلم بوجوده وتأخر الحقيقية عنه. وانما سميت حقيقية لان السؤال بماعن الحقيقة الثابتة والحقيقة باصطلاح المناطق هي الماهية الموجودة والجواب عنها يسمى (تعريفيا حقيقيا) وهو نفسه الذي كان يسمى (تعريفيا اسميا) قيل العلم بالوجود ولذا قالوا :

«الحدود⁽¹⁾ قبل الهليات البسيطة حدود اسمية وهي باعيانها بعد الهليات تنقلب حدوداً

حقيقة».

(1) لا يخفى عليك بعد الالتفات إلى أن الجواب عن ما الشارحة والحقيقية قد يكون بالرسم كما قد يكون بالحد وأن كليهما يسمى بالتعريف الاسمي في الأول وبالتعريف الحقيقي في الثاني : أن الحد هنا بمعنى مطلق المعرف حدا كان أم رسماً.

وإذا حصلت لك هذه المراحل انتقلت بالطبع الي :

(المرحلة الرابعة) : وهي طلب التصديق بثبوت صفة او حال للشيء ويسأل عنه بـ (هل) أيضا ولكن تسمي هذه (هل المركبة) لانه يسأل بها عن ثبوت شيء لشيء بعد فرض وجوده والبسيطة يسأل بها عن ثبوت الشيء فقط فيقال للسؤال بالبسيطة مثلا : هل الله موجود. وللسؤال بالمركبة بعد ذلك : هل الله الموجود مريد.

فإذا اجابك المسؤول عن هل البسيطة ^(١) أو المركبة تنزع نفسك الي : (المرحلة الخامسة) : وهي طلب العلة : اما علة الحكم فقط أي البرهان على ما حكم به المسؤول في الجواب عن هل ^(٢) او علة الحكم وعلة الوجود معا ^(٣) لتعرف السبب في حصول ذلك الشيء واقعا. ويسأل لاجل كل من الغرضين بكلمة (لم) الاستقهامية فتقول لطلب علة الحكم مثلا : (لم كان الله مريدا). وتقول مثلا لطلب علة الحكم وعلة الوجود معا : (لم كان المغناطيس جاذبا للحديد؟) كما لو كنت قد سألت : عل المغناطيس جاذب للحديد؟ فأجاب المسؤول بنعم فان حقق ان تسأل ثانيا عن العلة فتقول (لم).

تلخيص وتعقيب

ظهر مما تقدم أن :

(ما) لطلب تصور ماهية الشيء. وتنقسم الى الشارحة والحقيقية ،

(١) يفهم منه : أن مطلب «لم» لا يختص بالهلية المركبة بل يعمها والهلية المركبة.

(٢) البسيطة أو المركبة كما استفيد من قوله قبل سطرين : فإذا اجابك المسؤول عن هل البسيطة أو المركبة.

(٣) إن قلت : لم لم يذكر قسما ثالثا وهو طلب علة الوجود فقط؟ قلت : لأن كل ما هو علة للوجود فهو علة للحكم ، ولا عكس ، فطلب علة الوجود طلب لعلة الحكم أيضا. وهذا بخلاف علة الحكم ، فإنها قد تنفك عن علة الوجود.

ويشتق منها مصدر صناعي فيقال : (مائية). ومعناه الجواب عن ما. كما ان (ماهية) مصدر صناعي من (ما هو).

و (أي) لطلب تمييز الشيء عما يشاركه في الجنس تمييزا ذاتيا أو عرضيا بعد العلم بجنسه.

و (هل) تنقسم الى «بسيطة» ويطلب بها التصديق بوجود الشيء أو عدمه و «مركبة» ويطلب بها التصديق بثبوت شيء لشيء أو عدمه ويشتق منها مصدر صناعي فيقال : (الهللية) البسيطة او المركبة.

و (لم) يطلب بها تارة علة التصديق فقط وأخرى علة التصديق والوجود معا. ويشتق منها مصدر صناعي فيقال (لمية) بتشديد الميم والياء. مثل (كمية) من (كم) الاستفهامية. فمعنى لمية الشيء. عليته

فروع المطالب

ما تقدم هي أصول المطالب (١) التي يسأل عنها بتلك الادوات وهي المطالب الكلية التي يبحث عنها في جميع العلوم. وهناك مطالب أخرى يسأل عنها بكيف واين ومتي وكم ومن. وهي مطالب جزئية أي انها ليست من أمهات المسائل بالقياس الى المطالب الاولي لعدم عموم فائدتها فان ما لا كيفية له مثلا لا يسأل عنه بكيف وما لا مكان له أو زمان لا يسأل عنه بأين ومتي. على انه يجوز ان يستغني عنها غالبا بمطلب هل المركبة فبدلا عن ان تقول مثلا : (كيف لو ورق الكتاب؟ واين هو؟ ومتي طبع؟ ..) تقول : (هل ورق الكتاب البيض؟ وهل هو في المكتبة؟ وهل طبع هذا العام؟ ..) وهكذا. ولذا وصفوا هذه المطالب بالفروع وتلك بالاصول.

(١) جمع مطلب ، مصدر ميمي من الطلب ، كالمسائل من السؤال.

التعريف

تمهيد^(١) :

كثيراً ما تقع المنازعات في المسائل العلمية وغيرها حتي السياسية لاجل الاجمال في مفاهيم الالفاظ التي يستعملونها فيضطرب حبل التفاهم لعدم اتفاق المتنازعين^(٢) على حدود معني اللفظ فيذهب كل فرد منهم الى ما يختلج في خاطره من المعني. وقد لا تكون لأحدهم صورة واضحة للمعني مرسومة بالضبط في لوحة ذهنه فيقع لتساهله أو لقصور مداركه بالصورة المطموسة المضطربة ويبي عليها منطقه المزيف.

وقد يتبع الجدليون والساسة عن عمد وحيلة ألفاظاً خلابة غير محدودة المعني بحدود واضحة يستغلون جمالها وابهامها للتأثير على الجمهور وليتركوا كل واحد يفكر فيها بما شاءت له خواطره الخاطئة أو الصحيحة فيبقي معني الكلمة بين أفكار الناس كالبحر المضطرب. ولهذا تأثير سحري عجيب في الافكار.

ومن هذه الالفاظ كلمة (الحوية) التي أخذت مفعولها من الثورة الفرنسية واحداث^(٣) الانقلابات الجبارة في الدولة العثمانية والفارسية والتأثير كله لاجمالها وجمالها السطحي الفاتن والا فلا يستطيع العلم أن يحدها بحد معقول يتفق عليه

ومثلها كلمة (الوطن) الخلابه التي استغلها ساسة الغرب لتمزيق بعض الدول الكبرى كالدولة العثمانية. وربما يتعذر على الباحث أن يعرف اثنين كانا يتفقان على معني واحد واضح كل الاتفاق يوم ظهور هذه الكلمة

(١) لعل الأولى التعبير بـ «الحاجة إلى التعريف» بدل قوله : تمهيد.

(٢) بصيغة الجمع بشهادة ضمير الجمع في قوله : «كل فرد منهم». والجمع عند المناطقة يطلق على الاثنين وما فوقه.

(٣) في بعض النسخ : أحدثت.

في قاموس النهضة الحديثة : فما هي مميزات الوطن؟ أهى اللغة أم لهجتها ام اللباس ام مساحة الارض ام اسم القطر والبلد؟ بل كل هذا غير مفهوم حتي الآن على وجه تتفق عليه جميع الناس والامم. ومع ذلك نجد كل واحد منا في البلاد العربية يدافع عن وطنه فلماذا لاتكون البلاد العربية أو البلاد الاسلامية كلها وطناً واحداً؟

فمن الواجب على من أراد الاشتغال بالحقائق لئلا يرتطم هو والمشتغل معه في المشاكل أن يفرغ مفردات مقاصده في قالب سهل من التحديد والشرح فيحفظ ما يدور في خلدته من المعني في آنية من الالفاظ وافية به لا تفيض عليها جوانبها لينقله الى ذهن السامع أو القارئ كما كان مخزوناً في ذهنه بالضبط. وعلى هذا الاساس المتين يبني التفكير السليم. ولأجل أن يتغلب الانسان على قلمه ولسانه وتفكيره لا بد له من معرفة اقسام التعريف وشروطه وأصوله وقواعده ليستطيع أن يحتفظ في ذهنه بالصور الواضحة للاشياء اولاً وان ينقلها الى أفكاره غير صحيحة ثانياً ... فهذه حاجتنا لمباحث التعريف.

اقسام التعريف

التعريف حد ورسم (١)

الحد والرسمتامة وناقص (٢).

-
- (١) راجع الحاشية : ص ٥٠ ، وشرح الشمسية : ص ٧٨ ، وشرح المنظومة : ص ٣٠ ، وشرح المطالع : ص ١٠٠ ، والجوهر النضيد ، ص ١٩٤ - ١٨٨ - ١٦٤ ، والإشارات وشرحه : ص ٩٥ .
- (٢) راجع الحاشية : ص ٥٠ ، وشرح الشمسية : ص ٧٩ ، وشرح المنظومة : ص ٣١ ، وشرح المطالع : ص ١٠٢ - ١٠٠ ، والجوهر النضيد ، ص ١٩٤ - ١٨٨ - ١٦٤ ، والإشارات وشرحه : ص ٩٥ .

سبق ان ذكرنا (التعريف اللفظي). ولا يهمننا البحث عنه في هذا العلم لانه لا ينفع الا لمعرفة وضع اللفظ لمعناه فلا يستحق اسم التعريف الا من باب المجاز والتوسع. وانما غرض المنطقي من (التعريف) هو المعلوم التصوري الموصل الى مجهول تصوري الواقع جواباً عن (ما) الشارحة أو الحقيقية. ويقسم الى حد ورسم وكل منهما الى تام وناقص.

١ . الحد التام

وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرف (بالفتح) ويقع بالجنس والفصل القريين لاشتمالهما على جميع ذاتيات المعرف فاذا قيل : ما الانسان؟

فيجوز أن تجيب أولاً بأنه : (حيوان ناطق). وهذا حد تام فيه تفصيل ما أجمله اسم الانسان ويشتمل على جميع ذاتياته لأن مفهوم الحيوان ينطوي فيه الجوهر والجسم النامي والحساس المتحرك بالارادة. وكل هذه اجزاء^(١) وذاتيات للانسان.

ويجوز أن تجيب ثانياً بأنه : (جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق). وهذا حد تام أيضاً للانسان عين الاول في المفهوم الا انه أكثر تفصيلاً لانك وضعت مكان كلمة (حيوان) حده التام. وهذا تطويل وفضول لا حاجة اليه الا اذا كانت ماهية الحيوان مجهولة للسائل فيجب.

ويجوز أن تجيب ثالثاً بأنه : (جوهر قابل للابعاد الثلاثة نام حساس متحرك بالارادة ناطق) فتضع مكان كلمة (جسم) حده التام فضولاً الا اذا كانت ماهية الحيوان مجهولة للسائل فيجب.

وهكذا اذا كان الجوهر مجهولاً توضع مكان حده التام ان وجد^(٢) حتي ينتهي الامر الى المفاهيم البديهية الغنية عن التعريف

(١) أي : أجزاء لمفهومه وماهيته.

(٢) قيد بذلك ، لأن المشهور أن الجوهر جنس عال ، وعليه فلا جنس له ولا فصل ، فلا حد له.

كمفهوم الموجود والشيء ... وقد ظهر من هذا البيان :

أولاً ان الجنس والفصل القريبين تنطوي فيهما جميع ذاتيات المعرف لا يشذ منها جزء أبداً ولذا سمي الحد بهما (تاماً).

وثانياً ان لا فرق في المفهوم بين الحدود التامة المطولة والمختصرة الا ان المطولة أكثر تفصيلاً. فيكون التعريف بها واجباً تارة وفضولاً أخرى.

وثالثاً ان الحد التام يساوي المحدود في المفهوم كالمترادفين ⁽¹⁾ فيقوم مقام الاسم بأن يفيد فائدته ويدل على ما يدل عليه الاسم اجمالاً.

ورابعاً ان الحد التام يدل على المحدود بالمطابقة

٢ . الحد الناقص

وهو التعريف ببعض ذاتيات المعرف (بالفتح) ولا بد أن يشتمل على الفصل القريب على الاقل. ولذا سمي (ناقصاً). وهو يقع تارة بالجنس البعيد والفصل القريب وأخرى بالفصل وحده.

مثال الاول تقول لتحديد الانسان : (جسم نام ... ناطق) ، ، فقد نقصت من الحد التام المذكور في الجواب الثاني المتقدم صفة (حساس متحرك بالارادة) وهي فصل الحيوان وقد وقع النقص مكان النقط بين جسم نام وبين ناطق فلم يكمل فيه مفهوم الانسان.

ومثال الثاني تقول لتحديد الانسان أيضاً : (... ناطق) فقد نقصت من الحد التام الجنس القريب كله. فهو أكثر نقصاناً من الاول كما تري ... وقد ظهر من هذا البيان :

أولاً ان الحد الناقص لا يساوي المحدود في المفهوم لانه يشتمل

(١) لعله إنما جعلهما كالمترادفين ، ولم يعدهما مترادفين لأن المترادفين يتساويان في الإجمال والتفصيل كما يتساويان في المفهوم ، والحد والمحدود ليسا كذلك.

على بعض اجزاء مفهومه. ولكنه يساويه في المصداق.
 وثانياً أن الحد الناقص لا يعطي للنفس صورة ذهنية كاملة للمحدود مطلقة له كما كان
 الحد التام فلا يكون تصويره تصوراً للمحدود بحقيقته بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ما عداه
 تمييزاً ذاتياً فحسب.
 وثالثاً أنه لا يدل على المحدود بالمطابقة بل بالالتزام لانه من باب دلالة الجزء المختص
 على الكل.

٣ . الرسم التام

وهو التعريف بالجنس والخاصة كتعريف الانسان بانه (حيوان ضاحك) فاشتمل على
 الذاتي والعرضي. ولذا سمي (تاماً).

٤ . الرسم الناقص

وهو التعريف بالخاصة وحدها كتعريف الانسان بأنه (ضاحك) فاشتمل على العرضي
 فقط فكان (ناقصاً).
 وقيل : ان التعريف بالجنس البعيد والخاصة معدود من الرسم الناقص فيختص التام
 بالمؤلف من الجنس القريب والخاصة فقط.
 ولا يخفي ان الرسم مطلقاً كالحده الناقص لا يفيد الا تمييز المعرف (بالفتح) عن جميع ما
 عداه فحسب الا انه يميزه تمييزاً عرضياً. ولا يساويه (٢) الا في المصداق لا في المفهوم. ولا يدل
 عليه الا بالالتزام. كل هذا ظاهر مما قدمناه.

(١) لا يخفى عليك : بعد الالتفات إلى لزوم المساواة بين المعرف والمعرف أن الخاصة التي تصلح للتعريف إنما هي
 الخاصة المساوية فقط ، لا الأخص.

(٢) كان الأولى تقديم هذه الجملة على قوله : «لا يفيد إلا تمييز المعرف . بالفتح» حتى يطابق ترتيب الأمور
 الثلاثة هنا الترتيب المتقدم في الحد الناقص.

انارة

ان الاصل في التعريف هو الحد التام لان المقصود الاصيلي من التعريف أمران : (الاول) تصور المعرف (بالفتح) بحقيقته لتتكون له في النفس صورة تفصيلية واضحة. و (الثاني) تمييزه في الذهن عن غيره تمييزاً تاماً. ولا يؤدي هذان الامران الا التام. واذ يتعذر الامر الاول يكتفي بالثاني. ويتكفل به الحد الناقص والرسم بقسميه. والآن قدم تمييزاً ذاتياً ويؤدي ذلك بالحد الناقص فهو اولي من الرسم. والرسم التام اولي من الناقص.

الا ان المعروف عند العلماء ان الاطلاع على حقائق الاشياء وفصولها من الامور المستحيلة أو المتعدرة^(١). وكل ما يذكر من الفصول فانما هي خواص لازمة تكشف عن الفصول الحقيقية^(٢). فالتعاريف الموجودة بين أيدينا اكثرها او كلها رسوم تشبه الحدود.

فعلي من أراد التعريف أن يختار الخاصة اللازمة البيئة بالمعني الاخص لأنها ادل على حقيقة المعرف واشبه بالفصل. وهذا انفع الرسوم في تعريف الاشياء. وبعده في المنزلة التعريف بالخاصة اللازمة البيئة بالمعني الاعم. أما التعريف بالخاصة الخفية غير البيئة فانها لا تفيد تعريف الشيء لكل أحد^(٣) فاذا عرفنا المثلث بانه (شكل زواياه تساوي قائمتين) فانك لم تعرفه الا للهندسي المستغني عنه.

(١) أي : لا يمكننا الاطلاع وإن لم يكن مستحيلاً ، فرب ممكن لا يقدر عليه الإنسان.

(٢) أي تكشف عن أنها موجودة ، لا أنها توجد معرفتها.

(٣) وقوع الكل بعد السلب يفيد أن السلب ورد على العموم ، فمفاد العبارة : إن التعريف بالخاصة الخفية غير عام الفائدة وإن كان قد يفيد لبعض الأفراد. ولكنه يناهي الجملة اللاحقة التي هي صريحة في أنه لا يفيد لأحد ، أما غير الهندسي فواضح ، وأما الهندسي فلاستغناؤه عنه وكونه تحصيلاً للحاصل.

التعريف بالمثال (١)

والطريقة الاستقرائية

كثيراً ما نجد العلماء لا سيما علماء الادب يستعينون على تعريف الشيء بذكر احد أفراده ومصاديقه مثلاً له (٢). وهذا ما نسميه (التعريف بالمثال) وهو أقرب الى عقول المبتدئين في فهم الاشياء وتمييزها.

ومن نوع التعريف بالمثال (الطريقة الاستقرائية) المعروفة في هذا العصر التي يدعو لها علماء التربية ، لتفهم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في افكارهم. وهي : ان يكتب المؤلف أو المدرس قبل بيان التعريف أو القاعدة. وبعدئذ تعطي له النتيجة بعبارة واضحة ليطابق بين ما يستنبط هو وبين ما يعطي له بالآخر من نتيجة (٣). والتعريف بالمثال ليس قسماً خامساً للتعريف (٤) بل هو من التعريف بالخاصة ، لان المثال مما يختص بذلك المفهوم ، فيرجع الى (الرسم

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ١٦٤ .

(٢) قال ابن مالك في ألفيته :

مبتدأ زيد ، وعاذر خير إن قلت : زيد عاذر من اعتذر
لا يخفى عليك : أن الطريقة الاستقرائية وإن كانت تستعمل في بيان القواعد أيضا ، إلا أنها عندئذ ليست من نوع التعريف ، بل إنما هي الاستقراء الذي هو نوع من الحجة.

(٣) فظهر أن الطريقة الاستقرائية تفارق التعريف بالمثال من وجهين :

١ - كثرة المثال فيها دونه .

٢ - تعقبها بالتعريف المتعارف دونه ، فللطريقة الاستقرائية في الحقيقة تعريفان : تعريف بالمثال ، وتعريف

آخر بغيره .

(٤) ومنه الطريقة الاستقرائية ، لأنها أخص منه مطلقا .

الناقص^(١). وعليه يجوز أن يكتفي به في التعريف من دون ذكر التعريف المستتب إذا كان المثال وافياً بخصوصيات الممثل له.

التعريف بالتشبيه^(٢)

مما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضاً (التعريف بالتشبيه). وهو أن يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة شبه بينهما ، على شرط أن يكون المشبه به معلوماً عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه.

ومثاله تشبيه الوجود بالنور ، وجهة الشبه بينهما ان كلاً منهما ظاهر بنفسه مظهر لغيره.

وهذا النوع من التعريف ينفع كثيراً في المعقولات الصرفة عند ما يراد تقريبها الى الطالب بتشبيهها بالمحسوسات ، لان المحسوسات الى الازهان أقرب ولتصورها آلف. وقد سبق منا تشبيه كل من النسب الاربع بأمر محسوس تقريباً لها ، فمن ذلك تشبيه التباينين بالخطين المتوازيين لأنهما لا يلتقيان أبداً. ومن هذا الباب المثال المتقدم وهو تشبيه الوجود بالنور ، ومنه تشبيه التصور الآلي (كتصور اللفظ آلة لتصوير المعنى) بالنظر الى المرآة بقصد النظر الى الصورة المنطبعة فيها.

(١) لا يخفى عليك : أن التعريف بالمثال لا يكون جامعاً ، بل قد لا يكون مانعاً ، وكذا التعريف بالتشبيه فإنه قد لا يكون مانعاً. فشيء منهما ليس من الرسم الناقص الذي مر منه فإنه التعريف بالخاصة المساوية ويكون جامعاً مانعاً ، وإنما يكونان من الرسم الناقص عند من يعرف الرسم بـ «قول مؤلف من محمولات لا تكون ذاتية بأجمعها» كالشيخ في الإشارات ص ١٠٢ وبرهان الشفا ص ٥٢ وشارح المطالع ص ١٠٢ . ١٠٤ والمحقق الطوسي في الجواهر النضيد ، فإنه يمكن أن لا يكون جامعاً ولا مانعاً.

(٢) راجع الجواهر النضيد ، ص ١٦٤ .

شروط التعريف (١)

الغرض من التعريف على ما قدمنا تفهيم مفهوم المعرف (بالفتح) (٢) وتمييزه عما عداه. ولا يحصل هذا الغرض الا بشروط خمسة :

الاول . أن يكون المعرف (بالكسر) مساوياً للمعرف (بالفتح) في الصدق أي يجب ان يكون المعرف (بالكسر) مانعاً جامعاً. وان شئت قلت (مطرداً منعكساً) (٣).

ومعني مانع أو مطرد انه لا يشمل الا أفراد المعرف (بالفتح) ، فيمنع من دخول افراد غيره فيه. ومعني جامع او منعكس انه يشمل جميع افراد العرف (بالفتح) لا يشذ منها فرد واحد.

فعلي هذا لا يجوز التعريف بالامور الآتية :

- ١ . بالاعم : لان الاعم لا يكون مانعاً ، كتعريف الإنسان بانه حيوان يمشي على رجلين ، فان جملة من الحيوانات تمشي على رجلين.
 - ٢ . بالاخص : لان الاخص لا يكون جامعاً ، كتعريف الإنسان بانه حيوان متعلم ، فانه ليس كلما صدق عليه الانسان هو متعلم.
 - ٣ . بالمباين : لان التباينين لا يصح حمل احدهما على الآخر ، ولا يتصادقان أبدا.
- الثاني . ان يكون المعرف (بالكسر) أجلي مفهوما واعرف عند المخاطب من المعرف (بالفتح). والا فلا يتم الغرض مفهومه ، فلا يجوز على هذا التعريف بالامرئين الآتيين :

(١) راجع شرح الشمسية : ص ٨١ . ٧٩ . ٧٨ ، وشرح المطالع : ص ١٠٠ ، والجوهر النضيد ، ص ١٩٤ ، والإشارات وشرحه : ص ١١٠ . ١٠٥ .

(٢) أي : أو تميزه عما عداه على سبيل منع الخلو.

(٣) أن يكون طاردا لغير المعرف منعكسا ضوءه على جميع افراده.

١ . بالمساوي في الظهور والخفاء ، كتعريف الفرد بانه عدد ينقص عن الزوج بواحد ، فان الزوج ليس اوضح من الفرد ولا اخفي ، بل هما متساويان في المعرفة. كتعريف أحد المتضايفين بالآخر ، وانت انما تتعلقلهما معا ، كتعريف الاب بانه والد الابن. وكتعريف الفوق بانه ليس بتحت ...

٢ . بالاخفي معرفة ، كتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود.

الثالث . الا يكون المعرفة (بالكسر) عين المعرفة (بالفتح) في المفهوم ، كتعريف الحركة بالانتقال والانسان بالبشر تعريفاً حقيقياً غير لفظي ، بل يجب تغاير هما اما بالاجمال والتفصيل كما في الحد التام او بالمفهوم كما في التعريف بغيره. ولو صح التعريف بعين المعرفة لوجب أن يكون معلوماً^(١) قبل أن يكون معلوماً ، ولزم ان يتوقف الشيء على نفسه. وهذا محال. ويسمون مثل هذا نتيجة الدور الذي سيأتي بيانه.

الرابع . ان يكون خالياً من الدور^(٢). وصورة الدور في العريف : أن يكون المعرفة (بالكسر) مجهولاً في نفسه ولا يعرف الا بالمعرفة (بالفتح) ، فبينما ان المقصود من التعريف هو تفهيم المعرفة (بالفتح) بواسطة المعرفة (بالكسر) ، واذا بالمعرفة (بالكسر) في الوقت نفسه انما يفهم بواسطة المعرفة (بالفتح) ، فينقلب المعرفة (بالفتح) معرفة (بالكسر). وهذا محال ، لانه يؤول الى أن يكون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً ، او الى أن يتوقف الشيء على نفسه.

(١) أي : لوجب أن يكون معلوماً (لكونه معرفة) حين كونه مجهولاً (لكونه معرفة) فإن المعرفة هو المعلوم والتصوري الموصل إلى مجهول تصوري هو المعرفة ، وكون الشيء معلوماً ومجهولاً هو اجتماع متقابلين ، هما الملكة وعدمها.

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ٨١ ، وشرح المطالع : ص ١٠٤ ، والإشارات وشرحه : ص ١٠٧.

والدور يقع تارة بمرتبة واحدة ويسمي (دوراً مصرحاً) ، ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر ويسمي (دوراً مضمراً) :

١ . (الدور المصرح) مثل : تعريف الشمس بانها (كوكب يطلع في النهار) والنهار لا يعرف الا بالشمس اذ يقال في تعريف : (النهار : زمان تطلع فيه الشمس) فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار ، ومعرفة انهار حسب الفرض متوقفة على معرفة الشمس. والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء ، فينتهي الامر بالاخير الى أن تكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس

٢ . (الدور المضمّر) مثل : تعريف الاثنين بانهما زوج اول. والزوج يعرف بانه منقسم بمتساويين. والمتساويان يعرفان بانهما شيئان احدهما يطابق الآخر. والشيطان يعرفان بانهما اثنان. فرجع الامر بالاخير الى تعريف الاثنين بالاثنين.

وهذا دور مضمّر في ثلاث مراتب لان تعدد المراتب باعتبار تعدد الوسائط حتي تنتهي الدورة الى نفس المعرف (بالفتح) الاول. والوسائط في هذا المثال ثلاث : الزوج المتساويان الشيطان.

ويمكن وضع الدور في المثال على صورة الدائرة المرسومة في هذا الشكل : والسهام فيها تتجه دائماً الى المعرفات (بالكسر)



الخامس : أن تكون الالفاظ المستعملة في التعريف ناصعة واضحة

لا ابحام فيها فلا يصح استعمال الالفاظ الوحشية والغريبة ولا الغامضة ^(١) ولا المشتركة والمجازات بدون القرينة أما مع القرينة فلا بأس كما قدمنا ذلك في بحث المشترك والمجاز. وان كان يحسن على كل حال اجتناب المجاز في التعاريف والاساليب العلمية.

(١) كالألغاز ، حيث يكون مفرداتها مألوفة واضحة المعنى ولكن في المركب غموض من جهة استفادة المراد منه.

القسمة (*)

تعريفها

قسمة الشيء : تجزئته وتفريقه الى أمور متباينة. وهي من المعاني البديهية الغنية عن التعريف وما ذكرناه فانما هو تعريف لفظي ليس الا. ويسمي الشيء (مقسماً) وكل واحد من الامور التي انقسم اليها (قسماً) تارة بالقياس الى نفس المقسم و (قسيماً) أخرى بالقياس الى غيره من الاقسام. فاذا قسمنا العلم الى تصور وتصديق مثلاً فالعلم مقسم والتصور قسم من العلم وقسيم للتصديق وهكذا التصديق قسم وقسيم.

فائدتها

تأسست حياة الانسان كلها على القسمة وهي من الامور الفطرية التي نشأت معه على الارض : فان اول شيء يصنعه تقسيم الاشياء الى سماوية وارضية والموجودات الارضية الى حيوانات واشجار وانهار واحجار وجبال ورمال وغيرها. وهكذا يقسم ويقسم ويميز معني عن

(*) القسمة من المباحث التي عني بها المناطقة في العصر الحديث ، وظن انها من المباحث التي تفتق عنها الفكر الغربي. غير أن فلاسفة الاسلام سبقوا الى التنبيه عليها ، وقد ذكرها الشيخ الطوسي العظيم في منطق التجريد لتحصيل الحدود واكتسابها ، وأوضحها العلامة الحلبي في شرحه (الجواهر النضيد).

معني ونوعاً عن نوع. حتي تحصل له مجموعة من المعاني والمفاهيم ... وما زال البشر على ذلك حتي استطاع أن يضع لكل واحد من المعاني التي توصل اليها في التقسيم لفظاً من الالفاظ. ولولا القسمة لما تكثرت عنده المعاني ولا الالفاظ.

ثم استعان بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الانواع وتمييزاً ذاتياً. ولا يزال العلم عند الانسان يكشف له كثيراً من الخطأ في تقسيماته وتنويعاته فيعدّها. ويكشف له أنواعاً لم يكن قد عرفها في الموجودات الطبيعية أو الامور التي يخترعها منها ويؤلفها أو مسائل العلوم والفنون.

وسياًتي كيف نستعين بالقسمة على تحصيل الحدود والرسوم وكسبها بل كل حد انما هو مؤسس من أول الامر لعي القسمة. وهذا أهم فوائد القسمة.

وتنفع القسمة في تدوين العلوم والفنون لتجعلها أبواباً وفصولاً ومسائل متميزة ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا في بابها بل العلم لا يكون علماً ذا أبواب ومسائل واحكام الا بالقسمة : فمدون علم النحو مثلاً لا بد أن يقسم الكلمة اولاً ثم يقسم الاسم مثلاً الى نكرة ومعرفة الى أقسامها ويقسم الفعل الى ماض ومضارع وأمر وكذلك الحرف واقسام كل واحد منها ويذكر لكل قسم حكمه المختص به ... وهكذا في جميع العلوم.

والتاجر . أيضاً يلتجئ الى القسمة في تسجيل دفتزه وتصنيف أمواله ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفة ربحه وخسارته. وكذلك باني البيت ومركب الادوات الدقيقة يستعين على اتقان عمله بالقسمة. والناس من القديم قسموا الزمن الى قرون وسنين واشهر وايام وساعات ودقائق لينتفعوا باوقاتهم ويعرفوا اعمارهم وتاريخهم.

وصاحب المكتبة تنفعه قسمتها حسب العلوم أو المؤلفين ليدخل أي

كتاب جديد يأتيه في بابه وليستخرج بسهولة أي كتاب يشاء. وبواسطة القسمة استعان علماء التربية على توجيه طلاب العلوم فقسّموا المدارس الى ابتدائية وثانوية وعالية ثم كل مدرسة الى صفوف ليضعوا لكل صف ومدرسة منهاجاً يناسبه من التعليم. وهكذا تدخل القسمة في كل شأن من شؤون حياتنا العلمية والاعتيادية ولا يستغني عنها انسان. ومهمتنا منها هنا ان نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم.

اصول القسمة

١. لا بد من ثمرة

لا تحسن القسمة الا اذا كان للتقسيم ثمرة نافعة في غرض المقسم بأن تختلف الاقسام في المميزات والاحكام المقصودة في موضع القسمة : فاذا قسم النحوي الفعل الى اقسامه الثلاثة فلان لكل قسم حكماً يختص به. أما اذا أراد ان يقسم الفعل الماضي الى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها فلا يحسن منه ذلك لان الاقسام كلها لها حكم واحد في علم النحو هو البناء فيكون التقسيم عبثاً ولغوياً بخلاف مدون علم الصرف فانه يصح له مثل هذا التقسيم لانفعاله به في غرضه من تصريف الكلمة. ولذا لم نقسم نحن الداليتين العقلية والطبيعية في الباب الاول الى لفظية وغير لفظية لانه لا ثمرة ترجي من هذا التقسيم في غرض المنطقي كما أشرنا الى ذلك هناك في التعليقة^(١).

٢. لا بد من تباين الاقسام^(٢) :

ولا تصح القسمة الا اذا كانت الاقسام متباينة غير متداخلة لا يصدق

(١) راجع ذيل ص ٤٢.

(٢) واشتراكها في المقسم.

احدها على ما صدق عليه الآخر ويشير الى هذا الاصل تعريف القسمة نفسه^(١) : فاذا قسمت المنسوب من الاسماء الي : مفعول وحال وتمييز وظرف فهذا التقسيم باطل لان الظرف من اقسام المفعول فلا يكون قسيماً له. ومثل هذا ما يقولون عنه : «يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسيماً له». وبطلانه من البديهيات.

ومثل هذا لو قسمنا سكان العراق الى علماء وجهلاء واغنياء وفقراء ومرضي واصحاء. ويقع مثل هذا التقسيم كثيراً لغير المنطقيين الغافلين ممن يرسل الكلام على عواهنه^(٢) ولكنه لا ينطبق على هذا الاصل الذي قرناه لان الاغنياء والفقراء لا بد أن يكونوا علماء أو جهلاء مرضي أو اصحاء فلا يصح ادخالهم مرة ثانية في قسم آخر. وفي المثال ثلاث قسمات جمعت في قسمة واحدة. والاصل في مثل هذا أن تقسم السكان اولاً الى علماء وجهلاء ثم كل منهما الى اغنياء وفقراء فتحدث أربعة اقسام ثم كل من الاربعة الى مرضي واصحاء فتكون الاقسام ثمانية : علماء اغنياء مرضي علماء اغنياء اصحاء ... الى آخره. فتفطن لما يرد عليك من القسمة لئلا تقع في مثل هذه الغلطات.

ويتفرع على هذا الاصل أمور :

١ . انه لا يجوز أن تجعل قسم الشيء قسيماً له كما تقدم مثل أن تجعل الظرف قسيماً للمفعول.

٢ . ولا يجوز أن تجعل قسيم الشيء قسماً منه مثل أن تجعل الحال قسماً من المفعول.^(٣)

(١) حيث قال : قسمة الشيء تجزئته وتفريقه.

(٢) العاهن : الحاضر ، ج : عواهن. يقال : ألقى الكلام على عواهنه : قاله من غير فكر ولا روية : كأنه اكتفى بما حضر دون ترو وتنوق (المعجم الوسيط).

(٣) كيف يكون هذا الأمر الثاني من فروع هذا الأصل.

٣. ولا يجوز أن تقسم الشيء الى نفسه وغيره.

وقد زعم بعضهم ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق من هذا الباب لما رأى انهم يفسرون العلم بالتصور المطلق ولم يتفطن الى معني التصديق مع انه تصور أيضاً ولكنه تصور مقيد بالحكم كما ان قسيمه خصوص التصور الساذج المقيد بعدم الحكم. كما شرحناه سابقاً. اما المقسم لهما فهو التصور المطلق الذي هو نفس العلم.

٣. أساس (١) القسمة

ويجب ان تؤسس القسمة على أساس واحد أي يجب ان يلاحظ في المقسم جهة واحدة وباعتبارها يكون التقسيم فاذا قسمنا كتب المكتبة فلا بد أن تؤسس تقسيمها اما على أساس العلوم والفنون او على أسماء المؤلفين او على أسماء الكتب. اما اذا خلطنا بينها فالاقسام تتداخل ويختل نظام الكتب مثل ما اذا خلطنا بين أسماء الكتب والمؤلفين فنلاحظ في حرف الالف مثلاً تارة اسم الكتاب وأخري اسم المؤلف بينما ان كتابه قد يدخل في حرف آخر.

والشيء الواحد قد يكون مقسماً لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهة المعتبرة أي (اساس القسمة) كما قسمنا اللفظ مرة الى مختص وغيره وأخري الى مترادف ومتباين وثالثة الى مفرد ومركب (٢) وكما قسمنا الفصل الى قريب وبعيد مرة والى مقوم ومقسم أخري ... ومثله كثير في العلوم وغيرها.

(١) كذا ، والصواب في العنوان : لا بد من وحدة أساس القسمة.

(٢) لا يخفى عليك : أن المثال الأول ليس مثالا لما رامه؟ وذلك لتعدد المقسم فيه ، فإن في الأول اللفظ الواحد ، وفي الثاني الألفاظ المتعددة ، وفي الثالث اللفظ مطلقا غير معتبر فيه أن يكون واحدا أو متعددا.

٤ . جامعة مانعة

ويجب في القسمة أن يكون مجموع الاقسام مساوياً للمقسم فتكون جامعة مانعة :
جامعة لجميع ما يمكن أن يدخل فيه من الاقسام أي حاصرة لها لا يشذ منها شيء مانعة
عن دخول غير اقسامه فيه.

أنواع القسمة

للقسمة نوعان اساسيان.

١ . قسمة الكل الى أجزائه ^(١) أو (القسمة الطبيعية).

كقسمة ^(٢) الانسان الى جزئية : الحيوان والناطق بحسب التحليل العقلي اذ يحلل العقل
مفهوم الانسان الى مفهومين : مفهوم الجنس الذي يشترك معه به ^(٣) غيره ومفهوم الفصل
الذي يختص به ويكون به الانسان انساناً. وسيأتي معني التحليل العقلي مفصلاً. وتسمى
الاجزاء حينئذ أجزاء عقلية.

وكقسمة الماء الى عنصرين : الاكسجين والهيدروجين بحسب التحليل الطبيعي. ومن
هذا الباب قسمة كل موجود الى عناصره الاولية البسيطة ^(٤) وتسمى الاجزاء طبيعية او
عنصرية.

وكقسمة الحبر الى ماء ومادة ملونة مثلاً والورق الى قطن ونورة والزجاج الى رمل وثاني
اكسيد السلكون. وذلك بحسب التحليل الصناعي في مقابل التركيب الصناعي. والاجزاء
تسمى اجزاء صناعية.

وكقسمة المتر الى أجزائه بحسب التحليل الخارجي الى الاجزاء المتشابهة أو كقسمة
السرير الى الخشب والمسامير بحسب التحليل الخارجي الى الاجزاء غير المتشابهة. ومثله قسمة
البيت الى الآجر

(١) وهذا النوع من القسمة يرادف التحليل ، ولذا ترى أقسامه الأربعة تسمى بالتحليل العقلي. والطبيعي ،
والصناعي ، والخارجي.

(٢) أي : مفهوم الإنسان.

(٣) فيه ، ظ.

(٤) قيد توضيحي.

والجص والخشب والحديد أو الى الغرفة والسرداب والسطح والساحة وقسمة السيارة الى آلتها المركبة منها والانسان الى لحم ودم وعظم وجلد واعصاب ...

٢ . قسمة الكلّي الى جزئياته^(١) (القسمة المنطقية).

كقسمة الموجود الى مادة ومجرد عن المادة والمادة الى جماد ونبات وحيوان وكقسمة المفرد الى اسم وفعل وحرف ... وهكذا.

وتمتاز القسمة المنطقية عن الطبيعية ان الاقسام في المنطقية يجوز حملها على المقسم وحمل المقسم عليها فنقول : الاسم مفرد وهذا المفرد اسم. ولا يجوز الحمل في الطبيعية عددا^(٢) ما كانت بحسب التحليل العقلي فلا يجوز أن تقول البيت سقف أو جدار ولا الجدار بيت. ولا بد في القسمة المنطقية من فرض^(٣) جهة وحدة جامعة في المقسم تشترك فيها الاقسام وبسببها يصح الحمل بين المقسم والاقسام كما لا بد من فرض^(٤) جهة افتراق في الاقسام على وجه يكون لكل قسم جهة تباين جهة القسم الآخر والا لما صحت القسمة وفرض الاقسام. وتلك الجهة الجامعة^(٥) اما ان تكون مقومة للاقسام أي داخلية في حقيقتها بان كانت جنساً أو نوعاً واما أن تكون خارجة عنها.

١ . اذا كانت الجهة الجامعة مقومة للاقسام فلها ثلاث صور :

أ . ان تكون جنساً وجهات الافتراق الفصول المقومة للاقسام كقسمة المفرد الى الاسم والفعل والحرف ... فيسمى التقسيم (تنوعاً) والاقسام أنواعاً.

(١) أي : جزئياته الإضافية.

(٢) أقول لا يجوز في القسمة الطبيعية الحمل مطلقاً. يتبين ذلك إذا التفتنا إلى أن المقسم في التحليل العقلي هو المفهوم بما هو مفهوم ، ولا شك أن كل مفهوم ليس جزء نفسه ، فمفهوم الإنسان ليس هو الحيوان أو الناطق. (٣ و ٤) الأولى في العبارتين : فرض وجود.

(٥) التي هي المقسم.

- ب . ان تكون جنساً أو نوعاً وجهات الافتراق العوارض العامة ^(١) اللاحقة للمقسم كقسمة الاسم الى موفوع ومنصوب ومجرور فيسمي التقسيم (تصنيفاً) والاقسام اصنافاً.
- ج . ان تكون جنساً أو نوعاً أو صنفاً وجهات الافتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم فيسمي التقسيم (تفريداً) والاقسام أفراداً كقسمة الانسان الى زيد وعمرو ومحمد وحسن ... الى آخرهم باعتبار المشخصات لكل جزئي جزئي منه.
- ٢ . اذا كانت الجهة الجامعة خارجة عن الاقسام فهي كقسمة الابيض الى الثلج والقطن وغيرهما وكقسمة الكائن الفاسد الى معدن ونبات وحيوان وكقسمة العالم الى غني وفقير أو الى شرقي وغربي ... وهكذا.

أساليب القسمة

لأجل أن نقسم الشيء قسمة صحيحة لا بد من استيفاء جميع ما له من الاقسام كما تقدم في الاصل الرابع بمعنى أن تكون القسمة حاصرة لجميع جزئياته أو اجزائه. ولذلك أسلوبان :

١ . طريقة القسمة الثنائية

وهي طريقة التريديد بين النفي والاثبات والنفي والاثبات (وهما النقيضان) لا يرتفعان أي لا يكون لهما قسم ثالث ولا يجتمعان أي لا يكونان قسماً واحداً فلا محالة تكون هذه القسمة ثنائية أي ليس لها

(١) أريد من العموم هنا معناه اللغوي. فالمراد من العوارض العامة هي العوارض الكلية في مقابل العوارض الشخصية. وليس المراد بها العامة في مقابل الخاصة ، فإن العوارض اللاحقة إنما تكون مقسمة إذا كانت خاصة ، بل الخاصة لا تكون مقسمة مطلقاً ، فإنه يشترط فيها أن تكون أخص من موضوعه فإذا لم تكن الخاصة المساوية تنفع في التقسيم فما ظنك بالعرض العام؟

أكثر من قسمين وتكون حاصرة جامعة مانعة كتقسيمنا للحيوان الى ناطق وغير ناطق. وغير الناطق يدخل فيه كل ما يفرض من باقي أنواع الحيوان غير الانسان لا يشذ عنه نوع وكتقسيمنا للطيور الى جارحة وغير جارحة والانسان الى عربي وغير عربي والعالم الى فقيه وغير فقيه ... وهكذا.

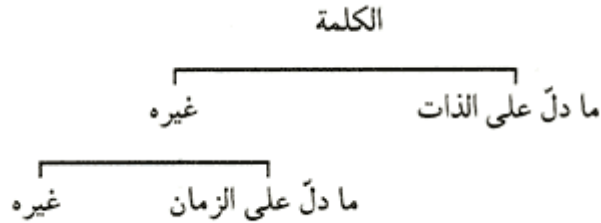
ثم يمكن أن نستمر في القسمة فنقسم طرف النفي أو طرف الاثبات او كليهما الى طرفين اثبات ونفي ثم هذه الاطراف الاخيرة يجوز أن تجعلها أيضاً مقسماً فتقسمها أيضاً بين الاثبات والنفي ... وهكذا تذهب الى ما شئت ان تقسم اذا كانت هناك ثمرة من التقسيم. مثلاً اذا اردت تقسيم الكلمة فتقول :

١ . الكلمة تنقسم الي : ما دل على الذات ^(١) وغيره

٢ . طرف النفي (الغير) الي : ما دل على الزمان وغيره

فتحصل لنا ثلاثة اقسام : ما دل على الذات وهو (الاسم) وما دل على الزمان وهو (الفعل) وما لم يدل على الذات والزمان وهو (الحرف) والتعبير المؤلف عند المؤلفين أن يقال : «الكلمة اما أن تدل على الذات أولاً والاول الاسم والثاني اما ان تدل على الزمان أو لا والاول الفعل والثاني الحرف».

ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو :



(١) فهل أن اسم المعنى ليس باسم؟! وقد ذكر بعض الأفاضل أنه لم يرد تعريف الاسم بهذا النحو في شيء من كتب الأدب.

(مثال ثان)

إذا أردنا تقسيم الجوهر الى أنواعه فيمكن تقسيمه على هذا النحو :

ينقسم الجوهر :

١ . الي : ما يكون قابلاً للابعد وغيره

٢ . ثم طرف الاثبات (القابل) الي : نام وغيره

٣ . ثم طرف النفي (غير النامي) الي : جامد وغيره

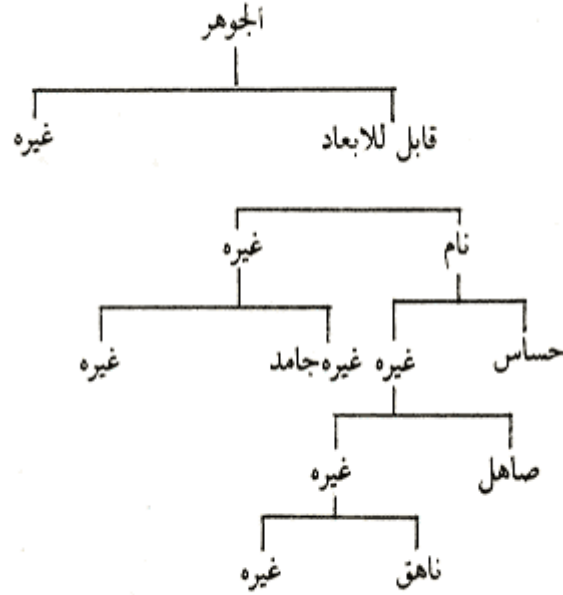
٤ . ثم طرف الاثبات في التقسيم (٢) الي : حساس وغيره

وهكذا يمكن أن تستمر بالقسمة حتي تستوفي اقسام الحساس الى جميع أنواع الحيوان.

ولك أيضا ان تقسم الجامد وغير الحساس.

وقد رأيت انا قسماً تارة طرف الاثبات وأخري طرف النفي. ويمكن وضع هذه القسمة

على هذا النحو :



وهذه القسمة الثنائية تنفع على الأكثر في الشيء الذي لا تنحصر ^(١) اقسامه وان كانت مطولة لانك تستطيع بها أن تحصر كل ما يكمن أن يفرض من الانواع أو الاصناف بكلمة (غيره) ففي المثال الاخير تري (غير الناهق) يدخل فيه جميع ما للحيوان من الانواع غير الناطقة والصاهلة والناهقة فاستطعت أن تحصر كل ما للحيوان من أنواع. وتنفع هذه القسمة أيضاً فيما اذا اريد حصر الاقسام ^(٢) حصراً عقلياً كما يأتي وتنفع أيضاً في تحصيل الحد والرسم. وسيأتي بيان ذلك.

٢ . طريقة القسمة التفصيلية

وذلك بأن تقسم الشيء التداء الى جميع اقسامه المحصورة كما لو أردت أن تقسم الكلي الي : نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام.
والقسمة التفصيلية على نوعين عقلية واستقرائية :

١ . (العقلية) : وهي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر كقسمة الكلمة المتقدمة ولا تكون القسمة عقلية الا اذا بنيتها على أساس النفي والاثبات : (القسمة الثنائية) فلاجل اثبات أن القسمة التفصيلية عقلية يرجعونها الى القسمة الثنائية الدائرة بين النفي والاثبات ثم اذا كانت الاقسام أكثر من اثنين يقسمون طرف النفي أو الاثبات الى النفي والاثبات ... وهكذا كلما كثرت الاقسام على ما تقدم في الثنائية.

٢ . (الاستقرائية) : وهي التي لا يمنع العقل من فرض آخر لها وانما تذكر الاقسام الواقعة التي علمت بالاستقراء والتبع كتقسيم الاديان السماوية الي : اليهودية والنصرانية والاسلامية وكتقسيم مدرسة معينة الي : صف أول وثان وثالث عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها مع امكان حدوث غيرها.

(١) فإن الأقسام وإن لم يمكن حصرها تفصيلاً ، ولكن تحصر بالقسمة الثنائية حصراً إجمالياً.

(٢) في التقسيم التفصيلي.

التعريف بالقسمة

ان القسمة بجميع أنواعها هي عارضة للمقسم في نفسها خاصة به غالباً. ولما اعتبرنا في القسمة أن تكون جامعة مانعة فالاقسام بمجموعها مساوية للمقسم كما انها غالباً تكون اعرف منه. وعليه يجوز تعريف المقسم بقسمته الى أنواعه او اصنافه ويكون من باب تعريف الشيء بخاصته. وهو التعريف بالرسم الناقص كما كان التعريف بالمثل من هذا الباب. ولنضرب لك مثلاً لذلك : أنا اذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعي الى أوكسجين وهيدروجين وعرفنا أن غيره من الأجسام لا ينحلّ الى هذين الجزأين فقد حصل تمييز الماء تمييزاً عرضياً عن غيره بهذه الخاصة فيكون ذلك نوعاً من المعرفة للماء نظمناً إليها. وكذا لو عرفنا ان الورق ينحل الى القطن والنورة مثلاً نكون قد عرفناه معرفة نظمناً إليها تميزه عن غيره ... وهكذا في جميع أنواع القسمة.

كسب التعريف بالقسمة

أو كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري

انت تعريف ان المعلوم التصوري منه ما هو بديهي لا يحتاج الى كسب كمفهوم الوجود والشيء ومنه ما هو نظري تحتاج معرفته الى كسب ونظر. ومعني حاجتك فيه الى الكسب ان معناه غيره واضح في ذهنك وغير محدد ومتميز او فقل غيره مفهوم لديك ولا معروف فيحتاج الى تعريف والذي يعرفه للذهن هو الحد والرسم. وليس الحد أو الرسم للنظري موضوعاً في الطريق في تناول اليد والا فما فرضته نظرياً مجهولاً

لم يكن كذلك بل كان بديهياً معروفاً. فالنظري عندك في الحقيقة ليس هو الا الذي تجهل حده أو رسمه.

اذن المهم في الامر أن نعرف الطريقة التي نحصل بها الحد والرسم. وكل ما تقدم من الابحاث في التعريف هي في الحقيقة ابحاث عن معني الحد والرسم وشروطهما او اجزائهما. وهذا وحده غير كاف ما لم نعرف طريقة كسبهما وتحصيلهما فانه ليس الغني هو الذي يعرف معني النقود واجزاءها وكيف تتألف بل الغني من يعرف طريقة كسبها فيكسبها وليس المريض يشفي اذا عرف فقط معني الدواء واجزاءه بل لا بد أن يعرف كيف يحصله ليتناوله. وقد اغفل كثير من المنطقيين هذه الناحية وهي اهم شيء في الباب. بل هي الاساس وهي معني التفكير الذي به نتوصل الى المجهولات. ومهمتنا في المنطق أن نعرف كيف نفكر لنكسب العلوم التصورية والتصديقية.

وسياتي ان طريقة التفكير لتحصيل العلم التصديقي هو الاستدلال والبرهان. اما تحصيل العلم التصوري فقد اشتهر عند المناطق ان الحد لا يكتسب بالبرهان وكذا الرسم. والحق معهم لان البرهان مخصوص لاكتساب التصديق ولم يكن ⁽¹⁾ الوقت بعد لا يبين للطالب سر ذلك واذا لم يكن البرهان هي الطريقة هنا فما هي طريقة يصنعها كل انسان في دخيلة نفسه يخطيء فيها أو يصيب. ولكن نحتاج الى الدلالة عليها لنكون على بصيرة في صناعتها. وهذا هو هدف علم المنطق. وهذا ما نريد بيانه فنقول :

(1) حان الأمر يحين حيناً وحينونة : قرب وقته ... آن (المعجم الوسيط).

الطريق منحصر بنوعين من القسمة : القسمة الطبيعية بالتحليل العقلي وتسمى طريقة التحليل العقلي والقسمة المنطقية الثنائية. ونحن أشرنا في غضون (١) كلامنا في التعريف والقسمة الى ذلك. وقد جاء وقت بيانه فنقول

طريقة التحليل العقلي

اذا توجهت نفسك نحو المجهول التصوري (المشكل) ولنفرضه (الماء) مثلاً عندما يكون مجهولاً لديك وهذا هو الدور الاول (*) فأول ما يجب أن تعرف نوعه (٢). اي تعرف انه داخل في اي جنس من الاجناس العالية أو ما دونها كأن تعرف أن الماء مثلاً من السوائل. وهذا هو (الدور الثاني). وكلما كان الجنس الذي عرفت دخول المجهول تحته قريباً كان الطريق أقصر لمعرفة الحد أو الرسم. وسيتضح.

واذا اجتزت الدور الثاني الذي لا بد منه لكل من أراد التفكير بأية طريقة كانت انتقلت الى الطريقة التي تختارها للتفكير ولا بد أن تتمثل فيها الادوار الثلاثة الاخيرة أو الحركات الثلاث التي ذكرناها للفكر : الذاهبة والدائرية والراجعة.

(١) الغضن : كل تثن وتكثر في ثوب أو درع أو اذن أو غيرها. ج : غضون ، ويقال : جاء في غضون كلامه كذا : في أثنايه وطياته.

(*) تقدم في مبحث (تعريف الفكر) ص ٢٠ ان الادوار التي تمر على العقل لتحصيل المجهول خمسة : اثنتان منها مقدمة للفكر وثلاثة هي الفكر لتي سميناها بالحركات. وهذا البحث هنا موقع تطبيق هذه الادوار على تحصيل المجهول التصوري. وسيأتي في موضعه موقع تطبيقها على تحصيل المجهول التصديقي وهذا البحث بمجموعه وبيان الادوار قد امتاز بشرحه كتابنا على جميع كتب المنطق القديمة والحديثة.

(٢) يعرف منه : أن النوع في قوله : «تعرف نوعه» وفي قولهم : «الدور الثاني معرفة نوع المشكل» ليس بمعناه المنطقي بل بمعناه العربي اللغوي وهو الجنس.

واذ نحن اخترنا الآن (طريقة التحليل العقلي) أولاً فلندكرها متمثلة في الحركات الثلاث :
فانك عند ما تجتاز الدور الثاني تنتقل الى الثالث وهو الحركة الذاهبة حركة العقل من
المجهول الى المعلومات. ومعني هذه الحركة بطريقة التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر في
ذهنك الى جميع الافراد الداخلة تحت ذلك الجنس الذي فرضت المشكل داخلاً تحته. وفي
المثال تنظر الى افراد السوائل سواء كانت ماء أو غير ماء باعتبار ان كلها سوائل.

وهنا نتقل الى الرابع وهو (الحركة الدائرية) أي حركة العقل بين المعلومات. وهو اشق
الادوار وأهمها دائماً في كل تفكير فان نجاح المفكر فيه انتقل الى الدور الاخير الذي به
حصول العلم والا بقي في مكانه يدور على نفسه بين المعلومات من غير جدوي. وهذه
الحركة الدائرية بين المعلومات في هذه الطريقة هي أن يلاحظ الفكر مجاميع افراد الجنس الذي
دخل تحته المشكل فيفرزها مجموعة مجموعة فالأفراد المجهول مجموعة وغيره من أنواع الجنس
الاخري كل واحد مجموعة من الافراد. وفي المثال يلاحظ مجاميع السوائل : الماء والزئبق واللبن
والدهن الى آخرها. وعند ذلك يبدأ في ملاحظتها ملاحظة دقيقة ليعرف ما تمتاز به مجموعة
أفراد المشكل بحسب ذاتها وحقيقتها عن المجاميع الاخري أو بحسب عوارضها الخاصة بها. ولا
بد هنا من الفحص الدقيق والتجربة ليعرف في المثال الخصوصية الذاتية أو العرضية التي يمتاز
بها الماء عن غيره من السوائل في لونه وطعمه أو في وزنه وثقله أو في اجزائه الطبيعية. ولا
يستغني الباحث عن الاستعانة بتجارب الناس والعلماء وعلومهم.

والبشر من القديم كما قلنا في أول مبحث القسمة اهتموا بفطرتهم في تقسيم الاشياء

وتمييز الانواع بعضها عن بعض فحصلت لهم بمرور

الزمن الطويل معلومات قيمة هي ثروتنا العلمية التي ورثناها من أسلافنا. وكل ما نستطيعه من البحث في هذا الشأن هو التعديل والتنقيح في هذه الثروة واكتشاف بعض الكنوز من الانواع التي لم يهتد اليها السابقون على مرور الزمن وتقدم المعارف.

فإن استطاع الفكر أن ينجح في هذا الدور (الحركة الدائرية) بأن عرف ما يميز المجهول تمييزاً ذاتياً أي عرف فصله أو عرف ما يميزه تمييزاً عرضياً أي عرف خاصته فان معني ذلك انه استطاع أن يحلل معني المجهول الى جنس وفصل أو جنس وخاصة تحليلاً عقلياً فيكمل عنده الحد التام او الرسم التام بتأليفه مما انتهى اليه التحليل. كما لو عرف الماء في المثال بأنه سائل بطبعه لا لون له ولا طعم ولا رائحة او انه له ثقل نوعي مخصوص أو انه قوام كل شيء حي^(١).

ومعني كمال الحد أو الرسم عنده ان عقله ان عقله قد انتهى الى الدور الاخير وهو (الحركة الراجعة) أي حركة العقل من المعلوم الى المجهول. وعندها ينتهي التفكير بالوصول الى الغاية من تحصيل المجهول.

وبهذا اتضح معني التحليل العقلي الذي وعدناك ببيانه سابقاً في القسمة الطبيعية وهو انما يكون باعتبار المتشاركات والمتباينات أي انه بعد ملاحظة المتشاركات بالجنس يفرزها ويوزعها مجاميع أو فقل أنواعاً بحسب ما فيها من المميزات المتباينة فيستخرج من هذه العملية الجنس والفصل مفردات الحد او الجنس والخاصة مفردات الرسم فكنت بذلك حللت المفهوم المراد تعريفه الى مفرداته.

(تنبيه) :

ان الكلام المتقدم في الدور الرابع فرضناه فيما اذا كنت من اول الامر

(١) وجميع الثلاثة خواص ، وأما الفصل فهو كونه ذا صورة مائية.

لما عرفت نوع المشكل عرفت جنسه القريب فلم تكن بحاجة الا للبحث عن مميزاته عن الانواع المشتركة معه في ذلك الجنس. اما لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالي كأن عرفت ان الماء جوهر لا غير فانك لأجل أن تكمل لك المعرفة لايد:

أن تفحص (أولاً) لتعرف أن المشكل من أي الاجناس المتوسطة بتمييز بعضها عن بعض بفصولها أو خواصها على نحو العملية التحليلية السابقة حتي تعرف ان الماء جوهر ذو ابعاد أي جسم.

ثم تفحص (ثانياً) بعملية تحليلية أخرى لتعرفه من أي الاجناس القريبة هو فتعرف انه سائل.

ثم تفحص (ثالثاً) بتلك العملية التحليلية لتمييزه عن السوائل الاخرى بثقله النوعي مثلاً او بأنه قوام كل شيء حي فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو مثلاً (جوهر ذو أبعاد سائل قوام كل شيء حي) ويجوز أن تكتفي عن ذلك فتقول (سائل قوام كل شيء حي) مقتصرًا على الجنس القريب.

وهذه الطريقة الطويلة من التحليل التي هي عبارة عن عدة تحليلات يلتجئ اليها الانسان اذا كانت الاجناس متسلسلة ولم يكن يعرف الباحث دخول المجهول الا في الجنس العالي. ولكن تحليلات البشر التي ورثناها تغنيها في أكثر المجهولات عن ارجاعها الى الاجناس العالية فلا نحتاج على الاكثر الا لتحليل واحد لنعرف به ما يمتاز به المجهول عن غيره.

على أنه يجوز لك أن تستغني بمعرفة الجنس العالي أو المتوسط فلا تجري الا عملية واحدة للتحليل لتمييز المشكل عن جميع ما عداه مما يشترك معه في ذلك الجنس العاي أو المتوسط غير أن هذه العملية

لا تعطينا الا حداً ناقصاً أو رسماً ناقصاً^(١).

طريقة القسمة المنطقية الثنائية

انك بعد الانتهاء من الدورين الاولين أي دور مواجهة المشكل ودور معرفة نوعه لك أن تعمد الى طريقة أخرى من التفكير تختلف عن السابقة. فان السابقة كانت النظرة فيها الى الافراد المشتركة في ذلك الجنس ثم تمييزها بعضها عن بعض لاستخراج ما يميز المجهول.

أما هذه فانك تتحرك الى الجنس الذي عرفته فتقسمه بالقسمة المنطقية الثنائية الى اثبات ونفي : الاثبات بما يميز المجهول تمييزاً ذاتياً أو عرضياً والنفي بما عداه. وذلك اذا كان المعروف الجنس القريب فنقول في مثال الماء الذي عرف انه سائل : (السائل اما عديم اللون واما غيره) فتستخرج بذلك الحد التام أو الرسم التام وتحصل لديك الحركات الثلاث كلها. أما لو كان الجنس الذي عرفته هو الجنس العالي أو المتوسط فانك تأخذ أولاً الجنس العالي مثلاً فتقسمه بحسب المميزات الذاتية أو العرضية^(٢) ثم تقسم الجنس المتوسط الذي حصلته بالتقسيم الاول الى أن يصل التقسيم الى الانواع السافلة على النحو الذي مثلنا به في القسمة الثنائية للجوهر وبهذا تصير الفصول^(٣) كلها معلومة على الترتيب فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل.

(١) لا يخفى عليك : أنه رجوع عما اختاره في تفسير الرسم التام والرسم الناقص : من أن الخاصة مع الجنس . مطلقاً . تام ، وأن الخاصة فقط رسم ناقص.

(٢) لا يخفى عليك : أنه لما كان الغرض تحصيل الجنس المتوسط بالقسمة لا ينفع تقسيم الجنس العالي بالعرضيان ، فإنه لا ينتج إلا حصول الصنف. كما أنه لا ضرورة في التقسيم الأخير إلى تحصيل الفصل ، بل يكفي تحصيل الخاصة ، كما صرح به هو قبل أسطر.

(٣) أو الخواص.

تمرينات

على التعريف والقسمة

(١) انقد التعريفات الآتية وبين ما فيها من وجوه الخطأ ان كان :

- أ. الطائر : حيوان ببيض
- و. اللبن : مادة سائلة مغذية
- ب. الانسان : حيوان بشري
- ز. العدد : كثرة مجتمعة من آحاد
- ج. العلم : نور يقذف في القلب
- ح. الماء : سائل مفيد
- د. القدام : الذي خلفه شيء
- ط. الكوكب : جرم سماوي منير
- هـ. المربع : شكل رباعي قائم الزوايا
- ي. الوجود : الثابت العين

(٢) من أي انواع التعريف تعريف العلم بأنه (حصول صورة الشيء في العقل) وتعريف المركب بأنه (ما دل جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء). وبين ما اذا كان الجنس المذكوراً فيها أم لا.

(٣) من أي انواع التعريف تعريف الكلمة بأنها (قول مفرد) وتعريف الخبر بأنه (قول يحتمل الصدق والكذب).

(٤) عرف النحويون الكلمة بعدة تعريفات : أ. لفظ وضع لمعني مفرد.

ب. لفظ موضوع مفرد.

ج. قول مفرد.

د. مفرد.

فقدان بينها واذكر أولها واحسنها والخلل في احدها ان كان.

(٥) لو عرفنا الاب بأنه (من له ولد) فهذا التعريف فاسد قطعاً ولكن هل تعرف من أية جهة فسادة؟ وهل تري يلزم منه الدور؟. واذا كان يلزم منه الدور أولاً يلزم فهل تستطيع ان تعلق ذلك؟

(٦) اعترض بعض الاصوليين على تعريف اللفظ المطلق المقابل للمقيد بأنه (ما دل على شايح في جنسه) فقال انه تعريف غير مطرد ولا منعكس فهل تعرف الطريق لرد هذا الاعتراض من أساسه على الاجمال. وانت اذا حققت ان هذا التعريف ماذا يسمي يسهل عليك الجواب فتفطن!

(٧) جاء في كتاب حديث للمنطق تعريف الفصل بأنه (صفة أو مجموع صفات كلية بما تتميز أفراد حقيقة واحدة من أفراد غيرها من الحقائق المشتركة معها في جنس واحد). انقده واذكر وجوه الخلل فيه على ضوء ما درسته في تعريف الفصل وشروط التعريف.

(٨) ان التي نسميها بالكليات الخمسة كان ارسطو يسميها (المحمولات) وعنده ان المحمول لا بد أن يكون من أحد الخمسة فاعترضه بعض مؤلفي المنطق الحديث بأن هذه الخمسة لا تحتوي جميع أنواع المحمولات لانه لا يدخل فيه مثل (البشر هو الانسان). فالمطلوب ان تجيب عن هذا الاعتراض على ضوء ما درسته في بحث (الحمل وانواعه). وبين صواب ما ذهب اليه ارسطو.

(٩) وعرف هذا البعض المتقدم اللفظين المتقابلين بأنهما (اللفظان اللذان لا يصدقان على شيء واحد في آن واحد). انقده على ضوء ما درسته في بحث التقابل وشروط التعريف.

(١٠) كيف تفكر بطريقة التحليل العقلي لاستخراج تعريف الكلمة والمفرد والمثلث والمربع.

(١١) استخرج بطريقة القسمة المنطقية الثنائية تعريف الفصل تارة والنوع أخرى.

(١٢) فرق بين القسمة العقلية وبين الاستقرائية في القسمات التفصيلية الآتية مع بيان

الدليل على ذلك :

أ. قسمة فصول السنة الى ربيع وصيف وخريف وشتاء.

- ب . قسمة اوقات اليوم الى فجر وصبح وضحي وظهر وعصر واصيل وعشاء وعتمة .
ج . قسمة الفعل الى ماض ومضارع وأمر .
د . قسمة الاسم الى نكرة ومعرفة .
هـ . قسمة الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور .
و . قسمة الحكم الى وجوب وحرمة واستحباب وكراهة وابطاحه .
ز . قسمة الصوم الى واجب ومستحب ومكروه ومحرم .
ح . قسمة الصلاة الى ثنائية وثلاثية ورباعية .
ط . قسمة الحج الى تمتع وقران وافراد .
ي . قسمة الخط الى مستقيم ومنحن ومنكسر .
ثم اقلب ما يمكن من هذه القسمات الى قسمة ثنائية واستخرج منها بعض ريفات
لبعض الاقسام واختر خمسة على الاقل .

انتهى الجزء الاول

الجزء الثاني

التصديقات

الباب الرابع

القضايا واحكامها

وفيه فصلان :

الفصل الاول

القضايا

القضية: (١)

تقدم في الباب الاول ان الخبر هو القضية وعرفنا الخبر أو القضية بأنه (المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب).

وقولنا : المركب التام هو (جنس قريب) يشمل نوعي التام : الخبر والانشاء وباقي التعريف (خاصة) يخرج بها الانشاء لان الوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به كما فصلناه هناك. فهذا التعريف تعريف بالرسم التام.

ولأجل ان يكون التعريف دقيقا نزيد عليه كلمة (لذاته) فنقول : القضية هي المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته.

وكذا ينبغي زيادة كلمة (لذاته) في تعريف الانشاء. ولهذا القيد فائدة فانه قد يتوهم غافل فيظن ان التعريف الاول للخبر يشمل بعض الانشاءات فلا يكون مانعا ويخرج هذا البعض من تعريف الانشاء فلا يكون جامعا.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ٨٢ ، وشرح المنظومة : ص ٤٦ ، وتعليقة الأستاذ حسن زاده في المقام ، والجوهر النضيد : ص ٣٠ ، وأساس الاقتباس : ص ٦٤ ، والإشارات وشرحه : ص ١١٢ ، والنجاة : ص ١٢ ، والتحصيل : ص ٤٤ .

وسبب هذا الظن ان بعض الانشاءات قد توصف بالصدق والكذب كما لو استفهم شخص عن شيء يعلمه أو سأل الغني سؤال الفقير أو تمني انسان شيئاً هو واجد له فان هؤلاء نرميهم بالكذب وفي عين الوقت نقول للمستفهم الجاهل والسائل الفقير والتمني الفاقد اليأس^(١) انهم صادقون. ومن المعلوم أن الاستفهام والطلب بالسؤال والتمني من أقسام الانشاء.

ولكننا اذا دققنا هذه الامثلة واشباهها يرتفع هذا الظن لاننا نجد أن الاستفهام الحقيقي لا يكون الا عن جهل والسؤال لا يكون الا عن حاجة والتمني لا يكون الا عن فقدان ويأس فهذه الانشاءات تدل بالدلالة الالتزامية على الاخبار عن الجهل أو الحاجة أو اليأس فيكون الخبر المدلول عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب لا ذات الانشاء. فالتعريف الاول للخبر في حد نفسه لا يشمل هذه الانشاءات ولكن لأجل التصريح بذلك دفعا للالتباس نضيف كلمة (لذاته) لان هذه الانشاءات المذكورة لئن اتصفت بالصدق أو الكذب فليس هذا الوصف لذاتها بل لأجل مداليلها الالتزامية.

أقسام القضية^(٢)

القضية : حملية وشرطية :

١ . (الحملية) مثل : الحديد معدن الربا محرم الصدق ممدوح الكاذب ليس بمؤمن البخيل لا يسود.

(١) قيده باليأس ، لأن الترجي أيضا طلب شيء مفقود مع إمكان وجدانه. وأما التمني فهو طلب شيء مفقود مع عدم إمكان وجدانه ، فالتمني ليس إلا اليأس.

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ٨٢ ، وشرح المنظومة : ص ٤٦ ، وشرح المطالع : ص ١١٠ ، الجوهر النضيد : ص ٣١ ، وأساس الاقتباس : ص ٦٨ ، والإشارات وشرحه : ص ١١٤ ، النجاة : ص ١٢ ، والتحصيل : ص ٤٤ .

وبتدقيق هذه الامثلة نجد : أن كل قضية منها لها طرفان ونسبة بينهما ومعني هذه النسبة اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للاول أو نفي الاتحاد والثبوت. وبالاختصار نقول : معناها ان (هذا ذاك) أو (هذا ليس ذاك) فيصح تعريف الحملية بأنها :

ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه.

٢ . (الشرطية) مثل : اذا أشرق الشمس فالنهار موجود. وليس اذا كان الانسان تاما كان آمينا. ومثل : اللفظ إما ان يكون مفردا أو مركبا. وليس الانسان اما ان يكون كاتباً او شاعراً.

وعند ملاحظة هذه القضايا نجد : ان كل قضية منها لها طرفان وهما قضيتان بالاصل. ففي المثال الاول لولا (اذا) و (فاء الجزاء) لكان قولنا (أشرق الشمس) خبراً بنفسه وكذا (النهار موجود). وهكذا باقي الامثلة ولكن لما جمع المتكلم بين الخبرين ونسب احدهما الى الآخر جعلهما قضية واحدة وأخرجهما عما كانا عليه من كون كل منهما خبراً يصح السكوت عليه فانه لو ^(١) قال (أشرق الشمس ...) وسكت فانه يعد مركباً ناقصاً كما تقدم في بحث المركب.

وأما هذه النسبة بين الخبرين بالاصل فليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحملية لان^(٢) لا اتحاد بين القضايا بل هي اما نسبة الاتصال والتصاحب والتعليق أي تعليق الثاني على الاول أو نفي ذلك كالمثالين الاولين واما نسبة التعاند والانفصال والتباين أو نفي ذلك كالمثالين الأخيرين.

ومن جميع ما تقدم نستطيع أن نستنتج عدة أمور :

(١) كذا ، والمناسب : إذا.

(٢) الأولى : لأنه.

(الاول) : تعريف القضية الشرطية بأنها (ماحكم فيها بوجود نسبة بين قضية واخري او لا وجودها).

الشرطية : متصلة ومنفصلة (١)

(الثاني) : ان الشرطية تنقسم الى متصلة ومنفصلة لأن النسبة :

- ١ . ان كانت هي الاتصال بين القضيتين وتعليق احدهما على الاخري أو نفي ذلك كالمثالين الاولين فهي المسماة (بالمتصلة).
- ٢ . وان كانت هي الانفصال والعناد بينهما أو نفي ذلك كالمثالين الاخيرين فهي المسماة (بالمنفصلة).

الموجبة والسالبة

(الثالث) : ان القضية بجميع اقسامها سواء كانت حملية أو متصلة أو منفصلة تنقسم

الي : موجبة وسالبة لأن الحكم فيها :

- ١ . ان كان بنسبة الحمل أو الاتصال او الانفصال فهي (موجبة).
 - ٢ . وان كان بسلب الحمل او الاتصال او الانفصال فهي (سالبة).
- وعلى هذا فليس من حق السالبة أن تسمي حملية او متصلة او منفصلة لأنها سلب الحمل او سلب الاتصال أو سلب الانفصال ولكن تشبيها لها بالموجبة سميت باسمها.
- ويسمى الايجاب والسلب (كيف القضية) لانه يسأل بـ (كيف) الاستفهامية عن الثبوت وعدمه.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ٨٤ ، وشرح المنظومة : ص ٤٦ ، وشرح المطالع : ص ١١١ ، الجوهر النضيد : ص ٣٣ ، وأساس الاقتباس : ص ٦٩ ، والإشارات وشرحه : ص ١١٥ ، والتحصيل : ص ٤٤ .

أجزاء القضية (١)

قلنا : ان كل قضية لها طرفان ونسبة وعليه ففي كل قضية ثلاثة اجزاء ففي العملية :

الطرف الاول : المحكوم عليه ويسمي (موضوعا).

الطرف الثاني : المحكوم به ويسمي (محمولا).

النسبة : والبدال عليها يسمي (رابطة)

وفي الشرطية :

الطرف الاول : يسمي (مقدما).

والطرف الثاني : يسمي (تاليا).

والبدال على النسبة : يسمي (رابطة).

وليس من حق أطراف المنفصلة أن تسمي مقدما وتاليا لأنها غير متميزة بالطبع كالممتصلة فان لك أن تجعل أيا شئت منها مقدما وتاليا ولا يتفاوت المعني فيها ولكن انما سميت بذلك فعلي نحو العطف على المتصلة تبعا لها كما سميت السالبة باسم الموجبة العملية او المتصلة أو المنفصلة.

(١) راجع الحاشية : ص ٥٦ ، وشرح الشمسية : ص ٨٦ - ١١٠ ، وشرح المطالع : ص ١١٣ ، والجوهر النضيد : ص ٣١ ، وأساس الاقتباس : ص ٦٥ - ٧٠ .

أقسام القضية باعتبار الموضوع

الحملية : شخصيّة^(١) وطبيعية ومهملة ومحصورة

المحصورة : كليّة وجزئية

نبتدئ بالتقسيم باعتبار الموضوع للحملية ثم نتبعه بتقسيم الشرطية فنقول :

تنقسم الحملية باعتبار الموضوع الى الاقسام الاربعة المذكورة في العنوان لأن الموضوع اما

ان يكون جزئيا حقيقيا أو كليا :

أ . فإن كان جزئيا سميت القضية (شخصية) و (مخصوصة) مثل : محمد رسول الله.

الشيخ المفيد مجدد القرن الرابع. بغداد عاصمة العراق أنت عالم. هو ليس بشاعر. هذا العصر

لا يبشر بخير.

ب . وان كان كليا ففيه ثلاث حالات تسمى في كل حالة القضية المشتملة عليه باسم

مخصوص فانه :

١ . اما أن يكون الحكم في القضية على نفس الموضوع الكلي بما هو كلي مع غض

النظر عن أفراده على وجه لا يصح تقدير رجوع الحكم الى

(١) راجع شرح الشمسية : ص ٨٨ ، وشرح المنظومة : ص ٤٨ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة في المقام ، وشرح

المطالع : ص ١١٩ ، والجواهر النضيد : ص ٤٥ ، وأساس الاقتباس : ص ٨٣ ، والإشارات وشرحه : ص ١١٧

، والنجاة : ص ١٣ ، والتحصيل : ص ٤٨ .

الافراد فالقضية تسمى (طبيعية) لان الحكم فيها على نفس الطبيعة من حيث هي كلية مثل : الانسان نوع. الناطق فصل. الحيوان جنس. الضاحك خاصة ... وهكذا فانك تري ان الحكم في هذه الامثلة لا يصح ارجاعه الى افراد الموضوع لان الفرد ليس نوعا ولا فضلا ولا جنسا ولا خاصة.

٢ . واما أن يكون الحكم فيها على الكلي بملاحظة أفرادها بان يكون الحكم في الحقيقة راجعا الى الافراد والكلي جعل عنوانا ومرآة لها إلا أنه لم يبين فيه كمية الافراد لا جميعها ولا بعضها فالقضية تسمى (مهملة) لاهمال بيان كمية افراد الموضوع مثل : الانسان في خسر. رئيس القوم خادمهم. ليس من العدل سرعة العذل. المؤمن لا يكذب .. فانه ليس في هذه الامثلة دلالة على دن الحكم عام لجميع ما تحت الموضوع أو غير عام.

(تنبيه) قال الشيخ الرئيس في الاشارات بعد بيان المهمله : «فان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وشركة وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمله في لغة العرب وليطلب ذلك في لغة أخرى. وأما الحق في ذلك فلصناعة النحو ولا نخالطها^(١) بغيرها ...»^(٢). والحق وجود المهمله في لغة العرب اذا كانت اللام للحقيقة فيشار بها الى نفس الطبيعة من حيث وجودها في مصاديقها^(٣) من دون دلالة على ارادة الجميع أو البعض. نعم اذا كانت للجنس فانها تفيد العموم. ويفهم ذلك من قرائن الاحوال. وهذا أمر يرجع فيه الى كتب النحو وعلوم البلاغة.

(١) في المصدر : نخالطها.

(٢) الإشارات : ج ١ ص ١١٧ ، الفصل الثالث من النهج الثالث.

(٣) وهي التي يشار بها وبمصوبها إلى الماهية ، وهي التي لا تخلفها «كل» نحو : وجعلنا من الماء كل شئ حي ، والرجل خير من المرأة ، والعلم أفضل من المال. ومنها اللام في الأمثلة التي ذكرها المصنف للقضية المهملة.

٣ . واما أن يكون الحكم فيها على الكلي بملا حظة أفراده كالسابقة ولكن كمية أفراده مبينة في القضية اما جميعا أو بعضا فالقضية تسمى (محصورة) وتسمى (مسورة) أيضا. وهي تنقسم بملاحظة كمية الافراد الي :

أ . (كلية) : اذا كان الحكم على جميع الافراد مثل : كل امام معصوم. كل ماء طاهر. كل ربا محرم. لاشيء من الجهل بنافع. مافي الدار ديار.

ب . و (جزئية) : اذا كان الحكم على بعض الافراد مثل : بعض الناس يكذبون. قليل من عبادي الشكور. وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين. ليس كل انسان عالما. رب أكلة منعت أكالات.

لا اعتبار الا بالمحصورات (١)

القضايا المعتبرة (٢) التي يبحث عنها المنطقي (٣) ويعتد بها هي المحصورات دون غيرها من باقي الاقسام. وهذا ما يحتاج الى البيان :

أما (الشخصية) فلان مسائل المنطق (٤) قوانين عامة (٥) فلا شأن لها في القضايا الشخصية التي لا عموم فيها.

وأما (الطبيعية) فهي بحكم الشخصية لان الحكم فيها ليس فيه تقنين قاعدة عامة (٦) وانما الحكم كما قلنا على نفس المفهوم بما هو من غير

(١) راجع الحاشية : ص ٥٨ ، وشرح الشمسية : ص ٩٠ ، وشرح المنظومة : ص ٤٩ ، وشرح المطالع : ص ١٢٣ ، والجوهر النضيد : ص ٤٧ ، والإشارات وشرحه : ص ١٢١ .
(٢) في العلوم.

(٣) من جهة كون المنطق آلة للعلوم.

(٤) كان اللازم أن يقول : لأن مسائل العلوم . ومنها المنطق . قوانين موضوعاتها أمور كلية.

(٥) لوجه لتخصيص ذلك بمسائل المنطق ، فإن مسائل كل علم قوانين عامة.

(٦) إذا كان الوجه في عدم اعتبار الطبيعية عدم كون الحكم فيها تقنين قاعدة عامة ، لزم أن تكون المحصورة الجزئية أيضا كذلك ، فما الوجه في جعل الجزئية من القضايا المعتبرة ، حيث قال : في السطر ... القضايا المعتبرة هي المحصورات خاصة سواء كانت كلية أو جزئية.

أن يكون له مساس بأفراده. وهو بهذا الاعتبار كالمعني الشخصي لا عموم فيه فان الانسان في مثال (الانسان نوع) لا عموم فيه. لأن كلا من أفراده ليس بنوع.

وأما (المهملة) فهي في قوة الجزئية⁽¹⁾⁽²⁾ وذلك لان الحكم فيها يجوز أن يرجع الى جميع الافراد ويجوز أن يرجع الى بعضها دون البعض الآخر كما تقول : (رئيس القوم خادمهم) فانه اذا لم يبين في هذه القضية كمية الافراد فانك تحتمل ان كل رئيس قوم يجب أن يكون كخادم لقومه. وربما كان هذا الحكم من القائل غير عام لكل من يصدق عليه رئيس قوم فقد يكون رئيس مستغنيا عن قومه اذ لا تكون قوته مستمدة منهم. وعلى كلا التقديرين يصدق (بعض الرؤساء لقومهم كخدم لهم) لان الحكم اذا كان في الواقع لكل فان البعض له هذا الحكم قطعاً أما البعض الآخر فهو مسكوت عنه. واذا كان في الواقع للبعض فقد حكم على البعض.

اذن الجزئية صادقة على كلا التقديرين قطعاً. ولا نعني بالجزئية الا ما حكم فيها على بعض الافراد من دون نظر الى البعض الباقي بنفي ولا اثبات. فانك اذا قلت (بعض الانسان حيوان) فهي صادقة لانها سالكتة عن البعض الآخر فلا تدليل⁽³⁾ على أن الحكم لا يعمله. ولا شك ان بعض الانسان حيوان وان كان البعض الباقي في الواقع أيضاً حيواناً ولكنه مسكوت عنه في القضية.

واذا كانت القضايا المعتمدة هي المحصورات خاصة سواء كانت كلية

(1) إن قلت : إذا كانت المهملة في قوة الجزئية والجزئية من المحصورات وهي معتبرة ، لزم اعتبار المهملة أيضاً. قلت : المهملة بما هي مهملة غير مبين فيها كمية أفراد الموضوع غير معتبرة ، لإهمالها ، ولكن بعد ملاحظة العقل أن المتيقن منها هي الجزئية ، تصير معتبرة بحكم العقل.

(2) أي لا حكم لها برأسها ، بل هي داخلية في المحصورة الجزئية حيث إنها في قوتها.

(3) في بعض النسخ المطبوعة : فلا تدليل.

أو جزئية فاذا روعي مع (كم) القضية (*) كيفها ارتقت القضايا المعتبرة الى أربعة أنواع :
الموجبة الكلية. السالبة الكلية. الموجبة الجزئية. السالبة الجزئية.

السور والفاظه

السور والفاظه يسمى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع (سور القضية) تشبيها له بسور البلد الذي يحدها ويحصرها. ولذا سميت هذه القضايا (محصورة) و (مسورة). ولكل من المحصورات الاربع سور خاص بها :

١ . (سور الموجبة الكلية) : كل. جميع. عامة. كافة. لام الاستغراق ... الى غيرها من الالفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع.

٢ . (سور السالبة الكلية) : لا شيء. لا واحد. النكرة في سياق النفي ... الى غيرها من الالفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع.

٣ . (سور الموجبة الجزئية) : بعض. واحد. كثير. قليل. ربما. قلما ... الى غيرها مما يدل على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع.

٤ . (سور السالبة الجزئية) : ليس بعض. بعض ... ليس كل. ما كل ... أو غيرها مما يدل على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع. وطلبا للاختصار نرسم لسور كل قضية برمز خاص كما يلي :

(كل) : للموجبة الكلية

(لا) : للسالبة الكلية

(ع) : للموجبة الجزئية

(*) كلية القضية وجزئيتها يسمى (كم القضية) بتشديد الميم مأخوذة من كم الاستفهامية التي يسأل بها عن المقدار. والمصدر (كمية) بتشديد الميم.

(س) : للسالبة الجزئية

واذ رمزنا دائما للموضوع بحرف (ب) وللمحمول بحرف (ح) فتكون رموز المحصورات
الاربع كما يلي :

كل ب ح الموجبة الكلية

لا ب ح السالبة الكلية

ع ب ح الموجبة الجزئية

س ب ح السالبة الجزئية

تقسيم الشرطية

الى شخصيه ومهمله ومحصوره (١)

لاحظنا أن الحملية تنقسم الى الاقسام الاربعة السابقة باعتبار موضوعها. وللشرطية
تقسيم يشبه ذلك التقسيم ولكن لا باعتبار الموضوع اذ لا موضوع لها بل باعتبار الاحوال
والازمان التي يقع فيها التلازم أو العناد.

فتنقسم الشرطية بهذا الاعتبار الى ثلاثة أقسام فقط : شخصية مهمة محصورة. وليس
من اقسامها الطبيعية التي لا تكون الا باعتبار الموضوع بما هو مفهوم موجود في الذهن.
١ . (الشخصية) : وهي ما حكم فيها بالاتصال أو التناهي او نفيهما في زمن معين
شخصي او حال معين كذلك.

مثال المتصلة ان جاء على غاضبا فلا أسلم عليه. اذا مطرت السماء اليوم فلا أخرج
من الدار. ليس اذا كان المدرس حاضرا الآن فانه مشغول بالدرس.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١١٥ ، وشرح المطالع : ص ٢١٤ ، والجوهر النضيد : ص ٤٧ ، وأساس
الاقتباس : ص ٨٥ ، والإشارات وشرحه : ص ١٢١ ، والتحصيل : ص ٥٠ .

مثال المنفصلة اما أن تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية. وإما ان يكون زيد وهو في البيت نائما او مستيقظا. ليس اما أن يكون الطالب وهو في المدرسة واقفا أو في الدرس.

٢ . (المهملية) : وهي ما حكم فيها بالاتصال أو التنافي او رفعهما في حال أو زمان ما من دون نظر الى عموم الاحوال والازمان أو خصوصهما.

مثال المتصلة اذا بلغ الماء كرا فلا ينفعل بملاقاة النجاسة. ليس اذا كان الانسان كاذبا كان محمودا.

مثال المنفصلة القضية اما ان تكون موجبة أو سالبة. ليس اما أن يكون الشيء معدنا أو ذهبيا.

٣ . (المحصورة) : وهي ما بين فيها كمية أحوال الحكم واوقاته كالا أو بعضا وهي على قسمين كالحملية :

أ . (الكلية) : وهي اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الاحوال أو الاوقات.

مثال المتصلة كلما كانت الامة حريصة على الفضيلة كانت سالكة سبيل السعادة. ليس أبدا او ليس البتة اذا كان الانسان صبورا على الشدائد كان غير موفق في أعماله. مثال المنفصلة دائما اما أن يكون العدد الصحيح زوجا أو فردا. ليس أبدا او ليس البتة اما أن يكون العدد الصحيح زوجا او قابلا للقسمة على اثنين.

ب . (الجزئية) : اذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يختص في بعض غير معين من الاحوال والاقوات.

مثال المتصلة قد يكون اذا كان الانسان عالما كان سعيدا. وليس كلما كان الانسان حازما كان ناجحا في أعماله.

مثال المنفصلة قد يكون اما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا

(وذلك عندما يكون في السيارة مثلا اذ لا يمكنه الوقوف). قد لا يكون اما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا (وذلك عندما يمكنه الوقوف منتصبا).

السور في الشرطيه

السور في الحملية يدل على كمية أفراد الموضوع. أما في الشرطية فدلالته على عموم الاحوال والازمان أو خصوصها. ولكل من المحصورات الاربع سور يختص بها كالحملية :

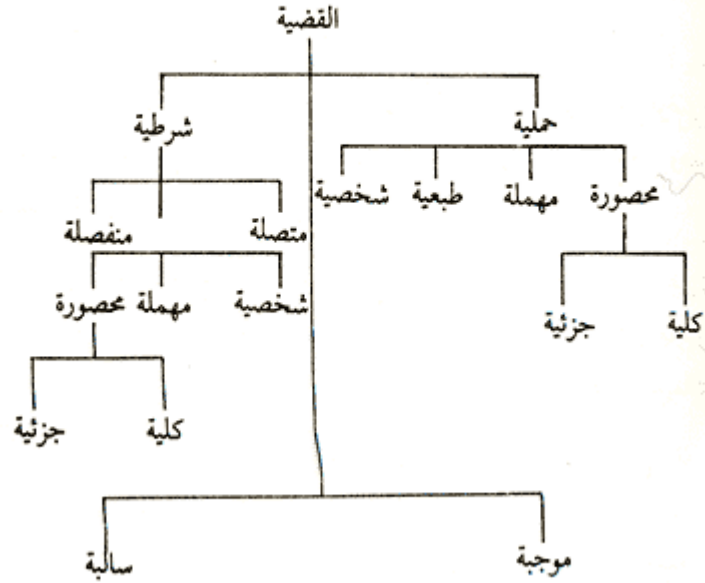
١. (سور الموجبة الكلية) : كلما. مهما. متي. ونحوها في المتصلة. ودائما في المنفصلة.

٢. (سور السالبة الكلية) : ليس أبدا. ليس البتة. في المتصلة والمنفصلة.

٣. (سور الموجبة الجزئية) : قد يكون فيهما.

٤. (سور السالبة الجزئية) : قد لا يكون فيهما. وليس كلما في المتصلة خاصة.

الخلاصة :



تقسيمات الحملية

تمهيد :

تقدم ان الحملية تنقسم باعتبار الكيف الى موجبة وسالبة وباعتبار الموضوع الى شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة والمحصورة الى كلية وجزئية. وهذه تقسيمات تشاركها الشرطية فيها في الجملة كما تقدم.

والآن نبحث في هذا الفصل عن التقسيمات الخاصة بالحملية وهي : تقسيمها (اولا) باعتبار وجود موضوعها في الموجبة. وتقسيمها (ثانيا) باعتبار تحصيل الموضوع والحمول وعدولهما. وتقسيمها (ثالثا) باعتبار جهة النسبة. فهذه تقسيمات ثلاثة :

١ . الذهنية . الخارجية . الحقيقية (١)

ان الحملية الموجبة هي ما أفادت ثبوت شيء لشيء ولا شك أن ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له أي ان الموضوع في الحملية الموجبة يجب أن يفرض موجودا قبل فرض ثبوت المحمول له اذ لولا ان يكون موجودا لما أمكن أن يثبت له شيء كما يقولون في المثل (العرش ثم النقش). فلا يمكن أن يكون سعيد في مثل (سعيد قائم) غير موجود ومع ذلك يثبت له القيام.

وعلى العكس من ذلك السالبة فانها لا تستدعي وجود موضوعها لان المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شيء. ولذا قالوا (تصدق السالبة بانتفاء الموضوع). فيصدق نحو «اب عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم ينم ولم يتكلم ... وهكذا» لانه لم يوجد فلم تثبت له كل هذه الاشياء قطعا فيقال لمثل هذه السالبة (سالبة بانتفاء الموضوع).

(١) راجع الحاشية : ص ٥٨ ، وشرح المنظومة : ص ٥٠ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة في المقام.

والمقصود من هذا البيان ان الموجبة لا بد من فرض وجود موضوعها في صدقها والا كانت كاذبة.

ولكن وجود موضوعها :

١ . تارة يكون في الذهن فقط ^(١) فتسمي (ذهنية) مثل : كل اجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثليين. كل جبل ياقوت ممكن الوجود. فان مفهوم اجتماع النقيضين وجبل الياقوت غير موجودين في الخارج ولكن الحكم ثابت لهما في الذهن.

٢ . وأخري يكون وجود موضوعها في الخارج على وجه يلاحظ في القضية خصوص الافراد الموجودة المحققة منه في أحد الازمنة ^(٢) الثلاثة ^(٣) نحو : كل جندي في المعكسر مدرب على حمل السلاح. بعض الدور المائلة للانهدام في البلد هدمت. كل طالب في المدرسة مجد. وتسمي القضية هذه (خارجية).

٣ . وثالثة يكون وجوده في نفس الامر والواقع بمعنى ان الحكم على الافراد المحققة الوجود والمقدرة الوجود معا فكلما يفرض وجوده وان لم يوجد أصلا فهو داخل في الموضوع ويشمله الحكم. نحو : كل مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين. بعض المثلث قائم الزاوية. كل انسان قابل للتعليم العالي. كل ماء طاهر.

فانك تري في هذه الامثلة ان كل ما يفرض للموضوع من أفراد

(١) أي : يحمل المحمول على الوجود الذهني للموضوع ، أي : على مفهومه ، فالإمكان يحمل على مفهوم جبل ياقوت ، أي : يكون هذا المفهوم ممكن الوجود في الخارج.

(٢) في حين النسبة.

(٣) وهو زمان النسبة ، فإن كان زمان النسبة هو الزمان الماضي ، فيلاحظ خصوص الأفراد المتحققة في ذلك الزمان ، وإن كان هو الزمان الحال فيلاحظ خصوص الأفرار المتحققة في الحال وإن كان هو الزمان المستقل فيلاحظ خصوص الأفراد الموجودة في ذلك الزمان.

(سواء كانت موجودة بالفعل أو معدومة ولكنها مقدرة الوجود) تدخل فيه ويكون لها حكمه عند وجودها. وتسمى القضية هذه (حقيقية).

٢ . المعدولة والمحصنة (١) (٢)

موضوع القضية الحملية أو محمولها قد يكون شيئاً (محصلاً) بالفتح أي يدل على شيء موجود مثل : انسان. محمد. اسد. أو صفة وجودية مثل : عالم. عادل. كريم. يتعلم. وقد يكون موضوعها أو محمولها شيئاً معدولاً أي داخلاً على حرف السلب على وجه يكون جزءاً من الموضوع أو المحمول مثل : لا انسان. لا عالم. لا كريم. غير بصير. وعليه فالقضية باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولها تنقسم الى قسمين : محصلة ومعدولة.

- ١ . (المحصلة) : ما كان موضوعها ومحمولها محصلاً (٣) سواء كانت موجبة أو سالبة مثل : الهواء نقي. الهواء ليس نقياً. وتسمى أيضاً (محصلة الطرفين).
- ٢ . (المعدولة) : ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولاً سواء كانت موجبة أو سالبة. وتسمى معدولة الموضوع أو معدولة المحمول

(١) يبدو : أنه لا اختصاص لهذا التقسيم بالحملية ، فإن النسبة في كل من طرفي الشرطية أيضاً قد تكون ثبوتياً وقد تكون سلبياً.

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ٩٧ ، وشرح المنظومة : ص ٥١ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة في المقام ، وشرح المطالع : ص ١٣٩ ، والجواهر النضيد : ص ٤٣ ، وشرح الإشارات : ص ١٢٣ ، والنجاة : ص ١٥ ، والتحصيل : ص ٥٣.

(٣) لا يخفى عليك : أن المحصلة كالمعدولة في كونها منقسمة إلى ثلاثة أقسام ، فقد تكون محصلة الموضوع وقد تكون محصلة المحمول وقد تكون محصلة الطرفين. نعم ، المحصلة بإطلاقها منصرفة إلى محصلة الطرفين دون المعدولة.

أو معدولة الطرفين حسب دخول العدول على أحد طرفيها أو كليهما. ويقال لمعدولة احد الطرفين : محصلة الطرف الآخر : الموضوع او المحمول.

مثال معدولة الطرفين : كل لا عالم هو غير صائب الرأي. كل غير مجد ليس هو بغير مخفق ^(١) في الحياة.

مثال معدولة المحمول أو محصلة الموضوع : الهواء هو ^(٢) غير فاسد. الهواء ليس هو غير فاسد.

مثال معدولة الموضوع أو محصلة المحمول : غير العالم مستهان. غير العالم ليس بسعيد.

تنبيه

تمتاز معدولة المحمول ^(٣) عن السالبة محصلة المحمول :

١ - في المعنى : فان المقصود بالسالبة سلب الحمل وبمعدولة المحمول حمل السلب أي يكون السلب في المعدولة جزءاً من المحمول فيحمل المسلوب بما هو مسلوب على الموضوع.

٢ - في اللفظ ^(٤) : فان السالبة تجعل الرابطة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب لتدل على سلب الحمل والمعدويه تجعل الرابطة فيها قبل حرف السلب لتدل على حمل السلب. وغالبا تستعمل (ليس) في السالبة و (لا) أو (غير) في المعدولة.

(١) أخفق : طلب حاجته فلم يظفر بما (أقرب الموارد).

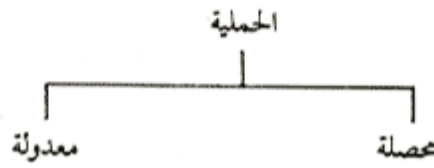
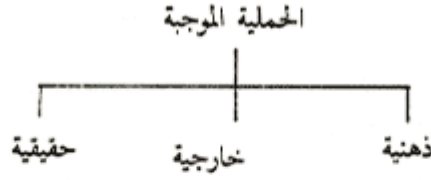
(٢) الموجبة.

(٣) راجع شرح الشمسية : ص ١٠١ - ٩٩ - ٩٨ ، وشرح المنظومة : ص ٥١ ، وشرح المطالع : ص ١٤٠ ، والجوهر النضيد : ص ٤٣ ، وأساس الاقتباس : ص ١٠٠ ، وشرح الإشارات : ص ١٢٩ - ١٢٧ ، والنجاة : ص ١٥ ، والتحصيل : ص ٥٥.

(٤) لا يخفى : أن هذا الفرق إنما هو في القضية الثلاثية ، وهي التي ذكرت الرابطة فيها.

(٥) يبدو أن «غير» لا يستعمل إلا في المعدولة ، فليس هو إلا لنفي المفرد ، وأما «لا»

الخلاصة :



٣ . الموجهات

مادة القضية ^(١) :

كل محمول اذا نسب الى موضوع فالنسبة فيه لا تخلو في الواقع ونفس الامر من احدي حالات ثلاث (بالقسمة العقلية) :

١ . (الوجوب). ومعناه : ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه لها على وجه يمتنع سلبه عنها ^(٢) كالزوج بالنسبة الى الاربعة فان الاربعة

و «ليس» فهما لكوضما من نواسخ المبتدأ فيرفعان النسبة فيستعملان في السالبة ، كما أن «لا» تستعمل لنفي المفرد أيضا ، كما تقول : لا إنسان. وأما «ليس» فلم يحضرنى استعماله استعمال «غير» في رفع المفرد ، فيبدو اختصاصه بالسالبة عكس «غير». اللهم إلا أن يقال : إنه في مثل «زيد هو ليس بقائم» فيستعمل في المعدولة فإن «زيد» مبتدأ ، وجملة «ليس بقائم» خبره ، والرباط وهو لفظة «هو» قد ربط الجملة المنفية بالمبتدأ. فتأمل.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٠١ ، وشرح المنظومة : ص ٥٤ ، وشرح المطالع : ص ١٤٥ ، الجواهر النضيد : ص ٥٠ ، وأساس الاقتباس : ص ١٢٩ ، والإشارات وشرحه : ص ١٤١ ، والنجاة : ص ١٤ ، والتحصيل : ص ٥٩ .

(٢) فهذه المادة إنما تتحقق فيما إذا كان المحمول ذاتيا للموضوع أو عرضيا لازما له.

لذاتها يجب ان تتصف بانها زوج. وقولنا (لذات الموضوع) يخرج به ما كان لزومه لأمر خارج عن ذات الموضوع مثل ثبوت الحركة للقمر فانها لازمة له ولكن لزومها لا لذاته بل لسبب وضع الفلك وعلاقته بالارض.

٢ . (الامتناع). ومعناه : استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه كالاجتماع بالنسبة الى النقيضين فان النقيضين لذاتهما لا يجوز ان يجتمعا. وقولنا : (لذات الموضوع) يخرج به ما كان امتناعه لامر خارج عن ذات الموضوع مثل سلب التفكير عن النائم فان التفكير يمتنع عن النائم^(١). ولكن لا لذاته بل لانه فاقد للوعي. (تنبيه) يفهم مما تقدم ان الوجوب والامتناع يشتركان في ضرورة الحكم ويفترقان في أن الوجوب ضرورة الايجاب والامتناع ضرورة السلب.

٣ . (الامكان). ومعناه : أنه لا يجب ثبوت المحمول لذات الموضوع ولا يمتنع فيجوز الايجاب والسلب معا أي ان الضرورتين ضرورة الايجاب وضرورة السلب مسلوبتان معا فيكون الامكان معني عدميا يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكة ولذا يعبر عنه بقولهم (هو سلب الضرورة عن الطرفين معا) أي طرف الايجاب وطرف السلب للقضية. ويقال له : (الامكان الخاص) أو (الامكان الحقيقي) في مقابل (الامكان العام) الذي هو أعم من الامكان الخاص.

الامكان العام :

والمقصود منه : ما يقابل احدي الضرورتين ضرورة الايجاب أو

(١) أي : ذات النائم مثل «زيد» حال كونه نائما ، لا أن يكون الموضوع هو عنوان «النائم» وإلا لكان التفكير عنه ممتنعا.

السلب فهو أيضا معناه سلب الضرورة ولكن سلب ضرورة واحدة لا الضرورتين معا فاذا كان سلب (ضرورة الايجاب) فمعناه ان طرف السلب ممكن واذا كان سلب (ضرورة السلب) فمعناه ان طرف الايجاب ممكن.

فلو قيل : هذا الشيء ممكن الوجود أي انه لا يمتنع أو فقل ان ضرورة السلب (وهي الامتناع) مسلوبة واذا قيل : هذا الشيء ممكن العدم أي انه لا يجب أو فقل ان ضرورة الايجاب (وهي الوجوب) مسلوبة. ولذا عبر عنه الفلاسفة بقولهم : (هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل) أي مع السكوت عن الطرف الموافق فقد يكون سلب الضرورة وقد لا يكون.

وهذا الامكان هو الشايع استعماله عند عامة الناس والمتداول في تعبيراتهم. وهو كما قلنا أعم من الامكان الخاص لانه اذا كان امكانا للايجاب فانه يشمل الوجوب والامكان الخاص واذا كان امكانا للسلب فانه يشمل الامتناع والامكان الخاص.

مثال امكان الايجاب قولهم (الله ممكن الوجود) و (الانسان ممكن الوجود) فان معناه في المثالين ان الوجود لا يمتنع أي ان الطرف المقابل وهو عدمه ليس ضروريا ولو كان العدم ضروريا لكان الوجود ممتنعا لا ممكنا. واما الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود فغير معلوم. فيحتمل ان يكون واجبا كما في المثال الاول ويحتمل ألا يكون واجبا كما في المثال الثاني بأن يكون ممكن العدم أيضا أي انه ليس ضروري الوجود كما لم يكن ضروري العدم فيكون ممكنا بالامكان الخاص فشمّل هنا الامكان العام الوجوب والامكان الخاص.

(١) أي : غير معلوم من نفس القضية ، يعني : أن القضية ساكنة عنه.

مثال امكان السلب قولهم : (شريك الباري ممكن العدم) و (الانسان ممكن العدم) فان معناه في المثالين ان الوجود لا يجب أي ان الطرف المقابل وهو وجوده ليس ضروريا ولو كان الوجود ضروريا لكان واجبا وكان عدمه ممتنعا لا ممكنا. واما الطرف الموافق وهو العدم فغير معلوم فيحتمل ان يكون ضروريا كما في المثال الاول (وهو الممتنع) ويحتمل ألا يكون كذلك كما في الثاني : بأن يكون ممكن الوجود أيضا وهو الممكن (بالامكان الخاص) فشمّل هنا الامكان العام الامتناع والامكان الخاص.

وعلى هذا فالامكان العام معني يصلح للانطباق على كل من حالات النسبة الثلاث : الوجوب والامتناع والامكان فليس هو معني يقابلها بل في الايجاب يصدق على الوجوب والامكان الخاص وفي السلب على الامتناع والامكان الخاص. وهذه الحالات الثلاث للنسبة التي لا يخلو من احدها واقع القضية تسمى (مواد القضايا) وتسمى (عناصر العقود) و (أصول الكيفيات). والامكان العام خارج عنها وهو معدود من الجهات على ما سيأتي.

جهة القضية (١)

تقدم معني مادة القضية التي لا تخرج عن احدي تلك الحالات الثلاث. ولهم اصطلاح آخر هنا وهو المقصود بالبحث وهو قولهم (جهة القضية) والجهة غير المادة فان المقصود بها : ما يفهم ويتصور من كيفية النسبة بحسب ما تعطيه العبارة من القضية. والفرق بينهما مع ان كلا منهما كيفية في النسبة : ان المادة هي تلك

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٢ ، وشرح المنظومة : ص ٥٤ ، وشرح المطالع : ص ١٤٥ ، والجواهر النضيد : ص ٥٠ ، والنجاة : ص ١٧ ، والتحصيل : ص ٥٩ .

النسبة الواقعية في نفس الامر التي هي اما الوجوب او الامتناع او الامكان ولا يجب أن تفهم وتتصور في مقام توجه النظر الى القضية فقد تفهم وتبين في العبارة وقد لا تفهم ولا تبين. واما الجهة فهي خصوص ما يفهم ويتصور من كيفية نسبة القضية عند النظر فيها فاذا لم يفهم شيء من كيفية النسبة فالجهة مفقودة أي ان القضية لا جهة لها حينئذ. وهي أي الجهة ⁽¹⁾ لا يجب أن تكون مطابقة للمادة الواقعية فقد تطابقتها وقد لا تطابقتها.

فاذا قلت : (الانسان حيوان بالضرورة) فان المادة الواقعية هي الضرورة والجهة فيها أيضا الضرورة فقد طابقت في هذا المثال الجهة المادة وتعبير آخر إن المادة الواقعية قد فهمت وبيئت بنفسها في هذه القضية.

واما اذا قلت في المثال : (الانسان يمكن ان يكون حيوانا) فان المادة في هذه القضية هي الضرورة لا تتبدل لان الواقع لا يتبدل بتبدل التعبير والادراك. ولكن الجهة هنا هي الامكان العام فانه هو المفهوم والمتصور من القضية وهو لا يطابق المادة لانه في طرف الايجاب يتناول الوجوب والامكان الخاص كما تقدم فيجوز ان تكون المادة واقعا هي الضرورة كما في المثال ويجوز ان تكون هي الامكان الخاص كما لو كانت القضية هكذا (الانسان يمكن ان يكون كاتبا).

وهكذا لو قلت (الانسان حيوان دائما) فان المادة هي الضرورة والجهة هي الدوام الذي يصدق مع الوجود والامكان الخاص لان الممكن بالامكان الخاص قد يكون دائم الثبوت كحركة القمر مثلا وكزرقعة العين فلم تطابق الجهة المادة هنا.

(1) لا يخفى عليك : أن هذا فرق آخر بين الجهة والمادة ، فلو عبر (قدس سره) بقولنا : وأيضا إن الجهة ... لعله كان أولى.

ثم ان القضية التي بين فيها كيفية النسبة تسمى (موجهة) بصيغة اسم المفعول. وما أهمل فيها بيان كيفية تسمى (مطلقة) أو (غير موجهة).

ومما يجب ان يعلم انا اذ قلنا ان الجهة لا يجب ان تطابق المادة فلا نعني انه يجوز ان تناقضها بل يجب ألا تناقضها فلو كانت مناقضة لها على وجه لا تجتمع معها كما لو كانت المادة هي الامتناع مثلا وكانت الجهة دوام الثبوت أو امكانه فان القضية تكون كاذبة. فيفهم من هذا ان من شروط صدق القضية الموجهة ألا تكون جهتها مناقضة لمادتها الواقعية.

أنواع الموجهات

تنقسم الموجهة الي : بسيطة ومركبة. (١)

و (المركبة) : ما انحلت الى قضيتين موجهتين بسيطتين احدهما موجبة والاخرى سالبة. ولذا سميت مركبة وسيأتي بيانها. اما البسيطة فخالفاها وهي لا تنحل الى اكثر من قضية واحدة (٢)

اقسام البسيطة :

واهم البسائط ثمان وان كانت تبلغ اكثر من ذلك :

١ . (الضرورية الذاتية) (٣). ويعنون بها ما دلت على ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٢ ، وشرح المنظومة : ص ٥٧ .

(٢) لا يخفى عليك : أن تعبيره هذا يوهم انحلال البسيطة إلى قضية واحدة. مع أنها لا انحلال فيها. بل هي بنفسها قضية واحدة ، فكان الأولى أن يقول : فهي لا تنحل إلى قضيتين.

(٣) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٢ ، وشرح المنظومة : ص ٥٥ ، وشرح المطالع : ص ١٤٧ ، وأساس الاقتباس : ص ١٣٢ ، والإشارات وشرحه : ص ١٤٥ ، والنجاة : ص ٢٥ - ٢٠ ، والتحصيل : ص ٦٢ .

من دون قيد ولا شرط ^(١) فتكون مادتها وجهتها الوجوب في الموجبة والامتناع في السالبة نحو : الانسان حيوان بالضرورة. الشجر ليس متنفسا بالضرورة ^(٢).

وعندهم ضرورة تسمى (الضرورة الازلية) وهي التي حكم فيها بالضرورة الصرفة بدون قيد فيها حتي قيد ما دام ذات الموضوع وهي تعتقد في وجود الله تعالي وصفاته مثل : (الله موجود بالضرورة الازلية) وكذا (الله حي عالم قادر بالضرورة الازلية).

٢ . (المشروطة العامة) ^(٣) وهي من قسم الضرورية ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته نحو : الماشي متحرك بالضرورة ما دام على هذه الصفة. أما ذات الموضوع بدون قيد عنوان الماشي فلا يجب له التحرك ^(٤).

٣ . (الدائمة المطلقة) ^(٥) وهي ما دلت على دوام ثبوت المحمول لذات الموضوع او سلبه عنه ما دام الموضوع بذاته موجودا سواء كان ضروريا

(١) أي من دون قيد وشرط آخر غير قيد ما دام ذات الموضوع.

(٢) لا يخفى : أن قيد «بالضرورة» جهة ، والجهة قيد للنسبة ، فهو يفيد ضرورة سلب التنفس عن الشجر. وجعله قيذا للمحمول خلف. ولكن قد يقال : إن لفظة «ليس» ليست بصريحة في ذلك لاحتمال كونها قيذا للمحمول.

(٣) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٢ ، وشرح المنظومة : ص ٥٦ ، وشرح المطالع : ص ١٤٨ ، الجوهر النضيد : ص ٥٥ ، وأساس الاقتباس : ص ١٣٣ ، والإشارات وشرحه : ص ١٤٥ ، والنجاة : ص ٢٠ ، والتحصيل : ص ٦٢.

(٤) لا يخفى عليك : أنه إن كان التحرك واجبا لذات الموضوع لم يضر بالمشروطة العامة ، لأنها أعم من أن يكون المحمول ضروريا ما دام الذات وعدمه ، بل أعم من أن يكون دائما ما دام الذات وأن لا يكون كما سيصرح به في المشروطة الخاصة ، وهكذا الأمر في العرفية العامة والحينية المطلقة والحينية الممكنة. وبهذا يظهر أن كل لاحق من القضايا الثمان المذكورة أعم من سابقتها ، غاية الأمر أن بعضها أعم مطلقا وبعضها أعم من وجه.

(٥) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٢ ، وشرح المنظومة : ص ٥٦ ، وشرح المطالع : ص ١٥٠ ، وأساس الاقتباس : ص ١٣٤.

له أو لا نحو : (كل فلك متحرك دائما. لا زال الحبشي أسود) فانه لا يمتنع أن يزول سواد الحبشي وحركة الفلك ولكنه لم يقع.

٤ . (العرفية العامة) ^(١) وهي من قسم الدائمة ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته فهي تشبه المشروطة العامة من ناحية اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع نحو : (كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتباً) فتحرك الاصابع ليس دائما مادام الذات ولكنه دائم ما دام عنوان الكاتب ثابتا لذات الكاتب.

٥ . (المطلقة العامة) ^(٢) وتسمي الفعلية وهي مادلت على ان النسبة واقعة فعلا وخرجت ^(٣) من القوة الى الفعل ووجدت بعد ان لم تكن سواء كانت ضرورية او لا وسواء كانت دائمة او لا وسواء كانت واقعة في الزمان الحاضر أو في غيره نحو : (كل انسان ماش بالفعل وكل فلك متحرك بالفعل).

وعليه فالمطلقة العامة اعم من جميع القضايا السابقة.

٦ . (الحينية المطلقة) ^(٤) وهي من قسم المطلقة فتدل على فعلية النسبة أيضا لكن فعليتها حين اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه نحو : (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر) فهي تشبه المشروطة والعرفية من ناحية اشتراط جهتها بوصف الموضوع وعنوانه.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٤ ، وشرح المنظومة : ص ٥٦ ، والجوهر النضيد : ص ٥٤ ، وأساس الاقتباس : ص ١٣٤ .

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٥ ، وشرح المنظومة : ص ٥٦ ، وشرح المطالع : ص ١٥٤ ، والجوهر النضيد : ص ٥٢ ، وأساس الاقتباس : ص ١٣٩ ، والإشارات وشرحه : ص ١٤٣ ، والتحصيل : ص ٦٠ .

(٣) يقصد بهذه الجملة الإشارة إلى أن قوله : «فعلا» أو «بالفعل» في جهة القضية هي الفعلية المقابلة للقوة.

(٤) راجع شرح المنظومة ص ٦٢ .

٧ . (الممكنه العامة) ^(١) وهي ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية فان كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب وان كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الايجاب.

ومعني ذلك انها تدل على ان النسبة المذكورة في القضية غير ممتنعة سواء كانت ضرورية أو لا وسواء كانت واقعة أو لا ^(٢) وسواء كانت دائمة أو لا نحو (كل انسان كاتب بالامكان العام) أي ان الكتابة لا يمتنع ثبوتها لكل انسان فعدمها ليس ضروريا وان اتفق انها لا تقع لبعض الاشخاص.

وعليه فالممكنه العامة أعم من جميع القضايا السابقة.

٨ . (الحينية الممكنة) ^(٣) وهي من قسم الممكنة ولكن المكائها بلحاظ اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه نحو : (كل ماش غير مضطرب اليدين بالامكان العام حين هو ماش).

والحينية الممكنة يؤتي بها عندما يتوهم المتوهم ان المحمول يمتنع ثبوته للموضوع حين اتصافه بوصفه.

اقسام المركبة

قلنا فيما تقدم : ان المركبة ما انحلت الى قضيتين موجبة وسالبة ونزيدها هنا توضيحا فنقول : ان المركبة تتألف من قضية مذكورة بعبارة صريحة هي الجزء الاول منها (سواء كانت موجبة أو سالبة وباعتبار هذا

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٥ ، وشرح المنظومة : ص ٥٧ ، وشرح المطالع : ص ١٥١ ، والجواهر النضيد : ص ٥١ ، وأساس الاقتباس : ص ١٣٧ ، والإشارات وشرحه : ص ١٥١ ، والنجاة : ص ١٧ ، والتحصيل : ص ٦٥ .

(٢) لا يخفى عليك : أنه كان الأولى تأخير هذه الفقرة عن الفقرة اللاحقة ، فإن ذلك هو مقتضى الترتيب بين الدائمة والمطلقة العامة والانتقال من الأخص إلى الأعم.

(٣) راجع شرح المنظومة ص ٦٢ .

الجزء الصريح تسمى المركبة موجبة أو سالبة) ومن قضية أخرى تخالف الجزء الاول بالكيف وتوافقه بالكم غير مذكورة بعبارة صريحة وانما يشار اليها بنحو كلمة (لا دائما) و (لا بالضرورة).

وانما يلتجأ الى التركيب عندما تستعمل قضية موجبة عامة تحتمل وجهين الضرورة واللاضرورة أو الدوام واللاادوام فيراد بيان أنها ليست بضرورية او ليست بدائمة فيضاف الى القضية مثل كلمة لا بالضرورة أو لا دائما.

مثل ما اذا قال القائل : (كل مصل يتجنب الفحشاء بالفعل) فيحتمل أن يكون ذلك ضروريا لا ينفك عنه ^(١) ويحتمل الا يكون ضروريا فلاجل دفع الاحتمال ولأجل التنصيص على انه ليس بضروري تقيد القضية بقولنا (لا بالضرورة).

كما يحتمل أن يكون ذلك دائما ويحتمل الا يكون ولاجل دفع الاحتمال وبيان انه ليس بدائم تقيد القضية بقولنا (لا دائما).

فالجزء الاول وهو (كل مصل يتجنب الفحشاء بالفعل) قضية موجبة كلية مطلقة عامة. والجزء الثاني وهو (لا بالضرورة) يشار به الى قضية سالبة كلية ممكنة عامة لان معني (لا بالضرورة) أن تجنب الفحشاء ليس بضروري لكل مصل فيكون مؤداه أنه يمكن سلب تجنب الفحشاء على المصلي ويعبر عن هذه القضية بقولهم : (لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالامكان العام).

وكذا لوكان الجزء الثاني هو (لا دائما) فانه يشار به الى قضية سالبة كلية ولكنها مطلقة عامة لان معني (لا دائما) ان تجنب الفحشاء لا يثبت لكل مصل دائما فيكون المؤدي (لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالفعل).

(١) أي لا يمكن أن ينفك عنه ، فإن الضرورة هو استحالة الانفكاك ، وأما عدم الانفكاك فليس إلا الدوام.

وأهم القضايا المركبة المتعارفة ست :

١ - (المشروطة الخاصة)^(١) وهي المشروطة العامة المقيدة بالادوام الذاتي. والمشروطة العامة هي الدالة على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف ثابتا له فيحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع وان تجرد عن الوصف ويحتمل ألا يكون. ولا جل دفع الاحتمال وبيان أنه غير دائم الثبوت لذات الموضوع تقيد القضية بالادوام الذاتي فيشار به الى قضية مطلقة عامة.

فتتركب المشروطة الخاصة على هذا من مشروطة عامة صريحة ومطلقة عامة مشار اليها بكلمة (لا دائما) نحو (كل شجر نام بالضرورة ما دام شجرا لا دائما) أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل. وانما سميت خاصة لأنها أخص من المشروطة العامة.

٢ - (العرفية الخاصة)^(٢) وهي العرفية العامة المقيدة بالادوام الذاتي. ومعناه ان المحمول وان كان دائما ما دام اوصف هو غير دائم ما دام الذات فيرفع به احتمال الدوام ما دام الذات. ويشار بالادوام الى قضية مطلقة عامة كالسابق نحو : (كل شجر نام دائما ما دام شجرا لا دائما) أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل.

فتتركب العرفية الخاصة من عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة مشار اليها بكلمة (لا دائما). وانما سميت خاصة لأنها أخص من العرفية العامة. اذ العرفية العامة تحتل الدوام ما دام الذات وعدمه والعرفية الخاصة محتصة بعدم الدوام ما دام الذات.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٦ ، وشرح المنظومة : ص ٥٧ ، وشرح المطالع : ص ١٥٦ ، والجواهر النضيد : ص ٥٩ .

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٦ ، وشرح المنظومة : ص ٥٧ ، وشرح المطالع : ص ١٥٧ .

٣ . (الوجودية اللاضورية) ^(١) وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضورية الذاتية لان المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول ضروريا لذات الموضوع ويحتمل عدمه ولأجل التصريح بعدم ضرورة ثبوته لذات الموضوع تفيد بكلمة (لا بالضرورة) وسلب الضرورة معناه الامكان العام ^(٢) لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل فاذا سلبت الضرورة عن الطرف المقابل فاذا سلبت الضرورة عن الطرف المذكور صريحا في القضية ولنفرسه حكما ايجابيا فمعناه ان الطرف المقابل وهو السلب موجه بالامكان العام. وعليه فيشار بكلمة (لا بالضرورة) الى ممكنة عامة فاذا قلت : (كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة) فان (لا بالضرورة) اشارة الى قولك : لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام.

فتتركب اذن الوجودية اللاضورية من مطلقة عامة وممكنة عامة وانما سميت وجودية لان المطلقة العامة تدل على تحقق الحكم ووجوده خارجا وسميت لا ضرورية لتقيدها باللاضورية.

٤ . (الوجودية اللادائمة) ^(٣) وهي المطلقة العامة المقيدة بالادوام الذاتي لان المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع ويحتمل عدمه ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيدها بالقضية بكلمة (لا دائما) فيشار بها الى مطلقة عامة كما تقدم فتتركب الوجودية اللادائمة من مطلقتين عامتين وسميت وجودية ^(٤) للسبب المتقدم. نحو (لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائما) أي ان كل انسان متنفس بالفعل.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٧ ، وشرح المنظومة : ص ٥٥ ، وشرح المطالع : ص ١٥٨ ، والقواعد الجلية : ص ٢٦٨ .

(٢) للطرف المقابل

(٣) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٧ ، وشرح المنظومة : ص ٥٥ ، والقواعد الجلية : ص ٢٧٠ .

(٤) لا دائمة.

٥ . (الحينية اللادائمة) وهي الحينية المطلقة المقيدة باللاادوام الذاتي لأن الحينية المطلقة معناها ان المحمول فعلي الثبوت للموضوع حين اتصافه بوصفه فيحتمل فيها الدوام ما دام الموضوع وعدمه ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد (باللاادوام الذاتي) الذي يشار به الى مطلقة عامة كما تقدم فتتركب الحينية اللادائمة من حينية مطلقة ومطلقة عامة. نحو (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائما) أي لا شيء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل.

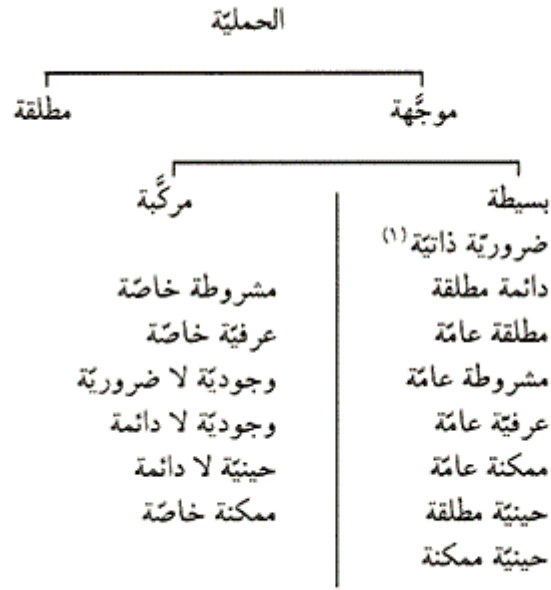
٦ . (الممكنة الخاصة) ^(١) وهي الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية ومعناها ان الطرف الموافق المذكور في القضية ليس ضروريا كما كان الطرف المخالف حسب التصريح في القضية ليس ضروريا أيضا فيرفع بقيد اللاضرورة احتمال الوجوب اذا كانت القضية موجبة واحتمال الامتناع اذا كانت سالبة. ومفاد مجموع القضية بعد التركيب هو الامكان الخاص الذي هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين. فتتركب الممكنة الخاصة من ممكنتين عامتين وتكون فيها الجهة نفس المادة الواقعية اذا كانت صادقة.

ويكفي لا فادة ذلك تقييد القضية بالامكان الخاص اختصارا فنقول : (كل حيوان متحرك بالامكان الخاص) أي كل حيوان متحرك بالامكان العام ولا شيء من الحيوان بمتحرك بالامكان العام.

والتعبير بالامكان الخاص بمنزلة ما لو قيدت الممكنة العامة باللاضرورة كما لو قلت في المثال : (كل حيوان متحرك بالامكان العام ال بالضرورة).

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٠٩ ، وشرح المنظومة : ص ٥٧ .

الخلاصة :



تمرينات

- ١ . اذكر ماذا بين الضرورية الذاتية وبين الدائمة المطلقة من النسب الاربع وكذا ما بين الضرورية الذاتية وبين المشروطة العامة والعرفية العامة.
- ٢ . اذكر النسبة بين الدائمة المطلقة وبين كل من المطلقة العامة والعرفية العامة!

(١) لا يخفى عليك : أنه كان الأولى ذكر البسائط على الترتيب المرعي عند ذكرها تفصيلا في الكتاب ، وإن أراد تقديم ما يكون المحمول ثابتا للموضوع ما دام ذات الموضوع على ما يكون المحمول ثابتا له ما دام الوصف كما يلوح من ترتيب الخمسة الأول ، وجب ذكر الممكنة العامة قبل المشروطة العامة. وأما الترتيب الموجود فلا نظم فيه.

٣ . ما النسبة بين المشروطة العامة والعرفية العامة وكذا بين الضرورية الذاتية والمشروطة الخاصة.

٤ . لو انا قيدنا المشروطة العامة باللاضرورة الذاتية هل يصح التركيب؟

٥ . هل ترى يصح تقييد الحينية المطلقة باللاضرورة الذاتية؟ واذا صح ماذا ينبغي أن نسمي هذه القضية المركبة؟

٦ . هل يصح تقييد الدائمة المطلقة باللاضرورة الذاتية؟

٧ . اذكر مثالا واحدا من نفسك لكل من الموجهات البسيطة ثم اجعلها مركبة بوحدة من التركيبات الستة المذكورة الممكنة لها.

تقسيمات الشرطية الاخرى

تقدم ان الشرطية تنقسم باعتبار نسبتها الى متصله ومنفصلة وباعتبار الكيف الى موجبة وسالبة وباعتبار الاحوال والازمان الى شخصية ومهمله ومحصورة والمحصورة الى كلية وجزئية. وقد بقي تقسيم كل من المتصلة والمنفصلة الى أقسامها.

اللزومية والاتفاقية (١)

تنقسم المتصلة باعتبار طبيعة الاتصال بين المقدم والتالي الى لزومية واتفاقية :

١ . (اللزومية) وهي التي بين طرفيها اتصال حقيقي لعلاقة توجب استلزام احدهما للآخر بأن يكون احدهما علة للآخر او معلولين لعلة واحدة.

(١) راجع الحاشية : ص ٦٥ ، وشرح الشمسية : ص ١١٠ ، وشرح المنظومة : ص ٣٧ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة : ص ٢٤١ ، وشرح المطالع : ص ٢٠٢ ، والقواعد الجلية : ص ٢٧٦ .

نحو (إذا سخن الماء فإنه يتمدد) والمقدم علة التالي. ونحو (إذا تمدد الماء فإنه ساخن) والتالي علة للمقدم بعكس الاول. ونحو (إذا غلا الماء فإنه يتمدد) وفيه الطرفان معلولان لعلة واحدة. لان الغليان والتمدد معلولان للسخونة الى درجة معينة.

٢ . (الاتفاقية) وهي التي ليس بين طرفيها اتصال حقيقي لعدم العلة التي توجب الملازمة ولكنه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم كما لو اتفق ان محمدا الطالب لا يحضر الدرس الا بعد شروع المدرس فتؤلف هذه القضية الشرطية (كلما جاء محمد فان المدرس قد سبق شروعه في الدرس). وليس هنا اية علاقة بين مجيء محمد وسبق شروع الدرس وانما ذلك بمحض الصدفة المتكررة.

ومن لم يتنور بنور العلم والمعرفة كثيرا ما يقع في الغلط فيظن في كثير من الاتفاقيات انما قضايا لزومية لمجرد تكرر المصادفة.

أقسام المنفصلة

للمنفصلة تقسيمان :

أ . العنادية والاتفاقية (١)

وهذا التقسيم باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين كالمتصلة فتتقسم الي :

١ . (العنادية) وهي التي بين طرفيها تناف وعناد حقيقي بأن تكون ذات النسبة في كل منهما تنافي وتعاند ذات النسبة في الآخر نحو (العدد الصحيح اما أن يكون زوجا أو فردا).

٢ . (الاتفاقية) وهي التي لا يكون التنافي بين طرفيها حقيقيا ذاتيا

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١١٢ ، وشرح المطالع : ص ٢٠٣ ، والقواعد الجلية : ص ٢٨٠ .

وانما يتفق أن يتحقق احدهما بدون الآخر لامر خارج عن ذاتهما نحو : (اما أن يكون الجالس في الدار محمداً أو باقرا) اذا اتفق ان علم ان غيرهما لم يكن ^(١). ونحو : (هذا الكتاب اما أن يكون في علم المنطق واما أن يكون مملوكا لخالد) اذا اتفق ان خالدا لا يملك كتابا في علم المنطق واحتمل أن يكون هذا الكتاب المعين في هذا العلم. ^(٢)

ب . الحقيقية وممانعة الجمع وممانعة الخلو ^(٣)

وهذا التقسيم باعتبار امكان اجتماع الطرفين ورفعهما وعدم امكان ذلك فتنقسم الي :

١ . (حقيقية) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيهما صدقا وكذبا في الايجاب ^(٤) وعدم تنافيهما كذلك في السلب بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما في الايجاب ويجتمعان ويرتفعان ^(٥) في السلب.

مثال الايجاب العدد الصحيح اما أن يكون زوجا أو فردا فالزوج والفرد لا يجتمعان ولا يرتفعان.

مثال السلب . ليس الحيوان اما أن يكون ناطقا واما أن يكون قابلا للتعليم ^(٦) فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الانسان ويرتفعان في غيره.

(١) فالقضية : اتفافية حقيقية.

(٢) فالقضية اتفافية ممانعة الجمع.

(٣) راجع الحاشية : ص ٦٦ ، وشرح الشمسية : ص ١١١ - ٨٤ ، وشرح المنظومة : ص ٣٧ ، وشرح المطالع : ص ٢٠٠ ، وأساس الاقتباس : ص ٧٧ ، والإشارات وشرحه : ص ١٣٤ .

(٤) وهو إنما يصدق فيما إذا كان أحد الطرفين نقيضا للآخر أو مساويا لنقيضه.

(٥) لا يخفى عليك : أن سلب الانفصال الحقيقي مفاده : أن الطرفين ليسا بحيث يمتنع اجتماعهما وارتفاعهما. فيصدق فيما كان الطرفان ممكني الاجتماع فقط ، أو ممكني الارتفاع فقط ، أو ممكني الاجتماع والارتفاع معا ، ولا يختص بالثالث.

(٦) أي : للتعليم العالي ، كما مر في ص ...

وتستعمل الحقيقية في القسمة (١) الحاصرة (٢) : الثنائية وغيرها. واستعمالها أكثر من ان يحصي.

٢ - (مانعة جمع) (٣) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقا لا كذبا بمعنى انه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معا في الايجاب ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب (٤).

مثال الايجاب اما أن يكون الجسم أبيض أو اسود. فالابيض والاسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الاحمر. مثال السلب ليس اما أن يكون الجسم غير أبيض او غير اسود فان غير الابيض وغير الاسود يجتمعان في الاحمر ولا يرتفعا في الجسم الواحد بان لا يكون يغر أبيض ولا غير أسود بل يكون أبيض واسود. وهذا محال.

وتستعمل مانعة الجمع في جواب من يتوهم امكان الاجتماع بين شيئين كمن يتوهم ان الامام يجوز أن يكون عاصيا لله فيقال له : (ان الشخص اما أن يكون اماما أو عا ياالله) ومعناه ان الامامة والعصيان لا يجتمعان وان جاز أن يرتفعا بان يكون شخص واحد ليس اماما وعاصبا. هذا في الموجبة.

وأما في السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم استحالة اجتماع شيئين كمن يتوهم امتناع اجتماع النبوة والامامة في بيت واحد فيقال له

(١) فلما كانت قسمة . والأقسام متباينة . امتنع اجتماعها ، ولما كانت حاصرة امتنع ارتفاع الأقسام .

(٢) أي : حصرا عقليا ، وإلا فكل قسمة حاصرة .

(٣) وهي إنما تصدق فيما إذا كان أحد الطرفين أخص من نقيض الآخر .

(٤) لا يخفى عليك : أن مفاد سلب امتناع الجمع هو أن الطرفين لا يمتنع اجتماعهما فيصدق فيما أمكن اجتماعهما فقط أو أمكن اجتماعهما وارتفاعهما . ويشهد لما ذكرنا ، المثال الأخير من قوله : ليس إما أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو إمامة .

(ليس اما أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو امامة) ومعناه ان النبوة والامامة لا مانع من اجتماعهما في بيت واحد.

٣ . (مانعة خلو) ^(١) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذبا لا صدقا بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما في الايجاب ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب ^(٢) :

مثال الايجاب الجسم اما أن يكون غير أبيض او غير أسود اي انه لا يخلو من احدهما وان اجتماعا. ونحو (اما أن يكون الجسم في الماء أو لا يغرق) فانه يمكن اجتماعهما بان يكون في الماء ولا يغرق ^(٣) ولكن لا يخلو الواقع من احدهما لامتناع أن لا يكون الجسم في الماء ويغرق.

مثال السلب ليس اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون اسود ومعناه ان الواقع قد يخلو من احدهما وان كانا لا يجتمعان.

وتستعمل مانعة الخلو الموجبة في جواب من يتوهم امكان أن يخلو الواقع من الطرفين كمن يتوهم أنه يمكن ان يخلو الشيء من أن يكون علة ومعلولا فيقال له : (كل شيء لا يخلو اما أن يكون علة أو معلولا) وان جاز ان يكون شيء واحد علة ومعلولا معا : علة لشيء ومعلولا لشيء آخر.

وأما السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم ان الواقع لا يخلو من الطرفين كما يتوهم انحصار أقسام الناس في عاقل لا دين له ودين لا عقل له فيقال له : (ليس الانسان اما أن يكون عاقلا لا دين له أو دين لا عقل له) بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلا ودينا معا.

(١) وهي : إنما يكون فيما إذا كان أحد الطرفين أعم من نقيض الطرف الآخر.

(٢) مفاد مانعة الخلو السالبة هو سلب امتناع الخلو ، فتصدق فيما إذا كان الخلو والجمع كلاهما جائزين كما تصدق فيما إذا كان الخلو جائزا والاجتماع ممتعا ، نظير ما مر في مانعة الجمع السالبة.

(٣) لا يخفى عليك : أنه إنما يصح هذا المثال إن كان الغرق مختصا بالانغمار في الماء ، وأما إذا كان عاما له في كل مائع ، فلا بد أن يبدل «الماء» بالمائع.

تنبيه

قد يغفل المبتديء عن بعض القضايا فلا يسهل عليه الحالقها بقسمها من أنواع القضايا لا سيما في التعبيرات الدارجة في ألسنة المؤلفين التي لم توضع بصورة فنية مضبوطة كما تقتضيها قواعد المنطق^(١). وهذه الغفلة قد توقعه في الغلط عند الاستدلال أو لا يهتدي الى وجه الاستدلال في كلام غيره. وتكثر هذه الغفلة في الشرطيات. فلذلك وجب التنبيه على أمور تنفع في هذا الباب نرجو ان يستعين بها المبتديء.

١ . تأليف الشرطيات

ان الشرطية تتألف من طرفين هما قضيتان بالاصل والمنفصلة بالخصوص قد تتألف من ثلاثة أطراف فأكثر. فالطرفان أو الاطراف التي هي القضايا بالاصل قد تكون من الحملات أو من المتصلات أو من المنفصلات أو من المختلفات بأن تتألف المتصلة مثلا حملية ومتصلة. وترتقي أقسام تأليف الشرطيات الى وجوه كثيرة لا فائدة في احصائها. وعلى الطالب أن يلاحظ ذلك بنفسه ولا يغفل عنه فقد ترد عليه شرطية مؤلفة من متصلة ومنفصلة فيظن انها أكثر من قضية. وللتوضيح نذكر بعض الوجوه وأمثلتها :

فمثلا قد تتألف المتصلة من حملية ومتصلة نحو : (ان كان العلم سببا

(١) لا يخفى عليك : أن عدم وضعها بصورة فنية لأحد أمور ، هي إما عجز المتكلم ، أو غفلته عن إيراد الكلام على مقتضى قواعد المنطق. وإما رعاية مقتضى البلاغة من الإيجاز والحذف وأمثالهما أو إعمال المحسنات البديعية وغيرها. وبعبارة أخرى إن ذلك إما لكون الكلام دون المنطق أو فوقه ، فإن التكلم وفقا له ، إنما هو من المتوسطين ، والقاصدين لتعليم المبتدئين.

للسعادة فان كان الانسان عالما كان سعيدا) فان المقدم في هذه القضية حملية والتالي متصله وهو ان كان الانسان عالما كان سعيدا.

وقد تتألف المتصلة من حملية ومنفصلة نحو : (اذا كان اللفظ مفردا فإما ان يكون اسما او فعلا او حرفا) فالمقدم حملية والتالي منفصلة ذات ثلاثة أطراف.

وقد تتألف المنفصلة من حملية ومتصلة نحو (اما أن لا تكون حيلولة الارض مسيبا^(١) لحسوف القمر او اذا حالت الارض بين القمر والشمس كان القمر منخسفا).

وهكذا قد تتألف المتصلة أو المنفصلة من متصلتين او منفصلتين او متصله ومنفصلة ويطول ذكر امثلتها.

ثم ان الشرطية التي تكون طرفا في شرطية أيضا تأليفها يكون من الحمليات او الشرطيات او المختلفات وهكذا فتنبه لذلك.

٢ . المنحرفات (٢)

ومن الموهومات في القضايا انحراف القضية عن استعمالها الطبيعي ووضعها المنطقي فيشبهه حالها بأنها من أي نوع ومثل هذه تسمى (منحرفة).

وهذا الانحراف قد يكون في الحملية كما لو اقترن سورها بالمحمول مع أن الاستعمال الطبيعي أن يقرن بالموضوع كقولهم : الانسان بعض الحيوان أو الانسان ليس كل الحيوان. وحق الاستعمال فيهما أن يقال : بعض الحيوان انسان. وليس كل حيوان انسانا.

(١) في نسخة : مسيبا ، وهو بصيغة المفعول واضح البطلان هنا. وكذا بصيغة الفاعل ، لأنه بمعنى : خالق السبب وعلة العلة والحيلولة ليست كذلك بالنسبة إلى الحسوف. اللهم إلا أن يستعمل بمعنى السبب ، فراجع.

(٢) راجع شرح المطالع : ص ١٢٤ ، والجوهر النضيد : ص ٤٩ ، وأساس الإقتباس : ص ١٢٦.

وقد يكون الانحراف في الشرطية كما لو خلت عن ادوات الاتصال والعناد ، فتكون بصورة حملية وهي في قوة الشرطية نحو (لاتكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا) فهي اما في قوة المتصلة ^(١) وهي قولنا : كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا واما في قوة المنفصلة وهي قولنا : اما ان لا تكون الشمس طالعة واما أن يكون النهار موجودا. ونحو (ليس يكون النهار موجودا الا والشمس طالعة) وهي أيضا في قوة المتصلة او ^(٢) المنفصلة المتقدمتين. ونحو (لا يجتمع المال الا من شح أو حرام) فانها في قوة المنفصلة وهي قولنا : إما ان يجتمع المال من شح او من حرام أو في قوة المتصلة وهي قولنا : إن اجتمع المال فاجتماعه اما من شرح أو من حرام. وهذه متصلة مقدمها حملية وتاليها منفصلة بالاصل.

وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعملة في العلوم فانها كثيرا ما تكون منحرفة عن أصلها فيغفل عنها. وليستعمل فطنته في ارجاعها الى أصلها.

تطبيقات

١ . كيف ترد هذه القضية الى أصلها (ليس للانسان الا ما سعي)؟

الجواب : ان هذه قضية فيها حصر فهي تنحل الى حمليتين موجبة

(١) لا يخفى : أنها في قوة المنفصلة الآتية فقط ، حيث إن طرفها الأول سالبة ، والمتصلة المذكورة طرفها الأول موجبة. نعم ، يمكن تحويلها إلى متصلة كما سيأتي.

(٢) لا يخفى عليك : أنها في قوة متصلة فقط ، لدلالاتها على اتصال المقدم والتالي ، والمتصلة إنما هي قولنا : «إذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة» وهي ليست نفس المتصلة السابقة ، بل تاليها مقدم تلك وبالعكس.

وسالبة فهي منحرفة. والحمليتان هما : كل انسان له نتيجة سعيه. وليس للانسان ما لم يسع اليه.

٢ . من أي القضايا قوله : (ازري بنفسه من استشعر الطمع)؟

الجواب : انها قضية منحرفة عن متصلة^(١) وهي في قوة قولنا : كلما استشعر المرء الطمع ازري بنفسه.

٣ . كيف ترد هذه القضية الى أصلها : (ما خاب من تمسك بك).

الجواب : انها منحرفة عن حملية موجبة كلية^(٢) وهي : كل من تمسك بك لا يخيب.

تمرينات

١ . لو قال القائل : (كلما كان الحيوان مجترا كان مشقوق الظلف) أو قال : (كلما كان

الانسان قصيرا كان ذكيا) فماذا نعد هاتين القضيتين من اللزوميات أو من الاتفاقيات؟

٢ . بين نوع هذه القضايا وارجع المنحرفة الى أصلها.

أ . اذا ازدحم الجواب خفي الصواب.

ب . اذا كثرت المقدرة قلت الشهوة.

ج . من نال استطال.

د . رضي بالذل من كشف عن ضره.

هـ . انما يخشى الله من عباده العلماء.^(٣)

٣ . قولهم (الدهر يومان يوم لك ويوم عليك)^(٤) من أي أنواع

(١) أو عن حملية هي : كل من استشعر الطمع أزرى بنفسه ، كما ذهب إليه (قدس سره) في المثال الآتي ، بل هو أولى.

(٢) أقول : بل عن حملية سالبة كلية.

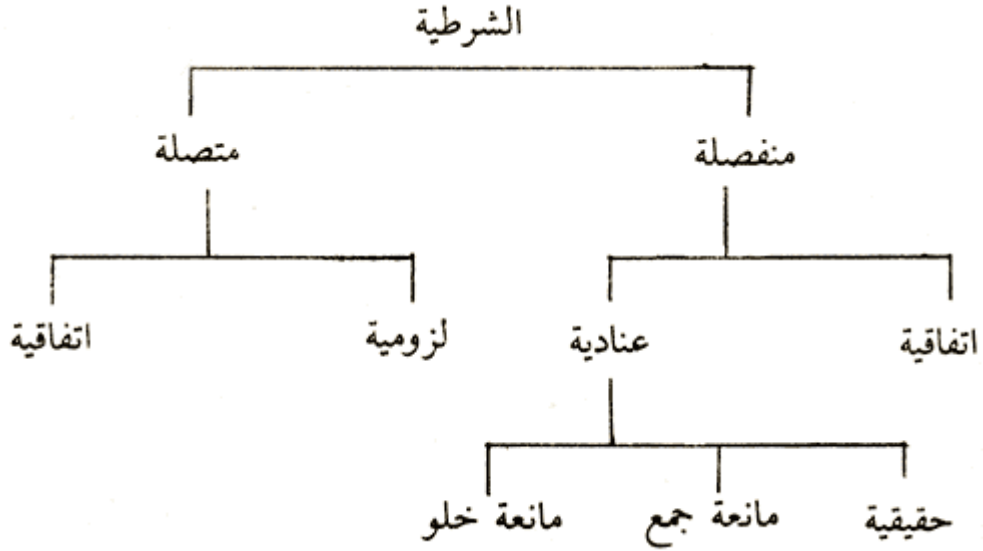
(٣) سورة فاطر : ٢٨ .

(٤) نخب البلاغة : ٤٦٢ ، الكتاب : ٧٢ .

القضايا. وإذا كانت منحرفة فأرجعها إلى أصلها وبين نوعها.

٤ . من أي القضايا قول علي عليه السلام (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة أما ظاهرا مشهورا أو خائفا مغمورا).^(١) وإذا كانت منحرفة فأرجعها إلى أصلها وبين نوعها.

الخلاصة :



(١) نخب البلاغة : ٤٩٧ ، قصار الحكم : ١٤٧ ، وفيه بدل «أو» : وإما.

الفصلُ الثاني

في أحكام القضايا أو النسب بينها

تمهيد :

كثيرا ما يعاني فيلتجيء الباحث مشقة في البرهان على مطلوبه مباشرة بل قد يمتنع عليه ذلك احيانا فيلتجيء الى البرهان على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة ليقارنها بها : فقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بكذب القضية المطلوبة أو بالعكس. وذلك اذا كان هناك تلازم بين صدق احدهما وكذب الاخرى. وقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بصدق القضية المطلوبة أو من العلم بكذب الاولي العلم بكذب الثانية. وذلك اذا كان صدق الاولي يستلزم صدق الثانية أو كان كذبها يستلزم كذبها.

فلا بد للمنطقي قبل الشروع في مباحث الاستدلال وبعد إلمامه بجملة من القضايا أن يعرف النسب بينها حتي يستطيع ان يبرهن على مطلوبه أحيانا من طريق البرهنة على قضية أخرى لها نسبتها مع القضية المطلوبة فينتقل ذهنه من القضية المبرهن على صدقها او كذبها الى صدق أو كذب القضية التي يحاول تحصيل العلم بها.

والمباحث التي تعريف بها النسب بين القضايا هي مباحث التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض وملحقاتها. وتسمى (احكام القضايا). ونحن نشرع ان شاء الله تعالى في هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم.

التناقض

الحاجة الى هذا البحث والتعريف به

قلنا في التمهيد : ان كثيرا ما تمس الحاجة الى الاستدلال على قضية ليست هي نفس القضية المطلوبة. ولكن العلم بكذبها يلزمه العلم بصدق القضية المطلوبة او بالعكس عندما يكون صدق احدهما يلزم كذب الاخرى.

والقضيتان اللتان لهما هذه الصفة هما القضيتان المتناقضتان فاذا أردت مثلا أن تبرهن على صدق القضية (الروح موجودة) مع فرض انك لا تتمكن على ذلك مباشرة فيكفي ان تبرهن على كذب نقيضها وهو (الروح ليست موجودة) فاذا علمت كذب هذا النقيض لا بد أن تعلم صدق الاولي لان النقيضين لا يكذبان معا. واذا برهنت على صدق النقيض لا بد أن تعلم صدق لان النقيضين لا يكذبان معا. واذا برهنت على صدق النقيض لا بد ان تعلم كذب الاولي لان النقيضين لا يصدقان معا.

وربما يظن أن معرفة نقيض القضية أمر ظاهر كمعرفة نقائص المفردات كالانسان واللانسان التي يكفي فيها الاختلاف بالايجاب والسلب. ولكن الامر ليس بهذه السهولة اذ يجوز أن تكون الموجبة والسالبة صادقتين معا مثل : بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان. ويجوز أن تكونا كاذبتين معا مثل : كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان.

وعليه لا غنى للباحث عن الرجوع الى قواعد التناقض المذكورة في علم المنطق لتشخيص نقيض كل قضية

تعريف التناقض (١)

قد عرفت فيما سبق المقصود من التناقض الذي هو أحد أقسام التقابل ولنضعه هنا بعبارة جامعة فنية في خصوص القضايا فنقول (تناقض القضايا : اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة).

ولا بد من قيد (لذاته) في التعريف لانه ربما يقتضي اختلاف القضيتين تخالفهما في الصدق والكذب ولكن لا لذات الاختلاف بل لامر آخر مثل : كل انسان حيوان ولا شيسء من الانسان بحيوان فانه لما كان الموضوع أخص من المحمول صدقت احدي الكليتين وكذبت الاخرى. أما لو كان الموضوع أعم من المحمول لكذبا معا نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كما تقدم.

ونعني بالاختلاف الذي يقتضي تخالفهما في الصدق هو الاختلاف الذي يقتضي ذلك في أية مادة كانت القضيتان ومهما كانت النسبة بين الموضوع والمحمول كالاختلاف بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية.

شروط التناقض (٢)

لا بد لتحقيق التناقض بين القضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية

(١) راجع الحاشية : ص ٧٠ ، وشرح الشمسية : ص ١١٨ ، وشرح المنظومة : ص ٦٠ ، وشرح المطالع : ص ١٦٦ ، وأساس الإقتباس : ص ٩٨ .

(٢) راجع الحاشية : ص ٧١ ، وشرح الشمسية : ص ١١٩ ، وشرح المنظومة : ص ٦٠ ، وشرح المطالع : ص ١٦٧ ، وللمعات (منطق نوين) : ص ١٩ .

واختلافهما في أمور ثلاثة :

الوحدات الثمان :

تسمى الامور التي يجب اتحاد القضيتين المتناقضتين فيها (الوحدات الثمان) وهي ما يأتي :

- ١ . (الموضوع) فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل : العلم نافع الجهل ليس بنافع.
- ٢ . (المحمول) فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل : العلم نافع العلم ليس بضرار.
- ٣ . (الزمان) ^(١) فلا تناقض بين «الشمس مشرقة» أي في النهار وبين «الشمس ليست بمشرقة» أي في الليل.
- ٤ . (المكان) فلا تناقض بين «الارض محصبة» أي في الريف وبين «الارض ليست بمحصبة» أي في البادية.
- ٥ . (القوة والفعل) أي لا بد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل فلا تناقض بين «محمد ميت» أي بالقوة وبين «محمد ليس بميت» أي بالفعل.
- ٦ . (الكل والجزء) فلا تناقض بين «العراق محصب» أي بعضه وبين «العراق ليس بمحصب» أي كله.
- ٧ . (الشرط) فلا تناقض بين «الطالب ناجح آخر السنة» أي ان اجتهد وبين «الطالب غير ناجح» أي اذا لم يجتهد.
- ٨ . (الاضافة) فلا تناقض بين «الاربعة نصف» أي بالاضافة الى الثمانية وبين «الاربعة ليست بنصف» أي بالاضافة الى العشرة.

(١) لا يخفى عليك : أن الاتحاد في غير المحمول والموضوع من الأمور الثمانية إنما يشترط فيما إذا كان لتلك الأمور في القضية موقع ومدخل ، فهي ليست شروطا عامة.

تنبيه

هذه الوحدات الثمان هي المشهورة بين المناطق. وبعضهم يضيف ^(١) اليها (وحدة الحمل) من ناحية كونه حملا أوليا أو حملا شايعا. وهذا الشرط لازم فيجب لتناقض القضيتين أن يتحدا في الحمل فلو كان الحمل ^(٢) في إحداهما أوليا وفي الاخرى شايعا فانه يجوز أن يصدقا معا مثل قولهم (الجزئي جزئي) أي بالحمل الاولي (الجزئي ليس بجزئي) أي بالحمل الشايع لان مفهوم الجزئي من مصاديق مفهوم الكلي فانه يصدق على كثيرين.

الاختلاف ^(٣)

قلنا : لا بد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثة. وهي (الكم والكيف والجهة).

الاختلاف بالكم والكيف :

أما الاختلاف بالكم والكيف فمعناه ان احدهما اذا كانت موجبة كانت الاخرى سالبة واذا كانت كلية كانت الثانية جزئية. وعليه.

الموجبة الكلية ... نقيض السالبة الجزئية

الموجبة الجزئية ... نقيض السالبة الكلية

(١) راجع شرح المنظومة : ص ٦١ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة : ص ٢٦٨ ، واللمعات (منطق نوين) : ص ٢٠.

(٢) لا يخفى : أن المراد أنه يشترط أن يسلب في السالبة الحمل الذي في الموجبة. والا فلا حمل في السالبة . فإنها سلب الحمل . حتى تتحد القضيتان في حملهما.

(٣) راجع الحاشية : ص ٧١ ، وشرح الشمسية : ص ١١٩ .

لأنهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدقا أو يكذبا معا. ولو كانت كليتين لجاز ان يكذبا معا كما لو كان الموضوع أعم على ما مثلنا سابقا. ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدقا معا كما لو كان الموضوع أيضا أعم. نحو : بعض المعدن حديد. وبعض المعدن ليس بحديد.

الاختلاف بالجهة

أما الاختلاف بالجهة فأمر يقتضيه طبع التناقض كالاختلاف بالايجاب والسلب لأن نقيض كل شيء رفعه فكما يرفع الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب فلا بد من رفع الجهة بجهة تناقضها.

ولكن الجهة التي ترفع جهة أخرى قد تكون من احدي الجهات المعرفة فيكون لها نقيض صريح مثل رفع الممكنة العامة بالضرورة وبالعكس لان الامكان هو سلب الضرورة. (١)

وقد لا تكون من الجهات المعرفة التي لها عندنا اسم معروف فلا بد أن نلتمس لها جهة من الجهات المعرفة تلازمها فنطلق عليها^(٢) اسمها^(٣) فلا يكون نقيضا صريحا بل لازم النقيض.

مثلا (الدائمة) تناقضها (المطلقة العامة) ولكن لا بالتناقض الصريح بل احدهما لازمة لنقيض الاخرى فاذا قلت : «الارض متحركة دائما» فنقيضها الصريح سلب الدوام ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعرفة فنلتمس له جهة لازمة فنقول : لازم عدم الدوام أن سلب التحرك عن الارض حاصل في زمن من الازمنة أي «ان الارض ليست متحركة بالفعل». وهذه مطلقة عامة تكون لازمة لنقيض الدائمة.

واذا قلت : «كل انسان كاتب بالفعل» فنقيضها السريع ان الانسان لم

(١) عن الطرف المخالف وهو النقيض.

(٢) أي على الجهة غير المعرفة.

(٣) أي اسم الجهة المعرفة.

تثبت له لاكتسابه كذلك أي بالفعل. ولازم ذلك دوام السلب أي «ان بعض الانسان ليس بكتاب دائما» وهذه دائمة وهي لازمة لنقيض المطلقة العامة. ولا حاجة الى ذكر تفصيل نقائص الموجهات فلتطلب من المطولات ان ارادها الطالب على انه في غني عنها ونصحها ألا يتعب نفسه بتحصيلها فانها قليلة الجدوي.

من ملحقات التناقض :

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد

تقدم ان التناقض في المحصورات الاربع يقع بين الموجه الكلية والسالبة الجزئية وبين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية أي بين المختلفتين في الكم والكيف. ويبقى أن تلاحظ النسبة بين البواقى أي بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط ومعرفة هذه النسب تنفع أيضا في الاستدلال على قضية لمعرفة قضية أخرى لها تسمية معها كما سيأتي.

وعليه نقول : المحصورتان ان اختلفتا كما وكيفا فهما المتناقضتان وقد تقدم التناقض.

وان اختلفتا في احدهما فقط فعلي ثلاثة أقسام.

١ . (المتداخلتان) ^(١) وهما المختلفتان في الكم دون الكيف أعني الموجبتين أو السالبتين.

وسميتا متداخلتين لدخول احدهما في الاخرى لأن الجزئية داخلية في الكلية.

ومعني ذلك : ان الكلية اذا صدقت صدقت الجزئية المتحدة معها في الكيف ولا

عكس. ولازم ذلك ان الجزئية اذا كذبت كذبت الكلية المتحدة معها في الكيف ولا عكس.

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٦٠ ، وأساس الاقتباس : ص ٩٧ ، وشرح الإشارات : ص ١٨٢ ، وتحصيل :

مثلا (كل ذهب معدن) فانها صادقة ولا بد أن تصدق معها (بعض الذهب معدن) قطعاً. ومثل (بعض الذهب اسود) فانها كاذبة ولا بد أن تكذب معها (كل ذهب اسود).

٢ . (المتضادتان)^(١) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم وكانتا كليتين. وسميتا متضادتين لانهما كالضدين يمتنع صدقهما معا ويجوز أن يكذبا معا.

ومعنى ذلك أنه اذا صدقت احدهما لا بد أن تكذب الاخرى ولا عكس أي لو كذبت احدهما لا يجب أن تصدق الاخرى.

فمثلا اذا صدق (كل ذهب معدن) يجب أن يكذب (لا شيء من الذهب بمعدن). ولكن اذا كذب (كل معدن ذهب) لا يجب أن يصدق (لا شيء من المعدن بذهب) بل هذه كاذبة في المثال.

٣ . (الداخلتان تحت التضاد)^(٢) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم وكانتا جزئيتين. وانما سميتا داخلتين تحت التضاد لانهما داخلتان تحت الكليتين^(٣) كل منهما تحت الكلية المتفقة معها في الكيف من جهة ولا نهما على عكس الضدين في الصدق والكذب أي انهما يمتنع اجتماعهما على الكذب ويجوز أن يصدقا معا.

ومعنى ذلك : انه اذا كذبت احدهما لا بد أن تصدق الاخرى ولا عكس أي انه لو صدقت احدهما لا يجب أن تكذب الاخرى.

فمثلا اذا كذب (بعض الذهب اسود) فانه يجب أن يصدق (بعض

(١) راجع شرح المنظومة : ص ٦١ ، والجوهر النضيد : ص ٦١ ، وشرح الإشارات : ص ١٨٢ ، والنجاة : ص ٢٧ ، والتحصيل : ص ٧٨ .

(٢) راجع شرح المنظومة : ص ٦١ ، والجوهر النضيد : ص ٦٢ ، وشرح الإشارات : ص ١٨٢ ، والنجاة : ص ٢٧ ، والتحصيل : ص ٨٩ .

(٣) اللام للعهد ، أي : الكليتين المختلفتين بالإيجاب والسلب ، أعني المتضادتين اللتان مضى البحث عنهما آنفاً.

الذهب ليس بأسود). ولكن اذا صدق (بعض المعدن ذهب) لا يجب أن يكذب (بعض المعدن ليس بذهب) بل هذه صادقة في المثال.

وقد جرت عادة المنطقيين من القديم أن يضعوا لتناسب المحصورات جميعا لأجل توضيحها لوحا على النحو الآتي :



العكوس

سبق في أول هذا الفصل ان قلنا : ان الباحث قد يحتاج للاستدلال على مطلوبه الى أن يبرهن على قضية اخري لها علاقة مع مطلوبه يستنبط من صدقها صدق القضية المطلوبة للملازمة بينهما في الصدق. وهذه الملازمة واقعة بين كل قضية و (عكسها المستوي) وبينها وبين (عكس نقيضها). فنحن الآن نبحث عن القسمين :

العكس المستوي^(١)

أما العكس المستوي فهو : «تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق». أي ان القضية المحكوم بصدقها تحول الى قضية تتبع الاولي في الصدق وفي الايجاب والسلب بتبديل طرفي الاولي بأن يجعل موضوع الاولي محمولاً في الثانية والمحمول موضوعاً أو المقدم تالياً والتالي مقديماً.

وتسمي الاولي (الاصل) والثانية (العكس المستوي). فكلمة (العكس) هنا لها اصطلاحان : اصطلاح في نفس التبديل واصطلاح في القضية التي وقع فيها التبديل.

(١) راجع الحاشية : ص ٧٤ ، وشرح الشمسية : ص ١٢٥ ، وشرح المنظومة : ص ٦٦ ، وأساس الاقتباس : ص ١٥٨ ، وشرح الإشارات : ص ١٩٦ .

ومعنى ان العكس تابع للاصل في الصدق : أن الاصل اذا كان صادقا وجب صدق العكس. ولكن لا يجب أن يتبعه في الكذب فقد يكذب الاصل والعكس صادق. ولازم ذلك ان الاصل لا يتبع عكسه في الصدق ولكن يتبعه في الكذب فاذا كذب العكس كذب الاصل لانه لو صدق الاصل يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه.

فهنا قاعدتان تنفعان في الاستدلال :

١ . اذا صدق الاصل صدق عكسه.

٢ . اذا كذب العكس كذب اصله.

وهذه القاعدة الثانية متفرعة على الاولى. كما علمت.

شروط العكس (١)

علمنا ان العكس انما يحصل بشروط ثلاثة : تبديل الطرفين وبقاء الكيف وبقاء الصدق. أما الكم فلا يشترط بقاءه وانما الواجب بقاء الصدق وهو قد (٢) يقتضي بقاء الكم في بعض القضايا وقد (٣) يقتضي عدمه في البعض الآخر. والمهم فيما يأتي معرفة القضية التي يقتضي بقاء الصدق في عكسها بقاء الكم أو عدم بقائه.

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقيا. ولكن لم يبق الصدق فلا يسمى ذلك عكسا. بل يسمى (انقلابا).

الموجبتان تنعكسان موجبة جزئية : (٤)

أي ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية. والموجبة الجزئية

(١) راجع الحاشية : ص ٧٤ ، وشرح الشمسية : ص ١٢٦ ، وشرح المنظومة : ص ٦٦ ، وشرح المطالع : ص ١٧٤ ، والجوهر النضيد : ص ٦٩ .

(٢ و ٣) لا يخفى : أن الأولى ترك الجمع بين «قد» و «البعض».

(٤) راجع الحاشية : ص ٧٥ ، وشرح الشمسية : ص ١٢٩ ، وشرح المنظومة : ص ٦٧ .

تنعكس كنفسها. فاذا قلت :

كل ح ب	فنعكسها	ع ب ح
وع ح ب	فنعكسها	ع ب ح
ولا ينعكسان	الى	كل ب ح

البرهان :

(١) في الكلية : أن المحمول فيها اما ان يكون أعم من الموضوع أو مساويا له. وعلي التقديرين تصدق الجزئية قطعا لان الموضوع في التقديرين يصدق على بعض افراد المحمول فاذا قلت :

كل ماء مسائل	يصدق	بعض السائل ماء
وكل انسان ناطق	يصدق	بعض الناطق انسان

ولكن لا تصدق الكلية على كل تقدير لان الموضوع في التقدير الاول لا يصدق على جميع أفراد المحمول لانه أخص من المحمول فاذا قلت :

(كل سائل ماء) فالقضية كاذبة وهو المطلوب.

(٢) وفي الجزئية : اما أن يكون المحمول أعم مطلقا من الموضوع أو اخص مطلقا او اعم من وجه او مساويا. وعلى بعض هذه التقادير وهو التقدير الاول والثالث لا يصدق العكس موجبة كلية لانه اذا كان المحمول أعم مطلقا أو من وجه فان الموضوع لا يصدق على جميع أفراد المحمول انما يصدق لو كان اخص او مساويا. أما عكسه الى الموجبة الجزئية فانه يصدق على كل تقدير فاذا قلت :

بعض السائل ماء	يصدق	بعض الماء سائل
وبعض الماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
وبعض الطير أبيض	يصدق	بعض الابيض طير
وبعض الانسان ناطق	يصدق	بعض الناطق انسان

السالبة الكلية تنعكس ^(١) سالبة كلية :

فيبقي الكم والكيف معا فاذا صدق قولنا : لا شيء من الحيوان بشجر صدق لا شيء من الشجر بحيوان

والبرهان واضح : لان السالبة الكلية لا تصدق الا مع تباين الموضوع والمحمول تباينا كلياً. والمتباينان لا يجتمعان أبدا فيصح سلب كل منهما عن جميع أفراد الآخر سواء جعلت هذا موضوعا أو ذاك موضوعا.

وللتدريب على اقامة البراهين من طريق النقيض والعكس نقيم البرهان على هذا الامر بالصورة الآتية :

المفروض	لا ب ح	قضية صادقة
المدعي	لا ح ب	صادقة أيضا
البرهان :		
لو لم تصدق	لا ح ب	
لصدق نقيضها	ع ح ب	
ولصدق	ع ب ح	(العكس المستوي للنقيض)

واذا لا حظنا هذا العكس المستوي (ع ب ح) ونسبناه الى الأصل (لا ب ح) وجدناه نقيضه فلو كان (ع ب ح) صادقا وجب أن يكون (لا ب ح) كاذبا مع ان المفروض صدقه.

فوجب ان تكون لا ح ب صادقة وهو المطلوب

تعقيب

بهذا البرهان تعرف الفائدة في النقيض والعكس المستوي عند الاستدلال. لأننا لا بد أن نرجع في هذا البرهان الى الوراثة فنقول :

(١) راجع الحاشية : ص ٧٦ ، وشرح الشمسية : ص ١٢٧ ، وشرح المنظومة : ص ٦٧ .

المفروض ان	لا ب ح	صادقة
فتكذب	ع ب ح	نقيضها
وهذا النقيض عكس	ع ح ب	فيكذب أيضا
لا نه اذا كذب العكس كذب الاصل		(القاعدة الثانية)
واذا كذب هذا الاصل اعني	ع ح ب	
صدق نقيضه	لا ح ب	وهو المطلوب

فاستفدت (تارة) من صدق الاصل كذب نقيضه و (أخري) من كذب العكس كذب أصله و (ثالثة) من كذب الاصل صدق نقيضه.

وسيمر عليك هذا الاستدلال كثيرا فدقق فيه جيدا وعليك باتقانه.

السالبة الجزئية لا عكس لها (١)

أي لا تنعكس أبدا لا الى كلية ولا الى جزئية لأنه يجوز أن يكون موضوعها اعم من محمولها مثل (بعض الحيوان ليس بانسان). والاحص لا يجوز سلب الاعم عنه بحال من الاحوال لا كليا ولا جزئيا لأنه كلما صدق الاخص صدق الاعم معه فكيف يصح سلب الأعم عنه فلا يصدق قولنا (لا شيء من الانسان بحيوان) ولا قولنا (بعض الإنسان ليس بحيوان).

المنفصلة لا عكس لها : (٢) (٣)

أشرنا في صدر البحث الى ان العكس المستوي يعم الحملية

-
- (١) راجع الحاشية : ص ٧٦ ، وشرح الشمسية : ص ١٢٨ ، وشرح المنظومة : ص ٦٨ .
(٢) لا يخفى : أن المراد . كما سيصرح به . أن عكسها لغو ، فكان الأولى عدم التعبير بقوله : «لاعكس لها» سيما بعد قوله : «السالبة الجزئية لا عكس لها» فإنه يوهم كون التعبير في كلا الموردين بمعنى .
(٣) راجع شرح الشمسية : ص ١٣٣ ، وشرح المنظومة : ص ٦٨ ، والقواعد الجلية : ص ٣١٥ .

والشرطية : ولكن عند التأمل نجد أن المنفصلة لا ثمرة لعكسها لأنها أقصي ما تدل عليه تدل على (١) التنافي بين المقدم والتالي. ولا ترتيب طبيعي بينهما فانت بالخيار في جعل ايهما مقدا والثاني تاليا من دون أن يحصل فرق في البين فسواء ان قلت : العدد اما زوج أو فرد أو قلت : العدد اما فرد أو زوج فان مؤداهما واحد.

فلذا قالوا : المنفصلة لا عكس لها. أي لا ثمرة فيه.

نعم لو حولتها الى عملية فان احكام الحملية تشملها كما لو قلت في المثال مثلا : العدد ينقسم الى زوج وفرد (٢) فانها تنعكس الى قولنا : ما ينقسم الى زوج وفرد عدد.

عكس النقيض

وهو العكس الثاني للقضية الذي يستدل بصدقها على صدقه. وله طريقتان.

١ . طريقة القدماء (٣) ويسمي (عكس النقيض الموافق) لتوافقته مع أصله في الكيف وهو «تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض محمول الاصل ومحمولها نقيض موضوع الاصل مع بقاء الصدق والكيف».

(١) الأولى تبديل قوله : «تدل على» بـ «هو».

(٢) لما كانت المنفصلة تدل على عناد الطرفين : وضعاً ورفعاً أو وضعاً أو رفعاً ، لا بد في تحويلها إلى عملية أن تكون العملية الحاصلة دالة على ما هو العناد بأحد الوجوه. فقولنا : «العدد إما زوج وإما فرد» لما كانت منفصلة حقيقية تحول إلى حليتين ، هما : قولنا : «الزوج والفرد لا يجتمعان في العدد» و «الزوج والفرد لا يرتفعان في العدد» وإذا كانت مانعة الجمع أو مانعة الخلو حولت إلى عملية واحدة ، نظيرة القضية الأولى أو الثانية. وأما قوله «العدد ينقسم إلى زوج وفرد» فلا يكون مفاده مفاد المنفصلة. اللهم إلا بحسب مدلوله الالتزامي ، حيث إن التقسيم لا يصح إلا مع تباين الأقسام.

(٣) راجع الحاشية : ص ٨١ ، وشرح الشمسية : ص ١٣٣ ، وشرح المنظومة : ص ٧١.

وبالاختصار هو : «تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف». فالقضية : كل كاتب انسان تحول بعكس النقيض الموافق الي : كل (لا انسان) هو (لا كاتب) ٢ . طريقة المتأخرين ^(١) ويسمي (عكس النقيض المخالف) لتخالفه مع أصله في الكيف وهو «تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض محمول الاصل ومحمولها عين موضوع الاصل مع بقاء الصدق دون الكيف».

فالقضية : كل كاتب انسان تحول بعكس النقيض المخالف الي : لا شيء من (الانسان) بكاتب

قاعدة عكس النقيض من جهة الكم

حكم السوالب هنا حكم الموجبات في العكس المستوي وحكم الموجبات حكم السوالب هناك أي ان :

١ . السالبة الكلية تنعكس جزئية : سالبة في الموافق وموجبة في المخالف. ^(٢)

٢ . السالبة الجزئية تنعكس جزئية أيضا : سالبة في الموافق موجبة في المخالف. ^(٣)

٣ . الموجبة الكلية تنعكس كلية : موجبة في الموافق سالبة في المخالف. ^(٤)

٤ . الموجبة الجزئية لا تنعكس اصلا بعكس النقيض. ^(٥)

(١) راجع الحاشية : ص ٨١ ، وشرح الشمسية : ص ١٣٣ ، وشرح المنظومة : ص ٧١ .

(٢) راجع الحاشية : ص ٨٢ ، وشرح الشمسية : ص ١٣٦ .

(٣) راجع شرح الشمسية : ص ١٣٦ .

(٤) راجع شرح الشمسية : ص ١٣٤ .

(٥) راجع شرح الشمسية : ص ١٣٥ .

البرهان

ولا بد من اقامة البرهان على كل واحد من تلك الاحكام السابقة وفي هذه البراهين تدريب للطالب على الاستفادة من النقيض والعكس في الاستدلال وقد استعملنا الاسلوب المتبع في الهندسة النظرية لإقامة البرهان. فمن ألف اسلوب الكتب الهندسية يسهل عليه ذلك. وقد تقدم مثال منه في البرهان على عكس السالبة الكلية بالعكس المستوي موضحا (*).

ويجب أن يعلم انا نرمز للنقيض بحرف عليه فتحة (١) للاختصار وللتوضيح. في كل ما سيأتي على هذا النحو :

بَ نقيض الموضوع

حَ نقيض المحمول

برهان عكس السالبة الكلية

فلاجل اثبات عكس السالبة الكلية بعكس النقيض نقيم برهانين : برهاننا على عكسها بالموافق وبرهان على عكسها بالمخالف فنقول :

(أولاً) المدعي انها تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا تنعكس سالبة كلية فهنا مطلوبان أي انه اذا صدقت.

لا ب ح

صدق س حَ بَ (المطلوب الاول)

ولا تصدق لا حَ بَ (المطلوب الثاني)

البرهان :

ان من المعلوم :

(*) واتباع هذا الأسلوب من البرهان من مختصات هذا الكتاب.

(١) إذ لو أتى بحرف النفي «لا» ، اشتبه بما يرمز به للسالبة الكلية.

- ١ . ان السالبة الكلية ال تصدق الا اذا كان بين طرفيها تباين كلي . وهذا بديهي .
 ٢ . ان النسبة بين نقيضي المتباينين هي التباين الجزئي وقد تقدم البرهان على ذلك في بحث النسب في الجزء الاول. (١)
 ٣ . ان مرجع التباين الجزئي الى سالتين جزئيتين كما ان مرجع التباين الكلي الى سالتين كليتين . وهذا بديهي أيضا .

وينتج من هذه المقدمات الثلاث أنه :

اذا صدق	لا ب ح	(أي يكون بين الطرفين تباين كلي)
صدقت	س ب ح	السالبة الجزئية بين النقيضين
وصدقت أيضا	س ح ب	السالبة الجزئية بين النقيضين

وهو (المطلوب الاول)

ثم يفهم من المقدمة الثانية ان التباين الكلي لا يتحقق دائما بين نقيضي المتباينين اذ ربما يكون بينهما العموم والخصوص من وجه .

أي ان السالبة الكلية بين نقيضي المتباينين لا تصدق دائما .

أو فقل لا تصدق دائما لا ح ب (المطلوب الثاني)

(ثانيا) المدعي ان السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف ولا

تنعكس موجبة كلية فهنا مطلوبان أي انه اذا صدقت :

لا ب ح

صدقت ع ح ب (المطلوب الاول)

ولا تصدق كل ح ب (المطلوب الثاني)

البرهان :

لما كان بين ب ، ح تباين كلي كما تقدم فمعناه أن احدهما

(١) راجع ص ٨٣ .

يصدق من نقيض الآخر.

أي ان ب يصدق مع حـ

واذا تصادق ب وحـ

صدق على الاقل ع ح ب

(المطلوب الاول)

ثم انه تقدم ان نقيضي المتباينين قد تكون بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه
فيصدق على هذا التقدير :

حـ مع ب

ولا يصدق حينئذ حـ مع ب والا لاجتمع النقيضان ب ، بـ

فلا يصدق كل حـ ب (المطلوب الثاني)

برهان عكس السالبة الجزئية

ولأجل اثبات عكس السالبة الجزئية بعكس النقيض أيضا نقيم برهانين للموافق
والمخالف فنقول :

(اولا) المدعي ان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا
تنعكس كلية فهنا مطلوبان أي انه اذا صدقت :

س ب حـ

صدقت س حـ بـ (المطلوب الاول)

ولا تصدق لا حـ بـ (المطلوب الثاني)

البرهان :

من المعلوم ان السالبة الجزئية تصدق في ثلاثة فروض :

١ . ان يكون بين طرفيها عموم من وجه. وحينئذ يكون بين نقيضيهما تباين جزئي كما
تقدم في بحث النسب.

٢ . ان يكون بينهما تباين كلي وبين نقيضيهما أيضا تباين جزئي كما تقدم.

٣ . ان يكون الموضوع أعم مطلقا من المحمول فيكون نقيض المحمول أعم مطلقا من نقيض الموضوع.

وعلى جميع هذه التقادير الثلاثة تصدق السالبة الجزئية :

س ح ب (المطلوب الاول)

اما للتباين الجزئي بينهما أو لان نقيض ح أعم مطلقا من نقيض ب.

ثم على بعض التقادير يكون بين نقيضي الطرفين عموم وخصوص من وجه أو مطلقا فلا تصدق السالبة الكلية :

لا ح ب (المطلوب الثاني)

(ثانيا) المدعي ان السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف ولا

تنعكس كلية فهنا مطلوبان أي اذا صدقت :

س ب ح

صدقت ع ح ب (المطلوب الاول)

ولا تصدق كل ح ب (المطلوب الثاني)

البرهان :

تقدم ان على جميع التقادير الممكنة للموضوع والمحمول في السالبة الجزئية اما أن يكون

بين نقيضيهما تباين جزئي أو ان نقيض المحمول أعم مطلقا فيلزم على القديرين أن يصدق :

بعض ح بدون ب

فيصدق بعض ح مع ب

لا النقيضين (وهما ب ، ب) لا يرتفعان

أي يصدق ع ح ب (المطلوب الاول)

ثم ان نقيضي الموضوع والمحمول قد يكون بينهما عموم من وجه.

وقد تصدق
ويمكن تحويلها الى
لان الاولي موجبة معدولة المحمول فيمكن جعلها سالبة محصلة المحمول اذ السالبة
المحصلة المحمول أعم من الموجبة المعدولة المحمول اذا اتفقا في الكم واذا صدق الاخص صدق
الأعم قطعاً فاذا كانت :

صادقة	ع ح ب	صادقة	س ح ب
كذب نقيضها	كل ح ب	(المطلوب الثاني)	س ح ب

برهان عكس الموجبة الكلية

ولا جمل اثبات عكس الموجبة الكلية بعكس النقيض نقيم أيضا برهانين للموافق
والمخالف فنقول :

(اولا) المدعي انها تنعكس موجبة كلية بعكس النقيض الموافق أي انه اذا صدقت :

(المفروض)	كل ب ح	صدق
(المطلوب)	كل ح ب	

البرهان :

	كل ح ب	لو لم تصدق
نقيضها	س ح ب	لصدقت
عكس نقيضها الموافق	س ب ح	فتصدق
نقيض العكس المذكور	كل ب ح	فتكذب

وهذا خلف. أي خلف الفرض لان هذا (نقيض العكس المذكور) هو نفس الاصل
المفروض صدقه.

(وهو المطلوب)	كل ح ب	فوجب ان تصدق
---------------	--------	--------------

(ثانيا) المدعي ان الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية بعكس النقيض المخالف أي انه اذا

صدق :

كل ب ح (المفروض)

لا ح ب (المطلوب)

صدق

البرهان :

لا ح ب

لوم تصدق

ع ح ب نقيضها

لصدق

ع ب ح عكسها المستوي

فتصدق

وهذه موجبة جزئية معدولة المحمول فتحول الى سالبة جزئية محصلة المحمول وقد تقدم

فيحدث أن :

س ب ح

كل ب ح نقيضها

فتكذب

وهذا خلف لانه الاصل المفروض صدقه

لا ح ب (وهو المطلوب)

فوجب ان تصدق

الموجبة الجزئية لا تنعكس

يكفيها للبرهنة على عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض الموافق والمخالف

مطلقا أن نبرهن على عدم انعكاسها الى الجزئية. وبطريق أولي يعلم عدم انعكاسها الى الكلية

لأنه تقدم ان الجزئية داخله في الكلية فاذا كذبت الجزئية كذبت الكلية. وعليه فنقول :

(اولا) المدعي ان الموجبة الجزئية لا تنعكس الى موجبة جزئية بعكس النقيض الموافق.

ع ب ح

فاذا صدقت

ع ح ب

لا يلزم ان تصدق

البرهان :

من موارد صدق الموجبة الجزئية أن يكون بين طرفيها عموم من وجه فيكون حينئذ بين نقيضيهما نسبة التباين الجزئي الذي هو أعم من التباين الكلي والعموم من وجه فيصدق على تقديم التباين الكلي :

لا ح ب

فيكذب نقيضها ع ح ب (وهو المطلوب)

(ثانيا) المدعي ان الموجبة الجزئية لا تنعكس الى السالبة الجزئية بعكس النقيض المخالف.

فاذا صدقت ع ب ح

لا يلزم ان تصدق س ح ب

البرهان :

قد تقدم على تقديم التباين الكلي بين نقيضي الطرفين في الموجبة الجزئية والسالبة الكلية :

لا ح ب

فتصدق كل ح ب لان سلب السلب ايجاب

فيكذب نقيضها س ح ب (وهو المطلوب)

ولأجل أن يتضح لك عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض تدبر هذا المثال وهو (بعض الانسان حيوان) فان هذه القضية لا تنعكس بعكس النقيض الموافق الى (بعض اللاحويان انسان) ولا الى (كل لا حيوان انسان) لا نهما كاذبتان لأنه لا شيء من اللاحويان بانسان.

ولا تنعكس بالمخالف الى (ليس كل لا حيوان لا انسان) ولا الى (لا شيء من

اللاحويان بلا انسان) الا نهما كاذبتان أيضا لأن كل لا حيوان هو لا انسان.

تمرينات

- ١ . اذا كانت هذه القضية (كل عاقل لا تبطره النعمة) صادقة. فبين حكم القضايا الآتية في صدقها أو كذبها. مع بيان السبب :
- أ . بعض العقلاء لا تبطره النعمة.
 ب . ليس بعض العقلاء لا تبطره النعمة.
 ج . جميع من لا تبطرهم النعمة عقلاء.
 د . لا شخص من العقلاء لا تبطره النعمة.
 هـ . كل من تبطره النعمة غير عاقل.
 و . لا شخص ممن تبطره النعمة بعاقل.
 ز . بعض من لا تبطره النعمة عاقل.
- ٢ . اذا كانت هذه القضية (بعض المعادن ليس يذوب بالحرارة) كاذبة فاستخرج القضايا الصادقة والكاذبة التي تلزم من كذب هذه القضية.
- ٣ . استدل (*) فخر المحققين في شرحه (الايضاح) على أن الماء يتنجس بالتغيير التقديري بالنجاسة فقال : «ان الماء مقهور بالنجاسة عند التغيير التقديري لانه كلما لم يصير الماء مقهورا لم يتغير بها على تقدير المخالفة^(١). وينعكس النقيض الى قولنا : كلما تغير الماء على تقدير المخالفة بالنجاسة كان مقهورا^(٢)».
- فبين أي عكس نقيض هذا. وكيف استخراجها. ولا حظ ان القضية المستعملة هنا شرطية متصلة.

(*) نقل هذا الاستدلال صاحب المدارك في مبحث الماء. ثم اورد عليه فراجع اذا شئت.

(١) مفروض المسألة : ما إذا وقع في الماء نجاسة موافقة للماء في الصفات ، ولكن كانت بمقدار لو وقعت في الماء وكانت مخالفة له في الصفة لغيرته.

(٢) راجع الإيضاح : ج ١ ص ١٦ .

من ملحقات العكوس

النقض

من المباحث التي لا تقل شأنًا عن العكوس في استنباط صدق القضية من صدق أصلها مباحث (النقض) فلا بأس بالتعرض لها الحاقًا لها بالعكوس فنقول :
النقض : هو تحويل القضية الى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية على موضعهما. وهو على ثلاثة أنواع :

- ١ . أن يجعل نقيض موضوع الاولي موضوعًا للثانية ونفس محمولها محمولًا ويسمي هذا التحويل (نقض الموضوع) والقضية المحولة (منقوضة الموضوع).
- ٢ . أن يجعل نفس موضوع الاولي موضوعًا للثانية ونقيض محمولها محمولًا ويسمي التحويل (نقيض المحمول) والقضية المحولة (منقوضة المحمول).
- ٣ . أن يجعل نقيض الموضوع موضوعًا ونقيض المحمول محمولًا.

(١) مع تبديل أحدهما أو كليهما بنقيضه.

(٢) لا يخفى عليك : أنه لا يختص النقض بالقضايا الحملية ، بل يعمها والشرطية المتصلة ، كما سيصرح بذلك في ص ٢٨٧ .

ويسمي التحويل (النقض التام). والقضية المحولة (منقوضة الطرفين).
ولنبحث عن قاعدة كل واحد من هذه الانواع. ولنبدأ بقاعدة نقض المحمول لأنه الباب
للباقي كما ستعرف السر في ذلك :

قاعدة نقض المحمول

علينا لاستخراج منقوضة المحمول صادقة على تقدير صدق أصلها ان نغير كيف القضية
ونستبدل محمولها بنقيضه. مع بقاء الموضوع على حاله وبقاء الكم. ولا بد من اقامة البرهان
على منقوضة محمول كل واحدة من المحصورات فنقول :

١ . (الموجبة الكلية) منقوضة محمولها سالبة كلية نحو كل انسان حيوان فتحول بنقض
محمولها الي : «لا شيء من الانسان بلا حيوان».
وللبرهان على ذلك نقول :

إذا صدقت	كل ب ح	(المفروض)
صدقت	لا ب ح	(المطلوب)

البرهان :

إذا صدقت	كل ب ح	
صدقت	لا ب ح	عكس نقيضها المخالف
	لا ب ح	وهو المطلوب

٢ . (الموجبة الجزئية) منقوضة محمولها سالبة جزئية نحو بعض الحيوان انسان فتحول
بنقض محمولها الي : «ليس كل حيوان لا انسان أي أنه إذا صدقت :

إذا صدقت	ع ب ح	(المفروض)
صدقت	س ب ح	(المطلوب)

البرهان :

للم تصدق س ب حـ

لصدق نقيضها كل ب حـ

فتصدق لا ب حـ (نقض المحمول)

فيكذب نقيضها ع ب حـ

ولكنه عن الاصل فهو خلاف الفرض.

فيجب ان يصدق س ب حـ (وهو المطلوب)

٣ . (السالبة الكلية) منقوضة محمولها موجبة كلية نحو لا شيء من الماء بجامد فتتحول

بنقض محمولها الي : «كل ماء غير جامد».

أي انه اذا صدقت : .

لا ب حـ (المفروض)

صدقت كل ب حـ (المطلوب)

البرهان :

لو لم تصدق كل ب حـ

لصدق نقيضها س ب حـ

فتصدق ع ب حـ لأن سلب السلب ايجاب

فيكذب نقيضها لا ب حـ

ولكنه عين الاصل فهو خلاف الفرض.

فيجب ان يصدق كل ب حـ (وهو المطلوب)

٤ . (السالبة الجزئية) منقوضة محمولها موجبة جزئية نحو ليس كل معدن

ذهبا فتتحول بنقض محمولها الي : «بعض المعدن غير ذهب».

س ب حـ (المفروض)

صدقت ع ب حـ (المطلوب)

البرهان :

(الاصل)	س ب ح	إذا صدقت
(عكس النقيض المخالف)	ع ح ب	صدقت
وهو المطلوب	ع ب ح	وينعكس بالعكس المستوي الى

تنبيهان

طريقة تحويل الاصل

(التنبيه الاول) ^(١) الطريق التي اتبعناها ^(٢) في البرهان على منقوضة محمول الموجبة الكلية والسالبة الجزئية طريق جديدة في البرهان ينبغي أن نسميها الآن (طريقة تحويل الاصل) قبل مجيء بحث القياس فتدخل في أحد أقسامه ^(*) كالطريق السابقة التي سميناها : (طريقة البرهان على كذب النقيض).

وقد رأيت أننا في هذه الطريقة (طريقة تحويل الاصل) أجرينا التحويلات التي سبقت معرفتنا لها على الاصل ثم على المحول من الاصل تباعا حتي انتهينا الى المطلوب : فقد رأيت في الموجبة الكلية أنا حولنا الاصل الى عكس النقيض المخالف فيصدق على تقدير صدق أصله ثم حولنا هذا العكس الى العكس المستوي فخرج لنا نفس المطلوب اعني (منقوضة المحمول) فيصدق التحويل الثاني على تقدير

(١) قد ورد في النسخ المطبوعة «التنبيه الأول» بعد قوله : «طريقة تحويل الأصل» والمناسب للسياق ما أثبتناه.

(٢) أنت الضمير لأن «الطريق» مما يذكر ويؤنث. (أقرب الموارد).

(*) وهو قياس المساواة لان منقوضة المحمول لازمة لعكس نقيض الاصل لانها عكسه المستوي وعكس النقيض لازم للاصل ولازم للازم لازم.

صدق عكس نقيض الاصل (تحويل الاول) الصادق على تقدير صدق الاصل فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق الاصل وهذا هو المقصود اثباته فتوصلنا الى المطلوب بأخصر طريق.

وستتبع هذه الطريق السهلة فيما يأتي لنقض الموضوع والنقض التام ويمكن اجرائها أيضا في البرهان على عكس النقيض باستخدام منقوضة المحمول. وعلى الطالب أن يستعمل الحدق وينتبه الى أنه أي التحويلات ينبغي استخدامه حتي يتوصل الى مطلوبه.

تحويل معدولة المحمول

(التنبيه الثاني) ^(١) وقد استعملنا في عكس النقيض ونقض المحمول طريقتين ^(٢) من التحويل الملازم للاصل في الصدق وفي الحقيقة هما من باب نقض المحمول ولكن لبدايتهما استدللنا بهما قبل ان يأتي البرهان على منقوضة المحمول ولذا لم نسمها بنقض المحمول وهما :
 أ . (تحويل الموجبة المعدولة الى سالبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم) لأن مؤداها واحد وانما الفرق ان السلب محمول في الموجبة والحمل مسلوب في السالبة.
 ب . تحويل السالبة المعدولة المحمول الى موجبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم لان سلب السلب ايجاب. وهذا بديهي واضح.

(١) قد ورد في النسخ المطبوعة قوله : «التنبيه الثاني» بعد قوله : «معدولة المحمول» والمناسب للسياق ما أثبتناه.
 (٢) الطريقة الأولى : استعملها في البرهان على عكس نقيض السالبة الجزئية بالمخالف. والثانية استعملها في البرهان على عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض المخالف. وكذا في البرهان على نقض محمول السالبة الكلية.

تمرينات

- ١ . برهن على نقض محمول الموجبة الكلية بطريق البرهان على كذب النقيض.
- ٢ . برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريق البرهان على كذب النقيض.
- ٣ . برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريقة تحويل الاصل بأخذ عكس النقيض الموافق اولا ثم استمر الى أن تستخرج منقوضة المحمول.
- ٤ . جرب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الاصل.
- ٥ . برهن على نقض محمول السالبة الكلية بطريقة تحويل الاصل. وانظر ماذا ستكون النتيجة وبين ما تجده.
- ٦ . برهن على عكس النقيض المخالف والموافق لكل من المحصورات. عدا الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الاصل واستخدم لهذا الغرض قاعدتي نقض المحمول والعكس المستوي فقط.
- ٧ . جرب أن تبرهن على عكس النقيض المخالف والموافق للموجبة الجزئية بهذه الطريقة وانظر انك ستقف فلا تستطيع الوصول الى النتيجة فبين أسباب الوقوف.

قاعدة النقض التام ونقض الموضوع

لاستخراج (منقوضة الطرفين) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع

القضية الاصلية نقيضه فنجعله موضوعا وبمحمولها نقيضه فنجعله محمولا مع تغيير الكم دون الكيف.

ولاستخراج (منقوضة الموضوع) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الاصلية نقيضه فنجعله موضوعا ونبقي المحمول على حاله مع تغيير الكم والكيف معا.

ولا ينقض بهذين النقيضين الا الكليتان. ولا بد من البرهان لكل من المحصورات :

١ . (الموجبة الكلية) نقضها التام موجبة جزئية ونقض موضوعها سالبة جزئية نحو كل

فضة معدن فنقضها التام : (بعض الالافضة هو لا معدن) ونقض موضوعها : (بعض الالافضة ليس هو معدنا).

وللبرهان على ذلك نقول :

	كل ب ح	المفروض صدق
(المطلوب الاول)	ع ب ح	والمدعي صدق
(المطلوب الثاني)	س ب ح	وصدق

البرهان :

	كل ب ح	اذا صدق
عكس النقيض الموافق	كل ح ب	صدق
(وهو المطلوب الاول)	ع ب ح	فيصدق عكسه المستوي

وتنقض محمول هذا الاخير فيحدث س ب ح (وهو المطلوب الثاني)

٢ . (السالبة الكلية) نقضها التام سالبة جزئية ونقض موضوعها موجبة جزئية نحو : لا

شيء من الحديد بذهب فنقضها التام : (بعض الالاحديد ليس بلا ذهب) ونقض موضوعها : (بعض الالاحديد ذهب).

وللبرهان على ذلك نقول :

	لا ب ح	المفروض صدق
(المطلوب الاول)	س ب ح	والمدعي صدق
(المطلوب الثاني)	ع ب ح	وصدق
		البرهان :

	لا ب ح	اذا صدق
العكس المستوي	لا ح ب	صدق
(وهو المطلوب الاول)	س ب ح	فيصدق عكس نقيضه الموافق

وننقض محمول هذا الأخير فيحدث ع ب ح (وهو المطلوب الثاني)

٣ و ٤ - (الجزئيتان) ليس لهما نقض تام ولا نقض موضوع. وللبرهنة لعي ذلك يكفي

البرهان على عدم نقضهما الى الجزئية فيعلم بطريق اولي عدم نقضهما

الي الكلية كما قدمنا في عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض فنقول :

(في الموجبة الجزئية) :

	ع ب ح	المفروض صدق
(المطلوب الاول)	ع ب ح	المدعي ال تصدق دائما
(المطلوب الثاني)	س ب ح	ولا تصدق دائما
		البرهان :

تقدم في عكس النقيض في الموجبة الجزئية ان في بعض تقاديرها تكون النسبة بين

نقيضي طرفيها التباين الكلي فتصدق حينئذ السالبة الكلية :

	لا ب ح	
(وهو المطلوب الاول)	ع ب ح	فيكذب نقيضها

وتصدق أيضا منقوضة محمول هذه السالبة الكلية

كل ب ح

فيكذب نقيضها س ب ح (وهو المطلوب الثاني)

(وفي السالبة الجزئية) :

المفروض صدق س ب ح

والمدعي لا تصدق دائما س ب ح (المطلوب الاول)

ولا تصدق دائما ع ب ح (المطلوب الثاني)

البرهان :

في السالبة الجزئية قد يكون الموضوع أعم من المحمول مطلقا نحو بعض الحيوان ليس

بانسان ولما كان :

(اولا) نقض الاعم اخص من نقيض الاخص مطلقا. فتصدق اذن الموجبة الكلية :

كل ب ح

فيكذب نقيضها س ب ح (وهو المطلوب الاول)

و (ثانيا) نقض الاعم يبين عين الاخص تباينا كليا فتصدق اذن السالبة الكلية :

لا ب ح

فيكذب نقيضها ع ب ح (وهو المطلوب الثاني)

لوح نسب المحصورات

س ب ح	لا ب ح	ع ب ح	كل ب ح	الاصل
كل ب ح	ع ب ح	لا ب ح	س ب ح	النقيض
س ح ب	لا ح ب	ع ح ب	ع ح ب	العكس المستوي
ع ح ب	س ح ب	س ب ح	كل ح ب	عكس النقيض الموافق
ع ب ح	ع ح ب		لا ح ب	عكس النقيض المخالف
	كل ب ح		لا ب ح	نقض المحمول
	س ب ح		ع ب ح	نقض الطرفين
	ع ب ح		س ب ح	نقض الموضوع

البديهية (١) المنطقية

أو

الاستدلال المباشر البديهي

جميع ما تقدم من احكام القضايا (النقبض والعكوس والنقض) هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة الى القضية المحولة عن الاصل أي النقيض والعكس والنقض لأنه يستدل في النقض من صدق احدي القضيتين على كذب الاخرى وبالعكس ويستدل في الباقي من صدق الاصل على صدق ما حول اليه عكسا أو نقضا أو من كذب العكس والنقض على كذب الاصل.

وسميناه مباشرا لأن انتقال اذهن الى المطلوب أعني كذب القضية أو صدقها انما يحصل من قضية (٢) واحدة معلومة فقط بلا توسط قضية أخرى. وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع الاستدلال المباشر. وبقي

(١) البديهية ، ظ.

(٢) أقول : لعل وجه تسميته بالمباشر عدم توسط الحد الأوسط فيه ، فإن الاستدلال غير المباشر . وهو الذي تركب من أكثر من قضية واحدة . يحتاج إلى الحد الأوسط حتى يربط بين الأصغر والأكبر.

نوع آخر منه بديهي لا يحتاج الى أكثر من بيانه. وقد يسمي (البديهية المنطقية) فنقول :
من البديهيات في العلوم الرياضية انه اذا أضفت شيئاً واحداً الى كل من الشئيين
المتساويين فان نسبة التساوي لا تتغير فلو كان :

$$ب = ح$$

وأضفت الى كل منهما عدداً معيناً مثل عدد (٤) لكان :

$$ب + ٤ = ح + ٤$$

وكذلك اذا طرحنا من كل منهما عدداً معيناً أو ضربتهما فيه أو قسمتهما عليه كعدد
٤ فان نسبة التساوي لا تتغير فيكون :

$$ب . ٤ = ح . ٤$$

$$وب * ٤ = ح * ٤$$

$$وب = ح$$

وكذا لا تتغير النسبة لو كان ب أكبر من ح أو أصغر منه فانه يكون ب + ٤ أكبر من
ح + ٤ أو اصغر منه

وب . ٤ أكبر من ح . ٤ أو اصغر منه وهكذا

ونظير ذلك نقول في القضية فانه لو صح أن تزيد كلمة على موضوع القضية ونفس
الكلمة على محمولها فان نسبة القضية لا تتغير بمعنى بقاء الكم والكيف والصدق .

فاذا صدق : كل انسان حيوان واضفت كلمة (رأس) الى طرفيها صدق : كل (رأس)

انسان (رأس) حيوان .

أو اضفت كلمة (يجب) مثلاً صدق : كل (من يجب) انسانا (يجب) حيوانا

واذا صدق : لا شيء من الحيوان بحجر صدق : لا شيء من الحيوان (مستلقيا) بحجر

(مستلقيا)

وإذا صدق : بعض المعدن ليس بذهب صدق : بعض (قطعة) المعدن ليس (بقطعة) ذهب

وهكذا يمكن لك أن تحول كل قضية صادقة الى قضية أخرى صادقة بزيادة كلمة تصح زيادتها على الموضوع والمحمول معا بغير تغيير في كم القضية وكيفها سواء كانت الكلمة مضافة أو حالا أو وصفا أو فعلا او اي شيء آخر من هذا القبيل ^(١).

(١) لا يخفى عليك : إن هذا في غير ما يفيد معنى المنفي ، مثل «لا» و «غير» و «دون» و ... فإن زيادته على الموضوع والمحمول يكون من نقض الطرفين ، وهو بعد اختصاصه بالكليتين يستلزم تقييد الكم أيضا. كما مر. فلعله لم يستثنه اعتمادا على ما مر من بيان حكم نقض الطرفين على حدة.

البابُ الخامس

الحجة وهيمة تأليفها

أو

مباحثُ الاستدلالِ

تصدير

ان اسمي هدف للمنطقي وأقصي مقصد له (مباحث الحجة) أي مباحث المعلوم التصديقي الذي يستخدم للتوصل الى معرفة المجهول التصديقي. أما ما تقدم من الابواب فكلها في الحقيقة مقدمات لهذا المقصد حتي مباحث المعرف لان المعرف انما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول.

و (الحجة) عندهم عبارة عما يتألف من قضايا يتجه بها الى مطلوب يستحصل بها وانما سميت (حجة) لانه يحتج بها على الخصم لاثبات المطلوب وتسمي (دليلا) لانها تدل على المطلوب وهيئتها وتأليفها لاجل الدلالة يسمي (استدلالا).

ومما يجب التنبيه عليه قبل كل شيء : ان القضايا ليست كلها يجب أن تطلب بحجة والا لما انتهينا الى العلم بقضية أبدا بل لا بد من الانتهاء الى قضايا بديهية ليس من شأنها ان تكون مطلوبة وانما هي المباديء للمطالب وهي رأس المال للمتجر العلمي.

طريق الاستدلال او اقسام الحجة

من منا لم يحصل له العلم بوجود النار عند رؤية الدخان ومن ذا

الذي لا يتوقع صوت الرعد عند مشاهدة البرق في الحساب؟ ومن ذا الذي لا يستنبط أن النوم يجم القوي وأن الحجر يتبل بوضعه في الماء وأن السكينة تقطع الاجسام الطرية؟ وقد نحكم على شخص بأنه كريم لأنه يشبهه في بعض صفاته كريما نعرفه أو نحكم على قلم بأنه حسن لأنه يشبهه قلما جريئنا ... وهكذا الى آلاف من أمثال هذه الاستنتاجات تمر علينا كل يوم.

وفي الحقيقة ان هذه الاستنتاجات الواضحة التي لا يخلو منها ذو شعور ترجع كلها الى أنواع الحجّة المعروفة التي نحن بصدد بيانها ولكن على الاكثر لا يشعر المستنبط انه سلك أحد تلك الانواع وان كان من علماء المنطق. وقد تعجب لو قيل لك أن تسعة وتسعين في المائة من الناس هم منطقيون بالفطرة من حيث لا يعلمون.

ولما كان الانسان من ذلك يقع في كثير من الخطأ في أحكامه او يتعذر عليه تحصيل مطلوبه لم يستغن عن دراسة الطرق العلمية للتفكير الصحيح والاستدلال المنتج. والطرق العلمية للاستدلال عدا طريق الاستدلال المباشر الذي تقدم البحث عنه هي ثلاثة أنواع رئيسة :

١ . (القياس) وهو أن يستخدم الذهن القواعد العامة ^(١) المسلم بصحتها في الانتقال الى مطلوبه ^(٢). وهو العمدة في الطرق.

(١) لا يخفى عليك : أن الذي يكون قوام القياس إنما هي قاعدة عامة واحدة ، إذ لا يشترط في قياس كلية جميع مقدماته ، وإنما الواجب كلية إحدى مقدماته ، في كل قياس بسيط. والمركب ينحل إليه.
(٢) سواء كان مطلوبه حكما كليا أم جزئيا. فلا اعتبار بما يقال : من أن القياس سير من الكلي إلى الجزئي ، فإن قولنا «كل إنسان متعجب ، وكل متعجب ضاحك» قياس وينتج حكما كليا.

٢ . (التمثيل) وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين ^(١) الى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما.

٣ . (الاستقراء) وهو ان يدرس الذهن عدة جزئيات ^(٢) قيستنبط منها حكما عاما.

(١) الكلين أو الجزئين. نعم لابد من كونهما جزئيين إضافيين. وإلا لم يوجد بينهما جهة مشتركة.

(٢) إضافية ، سواء كانت جزئيات حقيقية أم كليات.

١ . القياس

تعريفه

عرفوا القياس ^(١) بأنه : «قول مؤلف من قضايا متي سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر»^(٢).

الشرح ^(٣) . :

- ١ . (القول) : جنس . ومعناه المركب التام الخبري فيعم القضية الواحدة والاكثر .
- ٢ . (مؤلف من قضايا ... الى آخره) : فصل . والقضايا جمع منطقي أي

(١) راجع الحاشية : ص ٨٦ ، وشرح الشمسية : ص ١٣٨ ، وشرح المنظومة : ص ٧٢ ، والقواعد الجلية : ص ٣٣١ ، والجوهر النضيد : ص ٨٢ .

(٢) لا يخفى عليك : أن هذا الذي ذكره تعريف للقياس الكامل ، وإلا فالقياس له معنى أعم هو مطلق القول المؤلف الذي متى سلم لزمه قول آخر ، سواء كان هذا اللزوم لذات ذلك القول أو بضميمة مقدمة خارجية كقياس المساواة .

(٣) راجع الحاشية : ص ٨٦ ، وشرح الشمسية : ص ١٣٩ ، وشرح المنظومة : ص ٧٢ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة : ص ٢٨٦ ، وشرح المطالع : ص ١٤٢ ، والجوهر النضيد : ص ٨٣ وأساس الإقتباس ، ص ١٨٧ وشرح الإشارات : ص ٢٣٣ ، والتحصيل : ص ١٠٨ .

ما يشمل الاثني ويخرج بقيد القضايا الاستدلال المباشر لانه كما سبق قضية واحدة على تقدير التسليم بها تستلزم قضية أخرى.

٣ . (مقى سلّمت) : من التسليم. وفيه اشارة الى أن القياس لا يشترط فيه أن تكون قضايا مسلمة فعلا بل شرط كونه قياسا أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضاياه قول آخر كشأن الملازمة بين القضية وبين عكسها أو نقضها فانه على تقدير صدقها تصدق عكسها ونقضها. واللازم يتبع الملزوم في الصدق فقط دون الكذب كما تقدم في العكس المستوي لجواز كون لازما أعم. ومنه يعرف : أن كذب القضايا المؤلفة لا يلزم منه كذب القول اللازم لها نعم كذبه يستلزم كذبها.

٤ . (لزم عنه) : يخرج به الاستقراء والتمثيل لانهما وان تألفا من قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو اللزوم لجواز تخلفه عنهما لانهما أكثر ما يفيدان الظن إلا بعض الاستقراء^(١). سيأتي.

٥ . (لذاته) : يخرج به قياس المساواة^(٢). كما سيأتي في محله فان قياس المساواة انما يلزم منه القول الآخر لمقدمة خارجة عنه لا لذاته. مثل :

ب . يساوي ح. وح يساوي د .. ينتج ب يساوي د

ولكن لا لذاته بل لصدق المقدمة الخارجية وهي : مساوي المساوي مساو. ولذا لا

ينتج مثل قولنا : ب نصف ج. وج نصف د لان نصف النصف ليس نصفًا بل ربعًا.

الاصطلاحات العامة في القياس

لابد اولًا من بيان المصطلحات العامة عدا المصطلحات الخاصة بكل

(١) وهو الاستقراء التام. ومثله الاستقراء المبني على التعليل عند المصنف ، كما سيأتي في ص ٣١٢ وسيأتي ما فيه.

(٢) يستفاد من إطلاق القياس عليه هنا ، وكذا في ص ٣٠٦ أن للقياس إطلاق آخر أعم ، تعريفه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه قول آخر ، وإن لم يكن لذاته بل بمقدمة خارجية.

نوع التي سيرد ذكرها في مناسباتها. وهي : .

١. (صورة القياس). ويقصد بها هيئة التأليف الواقع بين القضايا.
٢. (المقدمة). وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس. والمقدمات تسمى أيضا (مواد القياس).
٣. (المطلوب). وهو : القول اللازم من القياس. ويسمى (مطلوبا) عند أخذ الذهن في تأليف المقدمات.

٤. (النتيجة). وهي المطلوب عينه ولكن يسمى بها بعد تحصيله من القياس.
 ٥. (الحدود). وهي : الاجزاء الذاتية للمقدمة. ونعني بالاجزاء الذاتية الاجزاء التي تبقى بعد تحليل القضية فاذا فككنا وحللنا العملية مثلا الى اجزائها لا يبقى منها الا الموضوع والمحمول دون النسبة لان النسبة انما تقوم بالطرفين للربط بينهما فاذا أفرد كل منهما عن الآخر فمعناه ذهاب النسبة بينهما. وأما السور والجهة فهما من شؤون النسبة فلا بقاء لهما بعد ذهابها. وكذلك اذا حللنا الشرطية الى اجزائها لا يبقى منها الا المقدم والتالي.
- فالموضوع والمحمول أو المقدم والتالي هي الاجزاء الذاتية للمقدمات. وهي (الحدود) فيها.

ولنوضح هذه المصطلحات بالمثل فنقول :

- (١) شارب الخمر : فاسق.
 - (٢) وكل فاسق : ترد شهادته.
 - (٣) .. شارب الخمر : ترد شهادته.
- فبواسطة نسبة كلمة (فاسق) الى شارب الخمر في القضية رقم (١). ونسبة ردّ الشهادة الى (كل فاسق) في القضية رقم (٢) استنبطنا النسبة بين ردّ الشهادة والشارب في القضية رقم (٣).

فكل واحدة من القضيتين (١) و (٢) : مقدمة

وشارب الخمر وفاسق وترد شهادته : حدود

والقضية رقم (٣) : مطلوب ونتيجة

والتأليف بين المقدمتين : صورة القياس

ولا يخفي انا استعملنا هذه العلامة ... النقط الثلاث ووضعناها قبل النتيجة. وهي علامة هندسية تستعمل للدلالة على الانتقال الى المطلوب وتقرأ (اذن). وسنستعملها عند استعمال الحروف فيما يأتي للاختصار وللتوضيح.

أقسام القياس

بحسب مادته وهيئته

قلنا ان المقدمات تسمى (مواد القياس) وهيئة التأليف بينها تسمى (صورة القياس) فالبحث عن القياس من نحوين :

(١) من جهة (مادته) بسبب اختلافها مع قطع النظر عن الصورة بأن تكون المقدمات يقينية أو ظنية أو من المسلمات أو المشهورات أو الوهيمات أو المخيلات أو غيرها مما سيأتي في بابه. ويسمي البحث فيها (الصناعات الخمس) الذي عقدنا لأجله الباب السادس الآتي فانه ينقس القياس بالنظر الى ذلك الي : البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة.

(٢) من جهة (صورته) ^(١) بسبب اختلافها مع قطع النظر عن شأن المادة. وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهة. وهو ينقسم من هذه الجهة

(١) راجع الحاشية : ص ٨٧ ، وشرح الشمسية : ص ١٤٠ ، وشرح المنظومة : ص ٧٥ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة : ص ٢٩٧ ، وشرح المطالع : ص ٢٤٨ : ص ٢٨٨ ، والقواعد الجلية : ص ٣٣٤ ، والإشارات وشرحه : ص ٢٣٥ .

الى قسمين اقترازي واستثنائي باعتبار التصريح بالنتيجة أو بنقيضها في مقدماته وعدمه.
 (فالأول) وهو المصرح في مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها يسمى (استثنائيا) لاشتماله
 على كلمة الاستثناء نحو :

(١) ان كان محمد عالما فواجب احترامه.

(٢) لكنه عالم.

(٣) .. فمحمد واجب احترامه.

فالنتيجة رقم (٣) مذكورة بعينها في المقدمة رقم (١).

(١) لو كان فلان عادلا فهو لا يعصي (١) الله.

(٢) ولكنه قد عصي الله.

(٣) ... ما كان فلان عادلا.

فالنتيجة رقم (٣) مصرح بنقيضها في المقدمة رقم (٢).

(والثاني) وهو غير المصرح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها يسمى (اقترازي) كالمثال

المتقدم في أول البحث فان النتيجة وهي «شارب الخمر ترد شهادته» غير مذكورة بهيئتها
 صريحا في المقدمتين ولا نقيضها مذكور وانما هي مذكورة بالقوة باعتبار وجود اجزائها الذاتية
 في المقدمتين أعني الحدين وهما (شارب الخمر وترد شهادته) فان كل واحد منهما مذكور في
 مقدمة مستقلة.

* * *

ثم الاقترازي قد يتألف من حمليات فقط فيسمى (حمليا). وقد يتألف من شرطيات فقط

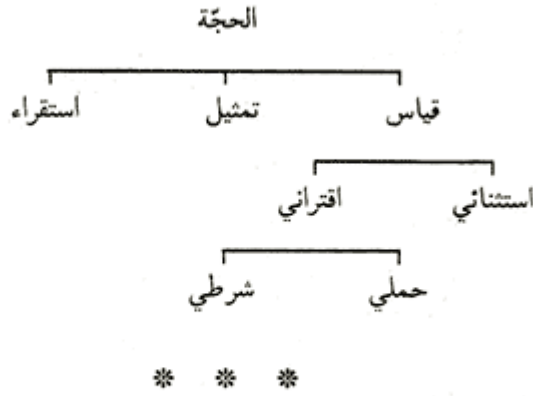
أو شرطية وحملية فيسمى (شرطيا) مثاله.

(١) كلما كان الماء جاريا كان معتصما.

(٢) وكلما كان معتصما كان لا ينجس بملافة النجاسة.

(١) كذا ، والمناسب : لم يعص.

- (٣) .. كلما كان الماء جاريا كان لا ينجس بملافاة النجاسة.
 فمقدمته شرطيتان متصلتان.
 مثال ثان : (١) الاسم كلمة.
 (٢) والكلمة اما مبنية أو معربة.
 (٣) ... الاسم اما مبني أو معرف.
 فالمقدمة رقم (١) حملية والمقدمة رقم (٢) شرطية منفصلة.
 . ونحن نبحث اولاً عن الاقترانيات الحملية ثم الشرطية ثم الاستثنائية.
 خلاصه التقسيم :



الاقتراضي الحملي

حدوده (١)

يجب ان يشتمل القياس الاقتراضي على مقدمتين (٢) لينتجا المطلوب. ويجب أيضا أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة : حد متكرر مشترك بينهما وحد يختص بالاولي وحد بالثانية. والحد المتكرر المشترك هو الذي يربط بين الحدين الآخرين ويحذف في النتيجة التي تتألف من هذين الحدين اذ يكون احدهما موضوعا لها والآخر محمولا فهو كالشمعة تفني نفسها لتضيء لغيرها.

ولنعد الى المثال المتقدم في المصطلحات العامة لتطبيق الحدود عليه فنقول :

أ. (فاسق) : هو المتكرر المشترك الذي أعطي الرابط بين :

ب. (شارب الخمر) وهو الحد المختص بالمقدمة الاولى وبين :

ج. (ترد شهادته) وهو الحد المختص بالمقدمة الثانية.

نتج المقدمتان : (شارب الخمر ترد شهادته) بحذف الحد المشترك

(١) راجع الحاشية : ص ٨٨ ، وشرح الشمسية : ص ١٤١ ، وشرح المنظومة : ص ٧٥ ، واللمعات ، (منطق نوين) : ص ٢٢ .

(٢) أي : على الأقل ، فإن القياس المركب يشتمل على مقدمات أكثر.

وقد سموا كل واحد من الحدود الثلاثة باسم خاص^(*).

أ . (الحد الاوسط) أو (الوسط) وهو الحد المشترك لتوسطه بين رقيقه في نسبة احدهما الى الآخر. ويسمي أيضا (الحجة) لأنه يحتج به على النسبة بين الحدين. ويسمي أيضا (الواسطة في الاثبات) لأن به يتوسط في اثبات الحكم بين الحدين. ونرمز له بحرف (م).

ب . (الحد الاصغر) وهو الحد الذي يكون موضوعا في النتيجة. وتسمي مقدمة المشتملة عليه (صغري) سواء كان هو موضوعا فيها أم محمولا. ونرمز له بحرف (ب).

ج . (الحد الاكبر) وهو الذي يكون محمولا في النتيجة. وتسمي المقدمة المشتملة عليه (كبري) سواء كان هو محمولا فيها أو موضوعا. ونرمز له بحرف (ح). والحدان معا يسميان (طرفين).

فاذا قلنا :

كل ب م

و: هنا كل م ح

بحذف المتكرر (م)

كل ب ح

ينتج ...

القواعد العامة للاقتزاني^(١)

للقياس الاقتزاني سواء كان حمليا أو شرطيا قواعد عامة اساسية يجب توفرها فيه ليكون

منتجا وفيه :

١ . تكرر الحد الاوسط.

أي يجب أن يكون مذكورا بنفسه في الصغري والكبري من غير

(*) هذه المصطلحات الآتية تشمل الاقتزاني بقسميه الحملي والشرطي. وكذا القواعد العامة الآتية.

(٢) راجع شرح المطالع وتدبر في اللمعات (منطق نوين) : ص ٢٣ وأساس الاقتباس : ص ١٩٣ والتحصيل :

اختلاف والا لما كان حدا اوسط متكررا ولما وجد الارتباط بين الطرفين. وهذا بديهي.

مثلا اذا قيل : (الحائط فيه فارة. وكل فارة لها اذنان).

فانه لا ينتج. (الحائط له اذنان).

لأن الحد الذي يتخيل انه حد اوسط هنا لم يتكرر فان المحمول في الصغرى (فيه فارة) والموضوع في الكبرى (فارة) فقط. ولأجل أن يكون منتجا فإما أن نقول في الكبرى (وكل ما فيه فارة له اذنان) ولكنها كاذبة. وأما ان نعتبر المتكرر كلمة (فارة) فقط ^(١) فتكون النتيجة هكذا (الحائط فيه ما له اذنان) وهي صادقة.

مثال ثان اذا قيل : (الذهب عين. وكل عين تدمع).

فانه لا ينتج : (الذهب يدمع).

لان لفظ (عين) مشترك لفظي والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى فلم يتكرر الحد الاوسط ولم يتكرر الا اللفظ فقط.

٢ . ايجاب احدي المقدمتين :

فلا انتاج من سالتين لان الوسط في السالتين لا يساعدنا على ايجاد الصلة والربط ^(٢) بين الاصغر والأكبر نظرا الى أن الشيء الواحد قد يكون مباينا لأمرين وهما لا تباين بينهما كالفرس المباين للانسان

(١) بأن نجعل «فيه» بدلا عن الحائط ، فيكون المعنى : في الحائط فأرة. لأن المبدل منه في حكم السقوط.

(٢) لا على نحو الإيجاب ولا على نحو السلب. وهذا مبين على ما اختاره من وجود النسبة في العملية مطلقا موجبة أو سالبة (فراجع ص ١٥٤) ولكن الحق أن الربط والنسبة تختص بالموجبة. وأما السالبة ، فلا نسبة فيها ، بل فيها يحكم بانتفاء النسبة والربط.

والناطق وقد يكون مباينا لأمرين هما متباينان في أنفسهما كالفرس المباين للانسان والطائر والانسان والطائر أيضا متباينان.

وعليه فلا نعرف حال الحدين لمجرد مباينتها للمتكرر انهما متلاقيان خارج الوسط أم متباينان فلا ينتج الايجاب ولا السلب.

فاذا قلنا :

لا شيء من الانسان بفرس. لا شيء من الفرس بناطق

فانه لا ينتج السلب : (لا شيء من الانسان بناطق) لأن الطرفين متلاقيان.

ولو أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا : لا شيء من الفرس بطائر

فانه لا ينتج الايجاب : (كل انسان طائر) لأن الطرفين متباينان. ويجري هذا الكلام في

كل سالتين.

٣. كلية احدي المقدمتين :

فلا انتاج من مقدمتين جزئيتين لان الوسط فيهما لا يساعدنا أيضا على إيجاد الصلة

بين الاصغر والاكبر لأن الجزئية ^(١) لا تدل على أكثر من تلاقي طرفيها في الجملة فلا يعلم

في الجزئيتين ان البعض من الوسط الذي يتلاقي به ^(٢) مع الاصغر هو نفس البعض الذي

يتلاقي به مع الاكبر ،

(١) لا يخفى عليك : أن هذا البيان يختص بما إذا كانت المقدمتان كلتاها موجبة ، فكان اللازم أن يقول بدله :

لأنه فيما إذا كانت المقدمتان كلتاها موجبة لا تدل الجزئية على أكثر من تلاقي الأوسط مع كل من الأصغر

والأكبر في الجملة ، فلا يعلم أن البعض من الوسط الذي يتلاقي به مع الأصغر هو نفس البعض الذي يتلاقي به

مع الأكبر ، وكلاهما جائز. وفيما إذا كانت المقدمتان مختلفتين بالإيجاب والسلب لا تدل الجزئية على أكثر من

تلاقي الأوسط مع واحد من الطرفين وتباينه مع الآخر ، فلا يعلم أن الأكبر والأصغر متلاقيان خارج الأوسط أم

متباينان. فعلى أي حال لا نعرف حال الطرفين : الأصغر والأكبر ...

(٢) لا يخفى عليك : أن هذا البيان يختص بما إذا كانت الجزئتان موجبتين. وأما فيما كانت إحداها موجبة

والأخرى سالبة ، فيقال : إن مباينة الوسط لأحد الطرفين مع تلاقيه للآخر لا يدل على تلاقيهما أو تباينهما.

أم غيره. وكلاهما جائز. ومعني ذلك انا لا نعرف حال الطرفين الاصغر والاكبر أمثلاقيان أم متباينان فلا ينتج الايجاب ولا السلب كما نقول مثلا :

أولا . بعض الإنسان حيوان. وبعض الحيوان فرس. فانه لا ينتج الإيجاب : (بعض الانسان فرس).

وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا : بعض الحيوان ناطق. فانه لا ينتج السلب : (بعض الانسان ليس بناطق).

ثانيا . بعض الانسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق ، فانه لا ينتج السلب : (بعض الانسان ليس بناطق).

وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا : بعض الحيوان ليس بفرس ، فانه لا ينتج الإيجاب : (بعض الانسان فرس).

وهكذا يجري هذا الكلام في كل جزئيتين مهما كان موضع الوسط في المقدمتين موضوعا أو محمولا أو مختلفا.

٤ . النتيجة تتبع أحس المقدمتين :

يعني اذا كانت احدي المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة لان السلب أحس من الإيجاب. واذا كانت النتيجة جزئية لان الجزئية أحس من الكلية. وهذا الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معا فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما.

٥ . لا انتاج من سالبة صغري وجزئية كبري :

ولا بد أن تفرض الصغري كلية والا لاختل الشرط الثالث. ولا بد أن تفرض الكبرى موجبة والا لاختل الشرط الثاني.

فاذا تألف القياس من سالبة كلية صغري وجزئية موجبة كبري فانه

لا يعلم ان الاصغر والاكبر متلاقيان أو متباينان خارج الوسط لأن السالبة الكلية تدل على تباين طرفيها أي الاصغر مع الاوسط هنا. والجزئية الموجبة تدل على تلاقي طرفيها في الجملة أي الاوسط والاكبر هنا فيجوز ان يكون الاكبر خارج الأوسط مباينا للاصغر كما كان الاوسط مباينا له ويجوز أن يكون ملاقيا له فمثلا اذا قلنا :

لا شيء من الغراب بانسان وبعض الانسان اسود.

فانه لا ينتج السلب : (بعض الغراب ليس بأسود).

ولو ابدلنا بالمقدمة الثانية قولنا : بعض الانسان ابيض.

فانه لا ينتج الإيجاب : (بعض الغراب أبيض).

وانت هنا في المثال بالخيار في وضع الاوسط موضوعا في المقدمتين أو محمولا أو مختلفا فان الامر لا يختلف والعقم تجده كما هو في الجميع.

الاشكال الاربعة (١)

قلنا : ان القياس الاقتراضي لا بد له من ثلاثة حدود : اوسط واصغر وأكبر. ونضيف عليه هنا فنقول :

ان وضع الاوسط مع طرفيه في المقدمتين يختلف ففي الحملية قد يكون موضوعا فيهما او محمولا فيهما او موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى أو بالعكس. فهذه اربع صور. وكل واحدة من هذه الصور تسمى (شكلا). وكذا في الشرطي يكون تاليا ومقدما.

فالشكل في اصطلاحهم على هذا هو «القياس الاقتراضي باعتبار كيفية وضع الاوسط من الطرفين». ولنتكلم عن كل واحد من الاشكال الاربعة في الحملية ثم نتبعه بالاقتراضي الشرطي.

الشكل الاول

وهو ما كان الاوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى. أي يكون وضع الحدين في المقدمتين مع الاوسط بين وضع احدهما مع الآخر في النتيجة : فكما يكون الاصغر موضوعا في النتيجة يكون

(١) راجع الحاشية : ص ٨٩ ، وشرح الشمسية : ص ١٤١ .

موضوعا في الصغري وكما يكون الأكبر محمولا في النتيجة يكون محمولا في الكبرى.
ولهذا التفسير فائدة^(١) نريد أن نتوصل إليها. فانه لأجل ان الاصغر وضعه في النتيجة عين وضعه في الصغري وان الأكبر وضعه في النتيجة عين وضعه في الكبرى كان هذا الشكل على مقتضى الطبع وبين الانتاج بنفسه لا يحتاج الى دليل وحجة بخلاف البواقي ولذا جعله أول الاشكال. وبه يستدل على باقيها.

شروطه :

لهذا الشكل شرطان^(٢) :

١ . (ايجاب الصغري) اذا لو كانت سالبة فلا يعلم ان الحكم الواقع على الاوسط في الكبرى يلاقي الاصغر في خارج الاوسط أم لا فيحتمل الأمران فلا ينتج الايجاب ولا السلب كما نقول مثلا :

لا شيء من الحجر بنبات وكل نبات نام
فانه لا ينتج الإيجاب : (كل حجر نام). ولو ابدلنا بالصغري قولنا (لا شيء من الانسان بنبات).

فانه لا ينتج السلب : (لا شيء من الانسان بنام). أما اذا كانت الصغري موجبة فان ما يقع على الأوسط في الكبرى لا بد ان يقع على ما يقع عليه الاوسط في الصغري.
٢ . (كلية الكبرى) لأنه لو كانت جزئية لجاز أن يكون البعض من

(١) راجع الحاشية : ص ٨٩ ، وشرح الشمسية : ص ١٤١ ، وشرح المنظومة : ص ٧٦ وشرح المطالع : ص ٢٤٩ .

(٢) راجع الحاشية : ص ٨٩ ، وشرح الشمسية : ص ١٤٢ ، وشرح المنظومة : ص ٧٦ ، وتعليق الأستاذ حسن زادة : ص ٣٠٠ ، وشرح المطالع : ص ٢٥٠ .

الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير ما حكم به على الأصغر فلا يتعدي الحكم من الأكبر الى الأصغر بتوسط الأوسط. وفي الحقيقة إن هذا الشرط راجع الى (القاعدة الاولى) لأن الأوسط في الواقع على هذا الفرض غير متكرر كما نقول مثلا :

كل ماء سائل وبعض السائل يلهب بالنار

فانه لا ينتج (بعض الماء يلهب بالنار) لأن المقصود بالسائل الذي حكم به على الماء خصوص الحصة منه التي تلتقي مع الماء وهي غير الحصة من السائل الذي يلهب بالنار وهو النفط مثلا. فلم يتكرر الأوسط في المعنى وان تكرر لفظا.

هذه شروطه من ناحية الكم والكيف أما من ناحية الجهة فقد قيل انه يشترط (فعلية الصغرى). ولكننا أخذنا على أنفسنا ألا نبحت عن الموجهات لأن ابجائها المطولة تضيع علينا كثيرا مما يجب أن نعلمه. وليس فيها كبير فائدة لنا.

ضروبه (١) :

كل مقدمة من القياس في حد نفسها يجوز أن تكون واحدة من المحصورات الاربع فاذا اقتزنت (٢) الصور الاربع في الصغرى مع الاربع في الكبرى. خرجت عندنا ست عشرة صورة للاقتزان تحدث من ضرب اربعة في اربعة. وذلك في جميع الاشكال الاربعة. والصورة من تأليف المقدمتين تسمى بثلاثة اسماء : (ضرب) و (اقتزان) و (قرينة).

(١) راجع الحاشية : ص ٩٠ ، وشرح الشمسية : ص ١٤٢ ، وشرح المنظومة : ص ٧٨ ، وشرح المطالع : ص ٢٥١ .

(٢) تلويح إلى وجه تسمية كل ضرب بالاقتزان أو القرينة.

وهذه الاقترانان أو الضروب الستة عشر بعضها منتج فيسمى (قياسا). وبعضها غير منتج فيسمى (عقيما). وبحسب الشرطين في الكم والكيف لهذا الشكل الاول تكون الضروب المنتجة أربعة فقط. أما البواقي فكلها عقيمة لأن الشرط الاول تسقط به ثمانية ضروب وهي حاصل ضرب السالبتين من الصغري في الرابع من الكبرى والشرط الثاني تسقط به أربعة حاصل ضرب الجزئيتين من الكبرى في الموجبتين من الصغري فالباقي أربعة فقط.

وكل هذه الأربعة بينة الانتاج ينتج كل واحد منها واحدة من المحصورات الرابع فالمحصورات كلها تستخرج من أضرب هذا الشكل. ولذا سمي (كاملا) و (فاضلا). وقد رتبوا ضروبه على حسب ترتب المحصورات في نتائجه : فالاول ما ينتج الموجبة الكلية ثم ما ينتج السالبة الكلية ثم ما ينتج الموجبة الجزئية ثم ما ينتج السالبة الجزئية.

(الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية.

كل ب م		كل خمر مسكر
وكل م ح	مثاله	وكل مسكر حرام
... كل ب ح		... كل خمر حرام

(الثاني) من موجبة كلية وسالبة كلية ينتج سالبة كلية.

كل ب م		كل خمر مسكر
ولا م ح	مثاله	ولا شيء من المسكر بنافع
... لا ب ح		... لا شيء من الخمر

بنافع

(الثالث) من موجبة جزئية وموجبة كلية ينتج موجبة جزئية.

ع ب م	بعض السائلين فقراء
وكل م ح	وكل فقير يستحق الصدقة
... ع ب ح	... بعض السائلين يستحق الصدقة
	(الرابع) من موجبة جزئية وسالبة كلية ينتج سالبة جزئية.
ع ب م	بعض السائلين اغنياء
ولا م ح	ومثاله ولا غني يستحق الصدقة
... س ب ح	... بعض السائلين لا يستحق الصدقة

الشكل الثاني

وهو ما كان الوسط فيه محمولا في المقدمتين معا فيكون الاصغر فيه موضوعا في الصغرى والنتيجة ولكن الاكبر يختلف وضعه فانه موضوع في الكبرى محمول في النتيجة. ومن هنا كان هذا الشكل ^(١) بعيدا عن مقتضى الطبع غير بينّ الانتاج يحتاج الى الدليل على قياسيته. ولأجل أن الاصغر فيه متحد الوضع في النتيجة والصغرى موضوعا فيهما كالشكل الاول كان أقرب الى مقتضى الطبع من باقي الاشكال الاخرى لأن الموضوع أقرب الى الذهن.

شروطه :

للكل الثاني شرطان أيضا ^(٢) : اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٤١ ، وشرح المنظومة : ص ٧٦ .

(٢) راجع الحاشية : ص ٩٢ ، وشرح الشمسية : ص ١٤٣ ، وشرح المنظومة : ص ٧٧ ، وشرح المطالع :

(الاول) الاختلاف في الكيف فاذا كانت احدهما موجبة كانت الاخرى سالبة لأن هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق في الكيف لأن الطرفين الاصغر والاكبر قد يكونان متباينين ومع ذلك يشتركان في أن يحمل عليهما شيء واحد أو يشتركان في ان يسلب عنهما شيء آخر ثم قد يكونان متلاقين ويشتركان ايضا في أن يحمل عليهما أو يسلب عنهما شيء واحد فلا ينتج الايجاب ولا السلب.

مثال ذلك :

الانسان والفرس متباينان ويشتركان في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما فنقول

:

أ. كل انسان حيوان. وكل فرس حيوان

ب. لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر

والحق في النتيجة فيهما السلب. ثم الانسان والناطق أيضا يشتركان في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما فتبدل في المثالين بالفرس الناطق فيكون الحق في النتيجة فيهما الايجاب.

أما اذا اختلف الحكمان في الصغرى والكبرى على وجه لا يصح جمعهما^(١) على شيء واحد وجب أن يكون المحكوم عليه في احدهما غير المحكوم عليه في الاخرى. فيتباين الطرفان الاصغر والاكبر وتكون النسبة بينهما نسبة السلب فلذا تكون النتيجة في الشكل الثاني سالبة دائما تتبع أحسن المقدمتين.

(الشرط الثاني) كلية الكبرى لأنه لو كانت جزئية مع الاختلاف في

(١) تلويح إلى ضرورة الشرط الثاني أيضا ، فإنه لو كان الكبرى جزئية يحتمل كون الحكمين مجتمعين على شيء واحد ، فإن في المثال الذي يأتي يمكن اجتماع إيجاب الظلف وسلبه على الحيوان.

... لا شيء من المجتر بطائر

ويبرهن عليه بعكس الكبرى بالعكس المستوي ثم ضم العكس الى نفس الصغرى
فيتألف من الضرب الثاني من الشكل الاول وينتج نفس النتيجة المطلوبة فيقال باستعما
الرموز :

المفروض كل ب م ولا ح م
المدعي انه ينتج ... لا ب ح

(البرهان) : نعكس الكبرى بالعكس المستوي الى (لا م ح) ونضمها ⁽¹⁾ الى الصغرى

فيحدث :

كل ب م. ولا م ح (الضرب الثاني من الشكل الاول)
ينتج ... لا ب ح (وهو المطلوب)

(الثاني) من سالبة كلية وموجبة كلية ينتج سالبة كلية مثاله :

لا شيء من الممكنات بدائم

وكل حق دائم

... لا شيء من الممكنات بحق

يبرهن عليه بعكس الصغرى ثم يجعلها ⁽²⁾ كبرى وكبرى الأصل صغرى لها ثم بعكس

النتيجة فيقال :

المفروض لا ب م كل ح م
المدعي ... لا ب ح

البرهان :

إذا صدقت لا ب م
صدقت لا م ب (العكس المستوي)

(1) كذا ، والمناسب : نضمه.

(2) كذا ، والمناسب : يجعله.

فنضم هذا العكس الى كبري الاصل يجعله كبري لها فيكون :

كل ح م ولا م ب (الضرب الثاني من الاول)
... لا ح ب

وتنعكس الى لا ب ح (وهو المطلوب)

(الثالث) من موجبة جزئية وسالبة كلية ينتج سالبة جزئية.

مثاله :

بعض المعدن ذهب

ولا شيء من الفضة بذهب

... بعض المعدن ليس بفضة

ويبرهن عليه بما برهن به على الضرب الاول فيقال :

المفروض ع ب م ولا ح م

المدعي ... س ب ح

البرهان : اذا صدقت لا ح م (الكبري)

صدقت لا م ح (العكس المستوي)

وبعضه الى الصغرى يحدث :

ع ب م ولا م ح (الضرب الرابع من الاول)

... س ب ح (وهو المطلوب)

(الرابع) من سالبة جزئية وموجبة كلية ينتج سالبة جزئية.

مثاله :

بعض الجسم ليس بمعدن

وكل ذهب معدن

... بعض الجسم ليس بذهب

ولا يبرهن عليه (بطريقة العكس)^(*) التي ذكرناها في الضروب الثلاثة

(*) سيأتي في تنبيهات الشكل الثالث أن هذه الطريقة تسمى «طريقة الرد» لأنه بالعكس يرد القياس إلى الشكل الأول البديهي لينتج المطلوب.

لان الصغري سالبة جزئية لا تنعكس. وعكس الكبرى جزئية لا يلتزم منها ^(١) ومن الصغري قياس لانه لا قياس من جزئيتين. فنفرع حينئذ للبرهان عليه الى طريقة أخرى تسمى (طريقة الخلف) فيقال :

المفروض	س ب م.	وكل ح م
المدعي	... س ب م	
البرهان :		

لو لم تصدق	س ب ح	(النتيجة)
لصدق نقيضها	كل ب ح	

فنجعل هذا النقيض صغري لكبرى الاصل فيتألف قياس من الضرب الاول من الشكل الاول :

كل ب ح. وكل ح م
... كل ب م

فيكذب نقيض هذه النتيجة س ب م
وهو عين الصغري المفروض صدقها
وهذا خلاف الفرض

فوجب صدق	س ب ح	(وهو المطلوب)
----------	-------	---------------

تمرين

برهن على كل واحد من الضروب الثلاثة الاولى بطريقة الخلف التي برهنا بها على الضرب الرابع.

الشكل الثالث

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في المقدمتين معا فيكون الاكبر

(١) كذا ، والمناسب : منه.

محمولا في الكبرى والنتيجة معا ولكن الاصغر يختلف وضعه فانه محمول في الصغرى موضوع في النتيجة. ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع وأبعد من الشكل الثاني^(١). لأن الاختلاف كان في موضوع النتيجة الذي هو أقرب الى الذهن. وكان الاختلاف في الثاني في محمولها. ولأجل ان الأكبر فيه متحد الوضع في الكبرى والنتيجة كالشكل الاول كان أقرب من الرابع.

شروطه (٢) :

لهذا الشكل شرطان أيضا : ايجاب الصغرى وكلية احدي المقدمتين.
أما (الاول) فلانه لو كان الصغرى سالبة فلا نعلم حال الأكبر المحمول^(٣) على الاوسط بالسلب أو الايجاب أيلاقي الاصغر الخارج عن الاوسط أو يفارقه. لأنه لو كانت الكبرى موجبة فان الاوسط يباين الاصغر ويلاقي الأكبر. وشيء واحد قد يلاقي ويباين شيئين متلاقين أو شيئين متباينين كالناطق يلاقي الحيوان ويباين الفرس وهما متلاقين ويلاقي الحيوان ويباين الشجر وهما متباينان.
ولو كانت الكبرى سالبة أيضا فان الاوسط يباين الاصغر والأكبر معا. والشيء الواحد قد يباين شيئين متلاقين وقد يباين شيئين متباينين كالذهب المباين للفرس والحيوان وهما متلاقين ويباين الشجر والحيوان وهما متباينان.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٤١ ، وشرح المنظومة : ص ٧٦.

(٢) راجع الحاشية : ص ٩٤ ، وشرح الشمسية : ص ١٤٥ ، وشرح المنظومة : ص ٧٧ ، وشرح المطالع : ص ٢٥٤.

(٣) لا يخفى المسامحة في التعبير بالمحمول بالسلب ، لأن السلب هو سلب الحمل وعدم الحمل.

فاذا قيل

أ. لا شيء من الناطق بفرس وكل ناطق حيوان
فانه لا ينتج السلب. ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لا ينتج الإيجاب.
ب. لا شيء من الذهب بفرس لا شيء من الذهب بحيوان.
وأما (الثاني) وهو كلية احدي المقدمتين فالانه قد تقدم في القاعدة الثالثة من القواعد
العامة للقياس انه لا ينتج من جزئيتين. وليس هنا ما يقتضي اعتبار كلية خصوص احدي
المقدمتين.

ضروبه : (١)

بحسب الشرطين المذكورين تكون الضروب المنتجة من هذا الشكل ستة فقط. لأن
الشرط الأول تسقط به ثمانية ضروب كالشكل الأول. والشرط الثاني
يسقط به ضربان : الجزئتان الموجبتان والجزئية الموجبة مع الجزئية السالبة فالباقى ستة
يحتاج كل منها الى برهان. ونتائجها جميعا جزئية.
(الضرب الأول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية.
مثاله :

كل ذهب معدن

وكل ذهب غالي الثمن

بعض المعدن غالي الثمن

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ثم ضمها (٢) الى كبرى الأصل فيكون

(١) راجع الحاشية ص ٩٥ ، وشرح الشمسية ، ص ١٤٥ ، وشرح المنظومة : ص ٨٠.

(٢) كذا ، والمناسب : ضمه.

من ثالث الشكل الاول لينتج المطلوب.

المفروض كل م ب وكل م ح

المدعي ع ب ح

البرهان :

اذا صدقت كل م ب

(العكس المستوي)

صدقت ع ب م

فنضم العكس الى الكبرى الاصل ليكون

ع ب م (ثالث الاول)

وكل م ح

(المطلوب)

ع ب ح

ولا ينتج كلية لجواز أن يكون ب أعم من ح ولو من وجه كالمثال.

(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية.

مثاله :

كل ذهب معدن

ولا شيء من الذهب بفضه

... بعض المعدن ليس بفضة

ويبرهن عليه بعكس الصغرى كالاول فنقول :

المفروض كل م ب ولا م ح

المدعي ... س ب ح

البرهان :

نعكس الصغرى فتكون (ع ب م) فنضمها الى الكبرى فيحدث :

ع ب م (رابع الاول)

ولا م ح

(المطلوب)

س ب ح

...

(الثالث) من موجبتين والصغري جزئية ينتج موجبة جزئية.

مثاله :

بعض الطائر أبيض

وكل طائر حيوان

... بعض الابيض حيوان

البرهان : بعكس الصغري كالاول فنقول :

المفروض	ع م ب	وكل م ح
المدعي	...	ع ب ح

البرهان : نعكس الصغري الى (ع ب م) ونضمها الى الكبرى فيحدث :

ع ب م	وكل م ح	(ثالث الاول)
ع ب ح	ع ب ح	(المطلوب)

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية

مثاله :

كل طائر حيوان

بعض الطائر أبيض

بعض الحيوان أبيض

ويبرهن عليه بعكس الكبرى ثم جعلها صغري وصغري الاصل كبرى لها ثم بعكس

النتيجة فنقول :

المفروض كل م ب و ع م ح
المدعي ... ع ب ح

(١) كذا ، والمناسب : جعله.

س م ح وهو عين الكبرى الصادقة
 (هذا خلف) فيجب ان يصدق س ب ح (المطلوب)
 (السادس) من موجبة جزئية وسالبة كلية ينتج سالبة جزئية
 مثاله :

بعض الذهب معدن
 ولا شيء من الذهب بحديد
 ... بعض المعدن ليس بحديد

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ثم صمه الى الكبرى الاصل ليكون من رابع الشكل الاول
 لينتج المطلوب.

المفروض	ع م ب	ولا م ح
المدعي	...	س ب ح
البرهان : نعكس الصغرى الى (ع ب م) فنضمه الى الكبرى ليحدث :		
ع ب م	ولا م ح	(رابع الاول)
...	س ب ح	(المطلوب)

تنبيهات

طريقة الخلف (١) :

١ . ان كلا من ضروب الشكل الثالث يمكن اقامة البرهان عليه بطريقة الخلف.
 كضروب الثاني.

و (الخلف) : استدلال غير مباشر يبرهن به على كذب نقيض المطلوب. ليستدل به
 على صدق المطلوب. وهو في الاشكال خاصة يؤخذ (٢)

(١) راجع الحاشية : ص ٩٥ ، وشرح الشمسية ١٤٨ و ١٤٥ و ١٤٤.

(٢) أن يؤخذ ، ظ.

نقيض النتيجة المطلوب اثباتها. فيقال لو لم تصدق لصدق نقيضها. واذا فرض صدق النقيض يضم الى احدي المقدمتين المفروض صدقها. ليتألف من النقيض وهذه المقدمة ضرب من ضروب الشكل الاول. فينتج ما يناقض المقدمة الاخرى الصادقة بالفرض. هذا خلف. فلا بد أن تكذب هذه النتيجة. وكذبها لا بد أن ينشأ من كذب نقيض المطلوب. فيثبت صدق المطلوب. وقد تقدمت امثله.

وعلي الطالب أن يجري استعماله في جميع الضروب شحذا لذهنه. وليلاحظ أية مقدمة يجب أن يختارها من القياس المفروض. ليلتتم من النقيض ومن المقدمة الضرب المنتج.

دليل الافتراض (١) :

٢ . وقد يستدل بدليل (الافتراض) على انتاج بعض الضروب الذي تكون احدي مقدمتيه جزئية من هذا الشكل أو من الثاني. ولا بأس بشرحه تنويرا لافكار الطلاب. وان كانوا في غني عنه دليل العكس والخلف. وله مراحل ثلاث :

الاولي - (الفرض) وهو أن نفرض اسما خاصا للبعض الذي هو مورد الحكم في القضية الجزئية فنفرضه حرف (د). لان في قولنا مثلا : (بعض الحيوان ليس بانسان) لا بد أن يقصد في البعض شيء معين يصح سلب الانسان عنه. مثل فرس وقرود وطائر ونحوها. فنصطلح على هذا الشيء المعين ونسميه (د) ففي مثل القضية : (بعض م ب) يكون (د) عبارة أخرى عن قولنا (بعض م).

الثانية (استخراج قضيتين صادقتين بعد الفرض) فانه بعد الفرض

المذكور

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٤٨ و ١٤٦ .

نستطيع أن نحصل على قضيتين صادقتين قطعا :

١ . قضية موجبة كلية موضوعها الاسم المفروض (د) ومحمولها موضوع القضية الجزئية ففي المثال المتقدم تكون (كل د م) صادقة لان (د) بعض م حسب الفرض والاعم يحمل على جميع أفراد الاخص قطعا.

٢ . قضية كلية : موجبة أو سالبة تبعا لكيف الجزئية موضوعها الاسم المفروض (د) ومحمولها محمول الجزئية ففي المثال تكون (كل د ب) صادقة لان (د) هو البعض الذي هو كله (ب). واذا كانت الجزئية سالبة مثل (س م ب) تكون (لا د ب) صادقة لان (د) هو البعض المسلوب عنه (ب). الثالثة (الاقتراانات المنتجة للمطلوب) لانا بعد استخراج تلك القضيتين تزيد ثروة معلوماتنا فنستعملها في تأليف اقتراانات نافعة منهما ومن المقدمتين للقياس المفروض صدقهما لاستخراج النتيجة المطلوب اثبات صدقها. ولنجرب هذا الدليل بعد أن فهمنا مراحلها في الاستدلال على الضرب الخامس من الشكل الثالث فنقول :

المفروض كل م ب وس م ح (الخامس من الثالث)

المدعي ... س ب ح

البرهان :

بالافتراض

نفرض بعض م (في السالبة الجزئية س م ح) الذي هو ليس ح انه (د) فنستخرج

القضيتين الصادقتين :

(١) كل د م

(٢) لا د ح

ثم نأخذ القضية رقم (١). ونجعلها صغري لصغري الاصل فيحدث :
كل د م وكل م ب (اول الشكل الاول)
... كل د ب

ثم هذه النتيجة نجعلها صغري للقضية رقم (٢) فيحدث :
كل د ب ولا د ح (ثاني الشكل الثالث)
... س ب ح (وهو المطلوب)

ولنجربه ثانيا في الاستدلال على الضرب الرابع من الشكل الثاني فنقول : .
المفروض س ب م وكل ح م
المدعي ... س ب ح
البرهان :
بالافتراض.

نفرض (بعض ب) الذي هو ليس م انه (د) وذلك في السالبة الجزئية (س ب م)
فنستخرج القضيتين الصادقتين :

(١) كل د ب

(٢) لا د م

ثم نأخذ القضية رقم (٢) ونجعلها صغري لكبرى الاصل فيحدث :
لا د م وكل ح م (ثاني الشكل الثاني)
... لا د ح

ثم نعكس القضية رقم (١) الي : ع ب د

ونضم هذا العكس الى النتيجة الاخيرة ونجعله صغري فيحدث :

ع ب د ولا د ح (رابع الشكل الاول)

.... س ب ح (وهو المطلوب)

فرايت انا استعملنا في الاثناء العكس المستوي للقضية رقم (١)

لانه لولاه لما تستطعنا أن نؤلف قياسا إلا من الشكل الثالث الذي هو متأخر عن الثاني. وكذلك نستعمل هذا العكس في دليل الافتراض على الضرب الثالث من الثاني. وعلى الطالب أن يستعمل دليل الافتراض في غير ما ذكرنا من الضروب التي تكون احدي مقدماتها جزئية لزيادة التمرين.

الرد (١) :

٣. ومن البراهين على انتاج الاشكال الثلاثة عدا الاول (الرد) وهو تحويل الشكل الى الشكل الاول : اما بتبديل المقدمتين في الشكل الرابع واما بتحويل احدي المقدمتين الى عكسها المستوي ففي الشكل الثاني تعكس الكبرى في بعض ضروبه القابلة للعكس وفي الثالث تعكس الصغرى في بعض ضروبه القابلة للعكس كما سبق .. وفي بعض ضروبها قد نحتاج الى استعمال نقض المحمول أو عكس النقيض اذا لم تتمكن من العكس المستوي حتي نتوصل الى الشكل الاول المنتج نفس النتيجة المطلوبة. وعلى الطالب أن يطبق ذلك بدقة على جميع ضروب الشكلين لغرض التمرين.

الشكل الرابع

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى عكس الاول فيكون وضع الاصغر والاكبر في النتيجة يخالف وضعهما في المقدمتين. ومن هنا كان هذا الشكل (٢) أبعد الجميع عن مقتضي الطبع

(١) راجع الحاشية : ص ٩٧ و ٩٥ و ٩٣ ، وشرح الشمسية : ص ١٤٤ و ١٤٦ و ١٤٧.

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ١٤١.

غامض الانتاج عن الذهن. ولذا تركه جماعة من علماء المنطق في مؤلفاتهم واكتفوا بالثلاثة الاولي.

شروطه (1) :

يشترط في انتاج هذا الشكل الشروط الثلاثة العامة في كل شكل التي تقدم ذكرها في القواعد العامة.

وهي : ألا يتألف من سالتين ولا من جزئيتين ولا من سالبة صغري وجزئية كبري. ويشترط أيضا فيه شرطان خاصان به :

١ . ألا تكون احدي مقدماته سالبة جزئية.

٢ . كلية الصغري اذا كانت المقدمتان موجبتين فلو أن الصغري كانت موجبة جزئية لما جاز أن تكون الكبرى موجبة بل يجب أن تكون سالبة كلية.

ضروبه (2) :

بحسب الشروط الخمسة تكون الضروب المنتجة منه خمسة فقط : لانه بالشرط الاول تسقط اربعة حاصل ضرب السالتين في السالتين. وبالثاني تسقط ثلاثة : الجزئيتان سواء كانتا موجبتين او مختلفتين بالايجاب والسلب. وبالثالث يسقط واحد السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية. وبالرابع ضربان : السالبة الجزئية صغري أو كبري مع الموجبة الكلية. وبالخامس ضرب واحد : الموجبة الجزئية الصغري مع الموجبة الكلية الكبرى.

(1) راجع الحاشية : ص ٩٦ ، وشرح الشمسية : ص ١٤٧ ، وشرح المنظومة : ص ٧٨ ، وشرح المطالع : ص ٢٥٦ .

(2) راجع الحاشية : ص ٩٦ ، وشرح الشمسية : ص ١٤٧ .

فالباقى خمسة ضروب نقيم عليها البرهان :

(الضرب الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية

مثاله :

كل انسان حيوان

وكل ناطق انسان

... بعض الحيوان ناطق

ويبرهن عليه بالرد بتبديل المقدمتين احدهما في مكان الاخرى فيرتد الى الشكل الاول

ثم نعكس النتيجة ليحصل المطلوب فيقال .

المفروض كل م ب وكل ح م

... ع ب ح

البرهان : بالرد بتبديل المقدمتين فيحدث :

المفروض كل م ب (الاول من الاول)

... كل ح ب

وينعكس الى ع ب ح (وهو المطلوب)

وانما لا ينتج هذا الضرب كلية لجواز أن يكون الاصغر أعم من الاكبر كالمثال .

(الثاني) من موجبة كلية وموجبة جزئية ينتج موجبة جزئية

مثاله :

كل انسان حيوان

وبعض الولود انسان

... بعض الحيوان ولود

ويبرهن عليه بالرد بتبديل المقدمتين ثم بعكس النتيجة ولا ينتج ^(١) كلياً لجواز عموم

الاصغر .

(١) لا حاجة إلى هذا البيان ، بعد كون الكبرى جزئية والنتيجة تابعة لأخس المقدمتين .

(الثالث) من سالبة كلية موجبة كلية ينتج سالبة كلية

مثاله :

لا شيء من الممكن بدائم

وكل محل للحوادث ممكن

... لا شيء من الدائم بمحل للحوادث

ويبرهن عليه أيضا بالرد بتبديل المقدمتين ثم بعكس النتيجة.

(الرابع) من موجبة كلية وسالبة كلية. ينتج سالبة جزئية

مثاله :

كل سائل يتبخر

ولا شيء من الحديد بسائل

... بعض ما يتبخر ليس بحديد

ولا يمكن البرهان عليه بالرد بتبديل المقدمتين لأن الشكل الاول لا ينتج من صغري

سالبة. ولكن يبرهن بعكس المقدمتين وتأليف قياس الشكل الاول من العكسين. لينتج

المطلوب فيقال :

ولا ح م

كل م ب

المفروض

س ب ح

...

المدعي

البرهان :

نعكس المقدمتين الي :

(رابع الاول)

لا م ح

ع ب م

(وهو المطلوب)^(١)

س ب ح

...

الخامس من موجبة جزئية وسالبة كلية. ينتج سالبة جزئية

مثاله :

بعض السائل يتبخر

لا شيء من الحديد بسائل

... بعض ما يتبخر ليس بحديد

(١) ولا ينتج كليا ، لجواز عدم وجود التباين الكلي بين الأصغر والأكبر ، كما في كل إنسان حيوان ، ولا شيء

من الفرس بإنسان.

وهذا أيضا لا يبرهن عليه تبديل المقدمتين لعين السبب ويمكن أن يبرهن عليه بعكس المقدمتين كالسابق بلا فرق.

تمرينات

- ١ . برهن على الضرب الثاني ثم الخامس من الشكل الرابع بدليل الافتراض.
 - ٢ . برهن على الضرب الثالث ثم الرابع من الشكل الرابع بدليل الخلف.
 - ٣ . برهن على الضرب الرابع من الشكل الثاني بطريقة (الرد) ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوي لمنقوضة الكبرى لينتج المطلوب.
 - ٤ . برهن على الضرب الخامس من الشكل الثالث بطريقة (الرد). ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوي لمنقوضة الكبرى لتأليف قياس من الشكل الاول ثم عكس نتيجة هذا القياس لعكس النقيض الموافق ليحصل المطلوب.
 - ٥ . برهن على الضرب الاول ثم الثاني من الشكل الثاني بطريقة (الرد) ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين. وعليك الباقي من البرهان فانك ستحتاج الى استخدام العكس المستوي في كل من الضربين لتصل الى المطلوب ويتبع ذلك حسن التفاتك ومهارتك في موقع استعماله.
 - ٦ . جرب أن تبرهن على الضرب الثالث من الشكل الثاني بطريقة الرد بأخذ منقوضة المحمول لكل من المقدمتين. واذا لم تتمكن من الوصول الى النتيجة فبين السر في ذلك.
 - ٧ . برهن على ضربين من ضروب الثالث بطريقة الخلف واختر منها ما شئت.
- (يحسن الطالب أن يضع بين يديه امثلة واقعية للضروب التي يبرهن عليها في جميع هذه التمرينات ليتضح له الامر بالمثال أكثر).

الاقتراضي الشرطي

تعريفه وحدوده (١) :

تعدم معني القياس الاقتراضي الحلمي وحدوده. ولا يختلف عنه الاقتراضي الشرطي إلا من جهة اشتماله على القضية الشرطية : أما بكلا مقدمتيه أو مقدمة واحدة فلذلك تكون حدوده نفس حدود الحلمي من جهة اشتماله على الاوسط والاصغر والاكبر غابة الامران الحد قد يكون المقدم أو التالي من الشرطية كما انه قد يكون الاوسط خاصة جزءاً من المقدم أو التالي وسيجيء.

فاذن يصح أن نعرفه بأنه : (الاقتراضي الذي كان بعض مقدماته أوكلها من القضايا الشرطية).

أقسامه

للاقتراضي الشرطي تقسيمان

١ - (تقسيمه من جهة مقدماته) : فقد يتألف من متصلتين أو منفصلتين أو مختلفتين بالاتصال والانفصال أو من حملية ومتصلة أو من حملية ومنفصلة. فهذه أقسام خمسة.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٠ ، وشرح المنظومة : ص ٨٣.

٢ . (تقسيمه باعتبار الحد الاوسط جزءاً تاماً أو غير تام) : فانه لما كانت الشرطية مؤلفة من طرفين ^(١). فالاشتراك بين قضيتين تارة في جزء تام أي في جميع المقدم او التالي في كل منهما وأخري في جزء غير تام أي في بعض المقدم او التالي في كل منهما. وثالثة في جزء تام من مقدمة وجزء غير تام من أخري فهذه ثلاثة أقسام :

(الأول) ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام منهما نحو : كلما كان الانسان عاقلاً قنع بما يكفيه.

وكلما قنع بما يكفيه استغني.

كلما كان الانسان عاقلاً استغني.

(الثاني) ما اشتركت في المقدمتان في جزء غير تام منهما نحو :

اذا كان القرآن معجزة فالقرآن خالد.

واذا كان الخلود معناه البقاء فالخالد لا يتبدل.

... اذا كان القرآن معجزة فاذا كان الخلود معناه البقاء فالقرآن لا يتبدل.

فلاحظ بدقة أن التالي من الصغري (فالقرآن خالد) والتالي من الكبرى (فالخالد لا

يتبدل) يتألف منهما قياس اقتراي حلي من الشكل الاول ينتج (القرآن لا يتبدل).

فنجعل هذه النتيجة تاليا لشرطية مقدمها الكبرى ثم نجعل هذه الشرطية تاليا

لشرطية مقدمها مقدم الصغري. وتكون هذه الشرطية الاخيرة هي (النتيجة) المطلوبة.

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم اذا تألف من متصلتين.

(١) المراد بالثاني في مصطلحهم هو ما ليس بأول ، وإن كان ثالثاً أو رابعاً أو خامساً وهكذا ... وقد مر أن

الشرطية قد تؤلف من شرطيات مؤلفة من حمليات أو شرطيات.

ونحن نكتفي بهذا المقدار من بيان هذا القسم. ولا نذكر اقسامه ولا شروطه لطول الكلام عليها ولمخالفته للطبع الجاري.

(الثالث) ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى. وانما تصور هذا القسم في المؤلف من العملية والشرطية^(١) وسيأتي شرحه وشرح شروطه. أما في الشرطيات المحضة فلا بد أن نفرض احدي الشرطيتين بسيطة والاخرى مركبة من عملية وشرطية بالاصل ليكون الحد المشترك جزءاً تاماً من الاولي وغير تام من الثانية نحو :
اذا كانت النبوة من الله فاذا كان محمد نبياً فلا يترك أمته سدي.

واذا يترك أمته سدي وجب أن ينصب هادياً.

... اذا كانت النبوة من الله فاذا كان محمداً نبياً وجب أن ينصب هادياً.

فلاحظ : ان تالي الصغري مع الكبرى يتألف منهما قياس شرطي من القسم الاول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام فينتج على نحو الشكل الاول : (اذا كان محمد نبياً وجب أن ينصب هادياً) ثم نجعل هذه النتيجة تالياً لشرطية مقدمها مقدم الصغري فتكون هذه الشرطية الجديدة هي النتيجة المطلوبة.

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم الثالث اذا تألف من متصلتين. ونكتفي بهذا البيان عن هذا القسم في الشرطيات المحضة للسبب المتقدم في القسم الثاني.

يبقى الكلام عن القسم الاول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما وعن القسم الثالث في المؤلف من عملية وشرطية. ولما كانت هذه

(١) أي : لا أقل من ذلك ، وإلا فيمكن أن تكون مركبة من شرطيتين تركب كل منهما من حمتين أو شرطيتين أو مختلفتين. وهكذا ...

الاقسام موافقة^(١) للطبع الجاري فنحن نتوسع في البحث عنها الى حد ما فنقول : ينقسم كما تقدم الاقتراضي الشرطي الى خمسة أقسام من جهة كون المقدمتين من المتصلات او المنفصلات أو المختلفات فنجعل البحث متسلسلا حسب هذه الاقسام :

١ . المؤلف من المتصلات

هذا النوع اذا اشتركت مقدمته بجزء تام منهما يلحق بالاقتراضي الحملية حذو القذة بالقذة : من جهة تأليفه للاشكال الاربعة ومن جهة شروطها في الكم والكيف ومن جهة النتائج وبيانها بالعكس^(٢) والخلف والافتراض .
فلا حاجة الى التفصيل والتكرار . وانما على الطالب أن يغير العملية بالشرطية المتصلة . نعم يشترط أن يتألف من الزوميتين^(٣) . وهذا شرط عام لجميع اقسام الاقتراعات الشرطية المتصلة لان الاتفاقيات لا حكم لها في الإنتاج نظرا الى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية وانما يتألف منها صورة قياس غير حقيقي .

٢ . المؤلف من المنفصلات^(٤)

تمهيد :

المنفصلة انما تدل على العناد بين طرفيها في الصدق والكذب^(٥) فاذا

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٠ .

(٢) بالرد ، ظ .

(٣) راجع الجواهر النضيد : ص ١٢٢ و ١٢٣ ، وأساس الاقتباس : ص ٢٥٩ .

(٤) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٠ ، وشرح المطالع : ص ٣٠٣ ، والجواهر النضيد : ص ١٣٢ ، وأساس

الاقتباس : ص ٢٦١ ، والتحصيل : ص ١٣٩ .

(٥) أو في أحدهما .

اقتزنت بمنفصلة أخرى تشترك معها في جزء تام أو غير تام فقد لا يظهر الارتباط بين الطرفين^(١) على وجه نستطيع أن نحصل على نتيجة ثابتة لان عناد شيء لأمرين لا يستلزم العناد بينهما النفسهما ولا يستلزم عدمه. وهذا نظير ما قلناه في السالبتين في القاعدة الثانية من القواعد العامة من أن مباينة شيء لأمرين لا يستلزم تباينهما ولا عدمه فاذن لا انتاج بين منفصلتين فلا قياس مؤلف من المنفصلات.

وهذا صحيح الى حد ما اذا أردنا أن نحمد على المنفصلتين على حالهما ولكن المنفصلة تستلزم متصلة فيمكن تحويلها اليها فاذا حولنا المنفصلتين معا تألف القياس من متصلتين ينتج متصلة. واذا أردنا أن نصر على جعل النتيجة منفصلة فان المتصلة أيضا يمكن تحويلها الى منفصلة لازمة لها فنحصل على نتيجة منفصلة كما نريد.

وعليه لا بد لنا اولا من معرفة تحويل المنفصلة الى متصلة لازمة لها وبالعكس قبل البحث عن هذا النوع من القياس فنقول :

تحويل المنفصلة الموجبة الى متصلة :

قد بينا في محله ان أقسام المنفصلة ثلاثة :

١ - (الحقيقية) وهي تستلزم اربع متصلات موافقة لها في الكم والكيف فيجوز تحويلها الى كل واحد منها فمنها متصلتان مقدم كل واحدة منهما عين أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر. لأن الحقيقية لما دلت على استحالة الجمع بين طرفيها فاذا تحقق احدهما فانه يستلزم انتفاء الآخر. ومنها متصلتان مقدم كل واحدة منهما نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر لان الحقيقية أيضا تدل على استحالة الخلو من طرفيها فاذا ارتفع

(١) أي الأصغر والأكبر. فقد مر في أول مبحث الاقتراضي الحملي ص ٢٤٢ أن الحدين . الأصغر والأكبر . يسميان طرفين.

احدهما فهو يستلزم تحقق الآخر فاذا صدق قولنا :

(قضية حقيقة)

العدد اما زوج أو فرد

صدقت المتصلات الأربع :

(١) اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد

(٢) اذا كان العدد فردا فهو ليس بزوج

(٣) اذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد

(٤) اذا لم يكن العدد فردا فهو زوج

٢ . (مانعة الجمع) وهي تستلزم المتصلتين الاوليتين اللتين مقدم كل واحدة منهما عين

أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر لأنها كالحقيقية في دلالتها على استحالة الجمع ولا تدل

على استحالة الخلو فاذا صدق :

(مانعة جمع)

الشيء اما شجر أو حجر

صدقت المتصلتان :

(١) اذا كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر

(٢) اذا كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر

ولا تصدق المتصلتان :

(٣) اذا لم يكن الشيء شجرا فهو حجر

(٤) اذا لم يكن الشيء حجرا فهو شجر

٣ . (مانعة الخلو) وهي تستلزم المتصلتين الاخيرتين فقط اللتين مقدم كل واحدة منهما

نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر لأنها كالحقيقية في دلالتها على استحالة الخلو ولا

تدل على استحالة الجمع فاذا صدق :

(مانعة خلو)

زيد اما في الماء أو لا يغرق

صدقت المتصلتان :

(٣) اذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق

(٤) اذا غرق زيد فهو في الماء

ولا تصدق المتصلتان الاوليان :

(١) اذا كان زيد في الماء فهو يغرق

(٢) اذا غرق زيد فهو ليس في الماء

تحويل المنفصلة السالبة الى متصلة

أما المنفصلة السالبة كلية أو جزئية فانها تحول الى متصلة سالبة جزئية : الحقيقية الى أربع على نحو الموجبة وكل من مانعتي الجمع والخلو الى اثنتين على نحو الموجبة أيضا فاذا قلنا على نحو الحقيقية :

ليس البتة اما أن يكون الاسم معربا أو مرفوعا

فانه تصدق المتصلات الاربع الآتية :

(١) قد لا يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

(٢) قد لا يكون اذا كان الاسم مرفوعا فهو ليس بمعرب

(٣) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم معربا فهو مرفوع

(٤) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم مرفوعا فهو معرب

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كليا في هذا المثال فلو جعلنا المتصلة رقم (١) مثلا

كلية هكذا :

ليس البتة اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

فانها كاذبة لصدق نقيضها وهو :

قد يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

وهكذا تحول مانعة الجمع والخلو السالبتان. وعلى الطالب ان يضع امثلة لهما.

تحويل المتصلة الى منفصلة

والمتصلة اللزومية الموجبة ^(١) تستلزم مانعة الجمع ومانعة الخلو

(١) كان الأولى أن يقول : والمتصلة اللزومية سواء كانت موجبة أو سالبة ، ويترك الفقرة الأخيرة الآتية من قوله :

والسالبة تحمل على الموجبة ... الخ.

المتفتتين معها في الكم والكيف فيجوز تحويلها اليهما.

الاولي (مانعة الجمع) تتألف من عين المقدم ونقيض التالي لأن المقدم لما كان يستلزم التالي فهو لا يجتمع مع نقيضه قطعا والا لاجتمع النقيضان أي التالي ونقيضه فاذا صدق : كلما غرق زيد فهو في الماء

صدقت دائما اما زيد قد غرق أو ليس في الماء (مانعة جمع)

الثانية (مانعة الخلو) تتألف من نقيض المقدم وعين التالي بعكس الاولي لأن المقدم لما كان لا يجتمع مع نقيض التالي فلا يخلو الامر من نقيض المقدم ^(١) وعين التالي والا لو خلا منهما بان يرتفعا معا (وارتفاع نقيض المقدم بالمقدم وارتفاع التالي بنقيضه) فمعناه أنه جاز اجتماع المقدم ونقيض التالي. وهذا خلف. ففي المثال المتقدم لا بد أن تصدق : دائما اما زيد لم يغرق أو في الماء (مانعة خلو) والسالبة تحمل على الموجبة في تحويلها الى مانعة الجمع ومانعة الخلو المتفتتين معها في الكم والكيف.

التأليف من المنفصلات وشروطه

بعد هذا التمهيد المتقدم نشرع في موضوع البحث فنقول : لما كان المقدم والتالي في المنفصلة لا امتياز بينهما فكذلك لا يكون بين المنفصلتين المؤلفتين امتياز بالطبع فايهما جعلتها الصغرى صح لك فلا تتألف ^(٢) من هذا النوع الاشكال الأربعة. ولكن لما كانت المنفصلتان يحولان الى متصلتين. فينبغي أن تراعي

(١) لا يخفى عليك : أنه يثبت بما ذكره قاعدة كلية ، هي : أن كل شيئين تكون النسبة بينهما امتناع الجمع فبين نقيضيهما تكون النسبة هي امتناع الخلو.

(٢) أي لا ثمرة في هذا التأليف والتقسيم إلى الأشكال الأربعة. نظير ما مر ص ٢٠٧ في تفسير قولهم : المنفصلة لا عكس لها.

صورة التأليف بين المتصلتين وعلى أي شكل تكون الصورة ولا بد من مراعاة شروط ذلك الشكل الحادث ولذا قد يضطر الى جعل احدي المقدمتين بالخصوص صغري ليأتلّف شكل متوفرة فيه الشروط.

أما شروط هذا النوع فللمنطقيين فيها كلام واختلاف كثير. والظاهر ان الاختلاف ناشيء من عدم مراعاة وجوب تحويل المنفصلة الى متصلة فيلاحظ أخذ النتيجة من المفصلتين رأسا فذكر بعضهم أو أكثرهم ان من جملة الشروط ايجاب المقدمتين معا والا يكونا مانعتي جمع ولا حقيقتين. ولكن لو حولنا المنفصلتين الى متصلتين فانا نجدهما ينتجان ولو كانت احدهما سالبة أو كلاهما مانعتي جمع او حقيقتين. غير انه يجب أن تؤلف المتصلتان على صورة قياس من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك القياس كما قدمنا فمثلا لو كانت المقدمتان مانعتي جمع وجب تحويلهما الى متصلتين يؤلفان قياسا من الشكل الثالث. كما سيأتي مثاله ^(١). أما لو تألّفا على غير هذا الشكل فانهما

(١) لا يخفى عليك : أنه لم يأت مثاله ، فهاك : دائما الشيء إما حجر أو شجر ودائما الشيء إما شجر أو إنسان فتحول الأولى إلى متصلتين هما :

(١) كلما كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر

(٢) كلما كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر

وتحول الثانية إلى متصلتين أيضا هما :

(٣) كلما كان الشيء شجرا فهو ليس بإنسان.

(٤) كلما كان الشيء إنسانا فهو ليس بشجر.

أ : فإذا انضم (١) إلى (٣) لا يتألف قياس ، لعدم تكرر الأوسط.

ب : وإذا انضم (١) إلى (٤) كان قياسا من الشكل الثاني لا ينتج ، لعدم الإختلاف في الكيف.

ج : وإذا انضم (٢) إلى (٣) يتألف قياس من الشكل الثالث ينتج : قد يكون إذا لم يكن الشيء حجرا

فهو ليس بإنسان.

د : وإذا انضم (٢) إلى (٤) لم يتألف قياس ، لعدم تكرر الأوسط.

لا ينتجان لعدم توفر شروط ذلك الشكل.

وعليه فنستطيع أن نقول : لهذا النوع شرط واحد عام وهو أن يصح تحويل المنفصلتين الى متصلتين يؤلفان قياسا من أحد الاشكال الأربعة حاويا على شروط ذلك الشكل. وعلي الطالب أن يبذل جهدا لاستخراج جميع المتصلات اللازمة للمقدمتين ثم يقارن بعضها ببعض ليحصل على صورة القياس المنتج لمطلوبه.

طريقة أخذ النتيجة :

مما تقدم كله نعرف الطريقة التي يلزم اتباعها لاستخراج النتيجة في هذا النوع. ونحن حسب الفرض انما نبحت عن خصوص القسم الاول منه وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما. فعلينا أن نتبع ما يأتي :

- ١ . نحول كلا من المنفصلتين الى جميع المتصلات التي يمكن أن تحول اليها. وقد تقدم أن الحقيقية تحول الى أربع متصلات وكلا من مانعتي الجمع والخلو الى اثنتين.
- ٢ . نقارن بين المتصلات المحولة من احدي المقدمتين وبين المتصلات المحولة من الاخرى فنختار الصورة التي يتكرر فيها حد أوسط وتكون على شكل تتوفر فيه شروط. وعلى الاكثر تكون الصورة المنتجة أكثر ^(١) من واحدة. ويكفي أن نختار واحدة منها تنتج المطلوب.
- ٣ . نأخذ النتيجة متصلة ونحولها اذا شئنا الى منفصلة لازمة لها اما مانعة جمع او مانعة خلو.

(١) كما أنها قد تكون واحدة. وقد مر أن المنفصلتين إذا كانتا مانعتي الجمع لا تنتج إلا صورة واحدة من الصور الأربع ، يتألف فيها قياس من الشكل الثالث.

فمثلا لو كان القياس مؤلنا من حقيقتين ^(١) نحول الاولي الى أربع متصلات والثانية الى أربع أيضا فيحدث من مقارنة الاربع بالاربع ست

(١) مثاله : دائما إما أن يكون الشيء واجبا أو ممكنا ودائما إما أن يكون الشيء واجبا أو محتاجا (إلى العلة)

فتحول الأولى إلى أربع متصلات ، هي :

(١) كلما كان الشيء واجبا فهو ليس بممكن (٢) كلما كان الشيء ممكنا فهو ليس بواجب

(٣) كلما لم يكن الشيء واجبا فهو ممكن (٤) كلما لم يكن الشيء ممكنا فهو واجب

وتحول الثانية إلى أربع متصلات ، هي :

(٥) كلما كان الشيء واجبا فهو غير محتاج (٦) كلما كان الشيء محتاجا فهو ليس بواجب

(٧) كلما لم يكن الشيء واجبا فهو محتاج (٨) كلما لم يكن الشيء محتاجا إلى العلة فهو واجب.

ف (١) و (٥) قياس من الشكل الثالث ينتج :

قد يكون إذا لم يكن الشيء ممكنا فهو غير محتاج (تلازم نقضي الطرفين)

و (١) و (٦) ليس بقياس. وكذا (١) و (٧)

و (١) و (٨) قياس من الشكل الأول إن جعلت (٨) صغرى ، ينتج :

كلما لم يكن الشيء محتاجا فهو ليس بممكن.

و (٢) و (٥) ليس بقياس و (٢) و (٦) شكل ثان لم تختلف مقدمته في الكيف

و (٢) و (٧) شكل أول ينتج :

كلما كان الشيء ممكنا فهو محتاج إلى العلة (التلازم بين عيني الطرفين)

و (٢) و (٨) ليس بقياس لعدم تكرر الوسط

و (٣) و (٥) ليس بقياس ، وكذا (٣) و (٨)

و (٣) و (٦) شكل أول يجعل (٦) صغرى ، ينتج :

كلما كان الشيء محتاجا إلى العلة فهو ممكن (التلازم بين العينين)

و (٣) و (٧) شكل ثالث ينتج :

قد يكون إذا كان الشيء ممكنا فهو محتاج

و (٤) و (٥) ليس بقياس ، وكذا (٤) و (٦)

و (٤) و (٧) شكل ثالث ينتج :

قد يكون إذا كان الشيء ممكنا فهو محتاج إلى العلة (التلازم بين العينين)

و (٤) و (٨) شكل ثان لا ينتج ، لعدم اختلاف المقدمتين بالكيف

عشرة صورة. وعند فحصها نجد ثماني منها لا يتكرر فيها حد اوسط فلا يتألف منها قياس. والثماني الباقية ينتج بعضها الملازمة بين عيني^(١) الطرفين في الحقيقتين وبعضها الآخر الملازمة بين نقيضيهما وذلك بمختلف الاشكال^(٢).

وينبغي أن يختار الطالب منها ما هو أمس بمطلوبه.

ولأجل التمرين نختبر بعض الأمثلة :

لو أن حاكما جيء له بمتهم في قتل وعلى ثوبه بقعة حمراء ادعي المتهم انها حبر فأول شيء يصنعه الحاكم لأجل التوصل الى ابطال دعوي المتهم أو تأييده أن يقول :

هذه البقعة^(٣) اما دم أو حبر^(٤) (مانعة جمع)

وهي اما دم أو لا تزول بالغسل (مانعة خلو)

فتحول مانعة الجمع الى المتصلتين :

(١) كلما كانت البقعة دما فهي ليست بحبر.

(٢) كلما كانت حبرا فهي ليست بدم

وتحول مانعة الخلو الى المتصلتين :

(٣) كلما لم تكن البقعة دما فلا تزول بالغسل.

(٤) كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم.

وبمقارنة المتصلتين رقم ١ ، ٢ بالمتصلتين رقم ٣ ، ٤ تحدث أربع صور : اثنتان منها لا

يتكرر فيهما حد اوسط وهما المؤلفتان من رقم ٣ ، ١ ومن رقم ٤ ، ٢.

(١) أي : بين عين طرف من إحدى الحقيقتين ، وعين طرف من الحقيقية الأخرى ، وكذا في الملازمة بين نقيضيهما.

(٢) ولا يخفى أنه قد لا ينتج بعضها ، لعدم توفر شروط الشكل الحاصل.

(٣) البقعة : القطعة من اللون تخالف ما حولها. (المعجم الوسيط) بالفارسية : لكه (نوين)

(٤) الحبر والحبر : المداد يكتب به (المعجم الوسيط).

أما المؤلف من رقم ٤ ، ١ فهي من الشكل الاول اذا جعلنا رقم ٤ صغري فينتج ما يأتي :

كلما كانت البقعة تزول بالغسل فليست بحبر.

ويمكن تحويل هذه النتيجة (المتصلة) الى المنفصلتين :

اما ان تزول البقعة بالغسل واما ان تكون حبرا (مانعة جمع)

واما ألا تزول بالغسل أو ليست بحبر (مانعة خلو)

وأما المؤلف من رقم ٣ ، ٢ فهي من الشكل الاول أيضا ينتج ما يلي :

كلما كانت البقعة حبرا فلا تزول بالغسل

ويمكن تحويل هذه النتيجة الى المنفصلتين :

اما أن تكون البقعة حبرا واما أن تزول بالغسل (مانعة جمع)

واما ألا تكون حبرا او لا تزول بالغسل (مانعة خلو)

ولاحظ ان هاتين المنفصلتين عين المنفصلتين للنتيجة الاولى. وليس الفرق الا بتبديل الطرفين التالي والمقدم. وليس هذا ما يوجب الفرق في المنفصلة اذ لا تقدم (١) طبعي بين جزءيها كما تقدم مرارا.

٣ . المؤلف من المتصلة والمنفصلة (٢)

أصنافه :

وهذا النوع ايضا ينقسم الى الاقسام الثلاثة ونحن حسب الفرض انما نبحث عن القسم الأول منه وهو المشترك في جزء تام من المقدمتين.

وأصناف هذا القسم أربعة لان المتصلة اما صغري أو كبرى وعلى التقديرين اما ان يكون الحد المشترك مقدها أو تاليها فهذه أربعة. أما

(١) لا ترتب ، ظ.

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٢ ، والجوهر النضيد : ص ١٣٨ ، وأساس الاقتباس : ص ٢٦٤ ، والتحصيل : ص ١٤٦ .

المنفصلة فلا فرق فيها بين ان يكون الحد المشترك مقدها أو تاليها اذ لا امتياز بالطبع بين جزءيها.

شروط وطريقة أخذ النتيجة :

لا يلتزم الإنتاج من المتصلة والمنفصلة الا برد المنفصلة الى متصلة. فيتألف القياس حينئذ من متصلتين. فيرجع الى النوع الاول وهو المؤلف من متصلتين في شروط وانتاجه فان أمكن بارجاع المنفصلة الى المتصلة تأليف قياس منتج من أحد الاشكال الاربعة حاويا على الشروط فذاك والا كان عقيما.

وبعضهم اشترط فيه ألا تكون المنفصلة سالبة وهذا الشرط صحيح الى حد ما لأن المنفصلة السالبة انما تحول الى متصلة سالبة جزئية والسالبة الجزئية ليس لها موقع في الانتاج في جميع الاشكال الا في الضرب الخامس من الشكل الثالث المؤلف من موجبة كلية وسالبة جزئية والضرب الرابع من الشكل الثاني المؤلف من سالبة جزئية وموجبة كلية. وهذان الضربان نادران.

وعليه فالمنفصلة السالبة اذا أمكن بتحويلها الى متصلة سالبة جزئية أن تؤلف مع المتصلة المذكورة في الأصل أحد الضربين المذكورين فان القياس يكون منتجا فليس هذا الشرط صحيحا على اطلاقه. مثلا اذا قلنا :

ليس البتة اما ان يكون هذا انسانا أو فرسا
(مانعة خلو) وكلما كان هذا انسانا كان حيوانا

فانهما لا ينتجان لأنه اذا حولنا المنفصلة الى متصلة لا تؤلف مع المتصلة المفروضة شكلا منتجا اذ أن هذه المنفصلة مانعة الخلو تحول الى المتصلتين :

(١) قد لا يكون اذا لم يكن هذا انسانا فهو فرس.

(٢) قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو انسان.

فلو قرنا المتصلة رقم (١) بالمتصلة الاصلية لا يتكرر فيهما حد أوسط ولو قرنا المتصلة

(٢) بالاصلية كان من الشكل الاول أو الرابع ولا تنتج السالبة الجزئية فيهما.

ولو أردنا أن تبدل من المتصلة الاصلية قولنا :

كلما كان هذا ناطقا كان انسانا.

فانها تؤلف مع المتصلة رقم (٢) الضرب الرابع^(١) من الشكل الثاني فينتج : قد لا

يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو ناطق.

٤ . المؤلف من الحملية والمتصلة^(٢)

اصنافه

يجب في هذا النوع أن النوع أن يكون الاشتراك في جزء تام من الحملية غير تام من المتصلة كما تقدمت الاشارة اليه فله قسم واحد لان جزء الحملية مفرد وجزء الشرطية قضية بالاصل فلا يصح فرض أن يكون الجزء المشترك تاما فيهما ولا غير تام فيهما. وهذا واضح. ولهذا النوع أربعة أصناف لأن المتصلة اما صغرى أو كبرى وعلى التقديرين فالشركة اما في مقدم المتصلة او في تاليها فهذه أربعة. والقريب منها الى الطبع صنفان. وهما ما كانت الشركة فيهما في تالي المتصلة سواء كانت صغرى أو كبرى.

(١) وهو المؤلف من سالبة جزئية صغرى ، وموجبة كلية كبرى.

(٢) شرح الشمسية : ص ١٦١ ، وشرح المطالع : ص ٣١٣ ، والجواهر النضيد : ص ١٤٣ ، وأساس الإقتباس :

ص ٢٧٠ ، والتحصيل : ص ١٤٠ .

طريقة أخذ النتيجة :

ولأخذ النتيجة في جميع هذه الأصناف الأربعة نتبع ما يلي :

- ١ . أن نقارن الحملية مع طرف المتصلة التي ^(١) وقعت فيه الشركة فنؤلف منهما قياسا حمليا ^(٢) من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط الشكل لينتج (قضية حملية).
 - ٢ . نأخذ نتيجة التأليف السابق وهي الحملية الناتجة فنجعلها مع طرف المتصلة الآخر الخالي من الاشتراك لنؤلف منهما النتيجة متصلة أحد طرفيها نفس طرف المتصلة الخالي من الاشتراك سواء كان مقدما أو تاليا فيجعل
- أيضا مقدما أو تاليا والطرف الثاني الحملية الناتجة من التأليف السابق.

مثاله :

كلما كان المعدن ذهبيا كان نادرا.

كل نادر ثمين.

كلما كان المعدن ذهبيا كان ثميناً.

فقد ألفنا قياسا حمليا من تالي المتصلة ونفس الحملية أنتج من الشكل الاول (كان المعدن ثميناً). ثم جعلنا هذه النتيجة تاليا للنتيجة المتصلة مقدمها مقدم المتصلة الاولى وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة.

مثال ثان :

لا أحد من الاحرار بذليل.

وكلما كانت الحكومة ظالمة فكل موجود في البلد ذليل.

... كلما كانت الحكومة ظالمة فلا أحد من الاحرار بموجود في البلد.

(١) الذي ، ظ.

(٢) لا يخفى عليك : أن هذا مختص بما إذا كانت الشرطية مؤلفة من حمليتين ، أو من حملية وشرطية تكون الشرطية في أجزاء الحملية.

فقد ألفنا قياسا حمليا من الحملية وتالي المتصلة أنتج من الشكل الثاني (لا أحد من الاحرار بوجود في البلد) جعلنا هذه النتيجة تاليا لمتصلة مقدمها مقدم المتصلة في الاصل وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة.

الشروط :

أما شروط انتاج هذه الاصناف الاربعة فلا نذكر منها الا شروط القريب الى الطبع منها وهما الصنفان اللذان تقع الشركة فيهما في تالي المتصلة سواء كانت صغري أو كبري كما مثلنا لهما. وشرطهما :

أولا أن يتألف من الحملية وتالي المتصلة شكل يشتمل على شروطه المذكورة في القياس الحلمي.

ثانيا أن تكون المتصلة موجبة فلو كانت سالبة فيجب أن تحول الى موجبة لازمة لها بنقض محمولها ^(١) أي تحول الى منقوضة المحمول. وحينئذ يتألف القياس الحلمي من الحملية في الأصل ونقيض تالي المتصلة مشتملا على شروط الشكل الذي يكون منه.
مثاله :

ليس البتة اذا كانت الدولة جائزة فبعض الناس أحرار. وكل سعيد حر.
فان المتصلة السالبة الكلية تحول الى منقوضة محمولها ^(٢) موجبة كلية هكذا :
كلما كانت الدولة جائزة فلا شيء من الناس بأحرار ^(٣).
وبضمها الى الحملية ينتج من الشكل الثاني على نحو ما تقدم في أخذ النتيجة هكذا :
كلما كانت الدولة جائزة فلا شيء من الناس بسعداء ^(٤).

(١) تاليها ، ظ.

(٢) تاليها ، ظ.

(٣) فبدل التالي وهي موجبة جزئية بنقيضها وهي السالبة الكلية.

(٤) بسعيد ، ظ.

(تنبيه)

لهذا النوع وهو المؤلف من العملية والمتصلة أهمية كبيرة في الاستدلال لا سيما أن قياس الخلف ينحل الى أحد صنفيه المطبوعين. وليكن هذا على بالك فانه سيأتي كيف ينحل قياس الخلف اليه.

٥ . المؤلف من العملية والمنفصلة^(١)

وهذا النوع كسابقه يجب أن يكون الاشتراك فيه في جزء تام من العملية غير تام من المنفصلة. وقد تقدم وجهة.

غير أن الشركة فيه للعملية قد تكون مع جميع اجزاء المنفصلة وهو القريب الى الطبع وقد تكون مع بعضها وعلى التقديرين تقع العملية اما صغري أو كبرى فهذه أربعة أصناف. مثاله :

١ . الثلاثة عدد.

٢ . العدد اما زوج أو فرد.

٣ . . . الثلاثة أما زوج او فرد.

وهذا المثال من الصنف الاول المؤلف من عملية صغري مع كون الشركة مع جميع أجزاء المنفصلة لأن المنفصلة في المثال بتقدير (دائما اما العدد زوج واما العدد فرد).

فكلمة (العدد) المشتركة بين المقدمتين موجودة في جزئي المنفصلة معا.

أما أخذ النتيجة^(٢) في المثال فقد رأيت انا اسقطنا الحد المشترك وهو كلمة (عدد) وأخذنا جزء العملية الباقي مكانه في النتيجة التي هي منفصلة أيضا. وهو على منهاج الشكل الاول في الحملي.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٦١ ، وشرح المطالع : ص ٣١٧ ، والجواهر النضيد : ص ١٤٨ ، والتحصيل : ص ١٤٥ .

(٢) وأما في الشروط فهي كالحملي .

وهكذا نصنع في أخذ نتائج هذا النوع. ونكتفي بهذا المقدار من البيان عن هذا النوع.

خاتمه

قد أطلنا في بحث الاقترانات الشرطية على خلاف المعهوم في كتب المنطق المعتاد تدريسها نظرا الى كثرة فائدتها والحاجة اليها فان أكثر البراهين العلمية تبني على الاقترانات الشرطية. وان كنا تركنا كثيرا من الابحاث التي لا يسعها هذا المختصر واقتصرنا على أهم الاقسام التي هي اشد علوقا بالطبع.

القياس الاستثنائي

تعريفه وتأليفه :

تقدم ذكر هذا القياس وتعريفه ؛ وهو من الاقيسة الكاملة أي التي لا يتوقف الانتاج فيها على مقدمة أخرى كقياس المساواة ونحوه على ما سيأتي في التوابع.

ولما تقدم أن الاستثنائي يذكر فيه بالفعل اما عين النتيجة أو نقيضها فهنا نقول : يستحيل أن تكون النتيجة المذكورة بعينها أو بنقيضها على أنها مقدمة مستقلة مسلم بصدقها لأنه حينئذ ^(١) يكون الانتاج مصادرة على المطلوب. فمعني أنها مذكورة بعينها أو بنقيضها انها مذكورة على أنها جزء من مقدمة.

ولما كانت هي بنفسها قضية ومع ذلك تكون جزء قضية فلا بد أن يفرض أن المقدمة المذكورة فيها قضية شرطية لأنها تتألف من قضيتين بالاصل. فيجب أن تكون على هذا احدي مقدمتي هذا القياس شرطية ،

(١) هذا إذا كانت النتيجة مذكورة بعينها ، وأما إذا ذكرت النتيجة بنقيضها فلا تلزم المصادرة ، وإنما اللازم باطل آخر هو صدق النقيضين ، فإن نقيض النتيجة مفروض صدقه ، لكونه مقدمة في القياس . الذي هو قول مؤلف من قضايا متى سلمت يلزمه لذاته قول آخر . والنتيجة أيضا يجب صدقها ، كما يقتضيه تعريف القياس.

أما المقدمة الاخرى فهي الاستثنائية^(١) أي المشتملة على أداة الاستثناء التي من اجلها سمي القياس استثنائيا.

والاستثنائية يستثنى فيها أحد طرفي الشرطية أو نقيضه لينتج الطرف الآخر أو نقيضه على ما سيأتي تفصيله.

تقسيمه :

وهذه الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة وبحسبها ينقسم هذا القياس الى الاتصالي والانفصالي.

شروطه (٢) :

ويشترط في هذا القياس ثلاثة أمور :

١ . كلية احدي المقدمتين فلا ينتج من جزئيتين.

٢ . ألا تكون الشرطية اتفافية.

٣ . ايجاب الشرطية. ومعني هذا الشرط في المتصلة خاصة^(٣) أن السالبة تحول الى موجبة لازمة لها فتوضع مكانها.

ولكل من القسمين المتقدمين حكم في الانتاج ونحن نذكرهما بالتفصيل :

(١) محلية كما سيأتي مثاله ، أو شرطية ، وذلك إذا كانت المقدمة الشرطية في القياس مركبة من شرطيتين أو شرطية وحملية واستثنيت الشرطية ، مثال الأول قولنا : إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فكلما كان الليل موجودا فالشمس غاربة ، لكنه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، ينتج : فكلما كان الليل موجودا فالشمس غاربة. ومثال الثاني : هو هذا المثال مع تبديل تالي الشرطية الأولى بقولنا : فوجود النهار لازم لطلوع الشمس.

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٣ ، وشرح المطالع : ص ٣٢٩ ، والقواعد الجلية : ص ٣٨٣ ، والجوهر النضيد : ص ١٥١ ، وأساس الإقتباس : ص ٢٨٩.

(٣) وأما المنفصلة فليس لها نقض محمول. كما ليس لها عكس ، لعدم الترتيب الطبيعي بين طرفيها فتأمل.

حكم الاتصالي^(١)

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الاتصالي طريقتان.

١ . استثناء عين المقدم لينتج عين التالي لأنه اذا تحقق الملزوم تحقق اللازم قطعا سواء أكان اللازم أعم ام مساويا. ولكن لو استثنى عين التالي فانه لا يجب أن ينتج عين المقدم لجواز أن يكون اللازم أعم. وثبوت الاعم يلزم منه ثبوت الاخص.
مثاله :

كلما كان الماء جاريا كان معتصما. لكن هذا الماء جار.
... فهو معتصم.

فلو قلنا : (لكنه معتصم) فانه لا ينتج (فهو جار) لجواز أن يكون معتصما وهو راكد كثير.

٢ . استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم. لأنه اذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعا حتي لو كان اللازم أعم ولكن لو استثنى نقيض المقدم فانه لا ينتج نقيض التالي لجواز أن يكون اللازم أعم. وسلب الأخص ال يستلزم سلب الاعم لأن نقيض الأخص أعم من نقيض الاعم.
مثاله :

كلما كان الماء جاريا كان معتصما. لكن هذا الماء ليس بمعتصم.
... فهو ليس بجار.

فلو قلنا : (لكنه ليس بجار) فانه لا يتج (ليس بمعتصم) لجواز الأ يكون جاريا وهو معتصم لأنه كثير.

(١) راجع الحاشية : ص ١٠٣ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٤ ، وشرح المنظومة : ص ٨٤ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٠.

حكم الانفصالي (١)

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الانفصالي ثلاث طرق (٢) :

١ . اذا كانت الشرطية (حقيقية) فان استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الاخر فاذا قلت :
العدد اما زوج أو فرد.

فان الاستثناء يقع على أربع صور هكذا :

أ . لكن هذا العدد زوج ينتج فهو ليس بفرد

ب . لكن هذا العدد فرد ينتج فهو ليس بزوج

ج . لكن هذا العدد ليس بزوج ينتج فهو فرد

د . لكن هذا العدد ليس بفرد ينتج فهو زوج

وهو واضح لا عسر فيه. هذا اذا كانت المنفصلة ذات جزئين. وقد تكون ذات ثلاثة أجزاء فأكثر مثل (الكلمة اما اسم أو فعل او حرف) فاذا استثنيت عين أحدها فقلت مثلا (لكنها اسم) فانه ينتج حمليات (٣) بعدد الاجزاء الباقية فتقول : (فهي ليست فعلا وليست حرفا).

واذا استثنيت نقيض أحدهما (٤) فقلت مثلا : (لكنها ليست اسما) فانه ينتج منفصلة من أعيان الاجزاء الباقية فتقول : (فهذه الكلمة اما فعل أو حرف). وقد يجوز بعد هذا ان تعتبر هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي

(١) راجع الحاشية : ص ١٠٣ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٤ ، وشرح المنظومة : ص ٨٤ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٠.

(٢) كان الأولى أن يقسم الانفصالي إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما كانت المنفصلة التي تألف القياس منها حقيقية. ثم يذكر أن لإنتاجه أربعة طرق ، وبعبارة أخرى : ينتج في أربع صور.

الثاني : ما كانت المنفصلة التي فيها مانعة الجمع. ويذكر أنه ينتج في صورتين.

الثالث : ما كانت المنفصلة التي فيها مانعة الخلو. ويذكر أنه أيضا ينتج في صورتين.

(٣) أي حمليات سالبة.

(٤) في نسخة : أحدها.

آخر فتستثني^(١) عين أحد اجزائها او نقيضه لينحصر في جزء معين.
وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت اجزاء المنفصلة أكثر من ثلاثة فتستوفي الاستثناءات حتي يبقي قسم واحد ينحصر فيه الامر. وقد تسمي هذه الطريقة طريقة الدوران والترديد أو برهان السبر والتقسيم أو برهان الاستقصاء كما سبق أن برهنا به لبيان النسبة بين النقيضين في بحث النسب في الجزء الاول. وهذه الطريقة نافعة كثيرا في المناظرة والجدل.

٢ . اذا كانت الشرطية (مانعة خلو) فان استثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر.
ولا ينتج استثناء عين أحدهما نقيض الآخر لأن المفروض أنه لا مانع من الجمع بين العينين فلا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر.

٣ . اذا كانت الشرطية (مانعة جمع) فان استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر.
ولا ينتج استثناء نقيض أحدهما عين الآخر لأن المفروض أنه يجوز أن يخلو الواقع منهما فلا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر. وهذا وما قبله واضح.

(١) كان اللازم أن يقول : فتستثني نقيض أحد اجزائها لينحصر ... وذلك لأنه إن أمكن للقائس استثناء عين أحد الأجزاء لما احتاج إلى تأليف أقيسة متعددة.

خاتمة في لواحق القياس

القياس المضمّر أو الضمير (١) :

انا في أكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الاقيسة وقد لا نشعر بها. ولكن على الغالب لا نلتزم بالصورة المنطقية للقياس : فقد نحذف احدي المقدمات أو النتيجة اعتمادا على وضوحها أو ذكاء المخاطب أو لغفلة كما انه قد نذكر النتيجة اولا قبل المقدمات او نخالف الترتيب الطبيعي للمقدمات. ولذا يصعب علينا أحيانا أن نرد كلامنا الى صورة قياس كاملة. والقياس الذي نحذف منه النتيجة أو احدي المقدمات يسمى (القياس المضمّر) وما حذف كبراه فقط يسمى (ضميرا) كما اذا قلت (هذا انسان لانه ناطق). وأصله هو.

هذا ناطق	(صغرى)
وكل ناطق انسان	(كبرى)
... فهذا انسان	(نتيجة)

فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة.

وقد تقول (هذا انسان لأن كل ناطق انسان) فتحذف الصغرى مع تقديم النتيجة.

(١) راجع النجاة : ص ٥٨ ، والتحصيل : ص ١٩٠ .

وقد تقول (هذا ناطق لأن كل ناطق انسان) فتكتفي بالمقدمتين عن ذكر النتيجة لأنها معلومة. وقس على ذلك ما يمر عليك.

كسب المقدمات بالتحليل

أظنكم تتذكرون انا في أول الكتاب ذكرنا ان العقل تمر عليه خمسة أدوار لأجل ان يتوصل الى المجهول. وقلنا ان الادوار الثلاثة الاخيرة منها هي (الفكر) وقد طبقنا هذه الادوار على كسب التعريف في آخر الجزء الاول. والآن حل الوقت الذي نطبق فيه هذه الادوار على كسب المعلوم التصديقي بعدما تقدم من درس أنواع القياس. فلندكر تلك الدوار الخمسة لنوضحها.

١ . (مواجهة المشكل) ولا شك ان هذا الدور لازم لمن يفكر لكسب المقدمات لتحصيل أمر مجهول لأنه لو لم يكن عنده أمر مجهول مشكل قد التفت اليه وواجهه فوق في حيرة من الجهل به لما فكر في الطريق الى حله. ولذا يكون هذا الدور من مقدمات الفكر لا من الفكر نفسه.

٢ . (معرفة نوع المشكل). والغرض من معرفة نوعه أن يعرف من جهة الهيئة انه قضية محلية أو شرطية متصلة أو منفصلة موجبة أو سالبة معدولة أو محصلة موجهة او غير موجهة وهكذا. ثم يعرفه من جهة المادة أنه يناسب أي العلوم والمعارف او اي القواعد والنظريات. ولا شك ان هذه المعرفة لازمة قبل الاشتغال بالتفكير وتحصيل للمقدمات والا لوقف في مكانه وارتطم ببحر من المعلومات لا تزيده الاجهلا فيتلبد ذهنه ولا يستطيع الانتقال الى

معلوماته فضلا عن أن ينظمها ويحل بها المشكل. فلذا كان هذا الدور لا بد منه للتفكير وهو من مقدماته لا منه نفسه.

٣ . (حركة العقل من المشكل الى المعلومات). وهذا أول ادوار الفكر وحركاته فان الانسان عندما يفرغ من مواجهة المشكل ومعرفة نوعه يفرغ فكره الى طريق حله فيرجع الى المعلومات التي اختزنها عنده ليفتش عنها ليقتنص منها ما يساعده على الحل. فهذا الفرع والرجوع الى المعلومات هو حركة للعقل وانتقال من المجهول الى المعلوم وهو مبدأ التفكير فلذا كان أول ادوار الفكر.

٤ . (حركة العقل بين المعلومات). وهذا هو الدور الثاني للفكر وهو أهم الادوار والحركات وأشقها وبه يمتاز المفكرون وعنده تزل الاقدام ويتورط المغرور فمن استطاع ان يحسن الفحص عن المعلومات ويرجع الى البديهيات فيجد ضالته التي توصله حقا الى حل المشكل فهذا الذي أوتي حظا عظيما من العلم. وليس هناك قواعد مضبوطة لفحص المعلومات وتحصيل المقدمات الموصلة الى المطلوب من حل المشكل وكشف المجهول.

ولكن لنا طريقة عامة يمكن الركون اليها لكسب المقدمات نسميها (التحليل)^(١) ولأجلها عقدنا هذا الفصل فنقول :

إذا واجهنا المشكل فلا بد أنه قضية من القضايا ولتكن عملية فاذا أردنا حله من طريق الاقتراحي الحملّي نتبع ما يلي :

(١) لا يخفى عليك : أن هذه التسمية إنما يحسن إذا أردنا حل المشكل من طريق الاقتراحي الحملّي أو الشرطي. وأما إذا أردنا حله من طريق القياس الاستثنائي فلا ، وذلك لأنّه لا تحليل فيها.

أولاً . نحلل المطلوب وهو عملية بالفرض الى موضوع ومحمول ولا بد أن الموضوع يكون الحد الاصغر في القياس والمحمول الحد الاكبر فيه فنضع الاصغر والاكبر كلا منهما على حدة.

ثانياً . ثم نطلب كل ما يمكن حمله على الاصغر والاكبر وكل ما يمكن حمل الاصغر والاكبر عليه سواء كان جنسا أو نوعا أو فصلا أو خاصة أو عرضاً عاماً. ونطلب ايضاً كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وكل ما يمكن سلب كل واحد منهما عنه. فتحصل عندنا عدة قضايا حملية ايجابية وسلبية.

ثالثاً . ثم ننظر فيما حصلنا عليه من المعلومات. فنلائم بين القضايا التي فيها الحد الاصغر يكون موضوعاً أو محمولاً من جهة وبين القضايا التي فيها الحد الاكبر يكون موضوعاً أو محمولاً من جهة أخرى فاذا استطعنا أن نلائم بين قضيتين من الطرفين على وجه يتألف منهما شكل من الاشكال متوفرة فيه الشروط فقد نجحنا واستطعنا أن نتوصل الى المطلوب والا فعلياً أن نلتزم طريقاً آخر.

وهذه الطريقة عينا تتبع اذا كان المطلوب قضية شرطية فنؤلف معلوماتنا من قضايا شرطية اذا لم نختار الرجوع الشرطية الى حملية لازمه لها.
واذا أردنا حل المطلوب من طريق القياس الاستثنائي نتبع مايلي :

(١) هو حله من طريق القياس الاستثنائي ، على ما سيأتي .

(٢) يبدو منه أن المطلوب إذا كان قضية شرطية ينحصر حله في الاقتراضي الحملية ، وقد يكون ذلك لزعمة أن القياس الاستثنائي لا ينتج إلا حملية. وليس كذلك كما مر منا في تعاليننا على القياس الاستثنائي. فلا بد من تبديل هذه الفقرة هنا بقولنا :

وعلى هذا فقس إذا كان المطلوب قضية شرطية ، فإنه يجري فيه الطريقتان : الاقتراضي والاستثنائي بعين ما

ذكر.

أولا : نفحص عن كل ملزومات المطلوب وعن كل لوازمه ثم عن كل ملزومات نقيضه وعن كل لوازمه.

ثانيا : ثم نفحص عن كل ما يعاند نقيضه صدقا وكذبا أو صدقا فقط أو كذبا فقط.

ثالثا : ثم نؤلف من الفحص الاول قضايا متصلة اذا وجدنا ما يؤلفها ونستثني عين المقدم ونقيض التالي من كل من القضايا المؤلفة فايهما يصح يتألف به قياس استثنائي اتصالي تنتقل منه الى المطلوب.

أو نؤلف من الفحص الثاني قضايا منفصلة حقيقية أو من أختيها اذا وجدنا أيضا ما يؤلفها ونستثني عين الجزء الآخر المعاند للمطلوب أو نقيضه ونستثني نقيض الجزء الآخر في جميع القضايا المؤلفة فأياها يصح يتألف به قياس استثنائي انفصالي نقل منه الى المطلوب

٥ . (حركة العقل من المعلومات الى المجهول) وهذه الحركة آخر مرحلة من الفكر عندما يتم لم تأليف قياس منتج فانه لا بد أن ينتقل منه الى النتيجة التي تكون هي المطلوب وهي حل المشكل.

(١) يعاند المطلوب أو ، ظ.

(٢) عطف على المطلوب. ولا يخفى : أنه إنما لا يستثنى عين المطلوب أو نقيضه لأن النتيجة على ذلك تكون نقيض الجزء الآخر أو عينه ، وشئ منهما ليس بمطلوب.

ولا يخفى عليك أيضا : أن الأمر كذلك أيضا في الشق السابق ، وهو القياس الاستثنائي الاتصالي ، فإنه يستثنى عين المقدم إذا لم يكن هو المطلوب أو نقيضه ، وكذا يستثنى نقيض التالي إذا لم يكن هو المطلوب أو نقيضه.

القياسات المركبة

تمهيد وتعريف

لا بد للاستدلال على المطلوب من الانتهاء في التحليل الى مقدمات بديهية لا يحتاج العلم بها الى كسب ونظر والا لتسلسل التحليل الى غير النهاية فيستحيل تحصيل المطلوب. والانتهاء الى البديهيات على نحوين : تارة ينتهي التحليل من أول الامر الى كسب مقدمتين بديهيتين فيقف ونحصل المطلوب منهما فيتألف منهما قياس يسمى (بالقياس البسيط) لانه قد حصل المطلوب به وحده. وهذا مفروض جميع الاقيسة التي تكلمنا عن أنواعها واقسامها. وأخري ينتهي التحليل من أول الامر الى مقدمتين احدهما كسبية أو كلاهما كسبيتان فلا يقف الكسب عندهما حينئذ بل تكون المقدمة الكسبية مطلوباً آخرلاً بد لنا من كسب المقدمات ثانيا لتحصيله فنتجىء الى تأليف قياس آخر تكون نتيجة نفس الكسبية أي ان نتيجة هذا القياس الثاني تكون مقدمة للقياس الاول. ولو كانت المقدمتان معا كسبيتين فلا بد حينئذ من تأليف قياسين لتحصيل المقدمتين.

ثم ان هذه المقدمات المؤلفثة ثانيا لتحصيل مقدمة القياس الاول

أو مقدمتيه ان كانت كلها بديهية وقف عليها الكسب وان كانت بعضها أو كلها كسبية احتاجت الى تأليف اقيسة بعددها ... وهكذا حتي نقف في مطافنا على مقدمات بديهية لا تحتاج الى كسب ونظر. ومثل هذه التأليفات المترتبة التي تكون نتيجة احدها مقدمة في الآخر لينتهي بها الى مطلوب واحد هو المطلوب الأصلي تسمي (القياس المركب) لأنه يتركب من قياسين أو أكثر.

فالقياس المركب اذن هو ^(١): «ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد». وفي كثير من الأحوال نستعمل القياسات المركبة فلذلك قد نجد في بعض البراهين مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوفة لمطلوب واحد فيظنها من لا خبرة له انها قياس واحد وهي في الحقيقة ترد الى قياسات متعددة متناسقة على النحو الذي قدمناه وانما حذفت منه ^(٢) النتائج المتوسطة أو بعض المقدمات على طريقة (القياس المضمّر) الذي تقدم شرحه. وارجاعها الى أصلها قد يحتاج الى فطنة ودربة ^(٣).

اقسام القياس المركب

وعلى ما تقدم ينقسم القياس المركب الى موصول ومفصول ^(٤):

-
- (١) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٤ ، وشرح المطالع : ص ٣٣١ ، والتحصيل : ص ١٥٩ .
 (٢) منها ، ظ .
 (٣) درب به دريا ودربة : اعتاده وأولع به . وعلى الشيء : مرن وحذف .
 (٤) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٤ ، وشرح المطالع : ص ٣٣١ ، والقواعد الجلية : ص ٣٨٦ ، وأساس الاقتباس : ص ٢٩٥ ، والتحصيل : ص ١٥٩ .
 (٥) ويسميان أيضا «موصول النتائج» و «مفصول النتائج» فالموصول والمفصول وصفان للقياس باعتبار متعلقة وهي النتائج .

١ - (الموصول) وهو الذي لا تطوي فيه النتائج ^(١) بل تذكر مرة نتيجة لقياس ومرة مقدمة لقياس آخر كقولك :

أ - كل شاعر حساس

ب - وكل حساس يتألم

... كل شاعر يتألم.

ثم تأخذ هذه النتيجة فتجعلها مقدمة لقياس آخر لينتج المطلوب الأصلي الذي سقت لأجله القياس المتقدم فنقول من رأس :

أ - كل شاعر يتألم

ب - وكل من يتألم قوي العاطفة

... كل شاعر قوي العاطفة.

٢ - (المفصول) وهو الذي فصلت عنه النتائج وطويت فلم تذكر كما تقول في المثال المتقدم :

أ - كل شاعر حساس.

ب - وكل حساس يتألم.

ج - وكل من يتألم قوي العاطفة.

... كل شاعر قوي العاطفة.

وهذه عين النتيجة السابقة في الموصول. والمفصول أكثر استعمالاً في العلوم اعتماداً على وضوح النتائج المتوسطة في حذفونها.

والقياسات المركبة قد يسمى بعضها بأسماء خاصة لخصوصية فيها ولا بأس بالبحث عن بعضها تنويراً للاذهان. منها :

(١) أي : النتائج المتوسطة ، كما سيصرح بذلك بعد أسطر.

قياس الخلف (١)

قد سبق منا ذكر لقياس الخلف مرتين : مرة في أول تنبيهات الشكل الثالث وسميناه (طريقة الخلف) وشرحناه هناك بعض الشرح. وقد كنا استخدمناه للبرهان على بعض ضروب الشكلين الثاني والثالث. ومرة أخرى نبهنا عليه في آخر القسم الرابع من الاقتراحي الشرطي وهو المؤلف من متصلة وحملية اذ قلنا إن قياس الخلف ينحل الى قياس شرطي من هذا القسم. ومن الخير للطلاب الآن أن يرجع الى هذين البحثين قبل الدخول في التفصيلات الآتية.

والذي ينبغي أن يعلم أن الباحث قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه بطريقة مباشرة فيحتال الى اتخاذ طريقة غير مباشرة فيلتمس الدليل على بطلان نقيض مطلوبه ليثبت صدق مطلوبه لأن النقيضين لا يكذبان معا. وابطال النقيض لاثبات المطلوب هو المسمي (بقياس الخلف) ولذا أشرنا فيما سبق في تنبيهات الشكل الثالث الى أن طريقة الخلف من نوع الاستدلال غير المباشر. ومن هنا يحصل لنا تعريف قياس الخلف بانه : «قياس مركب يثبت المطلوب بابطال نقيضه».

أما انه قياس مركب فلأنه يتألف من قياسين : اقتراحي شرطي مؤلف من متصلة وحملية واستثنائي.

كيفية :

إذا أردنا اثبات المطلوب بابطال نقيضه فعلينا أن نستعمل الطريقة التي سنشرحها ولنرجع قبل كل شيء الى الموارد التي استعملنا لها قياس

(١) راجع الحاشية : ص ١٠٤ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٥ ، وشرح المطالع : ص ٣٣١ ، واللمعات (منطق نوين) : ص ٣١ ، والجوهر النضيد : ص ١٦٠ ، وأساس الاقتباس : ص ٣١٩ ، وشرح الإشارات : ص ٢٨٣ ، والتحصيل : ص ١٥١ .

الخلف فيما سبق ولنختر منها للمثال (الضرب الرابع من الشكل الثاني) فنقول :
المفروض صدق . ١ - س ب م ^(١) . و ٢ - كل ح م ^(٢)

المدعي صدق النتيجة : س ب ح ^(٣)
و (خلاصة البرهان) بالخلف أن نقول : لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولكن نقيضه ليس بصادق لأن صدقه يستلزم الخلف فيجب ان يكون المطلوب صادقا. وهذا كما تري قياس استثنائي يستدل عي كبراه بلزوم الخلف. وليبان لزوم الخلف عند صدق النقيض يستدل بقياس اقتراضي شرطي ^(٤) مؤلف من متصلة مقدمها المطلوب منفيًا وتاليها نقيض المطلوب ومن حملية مفروضة الصدق.

و (تفصيل البرهان) بالخلف تتبع ما يأتي من المراحل مع التمثيل بالمثال الذي اخترناه.
١ - نأخذ نقيض المطلوب (كل ب ح) ونضمه الى مقدمة مفروضة الصدق ولتكن الكبرى وهي (كل ح م) فيتألف منهما قياس من الشكل الاول.

كل ب ح ، كل ح م

ينتج كل ب م

٢ . ثم نقيس هذه النتيجة الحاصلة الى المقدمة الاخرى المفروضة

(١) مثل : بعض الحيوان ليس بإنسان.

(٢) مثل : كل ضاحك إنسان.

(٣) بعض الحيوان ليس بضاحك.

(٤) لا يحتاج في بيان لزوم الخلف إلى القياس الاقتراضي الشرطي الذي أشار إليه ، بل المتصلة التي ذكرها هي نفس المتصلة التي جعلها صغرى القياس الاستثنائي فلو جعلنا الاستثنائي في قياس الخلف ما ذكره آنفا فلا بد أن يستدل للزوم الخلف باقتراضي حملي صغراه نقيض المطلوب وكبراه حملية مفروض الصدق ، ينتج ما يناقض حملية أخرى مفروض الصدق. هذا خلف.

الصدق وهي (س ب م) فنجد أنهما نقيضان : فأما ان تكذب (س ب م) والمفروض صدقها هذا خلف أي خلاف ما فرض من صدقها واما أن تكذب هذه النتيجة الحاصلة وهي (كل ب م). وهذا هو المتعين.

٣ . ثم نقول حينئذ : لا بد أن يكون كذب هذه النتيجة المتقدمة ناشئا من كذب احدي المقدمتين لأن تأليف القياس لا خلل فيه حسب الفرض ولا يجوز كذب المقدمة المفروضة الصدق فلا بد ان يتعين كذب المقدمة الثانية التي هي (نقيض المطلوب) كل ب ح فيثبت المطلوب (س ب ح).

٤ . وبالاخير يوضع الاستدلال هكذا :

أ . من قياس اقتراني شرطي .

(١) الصغرى التي هي قولنا (لو لم يصدق س ب ح فكل ب ح)

(٢) الكبرى المفروض صدقها هو قولنا (كل ح م)

فينتج حسبما ذكرناه في أخذ نتيجة النوع الرابع من الشرطي :

(لو لم يصدق س ب ح فكل ب م) ..

ب من قياس استثنائي .

(١) الصغرى ^(١) نتيجة الشرطي السابق وهي :

لو لم يصدق س ب ح فكل ب م .

(٢) الكبرى قولنا : و (لكن كل ب م كاذبة)

لانه نقيضها وهو (س ب م) صادق حسب الفرض

فينتج : «يجب أن يكون (س ب ح) صادقا» وهو المطلوب

(١) كان الأولى أن يقول : ومن قياس استثنائي مؤلف من :

١ . متصلة هي نتيجة ... و ٢ . استثنائية هو قولنا : ...

وذلك لأن مقدمات القياس الاستثنائي لا تسمى بالصغرى والكبرى ، فإن الصغرى هي ما فيه الأصغر

والكبرى ما فيه الأكبر ، وليس في القياس الاستثنائي أصغر ولا أكبر ..

قياس المساواة^(١)

من القياسات المشككة التي يمكن ارجاعها الى القياس المركب (قياس المساواة) وانما سمي قياس المساواة لأن الأصل فيه المثال المعروف (أ مساو لب وب مساو لـ ج ينتج أ مساو لـ ج) والا فهو قد يشتمل على المماثلة والمشابهة ونحوهما كقولهم : الانسان من نطفة والنطفة من العناصر فالانسان من العناصر وكقولهم : الجسم جزء من الحيوان والحيوان جزء من الانسان فالجسم جزء من الانسان.

وصدق قياس المساواة يتوقف على صدق مقدمة خارجية محذوفة وهي نحو مساوي المساوي مساو وجزء الجزء جزء والمماثل للمماثل مماثل ... وهكذا. ولذا لا ينتج لو كذبت المقدمة الخارجية نحو : (الاثنتان نصف الاربعة والاربعة نصف الثمانية) فانه لا ينتج : الاثنان نصف الثمانية لأن نصف النصف ليس نصفاً.

تحليل هذا القياس

وهذا القياس كماتري على هيئة مخالفة للقياس المؤلف المنتج اذلا شركة فيه في تمام الوسط لأن موضوع المقدمة الثانية وهو (ب) جزء من محمول الأولي وهو (مساو لب) فلا بد من تحليله وارجاعه الى قياس منتظم يضم تلك المقدمة الخارجية بالمحذوفة الى مقدمتيه ليصير على هيئة القياس. وفي بادئ النظر لا ينحل المشكل بمجرد ضم المقدمة الخارجية فلا يظهر كيف يتألف قياس تشترك فيه المقدمات في تمام الوسط وانه من أي انواع اقياس ولذا عد عسر الانحلال الى الحدود المترتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة وعده بعضهم من القياسات المفردة وبعضهم عده من المركبة.

(١) راجع تعليقة الأستاذ حسن زادة : ص ٢٨٦ ، وشرح المطالع : ٢٤٢ ، والإشارات وشرحه : ٢٧٩ .

والأصح أن نعدده من المركبات فنقول انه مركب من قياسين.

(القياس الأول) . : صغراه المقدمة الأولى (أ مساو لب)

وكبراه (مساو لب مساو لمساوي ج)

«وهذه الكبرى صادقة مأخوذة من المقدمة الثانية من قياس المساواة أي (ب مساو لـج)

لأنه بحسبها يكون (مايساوي ج) عبارة ثانية عن (ب) فلو قلت : كل ما يساوي ب يساوي

ب تكون قضية صادقة بديهية ويصح أن تبدل عبارة (ما يساوي ج) بحرف (ب) فنقول

مكانها (مساو لب مساو لمساوي ج). وعليه يكون هذا القياس الأول من الشكل الأول

الحملي والأوسط فيه : مساو لب».

(أ مساو لمساوي ج)

فينتج

(القياس الثاني) . : صغراه النتيجة السابقة من الأول (أ مساو لمساوي ج).

وكبراه المقدمة الخارجية المذكورة وهي (المساوي لمساوي ج مساو لـج) فينتظم قياسا⁽¹⁾

من الشكل الأول الحملي أيضا والأوسط فيه (مساو لمساوي ج).

(وهو المطلوب)

أ مساو لـج

فينتج

(1) قياس ، ظ.

٢ . الاستقراء (١)

تعريفه :

عرفنا الاستقراء فيما سبق بأنه هو «أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكما عاما» كما لو درسنا عدة أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرك فكاه الأسفل عند المضغ فنستنبط منها قاعدة عامة وهي : ان كل حيوان يحرك فكاه الأسفل عند المضغ. والاستقراء هو الأساس لجميع أحكامنا الكلية وقواعدنا العامة (٢) لأن

(١) راجع الحاشية : ص ١٠٥ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٥ ، وشرح المنظومة : ص ٨٥ .
 (٢) هذا التزام بما لا يلزم ، بل بما يمتنع ، فإنه يلزم عليه الشبهة المستعصية الآتية ، وأيضا يلزم هدم ما مر منه غير مرة : من أنه لا يمكن أن يطلب كل علم بدليل وإلا لما انتهينا إلى العلم بقضية أبدا وهل الاستقراء إلا من أنواع الحجة؟ أي الدليل. ولا تدفع إلا بالالتزام بالبيدهيات العقلية المتقدمة على الاستقراء ، كما اعترف به نفسه في القسم الثالث ويلزمه في القسم الثاني والرابع ، لأن كلا منهما مبنين على حكم عقلي : الأول على استحالة تخلف المعلول عن العلة ، كما قد اعترف به بقوله : ولا شبهة عند العقل أن العلة لا يتخلف عن معلولها أبدا. والثاني على كون حكم الأمثال واحدا ، كما صرح به بقوله : لأن الجزئيات متماثلة متشابهة في التكوين ، فوصف واحد منها يكون وصفا للجميع.

تحصيل القاعدة العامة والحكم الكلي لا يكون الا بعد فحص الجزئيات واستقراءها فاذا وجدناها متحدة في الحكم نلخص منها القاعدة أو الحكم الكلي. فحقيقة الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام وعكسه القياس وهو الاستدلال بالعام لعي الخاص لأن القياس لا بد أن يشتمل على مقدمة كلية الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة.

أقسامه :

والاستقراء على قسمين تام وناقض لأنه اما ان يتصفح فيها حال الجزئيات بأساها أو بعضها.

والأول (التام) وهو يفيد اليقين. وقيل بأنه يرجع الى القياس المقسم^(*) المستعمل في البراهين كقولنا : كل شكل اما كروي واما مضلع وكل كروي متناه وكل مضلع متناه فينتج (كل شكل متناه).

والثاني (الناقض) وهو الا يفحص المستقري الا بعض الجزئيات كمثال الحيوان من انه يجرى فكه الاسفل عند المضغ بحكم الاستقراء لأكثر أنواعه. وقالوا انه لا يفيد الا الظن لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له هذا الحكم كما قيل ان التماسح يجرى فكه الأعلى عند المضغ.

ومن هنا يظهر : أن التزامه بإفادة الاستقراء الناقض لليقين في غير القسم الأول غير متين ، فإن الثالث ليس باستقراء ، والثاني والرابع إنما يفيدان اليقين باستنادهما إلى الكبرى الكلية العقلية المذكورة ، فهما أيضا يفيدان اليقين ، لرجوعهما إلى القياس ، فالاستقراء بما هو استقراء منحصر في الأول. وقد صرح بأن الناقض منه لا يفيد اليقين. القياس المقسم من نوع المؤلف من المنفصلة والحملية ، ولكن له عمليات بعدد أجزاء المنفصلة ، ولا تحول فيه المنفصلة إلى متصلة بل تبقى على حالها ، ويشبه أن ينحل إلى عدة قياسات حملية بعدد أجزاء المنفصلة. (*) القياس المقسم من نوع المؤلف من المنفصلة والحملية ولكن له عمليات بعدد أجزاء المنفصلة ، ولا تحول فيه المنفصلة إلى متصلة بل تبقى على حالها ، ويشبه ان ينحل الى عدة قياسات حملية بعدد اجزاء المنفصلة.

شبهة مستعصية

ان القياس الذي هو العمدة في الأدلة على المطالب الفلسفية وهو المفيد لليقين لما كان يعتمد على مقدمة كلية على كل حال فان الاساس فيه لا محالة هو الاستقراء لما قدمنا أن كل قاعدة كلية لا تحصل لنا الا بطريق فحص جزئياتها. ولا شك ان أكثر القواعد العامة غير متناهية الافراد فلا يمكن تحصيل الاستقراء التام فيها.

فيلزم على ذلك أن تكون أكثر قواعدها التي نعتمد عليها لتحصيل الاقيسة ظنية فيلزم أن تكون أكثر اقيستنا ظنية وأكثر ألتنا غير برهانية في جميع العلوم والفنون. وهذا ما لا يتوهمه أحد.

فهل يمكن أن ندعي ان الاستقراء الناقص يفيد العلم اليقيني فنخالف جميع المنطقيين الاقدمين. ربما تكون هذه الدعوي قريبة الى القبول اذ تجد انا نتيقن بأمر عامة ولم يحصل لنا استقراء جميع أفرادها كحكمننا قطعاً بأن الكل أعظم من الجزء مع استحالة استقراء جميع ما هو كل وما هو جزء وكحكمننا بأن الاثنين نصف الاربعة مع استحالة استقراء كل اثنين وكل أربعة وكحكمننا بأن كل نار محرقة وان كل انسان يموت مع استحالة استقراء جميع أفراد النار والانسان ... وهكذا ما لا يحصي من القواعد البديهية فضلاً عن النظرية.

حل الشبهة

فنقول في حل الشبهة ان الاستقراء على أنحاء :

١ . أن يبني على صرف المشاهدة فقط فاذا شاهد بعض الجزئيات أو أكثرها أن لها

وصفا واحداً استنبط ان هذا الوصف يثبت لجميع الجزئيات

كمثال استقراء بعض الحيوانات انما تحرك فكها الاسفل عند المضغ. ولكن هذا الاستنباط قابل للنقض فلا يكون الحكم فيه قطعيا وعلى هذا النحو اقتصر ^(١) نظر المنطقيين القدماء في بحثهم.

٢. أن يبني ذلك على التعليل أيضا. بأن يبحث المشاهد لبعض الجزئيات عن العلة في ثبوت الوصف فيعرف ان الوصف انما ثبت لتلك الجزئيات المشاهدة لعللة أو خاصية موجودة في نوعها ولا شبهة عند العقل ان العلة لا يتخلف عنها معلولها أبدا. فيجزم المشاهد المستقري حينئذ جزما قاطعا بثبوت الوصف لجميع جزئيات ذلك النوع وان لم يشاهدها. كما اذا شاهد الباحث أن بعض العقاقير يؤثر الاسهال فيبحث عن علة هذا التأثير وحل ذلك الشيء الى عناصره فعرف تأثيرها في الجسم الاسهال في الاحوال الاعتيادية فانه يحكم بالقطع أن هذا الشيء يحدث هذا الاثر دائما.

وجميع الاكتشافات العلمية وكثير من أحكامنا على الأمور التي نشاهدها من هذا النوع وليست هذه الاحكام قابلة للنقض فلذلك تكون قطعية كحكمنا بأن الماء ينحدر منالمكان العالي فانا لا نشك فيه مع اننا لم نشاهد من جزئياته الا أقل القليل وما ذلك الا لأننا عرفنا السر في هذا الانحدار. نعم اذا انكشف للباحث خطأ ما حسبه انه علة وان للوصف علة وان للوصف علة أخرى فلا بد أن يتغير حكمه وعلمه.

٣. أن يبني على بديهية العقل كحكمنا بأن الكل أعظم من الجزء فان تصور الكل وتصور الجزء وتصور معني أعظم هو كاف لهذا الحكم. وليس هذا في الحقيقة استقراء لأنه لا يتوقف على المشاهدة فان تصور

(١) وهو الحق فإن غيره ليس من الاستقراء ، كما صرح بذلك في أوسطها ، وصرح أيضا في آخر بحث التمثيل بذلك في حق أولها ، والأخير مثله في اعتماده على كبرى كلية ، فهما بأجمعها قياس والأوسط بديهي لم يستفد من دليل قياسا أو استقراء أو تمثيلا.

الموضوع والمحمول كاف للحكم وان لم تشاهد جزئيا واحدا منها.

٤ . أن يبني على المماثلة الكاملة بين الجزئيات كما اذا اخترنا بعض جزئيات نوع من الثمر فعلمنا بأنه لذيذ الطعم مثلا فانا نحكم حكما قطعيا بأن كل جزئيات هذا النوع لها هذا الوصف وكما اذا برهنا مثلا على أن مثلثا معيننا تساوي زواياه قائمتين فانا نجزم جزما قاطعا بأن كل مثلث هكذا فيكفي فيه فحص جزئي واحد وما ذلك الا لأن الجزئيات متماثلة متشابهة في التكوين فوصف واحد منها يكون وصفا للجميع بغير فرق.

وبعد هذا البيان لهذه الاقسام الاربعة يتضح ان ليس كل استقراء ناقص لا يفيد اليقين الا اذا كان مبنيا على المشاهدة المجردة ويسمي القسم الثاني وهو الاستقراء المبني على التعليل في المنطق الحديث (بطريق الاستنباط) أو طريق البحث العلمي وله أبحاث لا يسعها هذا الكتاب.

٣ . التمثيل (١)

تعريفه :

هذا ثالث انواع الحججة وبه تنتهي مباحث (الباب الخامس). والتمثيل على ما عرفناه سابقا هو «أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشئيين الى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما». وبعبارة أخرى هو : «اثبات الحكم في جزئي لشوته في جزئي آخر مشابه له». و (التمثيل) هو المسمي في عرف الفقهاء (بالقياس) الذي يجعله أهل السنة من أدلة الاحكام الشرعية. والإمامية ينفون حججته ويعتبرون العمل به محقاللدين وتضييعا للشرعية. مثاله : اذا ثبت عندنا ان النبيذ يشابه الخمر في تأثير السكر على شاربه وقد ثبت عندنا أن حكم الخمر هو الحرمة فلنا أن نستنبط ان النبيذ أيضا حرام او على الاقل محتمل الحرمة للاشتراك بينهما في جهة الاسكار.

(١) راجع الحاشية : ص ١٠٦ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٦ ، وشرح المنظومة : ص ٨٦ ، والجوهر النضيد : ص ١٦٢ .

اركانه :

وللتمثيل أربعة أركان :

- ١ . (الأصل) وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له كالخمر في المثال.
 - ٢ . (الفرع) وهو الجزئي الثاني المطلوب اثبات الحكم له كالنبيذ في المثال.
 - ٣ . (الجامع) وهو جهة الشبه بين الأصل والفرع. كالاسكار في المثال.
 - ٤ . (الحكم) المعلوم ثبوته في الأصل والمراد اثباته للفرع كالحرمة في المثال.
- فاذا توفرت هذه الازكان انعقد التمثيل فلو كان الأصل غير معلوم الحكم أو فاقدا للجامع المشترك لا يحصل التمثيل. وهذا واضح.

قيمه العلمية :

ان التمثيل على بساطته من الادلة التي ال تفيد الا الاحتمال. لأنه لا يلزم من تشابه شيئين في أمر بل في عدة أمور ان يتشابهما من جميع الوجوه فاذا رأيت شخصا مشابها لشخص آخر في طوله او في ملامحه أو في بعض عاداته وكان أحدهما مجرما قطعاً فانه ليس لك ان تحكم على الآخر بأنه مجرم أيضا لمجرد المشابهة بينهما في بعض الصفات أو الافعال.

نعم اذا قويت وجوه الشبه بين الأصل والفرع وكثرت يقوي عندك الاحتمال حتي يقرب من اليقين ويكون ظنا.

والقيافة من هذا الباب فانا قد نحكم على شخص انه صاحب أخلاق فاضلة أو شرير بمجرد أن نراه لأننا كنا قد عرفنا شخصا قبله يشبهه كثيرا في ملامحه أو عاداته وكان ذا خلق فاضل أو شريرا .. ولكن كل ذلك لا يغني عن الحق شيئا.

غير انه يمكن أن نعلم ان (الجامع) أي جهة المشابهة علة تامة لثبوت الحكم في الأصل وحينئذ نستنبط على نحو اليقين ان الحكم ثابت في الفرع لوجود علته التامة فيه لأنه يستحيل تخلف المعلول عن علته التامة. ولكن الشأن كله انما هو في اثبات ان الجامع علة تامة للحكم. لأنه يحتاج الى بحث وفحص ليس من السهل الحصول عليه حتي في الأمور الطبيعية. والتمثيل من هذه الجهة يلحق بقسم الاستقراء المبني على التعليل الذي أشرنا اليه سابقا بل هو نفسه (١).

اما اثبات ان الجامع هو العلة التامة لثبوت الحكم في المسائل الشرعية فليس لنا طريق اليه الا من ناحية الشارع نفسه ولذا لو كانت العلة منصوصا عليها من الشارع فانه ال خلاف بين الفقهاء جميعا في الاستدلال بذلك على ثبوت الحكم في الفرع كقوله لعبيه السلام. «ماء البئر واسع لا يفسده شيء... لأن له مادة» (٢) فانه يستنبط منه ان كل ماء له مادة كماء الحمام وماء حنفية الاسالة فهو واسع لا يفسده شيء.

وفي الحقيقة ان التمثيل المعلوم فيه ان الجامع علة تامة يكون من باب القياس البرهاني المفيد لليقين اذا يكون فيه الجامع حداً أوسط والفرع حداً أصغر والحكم حداً أكبر فنقول في مثال الماء :

١ . ماء الحمام له مادة.

٢ . وكل ماء له مادة واسع لا يفسده شيء (بمقتضى التعليل في الحديث).

ينتج ماء الحمام واسع لا يفسده شيء.

وبهذا يخرج عن اسم التمثيل واسم القياس باصطلاح الفقهاء الذي كان محل الخلاف عندهم.

(١) وهو يصرح بعد أسطر أنه في الحقيقة قياس ، فيعلم من ذلك : أن الاستقراء المبني على التعليل أيضا في الحقيقة قياس ، كما ذهبنا إليه هناك.

(٢) الوسائل ١ : ١٢٦ ، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ، الحديث ٦ .

تمرينات

على الاقيسه

- ١ . استدل بعضهم على نفي الوجود الذهني بأنه لو كانت الماهيات موجودة في الذهن لكان الذهن حارا باردا بتصور الحرارة والبرودة ومستقيما ومستديرا وهكذا واللازم باطل فالملزوم مثله. والمطلوب أن تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا مع بيان نوعه.
- ٢ . استدل بعضهم على أن اللع تعالي عالم بأن فاقد الشيء لا يعطيه وهو سبحانه قد خلق فينا العلم فهو عالم فبين نوع هذا الاستدلال ونظمه.
- ٣ . المروي ان العلماء ورثة الانبياء ولكنهم لما لم يرثوا منهم المال والعقار فقد ورثوا العلم والاخلاق^(٢) فهل هذا استدلال منطقي؟ وبين نوعه.
- ٤ . استدل بعضهم على ثبوت الوجود الذهني فقال : « لا شك في أنا نحكم حكما ايجابيا على بعض الاشياء المستحيلة كحكمنا بأن اجتماع النقيضين يغير اجتماع الضدين. والموجبة تستدعي وجود موضوعها ولما لم يكن هذا الوجود في الخارج فهو في الذهن» فكيف تنظم هذا الدليل على القواعد المنطقية مع بيان نوعه وانه بسيط او مركب. مع العلم ان^(١) قوله : «ولما لم يكن هذا الوجود .. الخ» عبارة عن قياس استثنائي.
- ٥ . واستدلوا على لزوم وجود موضوع القضية الموجبة بأن ثبوت شيء لشيء يستدعي ثبوت المثبت له فكيف تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا.

(١) الكافي ١ : ٣٢ ، باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء ح ٢ . باختلاف في اللفظ.

(٢) بأن ، ظ .

٦ . ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه وشكله «صاحب الحجة البرهانية لا يغلب» لأنه «كان على حق» و «كل صاحب حق لا يغلب». وإذا كانت القضية الأولى شرطية لعي هذه الصورة : «إذا كانت الحجة برهانية فصاحبها لا يغلب» فكيف تؤلف المقدمات لتجعل هذه الشرطية نتيجة لها ومن أي نوع يكون القياس حينئذ.

٧ . ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه : «أما يحشي الله من عباده العلماء» ولكن «لما لم يخش خالد الله سبحانه فهو ليس من العلماء».

٨ . ما الشكل الذي ينتج جميع المحصورات الأربع.

٩ . افحص عن السر في الشكل الثالث الذي يجعله لا ينتج الجزئية.

١٠ . في أي شكل يجوز فيه أن تكون كبراه جزئية ويكون منتجاً.

١١ . إذا كانت احدي المقدمتين في القياس جزئية فلما ذا يجب أن تكون المقدمة

الأخرى كلية.

١٢ . إذا كانت الصغرى في القياس سالبة فهل يجوز أن تكون الكبرى جزئية ولماذا؟

١٣ . كيف نحصل النتيجة من هذين المنفصلتين : «الإنسان إما عالم أو جاهل»

حقيقية. و «الإنسان إما جاهل أو سعيد» مانعة خلو.

١٤ . هل يمكن أن تؤلف من المنفصلتين الآتيتين قياساً منتجاً : «أما إن يسعى الطالب

أولاً لينجح في الامتحان» مانعة خلو. و «الطالب إما أن يسعى أو يتهاون» مانعة جمع.

١٥ . جاء سائل إلى شخص وأخ بالطلب كثيراً فاستنتج المسؤول من إلحاحه أنه ليس

بمستحق وهذا الاستنتاج بطريق قياس الاستثناء فكيف تستخرجه؟

- ١٦ . البراهين في قاعدة نقض المحمول (من صفحة ١٨٦ الى ١٩٠) الى قياسات منطقية طبقا لما عرفته من القواعد في القياس البسيط والمركب .
- ١٧ . حاول أن تطبق أيضا البراهين في عكس النقيض على قواعد القياس .
- ١٨ . البرهان على نقض محمول الموجبة الكلية (صفحة ١٨٦) يمكن إرجاعه الى قياس المساواة والى قياس شرطي من متصلتين فكيف ذلك؟ وكذلك نظائره .

انتهى الجزء الثاني

الجزء الثالث

الصناعات الخمس

الباب السادس

الصناعات الخمس

تمهيد

تقدم أن للقياس ^(١) مادة وصورة. والبحث عنه يقع من كلتا الجهتين. وما تقدم في (الباب الخامس) كان بحثا عنه من جهة صورته أي هيئة تأليفه على وجه لو تألف القياس بحسب الشروط التي للهيئة وكانت مقدماته (أي موادها) مسلمة صادقة كان منتجا لا محالة أي كانت نتيجته صادقة تبعا لصدق مقدماتها. ومعني ذلك أن القياس اذا احتفظ بشروط الهيئة فان مقدماته لو فرض صدقها فان صدقها يستلزم صدق النتيجة.

ولا يبحث هناك عما اذا كانت المقدمات صادقة في أنفسها ام لا بل انما يبحث عن الشروط التي بموجبها يستلزم صدق المقدمات صدق النتيجة على تقدير فرض صدق المقدمات.

وقد حل الآن الوفاء بما وعدناك به من البحث عن القياس من جهة مادته. والمقصود من المادة مقدماته في انفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها بعضها مع بعض. وهي تختلف من جهة الاعتقاد بما والتسليم

(١) واضح ، أن الاستقراء والتمثيل لهما مواد أيضا ، ولكن لعله لم يبحث عن موادها ، لاحتمال بسبب أن صورتها ليست مفيدة لليقين ، فكان البحث عن موادها خاليا عن الفائدة.

(٢) لا يخفى عليك : أنه بحث عن الحججة من ناحية مادتها ، ولما كان القياس قسما من الحججة أمكن أن يكون بحثا عن القياس من هذه الناحية أيضا.

بصدقها وعدمهما وان كانت صورة القياس واحدة لا تختلف : فقد تكون القضية التي تقع مقدمة مصدقا بما وقد لا تكون. والمصدق بما قد تكون يقينية وقد تكون غير يقينية على التفصيل الذي سيأتي.

وبحسب اختلاف المقدمات وبحسب ما تؤدي اليه من نتائج وبحسب اغراض تأليفها ينقسم القياس الى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة. والبحث عن هذه الاقسام الخمسة أو استعمالها هي (الصناعات الخمس) فيقال مثلا : صناعة البرهان وصناعة الجدل ... وهكذا.

وقبل الدخول في بحثها واحدة واحدة تذكر من باب المقدمة انواع القضايا المستعملة في القياس وأقسامها. او فقل حسب الاصطلاح العلمي (مبادئ الاقيسة). ثم نذكر بعد ذلك الصناعات في خمسة فصول :

المقدمة

في مبادئ الاقيسه (١)

سبق أن قلنا في تصدير الباب الخامس : أنه لا يجب في كل قضية أن تطلب بدليل وحجة بل لا بد من الانتهاء في الطلب الى قضايا مستغنية عن البيان والقامة الحجة. والسر في ذلك ان مواد الاقيسه سواء كانت يقينية او غير يقينية إما أن تكون في حد نفسها مستغنية عن البيان واقامة الحجة بمعنى انه ليس من شأنها ان تكون مطلوبة بحجة وإما ان تكون محتاجة الى البيان. ثم هذه الاخيرة المحتاجة لا بد أن ينتهي طلبها الى مقدمات مستغنية بنفسها عن البيان والّا لزم التسلسل في الطلب الى غير النهاية. أو نقول : انه يلزم من ذلك الّا ينتهي الانسان الى علم أبدا ويقي في جهل الى آخر الآباد. والوجدان يشهد على فساد ذلك.

وهاتيك المقدمات المستغنية عن البيان تسمى (مبادئ المطالب) أو (مبادئ الاقيسه). وهي ثمانية اصناف : يقينيات ، ومظنونيات

-
- (١) لا يخفى عليك : أنه لا بد من التعبير بمبادئ الحجة ، فإن كلا من الجدل والخطابة والشعر والمغالطة يمكن أن يكون من التمثيل أو الاستقراء ، كما يمكن أن يكون من القياس.
- (٢) والمراد به أصول اليقينيات وهي البديهيات ، وإلا فاليقينيات قد لا تكون مستغنية عن البيان.

ومشهورات ، ووهميات ، ومسلمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومخيلات. ونذكرها الآن بالتفصيل :

١ . يقينيات

تقدم في أول الجزء الاول ^(١) ان لليقين معنيين : اليقين بالمعنى الاعم وهو مطلق الاعتقاد الجازم ، واليقين بالمعنى الاخص وهو الاعتقاد المطابق للواقع الذي لا يحتمل النقيض لا عن تقليد. والمقصود باليقين هنا ^(٢) هو هذا المعنى الاخير ، فلا يشمل الجهل المركب ولا الظن ولا التقليد وان كان معه جزم.

توضيح ذلك ان اليقين بالمعنى الاخص يتقوم من عنصرين ^(٣) :

(الاول) أن ينضم الى الاعتقاد بمضمون القضية اعتقاد ثان . اما بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل . أن ذلك المعتقد به لا يمكن نقضه. وهذا الاعتقاد الثاني هو المقوم لكون الاعتقاد جازماً أي اليقين بالمعنى الاعم.
و (الثاني) أن يكون هذا الاعتقاد الثاني لا يمكن زواله. وانما يكون كذلك اذا كان مسبباً عن علته الخاصة الموجبة له فلا يمكن انفكاكه عنها.

(١) ص ١٧ .

(٢) راجع الحاشية : ص ١١١ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٦ ، وشرح المنظومة : ص ٨٨ ، والقواعد الجلية : ص ٣٩٤ .

(٣) أقول : بل من عناصر ثلاثة :

الأول : اليقين بالمعنى الأعم ، وهو الاعتقاد الجازم.

الثاني : كونه مطابقاً للواقع ، لا جهلاً مركباً

الثالث : ثباته وعدم إمكان زواله بأن لا يكون عن تقليد.

وإنما ذهب المصنف إلى تقوية من عنصرين ، من جهة أن اليقين بالمعنى الأعم عنده هو ما كان مطابقاً للواقع ، وأن الجهل المركب ليس عنده من العلم. وقد مر ما فيه.

وبهذا يفترق عن التقليد لأنه ان كان معه اعتقاد ثان فان هذا الاعتقاد يمكن زواله لأنه ليس عن علة توجهه بنفسه ، بل انما هو من جهة التبعية للغير ثقة به وإيماناً بقوله فيمكن فرض زواله ، فلا تكون مقارنة الاعتقاد الثاني للاول واجبة في نفس الامر.

ولاجل اختلاف سبب الاعتقاد من كونه حاضراً لدى العقل او غائباً يحتاج الى الكسب ... تنقسم القضية اليقينية الى بديهية ، ونظرية كسبية تنتهي لا محالة الى البديهيات ، فالبديهيات . اذن . هي اصول اليقينيات ، وهي على ستة انواع بحكم الاستقراء : اوليات ومشاهدات وتجريبات ومتواترات وحدسيات وفطريات.

١ . الاوليات (١)

وهي قضايا يصدّق بها العقل لذاتها أي بدون سبب خارج عن ذاتها بأن يكون تصور الطرفين مع توجه النفس الى النسبة بينهما (*) كافياً في الحكم والجزم بصدق القضية فكلمة وقع للعقل أن يتصور حدود القضية الطرفين على حقيقتها وقع له التصديق بها فوراً عندما يكون متوجهاً لها. وهذا مثل قولنا «الكل أعظم من الجزء» و «النقيضان لا يجتمعان».

وهذه (الاوليات) منها ما هو جلي عند الجميع اذ يكون تصور الحدود حاصلًا لهم جميعاً كالمثالين المتقدمين ومنها ما هو خفي عند بعض لوقوع الالتباس في تصوّر الحدود ومتى ما زال الالتباس بادر العقل الى الاعتقاد الجازم.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٧ ، وشرح المنظومة : ص ٨٩ ، والنجاة : ص ٦٤ ، والتنصيل : ص ٩٦ .
١ . تقدم في الجزء الاول بيان معنى توجه النفس والحاجة اليه . وهذا البحث عن معنى التوجه وأسبابه وضرورته من مختصات هذا الكتاب التي لم يسبق اليها سابق فيما نعلم بهذا التفصيل .

ونحن ذاكرون هنا مثالا دقيقا على ذلك مستعينين بنباهة الطالب الذكي على ايضاحه . وهو قولهم «الوجود موجود» فان بعض الباحثين اشتبه عليه معني موجود اذ يتصور أن معناه (انه شيء له الوجود) فقال : لا يصح الحكم على الوجود بأنه موجود والا لكان للوجود وجود آخر وهذا الآخر أيضا موجود فيلزم ان يكون له وجود ثالث ... وهكذا فيتسلسل الى غير النهاية. لأجله أنكر هذا القائل اصالة الوجود وذهب الى الصالة الماهية

ولكن نقول : ان هذا الزعم ناشيء عن الغفلة عن معني (موجود) فانه قد يتضح للفظ موجود معني آخر اوسع من الأول. وهو المعني المشترك الذي يشمله ويشمل معني ثانيا وهو مالا يكون الوجود زائدا عليه بل كونه موجودا هو بعينه كونه وجودا لا أن له وجود آخر وذلك بان يكون معني موجود منتزعا من صميم ذات الوجود لا باضافة وجود آخر زائد عليه. فانه يقال مثلا . : الانسان موجود وهو صحيح ولكن باضافة الوجود الى الانسان ويقال أيضا : الوجود موجود. وهو صحيح أيضا ولكن بنفسه لا باضافة وجود ثان اليه وهو أحق بصدق الموجود عليه. كما يقال : الجسم أبيض باضافة البياض اليه. ويقال : البياض أبيض ولكنه بنفسه لا ببياض آخر وصدق الابيض عليه أولي من صدقه على الجسم الذي صار أبيض بتوسط اضافة البياض اليه.

وعلي هذا يكون المشتق منتزعا من نفس الذات المتصلة بدلا من اضافة شيء خارج عنها اليها. فتكون كلمة ابيض (وكذلك كلمة موجود ونحوها) معناها اعم مما كان منتزعا من اتصاف الذات بالمبدأ الخارج عنها ومما كان منتزعا من نفس الذات التي هي نفس المبدأ. فاذا زال الالتباس واتضح للعقل معني كلمة (موجود) لا يتردد في صحة حملها على الوجود بل يراه اولي في صدق الموجود عليه من

غيره كما لم يتردد في صحة حمل الابيض على البياض. ولا تحتاج مثل هذه القضية وهي (الوجود موجود) الى البرهان بل هي من الاوليات وان بدت غير واضحة للعقل قبل تصور معني موجود وصارت من أدق المباحث الفلسفيه ويبي عليها كثير من مسائل علم الفلسفة الدقيقة.

٢ . المشاهدات (١) : (٢)

وتسمي أيضا (المحسوسات) وهي القضايا (٣) التي يحكم بها العقل بواسطة الحسّ ولا يكفي فيها تصوّر الطرفين مع النسبة ولذا قيل : من فقد حسّاً فقد فقد علماً. والحسّ على قسمين : (ظاهر) وهو خمسة أنواع البصر والسمع والذوق والشم واللمس. والقضايا المتيقنة بواسطته تسمي (حسيات) كالحكم بأن الشمس مضيئة وهذه النار حارة وهذه الثمرة حلوة وهذه الوردة طيبة الرائحة ... وهكذا. وحسّ (باطن) والقضايا المتيقنة بواسطته تسمي (وجدانيات) كالعلم بأن لنا فكرة وخوفاً وألماً ولذة وجوعاً وعطشاً ... ونحو ذلك.

٣ . التجريبات (٤) او المجربات (٥)

أو المجربات وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة تكرار المشاهدة منا في

(١) لا يخفى عليك ، أن المشاهدة هنا أعم من الرؤية وهي المعنى اللغوي للمشاهدة.

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٧ ، وشرح المنظومة : ص ٩٠ .

(٣) ولا تكون إلا قضايا شخصية ، فإن الحس لا يدرك إلا الجزئيات.

(٤) لا يخفى عليك : أنه يفترق التجريبات عن المحسوسات بأنها :

١ . تحتاج إلى تكرار الحس بخلاف تلك.

٢ . بأنها قضايا كلية ، والمحسوسات قضايا شخصية.

(٥) راجع شرح المنظومة : ص ٩٠ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٣ ، والقواعد الجلية : ص ٣٩٧ ، وشرح الإشارات

: ص ٢١٧ ، والتحصيل : ص ٩٦ .

احساسنا فيحصل بتكرر المشاهدة مايجب أن يرسخ في النفس حكم لا شك فيه كالحكم بأن كل نار حارة وان الجسم يتمدد بالحرارة. ففي المثال الأخير عندما نجرب أنواع الجسم المختلفة من حديد ونحاس وحجر وغيرها مرّات متعددة ونجدها تتمدد بالحرارة فانا نجزم جزماً باتاً بان ارتفاع درجة حرارة الجسم من شأنها أن تؤثر التمدد في حجمه كما ان هبوطها يؤثر التقلص فيه. وأكثر مسائل العلوم الطبيعية والكيمياء والطب من نوع التجربات.

وهذا الاستنتاج في التجريبات من نوع الاستقراء الناقص المبني على التعليل الذي قلنا عنه في الجزء الثاني انه يفيد القطع بالحكم. وفي الحقيقة أن هذا الحكم القطعي يعتمد على قياسين خفيين : استثنائي واقتراني يستعملهما الانسان في دخيلة نفسه وتفكيره من غير التفات غالباً.

والقياس الاستثنائي هكذا :

لو كان حصول هذا الاثر اتفاقياً لا لعلّة توجبه لما حصل دائماً.

ولكنه قد حصل دائماً (بالمشاهدة) ... حصول هذا الاثر ليس اتفاقياً بل لعلّة توجبه.

(١) من شأنه أن يؤثر ، ظ.

(٢) راجع شرح المنظومة : ص ٩٠ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٤ ، والقواعد الجلية : ص ٣٩٥ ، والجواهر النضيد : ص ١٧٠ ، والنجاة : ص ٦١ .

(٣) المراد من الدوام هنا هو حصول الشئ مكرراً من دون تخلف ، لا الدوام بمعناه المعهود الذي قد مر في الموجّهات.

(٤) لا يخفى بملاحظة ما سيأتي في الفرق بينهما وبين الحدسيات ، أن المراد من «العلّة» ليس هي العلة المعلومة بالنوع أو الشخص ، بل المراد أصل وجود علة لها ، وإن لم يعلم أنها ما هي؟ ولكن يرد عليه أن التجري يعين العلل فيقول : السقمونيا علة لإسهال الصفرء ، والحرارة علة للانقباض ، والبرودة علة للانقباض.

والقياس الاقتراضي هكذا :

الصغرى (نفس نتيجة القياس السابق) حصول هذا الاثر معلول لعلّة

الكبرى (بديهية أولية) كل معلول لعلّة يمتنع تخلفه عنها ...

(ينتج من الشكل الاول) هذا الاثر يمتنع تخلفه عن علته

وهاتان المقدمتان للاستثنائي بديهيتان وكذا كبرى الاقتراضي فرجع الحكم في القضايا

المجربات الى القضايا الاولية والمشاهدات في النهاية.

ثم لا يخفى انا لا نعي من هذا الكلام ان كل تجربة تستلزم حكما يقينيا مطابقا للواقع

فان كثيرا من احكام سواد الناس المبنية على تجاربهم ينكشف خطأهم فيها اذ يحسبون ما

ليس بعلّة علة او ما كان علة ناقصة علة تامة او يأخذون ما بالعرض مكان ما بالذات.

وسر خطأهم ان ملاحظتهم للاشياء في تجاربهم لا تكون دقيقة على وجه تكفي لصدق

المقدمة الثانية للقياس الاستثنائي المتقدم لأنه قد يكون حصول الاثر في الواقع ليس دائما

فظن المجرب أنه دائمي اعتماداً على اتفاقات حسبها دائمية اما لجهل او غفلة أو لقصور

ادراك او تسرع في الحكم فأهل جملة من الحوادث ولم يلاحظ فيها تخلف الاثر. وقد تكون

ملاحظته للحوادث قاصرة بأن يلاحظ حوادث قليلة وجد حصول الاثر مع ما فرضه علة

وفي الحقيقة ان العلة شيء آخر اتفق حصوله في تلك الحوادث فلذا لم يتخلف الاثر فيها.

ولو استمر في التجربة وغير فيما يجربه لوجد غير ما اعتقده أولاً.

مثلا قد يجرب الانسان الخشب يطفو على الماء في عدة حوادث متكررة فيعتقدان

ذلك خاصية في الخشب والماء فيحكم خطأ ان كل خشب يطفو على الماء ولكنه لو جرّب

بعض أنواع الخشب الثقيل الوزن لوجد انه لا يطفو في الماء العذب بل قد يرسب الى القعر او

الى وسط الماء فانه لا شكل حينئذ بزول اعتقاده الاول. ولو غير التجربة في عدة

اجسام غير الخشب ودقق في ملاحظته ووزن الاجسام والوسائل^(١) بدقة وقاس وزن بعضها ببعض لحصل له حكم آخر بأن العلة في طفو الخشب على الماء أن الخشب اخف وزنا من الماء. وتحصل له قاعدة عامة هي أن الجسم الجامد يطفو على السائل اذا كان اخف وزنا منه ويرسب الى القعر اذا كان أثقل وزنا والى وسطه اذا ساواه في الوزن فالحديد مثلا يرسب في الماء ويطفو في الزيتق لأنه أخف وزنا منه.

٤ . المتواترات (٢)

وهي قضايا^(٣) تسكن اليها النفس سكونا يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع. وذلك بواسطة اخبار جماعة يتمتع تواطؤهم على الكذب ويمتنع اتفاق خطأهم في فهم الحادثة^(*) كعلمنا بوجود البلدان النائية التي لم نشاهدها وينزل القرآن الكريم على النبي محمد صلي الله عليه وآله وبوجود بعض الأمم السالفة او الاشخاص.

(١) السوائل ، ظ .

(٢) راجع شرح المنظومة : ص ٩٠ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٣ ، والقواعد الجلية : ص ٣٩٧ ، والتحصيل : ص ٩٧ .

(٣) شخصية ، كما سيصرح به في ص ٣٦٦ .

(*) هذا القيد الاخير لم يذكره المؤلفون من المنطقيين والاصوليين . وذكره . فيما أرى . لازم ، نظرا الى أن الناس المجتمعين كثيرا ما يخطئون في فهم الحادثة على وجهها ، حينما تقتضي الحادثة دقة الملاحظة . وقوانين علم الاجتماع تقضي بأن الجمهور لاتتأني فيه الدقة في الملاحظة اذ سرعان ما تسري فيه العدوى والمحاكاة بعضهم لبعض ، فاذا تأثر بعضهم بالحدث المشاهد قد يقلده غيره من الحاضرين بالتأثر من حيث لا يشعر فيسري الى الاخرين . وعليه لا يحصل اليقين من اخبار جماعة خطأهم في الملاحظة وان حصل اليقين بعدم تعمدهم للكذب . لا ترى ان المشعوذين يأتون باعمال يبدو أنها خارقة للعادة فينخدع بها المتفرجون لانهم لم يرزقوا ساعة الاجتماع دقة الملاحظة . ولو انفرد الشخص وحده بمشاهد المشعوذ لربما لا يشاهده بطحن الزجاج بأسنانه ويخرجه أبراً أو يطعن نفسه بمدية ولا يخرج الدم ، بل قد تنكشف له الحيلة بسهولة .

وبعض حصر عدد المخبرين لحصول التواتر في عدد معين. وهو خطأ فان المدار انما هو حصول اليقين من الشهادات عندما يعلم امتناع التواطؤ على الكذب وامتناع خطأ الجميع. ولا يرتبط اليقين بعدد مخصوص من المخبرين تؤثر فيه الزيادة والنقصان.

٥ . الحدسيات (١)

وهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جدا يزول معه الشك ويدعن^(٢) الذهن بمضمونها مثل حكمنا بأن القمر وزهرة وعطارد وسائر الكواكب السيارة مستفاد نورها من نور الشمس وان انعكاس شعاع نورها الى الارض يضاهي انعكاس الأشعة من المرآة الى الاجسام التي تقابلها.

ومنشأ هذا الحكم او الحدس اختلاف تشكلها عند اختلاف نسبتها من الشمس^(٣) قربا وبعدا. وكحكمنا بأن الارض على هيئة الكرة وذلك لمشاهدة السفن مثلا في البحر اول ما يبدو منها أعاليها ثم تظهر بالتدرج كلما قربت من الشاطيء. وكحكم علماء الهيئة حديثا بدوران السيارات حول الشمس وجاذبية الشمس لها لمشاهدة اختلاف اوضاع هذه السيارات بالنسبة الى الشمس والينا على وجه يثير الحدس بذلك.

والحدسيات جارية مجري التجربات في الامرين المذكورين اعني تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفي فانه يقال في القياس مثلا : هذا المشاهد من الاختلاف في نور القمر لو كان بالاتفاق او بأمر خارج سوي الشمس لما استمر على نمط واحد على طول الزمن. ولما كان على هذه

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٧ ، وشرح المنظومة : ص ٩١ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٤ ، والقواعد الجلية : ص ٣٩٧ ، والتحصيل : ص ٩٧ .

(٢) إذعاننا يقينيا.

(٣) ومنا.

الصورة من الاختلاف فيحس الذهن ان سببه انعكاس اشعة الشمس عليه . وهذا القياس المقارن للحدس يختلف باختلاف العلل في ماهياتها باختلاف الموارد وليس كذلك التجربات فان لها قياسا واحدا لا يختلف لأن السبب فيها غير معلوم الماهية الا من جهة كونه ^(١) سببا فقط . وهذه الجهة لا تختلف باختلاف الموارد . وذلك لأن الفرق بين التجربات والحدسيات أن التجربات إنما يحكم فيها بوجود سبب ما وأن هذا السبب موجود في الشيء الذي تتفق له هذه الظاهرة دائما من غير تعيين لماهية السبب . اما في الحدسيات فإنها بالاضافة الى ذلك يحكم فيها بتعيين ماهية السبب انه أي شيء هو وفي الحقيقة ان الحدسيات ^(٢) تجربات مع اضافة والاضافة هي الحدس بماهية السبب ولذا أحقوا الحدسيات بالتجربات . قال الشيخ العظيم خواجه نصير الدين الطوسي في شرح الاشارات : «ان السبب في التجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية ^(٣) وفي الحدسيات معلوم بالوجهين» ^(٤) .

ومن مارس العلوم يحصل له من هذا الجنس على طريق الحدس قضايا كثيرة قد لا يمكنه اقامة البرهان عليها ولا يمكنه الشك فيها . كما لا يسعه أن يشرك غيره فيها بالتعليم والتلقين الا أن يرشد الطالب الى الطريق التي سلكها . فان استطاع الطالب بنفسه سلوك الطريق قد يفضيه الى الاعتقاد اذا كان ذا قوة ذهنية وصفاء نفس . فلذلك لو جحد مثل هذه

(١) قد مر منا عدم صحة هذا الفرق ، وأن في التجريبات أيضا يعلم ماهية العلة كوجودها ، والحق في الفرق ، أن الحدسيات لم تستفد من التجربة المباشرة ، وإن جربت آثارها وعلامتها وقرائنها ، وذلك بخلاف التجربات فإنها حصلت من التجربة المباشرة لمؤدياتها .

(٢) راجع شرح المطالع : ص ٣٣٤ .

(٣) لا يخفى ما فيه ، فإن ماهية السبب في التجربات أيضا معلومة كالحرارة للتمدد والبرودة للتقلص والسقمونيا للصفراء .

(٤) شرح الإشارات والتنبيهات ج ١ ، ص ٢١٨ ، ومثله في الجوهر النضيد ص ٢٠١ .

القضايا جاحد فان الحادس يعجز عن اثباتها له على سبيل المذاكرة والتلقين ما لم يحصل للجاحد نفس الطريق الى الحدس.

وكذلك المجربات والمتواترات لا يمكن اثباتها بالمذاكرة والتلقين ما لم يحصل للطالب ما حصل للمجرب من التجربة وللمتيقن بالخبر من التواتر. ولهذا يختلف الناس في الحدسيات والمجربات والمتواترات وان كانت كلها من أقسام البديهيات. وليس كذلك الاوليات فان الناس في اليقين بها شرع سواء وكذلك المحسوسات عند من كانوا صحيحي الحواس. ومثلها الفطريات الآتي ذكرها.

٦ . الفطريات (١)

وهي القضايا التي قياساتها معها أي ان العقل لا يصدق بها بمجرد تصور طرفيها كالأوليات بل لا بد لها من وسط الا ان هذا الوسط ليس مما يذهب عن الذهن حتي يحتاج الى طلب وفكر فكلما أحضر المطلوب في الذهن حضر التصديق به لحضور الوسط معه. مثل حكمنا بأن الاثني عشر خمسة العشرة فان هذا حكم بديهي الا انه معلوم بوسط لأن: الاثني عشر عدد قد انقسمت العشرة اليه والى اربعة اقسام أخرى كل منها يساويه. وكل ما ينقسم عدد اليه والى اربعة اقسام أخرى كل منها يساويه فهو خمس ذلك العدد.

فالاثني عشر خمسة العشرة.

(١) أي قضايا فطرية أقيستها. فالوصف بحال متعلق الموصوف. كما صرح بذلك في الجوهر النضيد ص ٢٠١.

ومثل هذا القياس حاضر في الذهن لا يحتاج الى كسب ونظر. ومثل هذا القياس يجري في كل نسبة عدد الى آخر غير ان هذه النسب يختلف بعضها عن بعض في سرعة مبادرة الذهن الى المطلوب وعدمها بسبب قلة الاعداد وزيادتها أو بسبب عادة الانسان على التفكير فيها وعدمه. فانك ترى الفرق واضحا في سرعة انتقال الذهن بين نسبة ٢ الى ٤ وبين نسبة ١٣ الى ٢٦ مع ان النسبة واحدة وهي النصف. أو بين نسبة ٣ الى ١٢ وبين نسبة ١٧ الى ٦٨ مع ان النسبة واحدة هي الربع ... وهكذا.

تمرينات

١ . بين أي قسم من البديهيات الست يشترك في معرفتها جميع الناس وأي قسم منها يجوز ان يختلف في معرفتها الناس.

٢ . هل يضر في بدهة الشيء ان يجهلة بعض الناس؟ ولماذا؟ (راجع بحث البديهي في الجزء الاول)

٣ . ارجع الى ما ذكرناه في الجزء الاول من أسباب التوجه لمعرفة البديهي. وبين حاجة كل قسم من البديهيات الست الى أي سبب منها. ضع ذلك في جدول.

٤ . عين كل مثال من الامثلة الآتية انه من أي الاقسام الستة وهي :

أ . ان لكل معلول علة.

ب . لا يتخلف المعلول عن العلة.

ج . يستحيل تقدم المعلول على العلة.

د . يستحيل تقدم الشيء على نفسه.

هـ . الضدان لا يجتمعان.

و . الظرف اوسع من المظروف.

- ز . الصلاة واجبة في الاسلام .
- ح . السماء فوقنا والارض تحتنا .
- ط . اذا انتفي اللازم انتفي الملزوم .
- ي . الثلاثة لا تنقسم بمتساويين .
- يا . انتفاء الملزوم لا يلزم منه انتفاء اللازم لجواز كونه اعم .
- يب . نقيضا المتساويين متساويان .
- ٥ . يقول المنطقيون ان انتاج الشكل الاول بديهي فمن أي البديهيات هو؟
- ٦ . بني علماء الرياضيات جميع براهينهم على مبادئ بسيطة يدركها العقل لأول وهلة يسمونها البديهيات نذكر بعضها فيبين انهما من أي اقسام البديهيات الست وهي :
- أ . اذا أضفنا اشياء متساوية الى اخري متساوية كانت النتائج متساوية .
- ب . اذا طرحنا اشياء متساوية من أخري متساوية كانت البواقي متساوية .
- ج . المضاعفات الواحدة للاشياء المتساوية تكون متساوية فان كان شيان متساويين كان ثلاثة امثال احدهما مساويا لثلاثة امثال الآخر .
- د . اذا انقسم كل من الاشياء المتساوية الى عدد واحد من اجزاء متساوية كانت هذه الاجزاء في الجميع متساوية .
- هـ . الاشياء التي يمكن ان ينطبق كل منها على الآخر انطباقا تاما فهي متساوية .
- راجع بحث البديهة المنطقية آخر الباب الرابع (في الجزء ٢) تجد توضيح بعض هذه البديهيات الرياضية .

٢. المظنونات

مأخوذة من (الظن). والظن في اللغة اعم من اصطلاح المنطقيين هنا ^(١) فان المفهوم منه لغة حسب تتبع موارد الاستعماله هو الاعتقاد في غائب بحدس ^(٢) او تخمين من دون مشاهدة او دليل او برهان سواء كان اعتقادا جازما مطابقا للواقع ولكن غير مستند الى علته كالاتقاد تقليدا للغير او كان اعتقادا جازما غير مطابق للواقع وهو الجهل المركب أو كان اعتقادا غير جازم بمعنى ما يرجح فيه أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر. وهو يساوق الظن بالمعني الاخص باصطلاح المنطقيين المقابل لليقين بالمعني الاعم. والظن المقصود به باصطلاح المناطقه هو المعني الأخير فقط وهو ترجيح أحد طرفي القضية النفي او الاثبات مع تجويز الطرف الآخر. وهو الظن بالمعني الاخص. فالمظنونات على هذا ^(٣) هي قضايا يصدق بها اتباعا لغالب الظن مع تجويز نقيضه كما يقال مثلا : فلان يسارّ عدويّ فهو يتكلم على أو فلان لا عمل له فهم سافل. او فلان ناقص الحلقة في أحد جوارحه ففيه مركب النقص ^(٤).

-
- (١) لا يخفى أنه لا يختص اصطلاحهم بهذا المقام ، بل الظن في مصطلحهم هو المعنى الأخص مطلقا كما سيظهر أيضا من إطلاق قوله بعد أسطر ، والظن المقصود به باصطلاح المناطقه هو المعنى الأخير.
- (٢) لا يخفى ان المراد من الحدس هنا هو معناه اللغوي ، لا الحدس المصطلح عند المناطقه.
- (٣) راجع الحاشية : ص ١١٣ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٨ : وشرح المنظومة : ص ١٠٠.
- (٤) بالفارسية : عقده حقارت.

٣ . المشهورات (١)

وتسمى (الذائعات) أيضا.

وهي قضايا اشتهرت بين الناس وذاع التصديق بها عند جميع العقلاء أو أكثرهم أو طائفة خاصة. وهي على معنيين :

١ . المشهورات بالمعنى الأعم وهي التي تطابقت على الاعتقاد بها آراء العقلاء كافة (٢) وان كان الذي يدعو الى الاعتقاد بها كونها اولية ضرورية في حد نفسها ولها واقع وراء تطابق الآراء عليها. فتشمل المشهورات بالمعنى الأخص الآتية وتشمل مثل الاوليات والفطريات التي هي من قسم اليقينيات البديهية.

وعلى هذا فقد تدخل القضية الواحدة مثل قولهم (الكل اعظم من الجزء) في اليقينيات من جهة وفي المشهورات من جهة أخرى.

٢ . المشهورات بالمعنى الاخص او المشهورات الصرفة وهي احق بصدق وصف الشهرة عليها لأنها القضايا التي لا عمدة لها في التصديق الا الشهرة وعموم الاعتراف بها كحسن العدل (٣) وقبح الظلم (٤) وكوجوب الذب عن الحرم واستهجان ايداء الحيوان لا لغرض.

فلا واقع لهذه القضايا وراء تطابق الآراء عليها بل واقعها ذلك فلو

(١) راجع الحاشية : ص ١١٢ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٨ ، وشرح المنظومة : ص ٩٩ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٤ ، والتحصيل : ص ٩٨ .

(٢) لا يخفى عليك : أنه لا يصح القيد بهذا التقييد ، لأنه عليه لا يبقى مقسم للتقسيمات الآتية ، لعدم شمول المشهور بالمعنى الأعم للعاديات ، وعدم شمول المشهور بالمعنى الأخص للواجبات القبول.

(٣) بمعنى أن فاعله ممدوح عند العقلاء ، كما سيأتي.

(٤) بمعنى أن فاعله مذموم عند العقلاء ، كما سيأتي.

خلي الانسان وعقله المجرد وحسّه ووهمه ولم تحصل له اسباب الشهرة الآتية فانه لا يحصل له حكم بهذه القضايا ولا يقضي عقله او حسه او وهمه فيها بشيء.

ولا ينافي ذلك أنه بنفسه يمدح العادل ويذم الظالم ولكن هذا غير الحكم بتطابق الآراء عليها^(١). وليس كذلك حال حكمه بأن الكل أعظم من الجزء كما تقدم فانه لو خلي ونفسه كان له هذا الحكم.

وعلى هذا فيكون الفرق بين المشهورات^(٢) واليقينيات مع ان كلا منها تفيد تصديقا جازما أن المعتر في اليقينيات كونها مطابقة لما عليه الواقع ونفس الامر المعبر عنه بالحق واليقين والمعتبر في المشهورات مطابقتها لتوافق^(٣) الآراء عليها اذلا واقع لها غير ذلك. وسيأتي ما يزيد هذا المعنى توضيحا.

لذلك ليس المقابل للمشهور هو الكاذب^(٤) بل الذي يقابله الشنيع وهو الذي ينكره الكافة او الاكثر. ومقابل الكاذب هو الصادق.

اقسام المشهورات (٥) :

اعلم ان المشهورات قد تكون مطلقة وهي المشهورة عند الجميع وقد تكون محدودة وهي المشهورة عند قوم دون قوم كشهرة امتناع التسلسل عند المتكلمين^(٦). وتنقسم أيضا الى جملة أقسام بحسب اختلاف اسباب الشهرة. وهي حسب الاستقراء يمكن عد أكثرها كما يلي :

(١) عليهما ، ظ . أي المدح والذم.

(٢) بالمعنى الأخص.

(٣) والمعتبر في المشهورات توافق الآراء عليها ، ظ.

(٤) لأن المشهور لا واقع لها وراء توافق الآراء يطابقه حتى يكون صادقا.

(٥) أي تقسيمات المشهورات.

(*) وتنقسم أيضا إلى : حقيقية وظاهرية وشبيهة بالمشهورات. وسيأتي بيانها في صناعة الجدل . المبحث السابع من الباب الأول . كما سيأتي هناك زيادة توضيح عن المشهورات.

١ . الواجبات القبول

وهي ما كان السبب في شهرتها كونها حقاً جلياً فينطبق من أجل ذلك على الاعتراف بها جميع العقلاء كالأوليات والفطريات ونحوهما. وهي التي تسمى بالمشهورات بحسب المعنى الأعم كما تقدم من جهة عموم الاعتراف بها.

٢ . التأديبات الصلاحية

وتسمى المحمودات والآراء المحمودة. وهي ما تطابق عليها الآراء من أجل قضاء المصلحة العامة للحكم بها باعتبار أن بها حفظ النظام وبقاء النوع كقضية حسن العدل وقبح الظلم. ومعنى حسن العدل أن فاعله ممدوح لدي العقلاء ومعنى قبح الظلم أن فاعله مذموم لديهم. وهذا يحتاج إلى التوضيح والبيان فنقول :

إن الإنسان إذا أحسن إليه أحد بفعل يلائم مصلحته الشخصية فإنه يثير في نفسه الرضا عنه فيدعوه ذلك إلى جزائه وأقل مراتبه المدح على فعله. إذا أساء إليه أحد بفعل لا يلائم مصلحته الشخصية فإنه يثير في نفسه السخط عليه فيدعوه ذلك إلى التشفي منه والانتقام وأقل مراتبه ذمه على فعله.

وكذلك الإنسان يصنع إذا أحسن أحد بفعل يلائم المصلحة العامة من حفظ النظام الاجتماعي وبقاء النوع الإنساني فإنه يدعوه ذلك إلى جزائه وعلى الأقل يمدحه ويثني عليه وإن لم يكن ذلك الفعل يعود بالنفع^(١) لشخص المادح وإنما ذلك الجزاء لغاية حصول تلك المصلحة العامة التي تناله بوجهه. وإذا أساء أحد بفعل لا يلائم المصلحة العامة ويخل بالنظام

(١) غير مستقيم.

وبقاء النوع فان ذلك يدعو الى جزائه بدمه على الأقل وان لم يكن يعود ذلك الفعل بالضرر على شخص الذام وانما ذلك لغرض دفع المفسدة العامة التي يناله ضررها بوجه^(١). وكل عاقل يحصل له هذا الداعي للمدح والذم لغرض تحصيل تلك الغاية العامة. وهذه القضايا التي تطابقت عليها آراء العقلاء من المدح والذم لأجل تحصيل المصلحة العامة تسمى (الآراء المحمودة) والتأدييات الصلاحية. وهي لا واقع لها وراء تطابق آراء العقلاء. وسبب تطابق آرائهم شعورهم جميعا بما في ذلك من مصلحة عامة.

وهذا هو معني التحسين والتقييح العقليين اللذين وقع الخلاف في اثباتهما بين الاشاعرة والعدلية فنفتهما الفرقة الاولى واثبتتهما الثانية. فاذ يقول العدلية بالحسن والقبح العقليين يريدون أن الحسن والقبح من الآراء المحمودة والقضايا المشهورة التي تطابقت عليها الآراء لما فيها من التأدييات الصلاحية وليس لها واقع وراء تطابق الآراء^(٢).

والمراد من (العقل) اذ يقولون إن العقل يحكم بحسن الشيء او قبحه هو (العقل العملي) ويقابله (العقل النظري). والتفاوت بينهما إنما هو بتفاوت المدركات فان كان المدرك مما ينبغي أن يعلم مثل قولهم (الكل أعظم من الجزء) الذي لا علاقة له بالعمل^(٣) يسمى ادراكه (عقلاً نظرياً) وان كان المدرك مما ينبغي أن يفعل ويؤتي به اولا يفعل مثل حسن العدل وقبح الظلم يسمى ادراكه (عقلاً عملياً).

ومن هذا التقرير يظهر كيف اشتبه الامر على من نفي الحسن والقبح في استدلال لهم على ذلك بأنه لو كان الحسن والقبح عقليين لما وقع

(١) غير مستقيم.

(*) راجع عن توضيح هذا البحث كتاب (اصول الفقه) للمؤلف في مبحث الملازمات العقلية ، ففيه غنى للطالب ان شاء الله تعالى.

التفاوت بين هذا الحكم وحكم العقل بأن الكل اعظم من الجزء لان العلوم الضرورية لا تتفاوت. ولكن لا شك بوقوع التفاوت بين الحكمين عند العقل. وقد غفلوا في استدلالهم اذ قاسوا قضية الحسن والقبح على مثل قضية الكل اعظم من الجزء. وكأنهم ظنوا أن كل ما حكم به العقل فهو من الضروريات مع ان قضية الحسن والقبح من المشهورات بالمعنى الاخص ومن قسم المحمودات خاصة والحاكم بها هو العقل العملي. وقضية الكل اعظم من الجزء من الضروريات الاولية والحاكم بها هو العقل النظري. وقد تقدم الفرق بين العقليين كما تقدم الفرق بين المشهورات والضروريات. فكان قياسهم قياسا مع الفارق العظيم والتفاوت واقع بينهما لا محالة ولا يضر هذا في كون الحسن والقبح عقليين فانه اختلط عليهم معني العقل الحاكم في مثل هذه القضايا فظنوه ^(١) شيئا واحدا كما لم يفرقوا بين المشهورات ^(٢) واليقينيات فحسبوهما شيئا واحدا مع انهما قسمان متقابلان.

٣ . الخلقيات

وتسمى الآراء المحمودة أيضا وهي حسب تعريف المنطقيين ما تطابق عليها آراء العقلاء من أجل قضاء الخلق الانسان بذلك كالحكم بوجوب محافظة الحرم او الوطن وكالحكم بحسن الشجاعة والكرم وقبح الجبن والبخل. والخلق ملكة في النفس تحصل من تكرر الفعال الصادرة من المرء

(١) يظهر منه : أن العقل العملي غير العقل النظري ، ولكنه قد مر منه في الصفحة السابقة : أن التفاوت بينهما إنما هو بتفاوت المدركات.
(٢) بالمعنى الأخص.

على وجه يبلغ درجة يحصل منه الفعل بسهولة كالكرم فإنه لا يكون خلقاً للإنسان إلا بعد أن يتكرر منه فعل العطاء بغير بدل حتى يحصل منه الفعل بسهولة من غير تكلف.

(أقول) : هكذا عرفوا الخلقيات والخلق. فجعلوا السبب في حصول الشهرة فيها هو الخلق بهذا المعنى باعتباره داعياً للعقل العملي إلى إدراك أن هذا مما ينبغي فعله أو مما ينبغي تركه. ولكننا إذا وقفنا نجد أن الأخلاق الفاضلة غير عامة عند الجمهور بل القليل منهم من يتحلى بها مع أنه لا ينكر أن الخلقيات مشهورة يحكم بها حتى من لم يرزق الخلق الفاضل فإن الجبان يرى حسن الشجاعة ويمدح صاحبها ويتمناها لنفسه إذا رجع إلى نفسه وأصغى إليها ولكنه يجبن في موضع الحاجة إلى الشجاعة وكذلك البخيل والمتكبر والكاذب. ولو كان الخلق بذلك المعنى هو السبب للحكم فيها لحكم الجبان بحسن الجبن وقبح الشجاعة والبخيل بقبح الكرم وحسن الامسك والكذاب بقبح الصدق وحسن الكذب ... وهكذا. والصحيح في هذا الباب أن يقال : إن الله تعالى خلق في قلب الإنسان حساً وجعله حجة عليه يدرك به محاسن الأفعال ومقابحها وذلك الحس هو (الضمير) بمصطلح علم الأخلاق الحديث وقد يسمي بالقلب أو العقل العملي أو العقل المستقيم أو الحس السليم عند قدماء الأخلاق. وتشير إليه كتب الأخلاق عندهم.

فهذا الحس في القلب أو الضمير هو صوت الله المدوي^(١) في دخيلة نفوسنا يخاطبها به ويحاسبها عليه. ونحن نجده كيف يؤنب مرتكب الرذيلة ويقرّ عين فاعل الفضيلة. وهو موجود في قلب كل إنسان وجميع الضمائر تتحد في الجواب عند الاستجوابها عن الأفعال فهي تشترك جميعاً في التمييز بين الفضيلة والرذيلة وإن اختلفت في قوة هذا التمييز وضعفه

(١) دوى الرعد : صوت.

كسائر قوي النفس اذ تتفاوت في الافراد قوة وضعفا.
ولأجل هذا كانت (الخلقيات) من المشهورات وان كانت الاخلاق الفاضلة ليست عامة بين البشر بل هي من خاصة الخاصة.
نعم الاضغاء الى صوت الضمير والخضوع له لا يسهل على كل انسان الا بالانقطاع الى دخيلة نفسه والتحول عن شهواته واهوائه. كما أن الخلق عامة لا يحصل له وان كان له ذلك الاضغاء الا بتكرار العمل واتخاذ عادة حتي تتكوّن عنده ملكة الخلق التي يسهل معها الفعل. وبالاخص الخلق الفاضل فان افعاله التي تحقّقه تحتاج الى مشقة وجهاد ورياضة لانها دائما في حرب مع الشهوات والرغبات. وليس الظفر الا بعد الحرب.

٤ . الانفعاليات

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب انفعال نفساني عام كالرقة والرحمة والشفقة والحياة والانفة والحمية والغيرة ونحو ذلك من الانفعالات التي لا يخلو منها انسان غالبا.
فتري الجمهور يحكم مثلا بقبح تعذيب الحيوان لا لفائدة وذلك اتباعاً لما في الغريزة من الرقة والرحمة. بل الجمهور بغريزته يحكم بقبح تعذيب ذي الروح مطلقا وان كان لفائدة لو لا أن تصرف عنه الشرايع والعادات.
والجمهور يمدح من يعين الضعفاء والمرضي ويعني برعاية الايتام والمجانين لانه مقتضي الرحمة والشفقة كما يحكم بقبح كشف العورة لانه مقتضي الحياء ويمدح المدافع عن الاهل والعشيرة او الوطن والأمة لأنه مقتضي الحمية والغيرة ... الى غير ذلك من الاحكام العامة عند الناس.

٥ . العاديات (١)

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب جريان العادة عندهم كاعتبادهم

(١) العادة في العرف تستعمل بمعنى مرادف للخلق ، ولكن في الاصطلاح هنا بمعنى الرسم.

احترام القادم بالقيام والضيف بالضيافة والرجل الديني او الملك بتقبيل يده فيحكمون لاجل ذلك بوجوب هذه الاشياء لمن يستحقها
والعادات العامة كثيرة. وقد تكون عادة لأهل بلد فقط أو قطر أو أمة أو جميع الناس فتختلف لأجلها القضايا التي يحكم بها حسب العادة فتكون مشهورة عند أهل بلد أو قطر أو أمة غير مشهورة عند غيرهم بل يكون المشهور ضدها.
والناس يمدحون المحافظ على العادات ويذمون المخالف المستهين بها. سواء كانت العادات سيئة أو حسنة فنراهم يذمون من يرسل لحيته اذا كانوا عتادوا حلقها ويذمون الحليق لانهم اعتادوا ارسالها. ونراهم يذمون من يلبس غير المؤلف مجرد انهم لم يعتادوا لبسه.
ومن أجل ذلك نرى الشارع حرّم (لباس الشهرة) ^(١) والظاهر ان سر التحريم ان لباس الشهرة يدعو الى اشتهار الجمهور من اللابس وذمهم له. واهم أغراض الشارع الالفة بين الناس وتقاربهم واجتماع كلمتهم. وورد عنه (رحم الله امرأً جبّ الغيبة عن نفسه) ^(٢).
كما ورد في الشريعة الاسلامية المطهرة ان منافيات المروة مضرّة في العدالة كالأكل حال المشي في الطريق العام او السوق والجلوس في الاماكن العامة كالمقاهي ^(٣) لشخص ليس من عادة صنّفه ذلك. وما منافيات المروة الا منافيات العادة المألوفة.

٦ . الاستقرايات

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب استقرايتهم التام او الناقص كحكمهم

(١) راجع الوسائل ٣ : ٣٥٤ ، الباب ١٢ من أبواب الملابس.

(٢) لم نعثر عليه في كتب الأحاديث.

(٣) جمع المقهى : المكان الذي تشرب فيه القهوة.

بان تكرار الفعل الواحد ممل وان الملك الفقير لا بد أن يكون ظالماً الى كثير من امثال ذلك من القضايا الاجتماعية والاخلاقية والاخلاقية ونحو
 وكثيراً ما يكتفي عوام الناس وجمهورهم بوجود مثال واحد أو أكثر للقضية فتشتهر بينهم عندما لم يقفوا على نقض ظاهر لها كتشاورم الاوربيين من رقم (١٣) لان واحداً منهم أو أكثر اتفق له ان نكب عندما كان له هذا الرقم كتشاورم العرب من نعاب الغراب وصيحة البومة كذلك. ومثل هذا كثير عند الناس.

٤ . الوهميات (١) (٢)

والمقصود بما القضايا الوهمية الصرفة. وهي قضايا كاذبة الا أن الوهم يقضي بها قضاء شديد القوة فلا يقبل ضدها وما يقابلها حتي مع قيام البرهان على خلافها. فان العقل يؤمن بنتيجة البرهان ولكن الوهم يعاند ولا يزال يتمثل ما قام البرهان على خلافه كما ألفه ممتعا من قبول خلافه.

ولذا تعدّ الوهميات من المعتقدات (٣) :

ألا تري أن وهم الأكثر يستوحش من الظلام ويخاف منه مع ان العقل لا يجد فرقا في المكان بين ان يكون مظلماً أو منيراً فان المكان هو المكان في الحالين وليس للظلمة تأثير فيه يوجب الضرر أو الهلاك.

(١) للوهم إطلاقان :

١ . احتمال وقوع النسبة أولاً وقوعها احتمالاً ضعيفاً. ويقابله الظن.

٢ . قوة بما تدرك المعاني المضافة إلى المحسوسات.

(٢) راجع الحاشية : ص ١١٣ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٩ ، وشرح المنظومة : ص ١٠١ .

(٣) وهي من الجهل المركب.

ويخاف أيضا من الميت وهو جماد لا يتحرك ولا يضر ولا ينفع ولو عادت اليه الحياة فرضا فهو انسان مثله كما كان حيا وقد يكون من أحب الناس اليه.

ومع توجه النفس الى هذه البديهة العقلية ينكرها الوهم ويعاند فيستولي على النفس فقد تضطرب من الظلمة ومن الميت لان البديهة الوهمية أقوى تأثيرا على النفس من البرهان.

ولاجل ان يتضح لك هذا الامر جرب نفسك واسأل اصدقاءك : كيف يتمثل لاحدكم في وهمه دورة شهور السنة؟ تأمل ما أريد ان أقول لك. فان الانسان على الاكثر لا بد أن يتوهم دورة شهور السنة أو ايامها بشكل محسوس من الاشكال الهندسية (تأمل في نفسك جيدا) انه لا بد ان نتوهم هذه الدورة على شكل دائرة منتظمة او غير منتظمة او مضرسا بعدد الشهور أو شكلا مضلعا متساوي الاضلاع أو غير منتظم في اضلاع اربعة او اكثر او اقل. مع ان السنة ودورة ايامها وشهورها من المعاني المجردة غير المحسوسة. وهذا واضح للعقل غير ان الوهم اذا خطرت له السنة تمثلها في شكل هندسي وهمي يخترعه في ايام طفولته من حيث لا يشعر ويبقي وهمه معاندا مصرا على هذا التمثيل الكاذب. ولعلم الانسان بكذب هذا الوهم وسخافته قد يحجل من ذكره لغيره ولكنه لا ينفك عنه في سره. وانما أذكر هذا المثال لان يسير لا خطر في ذكره وهو يؤدي الغرض من ذكره.

والسر في ذلك ان الوهم تابع منقاد للحس ومكبل به فما لا يقبله الحس لا يقبله الوهم الا لابسا ثوب المحسوس وان كانت له قابلية ادراك المجردات عن الحس كقابليته لادراك المحسوسات^(١).

(١) لا يخفى عليك : أن الوهم إنما يدرك المعاني المضافة إلى المحسوسات لا المحسوسات ، فما يدركه معان مجردة عن الحس مطلقا.

فاذا كانت احكام الوهم جارية في نفس المحسوسات فان العقل يصدقه فيها فيتطابقان في الحكم كما في الاحكام الهندسية ومثل ما اذا حكم الوهم بأن هذين الجسمين لا يجلان في مكان واحد بوقت واحد فان العقل أيضا يساعده فيه لحكمه بأن كل جسمين مطلقا كذلك فيتطابقان.

واذا كانت احكامه في غير المحسوسات وهي التي نسميها بالقضايا الوهمية الصرفة فلا بد أن تكون كاذبة لا صرار الوهم على تمثيلها على نصح المحسوسات. وهي بحسب ضرورة العقل ليست منها كما سبق في الامثلة المتقدمة فان العقل هو الذي ينزع عنها ثوب الحس الذي أضفاه عليها الوهم.

ومن امثلة ذلك حكم الوهم بأن كل موجود لا بد ان يكون مشاراً اليه وله وضع وحيز. ولا يمكنه ان يتمثله الا كذلك حتي انه يتمثل الله تعالي في مكان مرتفع علينا وربما كانت له هيئة انسان مثالا. ويعجز أيضا عن تمثيل القبليّة والبعدية غير الزمانية ويعجز عن تمثيل (١) اللانهاية فلا يتمثل عنده كيف انه تعالي كان وليس معه شيء حتي الزمان وأنه سرمدى لا اول لوجوده ولا آخر. وان كان العقل حسبما بسوق اليه البرهان يستطيع ان يؤمن بذلك ويصدق به تصديقا لا يتمثل في النفس لأن الوهم له السيطرة والاستيلاء عليها من هذه الجهة.

فان كان الوهم مسيطرا على النفس على وجه لا يدع لها مجالا للتصديق بوجود مجرد عن الزمان والمكان فان العقل عندما يمنعها من تجسيمه وتمثيله كالمحسوس تهرب النفس من حكم العقل وتلتجىء الى أن تنكر وجوده رأسا شأن الملحددين.

(١) أي : تصوير.

ومن أجل هذا كان الناس لغلبة الوهم على نفوسهم بين مجسم وملحد. وقلّ من يتنور بنور العقل ويجرد نفسه عن غلبة اوهاهما فيسمو بها الى ادراك ما لا يناله الوهم. ولذا قال تعالي في كتابه المجيد : (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) ^(١) فنفي الايمان عن أكثر الناس. ثم هؤلاء المؤمنون القليلون قال عنهم : (وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون) ^(٢) يعني أنهم في حين ايمانهم هم مشركون. وما ذلك الا لانهم لغلبة الوهم انما يعبدون الاصنام التي ينحتونها بأوهامهم والا كيف يجتمع الايمان والشرك في آن واحد اذا اريد بالشرك من الآية معناه المعروف وهو العبادة للاصنام الظاهرية.

والخلاصة ان القضايا الوهمية الصرفة التي نسميها (الوهميات) هي عبارة عن احكام الوهم في المعاني المجردة عن الحسّ. وهي قضايا كاذبة لا ظل لها من الحقيقة ولكن بديهة الوهم لا تقبل سواها. ولذلك يستخدمها المغالط في اقيسته كما سيأتي في (صناعة المغالطة). الا ان العقل السليم من تأثير الوهم يتجرد عند ولا يخضع لحكمه فيكشف كذب احكامه للنفس.

٥ . المسلمات (٣)

وهي قضايا حصل التسالم بينك وبين غيرك ^(٤) على التسليم بأنها صادقة سواء كانت صادقة في نفس الامر أو كاذبة كذلك او مشكوكة ^(٥).

(١) يوسف : ١٠٣ .

(٢) يوسف / ١٠٦ .

(٣) راجع الحاشية : ص ١١٢ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٨ ، والقواعد الجلية : ص ٤٠١ .

(٤) أي : المخاطب ، فإن المقوم لكون القضية من المسلمات اعتراف المخاطب بها .

(٥) لا يخفى أنها ليست قسيما للصادقة والكاذبة ، اللهم إلا أن يراد بالصادقة متيقن الصدق والكاذبة متيقن الكذب .

والطرف الآخر ان كان خصما فان استعمال المسلمات في القياس معه يراد به افحامه^(١). وان مستر شدا فإنه يراد به ارشاده واقناعه ليحصل له الاعتقاد بالحق بأقرب طريق عندما لا يكون مستعدا لتلقي البرهان وفهمه.

ثم ان المسلمات إما (عامّة) سواء كان التسليم بها من الجمهور عندما تكون من المشهورات او كان التسليم بها من طائفة خاصة كأهل دين أو ملة او علم خاص. وخصوص هذه المسلمات في علم خاص تسمى (الاصول الموضوعية) لذلك العلم عندما يكون التسليم بها عن مسامحة على سبيل حسن الظن من المتعلم بالمعلم. وهذه الاصول الموضوعية هي مبادئ ذلك العلم التي تبني عليها براهينه وان كان قد يبرهن عليها في علم آخر واما اذا كان التسليم بها من المتعلم من باب المجارة^(٢) مع الاستنكار والتشكيك بها كما يقع ذلك في المجادلات فتسمى حينئذ بـ (المصادر).

وإما (خاصة) اذا كان التسليم بها من شخص معين وهو طرفك الآخر في مقام الجدل والخاصة كالقضية التي تؤخذ من اعترافات الخصم ليبتني عليها الاستدلال في ابطال مذهبه او دفعه.

٦ . المقبولات^(٣)

وهي قضايا مأخوذة ممن يوثق بصدقه تقليدا اما الأمر سماوي. كالشرايع والسنن المأخوذة عن النبي والامام المعصوم عليهم السلام وامام لمزيد عقله

(١) أفحمه : أسكته بالحجة ، في خصومة أو غيرها (أقرب الموارد).

(٢) جاره : جرى معه ، وافقه (أقرب الموارد).

(٣) راجع شرح شمسية : ص ١٦٨ .

وخبرته كالمأخوذات من الحكماء وافاضل السلف والعلماء الفنيين من آراء في الطب أو الاجتماع أو الاخلاق أو نحوها وكأبيات تورد شواهد لشاعر معروف وكلامثال السائرة التي تكون مقبولة عند الناس وان لم تؤخذ من شخص معين وكالقضايا الفقهية المأخوذة تقليدا عن المجتهد.

ان هذه القضايا وأمثالها هي من أقسام المعتقدات. والاعتقاد بها قد يكون على سبيل القطع أو الظن الغالب ولكن على كل حال منشأ الاعتقاد بها هو التقليد للغير الموثوق بقوله كما قددمنا. وبهذا تفرق عن اليقينية والمضنونات.

وقد تكون قضية واحدة يقينية عند شخص ومقبولة عند شخص آخر باعتبارين كما قد تكون من المشبهات أو المسلمات باعتبار ثالث أو رابع ... وهكذا.

٧. المشبهات

وهي قضايا كاذبة يعتقد بها لأنها تشبه اليقينية أو المشهورات في الظاهر فيغالط (١) فيها المستدل غيره لقصور تمييز ذلك الغير بين ما هو هو وبين ما هو غيره أو لقصور نفس المستدل أو لغير ذلك.

والمشابهة اما من ناحية لفظية مثل ما لو كان اللفظ مشتركا أو مجازا فاشتباه الحال فيه واما من ناحية معنوية مثل ما لو وضع ما ليس بعلة علة ونحو ذلك. وتفصيل اسباب الاشتباه يأتي في (صناعة المغالطة) لأن مادة المغالطة هي المشبهات والوهيمات. وأهمها المشبهات.

(١) غالطه : أوقعه في الغلط (أقرب الموارد).

٨ . المخيلات (١) (٢)

وهي قضايا ليس من شأنها ان توجب تصديقا الا انها توقع في النفس تخيلات (٣) تؤدي الى انفعالات نفسية من انبساط في النفس او انقباض ومن استهانة بالامر الخطير او تهويل او تعظيم للشيء اليسير ومن سرور وانسراح او حزن وتألم ومن شجاعة واقدام او جبن واحجام. (٤)

وتأثير هذه القضايا (التي هي مواد صناعة الشعر كما سيأتي) في النفس ناشيء من تصوير المعنى بالتعبير تصويرا خياليا خلافاً وان كان لا واقع له (٥).

وكلما استعملت المجازات والتشبيهات والاستعارات وأنواع البديع في مثل هذه القضايا كانت أكثر تأثيراً في نفس لأن هذه المزايا تضي على الالفاظ والمعاني جمالا يستهوي المشاعر ويثير التخيلات. واذ انضم اليها الوزن والقافية أو التسجيع والازدواج زاد تأثيرها. ثم يتضاعف الاثر اذا كان الصوت المؤدي لها رقيقا ومشتملا على نغمة موسيقية مناسبة للوزن ونوع التخييل.

كل ذلك يدل على د «المخيلات ليس تأثيرها في النفس لأجل كونها تتضمن حقيقة يصدق بها بل حتي لو علم كذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها. وما ذلك الا لأن التصوير فيها للمعنى مع ما ينضم اليه من

(١) بصيغة الفاعل بشهادة ما ذكره في تفسيرها ، أو بصيغة المفعول ، فإن هذه القضايا أمور موجودة في الخيال أيضا.

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٩ .

(٣) أي صورا خيالية . في مقابل الحسية والوهمية والعقلية . كانت غائبة عن الذاكرة .

(٤) أحجم عن الشيء : كف ، نكص هيبة ، بالفارسية (عقب نشيني).

(٥) حتى قيل أحسن الشعر أكذبه . وراجع كشكول البهائي : ج ١ ، ص ٣٩٧ (من أشعر الناس).

مساعداً هو الذي يستهوي النفس ويؤثر فيها. وسيأتي تفصيل ذلك في صناعة الشعر. وبهذا ينتهي ما أردناه من الكلام على مواد الاقيسة في هذه المقدمة. ولا بد قبل الدخول في الصناعات الخمس من بيان الحصر فيها وبيان فائدتها على الاجمال فنقول :

اقسام الاقيسه بحسب المادة

تقدم في التمهيد لهذا الباب أن القياس ^(١) بحسب اختلاف المقدمات من حيث المادة وبحسب ما تؤدي اليه من نتائج وبحسب اغراض تأليفها ينقسم الى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة.

بيان ذلك : إن القياس ^(٢) بحسب اختلاف المقدمات من جهة كونها يقينية أو غير يقينية اما ان يفيد تصديقاً واما تأثيراً آخر غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما. ثم (الاول) إما ان يفيد تصديها جازماً لا يقبل احتمال الخلاف او تصديقا غير جازم يجوز فيه الخلاف أي (ظنياً). ثم ما يفيد تصديقا جازماً اما أن يعتبر فيه ان يكون تأليفه لغرض ان ينتج حقاً أم لا. ثم ما يعتبر فيه انتاج الحق إما ان تكون النتيجة حقاً واقعاً اما لا. فهذه خمسة أنواع ^(٣) :

١ . ما يفيد تصديقا جازماً وكان المطلوب حقاً واقعاً وهو (البرهان) والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق واقعاً.

(١ و ٢) الأولى أن يعبر بالحجة بدل القياس ، لأن الذي يعتبر فيه كونه بصورة القياس إنما هو بعضها ، وهو البرهان فقط.

(٣) راجع شرح الشمسية : ١٦٨ و ١٩٧ ، وشرح المنظومة : ص ٨٧٠ ، واللمعات (منطق نوين) : ص ٣٣ ، وشرح الإشارات : ص ٢٨٨.

٢ . ما يفيد تصديقا جازما وقد اعتبر فيه ان يكون المطلوب حقا ولكنه ليس بحث واقعا. وهو (المغالطة).

٣ . ما يفيد تصديقا جازما ولكن لم يعتبر فيه أن يكون المطلوب حقا بل المعتبر فيه عموم الاعتراف او التسليم^(١) وهو (الجدل). والغرض منه افحام الخصم والزاهه.

٤ . ما يفيد تصديقا غير جازم. وهو (الخطابة) والغرض منه اقناع الجمهور.

٥ . ما يفيد غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما وهو (الشعر) والغرض منه حصول الانفعالات النفسية.

ثم ان البحث عن كل واحد من هذه الصناعات الخمس او القدرة^(٢) على استعمالها عند الحاجة يسمى (صناعة) فيقال : صناعة البرهان وصناعة المغالطة ... الخ.

والصناعة^(٣) اصطلاحا ملكة نفسانية وقدرة مكتسبة يقتدر بها على استعمال أمور لغرض من الاغراض صادرا ذلك الاستعمال عن بصيرة بحسب الامكان كصناعة الطب والتجارة والحياكة مثلا. ولذا من يغلط في اقيسته لا عن بصيرة ومعرفة بموقع الغلط لا يقال ان عنده صناعة المغالطة بل من عنده الصناعة هو الذي يعرف أنواع المغالطات ويميز بين القياس الصحيح من غيره ويغالط في اقيسته عن عمد وبصيرة.

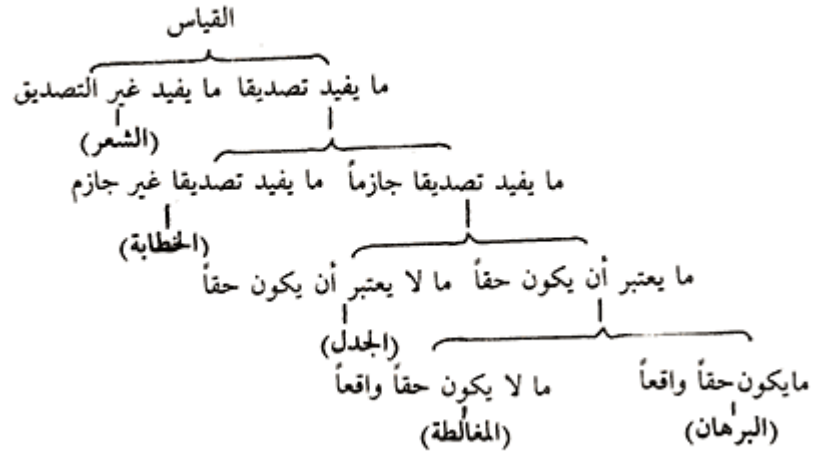
والصناعة على قسمين علمية وعلمية وهذه الصناعات الخمس من الصناعات العلمية النافعة وسيأتي في البحث الآتي بيان فائدتها.

(١) وهو اعتراف المخاطب ، لأن المقوم للتسليم هو اعتراف المخاطب.

(٢) يشير إلى أن الصناعة تطلق على معينين : العلم والفن.

(٣) بالمعنى الثاني وهو الفن.

الخلاصة :



فائدة الصناعات الخمس على الاجمال

اما منافع هذه الصناعات الخمس والحاجة اليها فان صناعاتي البرهان والمغالطة تختص فائدتهما على الاكثر بمن يتعاطي العلوم النظرية ومعرفة الحقائق الكونية ولكن منفعة صناعة البرهان له فبالذات كمعرفة الأغذية في نفعها لصحة الانسان ومنفعة صناعة المغالطة له فبالعرض كمعرفة السموم في نفعها للاحتراز عنها.

واما الثلاث الباقية فان فائدتها عامة للبشر وتدخل في اكثر المصالح المدنية والاجتماعية. واكثر ما تظهر فائدة صناعة الجدل لأهل الاديان وعلماء الفقه وأهل المذاهب السياسية لحاجتهم الى المناظرة والنقاش.

واكثر ما تظهر فائدة صناعاتي الخطابة والشعر للسياسيين وقواد

الحروب ودعاة الاصلاح لحاجتهم الى اقناع الجمهور ورضاهم وبعث الهمم فيهم وتحريض الجنود والاتباع على الاقدام والتضحية. بل كل رئيس وصاحب دعوة حقة او باطلة لا يستغني عن استعمال هذه الصناعات الثلاث للتأثير على أتباعه ومريديه ولتكتير أنصاره.

ومن العجب اهمال اكثر المؤلفين في المنطق بحث هذه الصناعات تفريطا بغير وجه مقبول الا اولئك الذين ألفوا المنطق مقدمة للفلسفة فان من حقهم ان يقتصروا على مباحث البرهان والمغالطة كما صنع صاحب الاشارات والحاج هادي السبزواري في منظومته اذ لا حاجة لهم في باقي الصناعات.

وأهم ما يحتاج اليه منها ثلاث : البرهان والجدل والخطابة. وقد ورد في القرآن الكريم الترغيب في استعمال الاساليب الثلاثة في الدعوة الالهية وذلك قوله تعالي : **«وَادِعْ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»**^(١) فان الحكمة هي البرهان والموعظة الحسننة من صناعة الخطابة ومن آداب الجدل ان يكون بالتي هي احسن.

هذا كل ما أردنا ذكره في المقدمة. وقد آن الشروع في بحث هذه الصناعات في خمسة فصول. وعلى الله التكلان.

(١) النحل : ١٢٥.

الفصلُ الأوَّلُ

صناعة البرهان

. ١ .

حقيقه البرهان

ان العلوم الحقيقية التي لا يراد بها الا الحق الصراح لا سبيل لها الا سبيل البرهان لانه هو وحده من بين أنواع القياس الخمسة يصيب الحق ويستلزم اليقين بالواقع. والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق سواء كان سعي الانسان للحق لاجل نفسه ليناجيها به وليعمر عقله بالمعرفة أو لغيره لتعليمه وارشاده الى الحق. ولذلك يجب على طالب الحقيقة ألا يتبع الا البرهان وان استلزم قولاً لم يقل به أحد قبله.

وقد عرفوه^(١) بأنه : «قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقينا بالذات اضطراراً» وهو نعم التعريف سهل واضح مختصر.

ومن الواضح أن كل حجة لا بد ان تتألف من مقدمتين والمقدمتان قد تكونان من القضايا الواجبة القبول وهي اليقينيات التي مرّ ذكرها وقد لا تكونان منها بل تكون واحدة منهما أو كلتاها من انواع القضايا الاخرى السبع التي تقدم شرحها في مقدمة هذا الباب.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٧ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٣ والجواهر النضيد : ص ١٦٩ ، وشرح الإشارات : ص ٢٨٩.

ثم المقدمة اليقينية إما أن تكون في نفسها بديهية من احدي البديهيات الست المتقدمة وإما ان تكون نظرية تنتهي الى البديهيات.

فاذا تألفت الحجة من مقدمتين يقينيتين سميت (برهاناً). ولا بدّ أن ينتجا قضية يقينية لذات القياس المؤلف منهما اضطرارا عندما يكون تأليف القياس في صورته يقينيا أيضا كما كان في مادته فيستحيل حينئذ تخلف النتيجة لاستحالة تخلف المعلول عن علته فيعلم بها اضطرارا لذات المقدمتين بما لهما من هيئة التأليف على صورة قياس صحيح.

وهذا معني أن نتيجة البرهان ضرورية. ويعنون بالضرورة هنا معني آخر غير معني (الضرورة) في الموجهات على ما سيأتي^(١).

والخلاصة ان البرهان يقيني واجب القبول مادة وصورة وغايته ان ينتج اليقين الواجب القبول أي اليقين بالمعني الاخص.

. ٢ .

البرهان قياس

ذكرنا في تعريف البرهان بانه (قياس) وعليه فلا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهاناً. وعلل بعضهم ذلك بأن الاستقراء والتمثيل لا يفيدان اليقين ويجب في البرهان أن يفيد اليقين.

والحق ان الاستقراء قد يفيد اليقين وكذلك التمثيل على ما تقدم في ابهما في الجزء الثاني^(٢) بل تقدم ان أساس اكثر كبريات الاقيسة هو الاستقراء المعلل ومع ذلك لا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهاناً.

والسر في ذلك ان الاستقراء المفيد لليقين وكذا التمثيل انما يفيد اليقين حيث يعتمد على القياس كما شرحناه في التجريبات^(٣). واشرنا في

(١) يأتي في ص ٣٧٥.

(٢) تقدم في ص ٣١٠ و ٣١٧.

(٣) تقدم في ص ٣٣١.

الجزء الثاني الى أن الاستقراء التام يرجع الى القياس المقسم^(١) فراجع. اما الاستقراء الناقص المبني على المشاهدة فقط فانه لا يفيد اليقين لأنه لا يرجع الى القياس ولا يعتمد عليه. فاتضح بالاخير ان المفيد لليقين هو القياس فقط.

وليس معني ذلك ان العلوم تستغني عن الاستقراء والتمثيل او التقليل من شأنهما في العلوم بل العلوم الطبيعية بأنواعها وعلم الطب ونحوه كلها تبني على التجربات التي لا تحصل للعقل بدون الاستقراء والتمثيل ولكن انما تفيد اليقين حيث تعتمد على القياس. فرجع الامر كله الى القياس.

. ٣ .

البرهان لمي واني

ان العمدة في كل قياس هو الحد الاوسط فيه لأنه هو الذي يؤلف العلاقة بين الاكبر والاصغر فيوصلنا الى النتيجة (المطلوب). وفي البرهان خاصة لا بد أن يفرض الحد الاوسط علة ليقين بالنتيجة اي لليقين بنسبة الاكبر الى الاصغر والا لما كان الاستدلال به اولي من غيره. ولذا يسمى الحد الأوسط (واسطة في^(٢) الاثبات).

وعليه فالحد الاوسط اما ان يكون مع كونه واسطة في الاثبات واسطة في الثبوت أيضا أي يكون علة لثبوت الاكبر للاصغر واما ان لا يكون واسطة في الثبوت.

فان كان الاول^(٣) (أي انه واسطة في الاثبات والثبوت معا) فان

(١) تقدم في ص ٣١٠.

(٢) راجع الحاشية ص ١١٢ ، وشرح المنظومة : ص ١٦٧ .

(٣) راجع الحاشية : ص ١١٢ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٧ ، وشرح المنظومة : ص ٩٢ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٤ ، والقواعد الجلية : ص ٣٩٨ ، والجواهر النضيد : ص ١٧١ ، والإشارات وشرحه : ص ٣٠٦ ، والنجاة : ص ٦٦ .

البرهان حينئذ يسمى (برهان لم) او (البرهان اللمي) لانه يعطي اللمية ^(١) في الوجود والتصديق معا فهو معط للمية مطلقا فسمي به كقولهم : «هذه الحديدة ارتفعت حرارتها وكل حديدة ارتفعت حرارتها فهي متمددة فينتج هذه الحديدة متمددة» فالاستدلال بارتفاع الحرارة على التمدد استدلال بالعلة على المعلول. فكما اعطت الحرارة الحكم بوجود التمدد في الزهن للحديدة كذلك هي معطية في نفس الامر والخارج وجود التمدد لها. وان كان الثاني ^(٢) (أي انه واسطة في الاثبات فقط ولم يكن واسطة في الثبوت) فيسمي (برهان إن) أو (البرهان الإتي) لانه يعطي الانية ^(٣). والانبة مطلق الوجود.

. ٤ .

اقسام البرهان الانبي ^(٤)

والبرهان الإتي على قسمين :

١ . أن يكون الأوسط معلولاً للاكبر في وجوده في الاصغر لا علة عكس (برهان لم) كما لو قيل في المثال المتقدم : «هذه الحديدة متمددة وكل حديدة متمددة مرتفعة درجة حرارتها». فالاستدلال بالتمدد على

(١) اللمية . بتشديد الميم . هي العلية مصدر صناعي مأخوذ من كلمة «لم» راجع ص ١١٤ الجزء الأول.

(٢) راجع الحاشية : ص ١١٢ ، وشرح الشمسية : ص ١٦٧ ، والقواعد الجلية ص ٣٩٨ ، والجوهر النضيد : ص ١٧١ ، والإشارات : ص ٣٠٦ ، والنجاة ص ٦٧ .

(٣) الإنبة . بتشديد النون . مصدر صناعي كاللمية مأخوذة من كلمة «إن» المشبهة بالفعل التي تدل على الثبوت والوجود.

(٤) راجع الحاشية : ص ١١٢ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٤ ، والقواعد الجلية : ص ٣٩٩ ، واللمعات (منطق نوين) : ص ٣٥ ، والجوهر النضيد : ص ١٧٢ .

ارتفاع درجة الحرارة استدلال بالمعلول على العلة. فيقال فيه : انه يستكشف بطريق الإن من وجود المعلول على وجود العلة فيكون العلم بوجود المعلول بوجود المعلول سببا للعلم بوجود العلة. فلذلك يكون المعلول واسطة في الاثبات أي علة للعلم بالعلة وان كان معلولا لها في الخارج. ويسمي هذا القسم من البرهان الإيّي (الدليل).

٢ . أن يكون الأوسط والأكبر معاً ^(١) معلولين لعلة واحدة فيستكشف من وجود احدهما وجود الآخر فكل منهما اذا سبق العلم به يكون العلم به علة للعلم بالآخر ولكن لا لأجل ان احدهما علة للآخر بل لكونهما متلازمين في الوجود لاشتراكهما في علة واحدة اذا وجدت لا بد أن يوجد معا فاذا علم بوجود احدهما يعلم منه وجود علة لاستحالة وجود المعلول بلا علة واذا علم بوجود العلة علم منها وجود المعلول الآخر لاستحالة تخلف المعلول عن العلة. فيكون العلم على هذا بأحد المعلولين مستلزما للعلم بالآخر بواسطة.

وليس لهذا القسم الثاني اسم خاص. وبعضهم لا يسميه البرهان الإيّي بل يجعل البرهان الإيّي مختصا بالقسم الاول المسمي بالدليل ويجعل هذا القسم واسطة بينه وبين اللمي. فتكون اقسام البرهان ثلاثة : لمي وإيّي وواسطة بينهما.

وفي الحقيقة ان هذا القسم فيه استكشافان واستدلالات : استدلال بالمعلول على العلة المشتركة ثم استدلال بالعلة المشتركة على المعلول الآخر كما تقدم ففيه خاصة البرهان الإيّي في الاستدلال الاول وخاصة البرهان اللمي في الاستدلال الثاني. فلذا جعلوه واسطة بينهما لجمعه بين الطريقتين. والاحسن جعله قسما ثانيا للإيّي كما صنع كثير من المنطقيين رعاية للاستدلال الاول فيه. والامر سهل.

(١) يعني : ان يكون الأوسط وثبوت الأكبر للأصغر.

. ٥ .

الطريق الاساسي الفكري لتحصيل البرهان

عند العقلاء قضيتان أوليتان لا يشك فيهما إلا مكابر أو مريض العقل لأنهما اساس كل تفكير ولم يتم اختراع ولا استنباط ولا برهان بدونهما حتي الاعتقاد بوجود خالق الكائنات وصفاته مرتكز عليهما. وهما

١ . (ان كل ممكن لا بد له من علة في وجوده). ويعبر عن هذه البديهة أيضا بقولهم :
(استحالة وجود الممكن بلا علة).

٢ . (كل معلول يجب وجوده عند وجود علته). ويعبر عنها ايضا بقولهم : (استحالة تخلف المعلول عن العلة).

ولما كان اليقين بالقضية من الحوادث الممكنة فلا بد له من علة موجبة لوجوده بناء على البديهة الاولى. وهذه العلة قد تكون من الداخل وقد تكون من الخارج.

(الاول) ان تكون من الداخل. ومعني ذلك ان نفس تصور اجزاء القضية (طرفي النسبة) ^(١) علة للحكم والعلم بالنسبة ^(٢) كقولنا : «الكل اعظم من الجزء» وقولنا : «النقيضان لا يجتمعان». والبديهتان اللتان مرّ ذكرهما في صدر البحث أيضا من هذا الباب فان نفس تصور الممكن والعلة كاف للحكم باستحالة وجود الممكن بلا علة ونفس تصور الممكن والعلة كاف للحكم باستحالة وجود الممكن بلا علة ونفس تصور العلة والمعلول كاف للحكم باستحالة تخلفه عن علته. فلا يحتاج اليقين في مثل هذه القضايا الى شيء آخر وراء نفس تصوّر طرفي القضية. ولذا تسمي هذه القضايا بـ (الاولية) كما تقدم في بابها ^(٣) لأنها اسبق من كل قضية لدي العقل. ولاجل هذا قالوا ان القضايا الاوليات هي العمدة في مبادئ البرهان.

(١) وكذا النسبة.

(٢) أي العلم بوجود النسبة.

(٣) راجع ص ٣٢٨.

(الثاني) ان تكون العلة من الخارج. وهذه العلة الخارجة على نحوين :

١ . أن تكون احدي الحواس الظاهرة او الباطنة وذلك في المشاهدات والمتواترات اللتين هما من البديهيات الست. وقضاياها من الجزئيات ^(١) فان العقل هو الذي يدرك ان هذه النار حارة أو مكة موجودة ولكن ادراكه لهذه الاشياء ليس ابتداء بمجرد تصوّر الطرفين ولا بتوسط مقدمات عقلية. وانما بتوسط احدي الحواس وهي جنوده التي يستعين بها في ادراك المشاهدات ونحوها فانه يدرك الطعم بالذوق واللون بالبصر والصوت بالسمع ... وهكذا ثم يدرك بقوة أخرى بأن ماله هذا اللون الاصفر مثلا له هذا الطعم الحامض.

وقول الحكماء ان العقل ^(٢) لا يدرك الجزئيات ^(٣) فان غرضهم انه لا يدرك الجزئيات بنفسه بدون استعمال آلة ادراكية والا فليس المدرك للكليات والجزئيات الا القوة العاقلة. ولا يمكن ان يكون للسمع والبصر ونحوهما وجود وادراك مع قطع النظر عنها غير ان ادراك القوة العاقلة للمحسوسات لا يحتاج الى أكثر من استعمال آلة الادراك المختصة في ذلك المحسوس.

ويختص ادراك القوة العاقلة بتوسط ^(٤) الآلة في خصوص الجزئيات لان الحسّ بانفراده لا يفيد رأياً كلياً لأن حكمه مخصوص بزمان الاحساس فقط وإذا أراد ان يتجاوز الادراك الى الامور الكلية فلا بد أن

(١) يعني : أن موضوعات هذه القضايا ليست إلا جزئيات ، فتكون القضايا قضايا شخصية.

(٢) راجع التعليقات لأبي علي الشيخ الرئيس : ص ٢٢ وص ٣٣ وص ٥٠ وص ٥٨ وص ٧٧ ص ١١٦ وص ١٢٦ وص ١٤٨ ، والحاشية : ص ١٧ ، وحواشيها في المقام.

(٣) لا يخفى عليك ما فيه من المغالطة باشتراك الاسم ، فإن العقل الذي يدرك الجزئيات إنما هو العقل بمعنى مطلق القوة المدركة أو النفس. والعقل الذي يقول الحكماء : إنه لا يدرك الجزئيات إنما هو خصوص مرتبة من النفس والقوة المدركة لا تدرك إلا الكليات.

(٤) متعلق بـ «يختص».

يستعين بمقدمات عقلية وقياسات منطقية ليستفيد منها الرأي الكلي. فالمشاهدات وكذلك المتواترات تصلح لا ن تكون مباديء يقتنص منها التصورات الكلية والتصديقات العامة بل لو لا تتبع المشاهدات لم نحصل على كثير من المفاهيم الكلية والآراء العلمية. ولذا قيل (من فقد حسا فقد علما). وتفصيل هذه الابحاث يحتاج الى سعة من القول لا يساعد عليه هذا الكتاب.

٢. ان تكون العلة الخارجة هي القياس المنطقي. وهذا القياس على قسمين :

(القسم الاول) ان يكون حاضرا لدي العقل لا يحتاج الى اعمال فكر فلا بد أن يكون معلوله وهو اليقين بالنتيجة حاضراً أيضاً ضروري الثبوت. وهذا شأن التجربات والحدسيات والفطريات التي هي من أقسام البديهيات اذ قلنا سابقا ان التجربات والحدسيات تعتمد على قياس خفي حاضر لدي الذهن والفطريات قضايا قياساتها معها. وانما سميت (ضرورية) لضرورة اليقين بما بسبب حضور علتها لدي العقل بلا كسب.

والى هنا انتهى بنا القول الى استقصاء جميع البديهيات الست (التي هي أساس البراهين

وركيزة كل تفكير ورأس المال العلمي لتاجر العلوم) والى استقصاء أسباب اليقين بها.

فالاوليات علة يقينها من الداخل والمشاهدات والمتواترات علتها من الخارج وهي الآلة

الحاسة والثلاث الباقية علتها من الخارج أيضا وليست هي الا القياس الحاضر.

(القسم الثاني) ان لا يكون القياس حاضراً لدي العقل فلا بد للحصول على اليقين من

السعي لاستحضاره بالفكر والكسب العلمي وذلك بالرجوع الى البديهيات (وهذا هو

موضع الحاجة الى البرهان) فاذا حضر هذا القياس انتظم البرهان إما على طريق اللم او الإن.

فاستحضر علة

اليقين غير الحاضرة هو الكسب وهو المحتاج الى النظر والفكر. والذي يدعو الى هذا الاستحضار البديهية الاولى المذكورة في صدر البحث وهي استحالة وجود الممكن بلا علة واذا حضرت العلة انتظم البرهان كما قلنا أي يحصل اليقين بالنتيجة وذلك بناء على البديهية الثانية وهي استحالة تخلف المعلول عن العلة.

فاتضح من جميع ما ذكرنا كيف نحتاج الى البرهان وسر الحاجة اليه وأنه يرتكز اساسه على هاتين البديهتين اللتين هما الطريق الاساس الفكري لتحصيل كل برهان.

. ٦ .

البرهان اللمي مطلق وغير مطلق^(١)

قد عرفت ان البرهان اللمي ما كان الاوسط فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر ومعني ذلك انه علة للنتيجة. وهذا على نحوين :

١ . ان يكون علة لوجود الاكبر في نفسه على الاطلاق ولاجل هذا يكون علة لثبوته للاصغر باعتبار ان المحمول الذي هو الاكبر هنا ليس وجوده الا وجوده لموضوعه وهو الاصغر وليس له وجود مستقل عن وجود موضوعه كالمثال المتقدم وهو مثال عليا ارتفاع الحرارة لتمدد الحديد. ويسمي هذا النحو (البرهان اللمي المطلق).

٢ . ان لا يكون علة لوجود الاكبر على الاطلاق وانما يكون علة لوجوده في الاصغر. ويسمي هذا النحو (البرهان اللمي غير المطلق). وانما صح ان يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر وليس علة لنفس الاكبر فباعتبار أن وجود الاكبر في الاصغر شيء وذات الاكبر شيء آخر فتكون

(١) راجع شرح المنظومة : ص ٩٨ ، والنجاة : ص ٦٦ .

علة وجود الأكبر في الاصغر غير علة نفس الأكبر. والمقتضي لكون البرهان ملياً ليس الا علية الأوسط لوجود الأكبر في الاصغر سواء كان علة أيضاً لوجود الأكبر في نفسه كما في النحو الاول أي البرهان المطلق او كان معلولاً للأكبر في نفسه او كان معلولاً للاصغر او ليس معلولاً لكل (١) منهما.

مثال الاول . وهو ما كان معلولاً للأكبر قولنا : «هذه الخشبة تتحرك اليها النار. وكل خشبة تتحرك اليها النار توجد فيها النار» فوجود النار أكبر وحركة النار أوسط والحركة علة لوجود النار في الخشبة ولكنها ليست علة لوجود النار مطلقاً بل الامر بالعكس فان حركة النار معلولة لطبيعة النار.

ومثال الثاني . وهو ما كان معلولاً للاصغر قولنا : «المثلث زواياه تساوي قائمتين. وكل ما يساوي قائمتين (٢) نصف زوايا المربع» فالأوسط (مساواة القائمتين) معلول للاصغر وهو (زوايا المثلث) : وهو في الوقت نفسه علة لثبوت الأكبر (نصف زوايا المربع) للاصغر (زوايا المثلث).

ومثال الثالث . وهو ما لم يكن معلولاً لكل (٣) من الاصغر والأكبر نحو : «هذا الحيوان غراب. وكل غراب أسود» فالغراب وهو الأوسط ليس معلولاً للاصغر ولا للأكبر مع انه علة لثبوت وصف السواد لهذا الحيوان.

(١) في النسخ : لكل.

(٢) لا يختص عليك : أن المثلث في هذه القضية ليس موضوعاً ، فإن المحكوم عليه إنما هو زوايا المثلث. ومن هنا يعلم أن المبتدأ الذي هو مصطلح الأديب والموضوع الذي اصطلح عليه المنطقي بينهما عموم وخصوص من وجه ، يجتمعان في «زيد» في «زيد قائم» ويفترقان في «زيد» في «ضرب زيد» وكذا في المثال الذي نحن فيه.

(٣) في النسخ : لكل.

. ٧ .

معنى العلة في البرهان اللمي

قلنا : ان البرهان اللمي ما كان فيه الاوسط علة لثبوت الاكبر للاصغر وقد يسبق ذهن الطالب الى أن المراد من العلة خصوص العلة الفاعلية ولكن في الواقع ان العلة تقال على اربعة أنواع والبرهان اللمي يقع بجميعها وهي :

١ . (العلة الفاعلية) أو الفاعل او السبب او مبدأ الحركة. ما شئت فعبّر. وقد يعبر عنها بقولها (ما منه الوجود) ويقصدون المفيض والمفيد للوجود او المسبب للوجود كالباني للدار والنجار للسريير والأب للولد ونحو ذلك. ومثال أخذ الفاعل في البرهان : «لم صار الخشب يطفو على الماء؟ فيقال : لأن الخشب ثقله النوعي أخف من ثقل الماء النوعي». ومثاله أيضا ما تقدم في مثال تمدد الحديد بالحرارة.

٢ . (العلة المادية) أو المادة التي يحتاج اليها الشيء ليتكوّن ويتحقق بالفعل بسبب قبوله للصورة. وقد يعبر عنها بقولهم (ما فيه الوجود) كالخشب والمسمار للسريير والجص والآجر والخشب ونحوها للدار والنطفة للمولود.

(١) راجع شرح المنظومة : ص ٩٣ ، والجواهر النضيد : ص ١٧٤ ، والنجاة : ص ٨٣ ، والتحصيل : ص ٢٥٣
وص ٣٧ وص ٢٣٨ ، وكشف المراد ، ص ١١٤ .

(*) قد يقصد بعضهم من تعبير «ما منه الوجود» خصوص المفيض للوجود أي الخالق المصور ، والفاعل بهذا المعنى هو خصوص البارئ تعالى. وأما الفاعل المسبب للوجود الذي ليس منه فيض الوجود وخلقه وهو ما عدا الله تعالى من الأسباب ، فيعبر عنه «ما به الوجود».

(٣) لا يخفى : أن العلل الأربع في كلامه لم تستعمل بمعناها الصحيح ، فإن الفاعل هو المفيض للوجود ، والباني وأمثاله ليس مفيضا. والعلة المادية هي المادة التي هي قوة محضة ، لا مثل الخشب للكرسي. والعلة الصورية هي الصورة الجوهرية المقومة للمادة لا كالشكل للكرسي.

ومثال أخذ المادة في البرهان قولهم : «لم يفسد الحيوان؟ فيقال : لأنه مركب من الاضداد».

٣ . (العلة الصورية) أو الصورة. وقد يعبر عنها بقولهم : (ما به الوجود) اي الذي يحصل به الشيء بالفعل فانه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يتكوّن الشيء ولم يتحقق كهيئة السرير والدار وصورة الجنين التي بها يكون انسانا. ومثال أخذ الصورة في البرهان قولهم : «لم كانت هذه الزاوية قائمة؟ فيجاب : لأن ضلعها متعامدان».

٤ . (العلة الغائية) أو الغاية. وقد يعبر عنها بقولهم : (ما له الوجود) أي التي لا جليها وجد الشيء وتكوّن كالجلوس للكرسي والسكني للبيت. ومثال أخذ الغاية في البرهان قولهم : «لم أنشأت البيت؟ فيجيب : لكي اسكنه» و «لم يرتاض فلان؟ فيجاب : لكي يصح» وهكذا.

. ٨ .

تعقيب وتوضيح في اخذ العمل حدودا وسطي

لا شك انما يحصل البرهان على وجه يجب ان يعلم اذهن بوجود المعلول عند العلم بوجود العلة اذا كانت العلة على وجه اذا حصلت لا بد أن يحصل المعلول عندها. ومعني ذلك ان العلة لا بد أن تكون كاملة تامة السببية والّا اذا فرض حصول العلة ولا يحصل عندها المعلول لا يلزم من العلم بها العلم به.

وعليه يمكن للمتأمل ان يعقب على كلامنا السابق فيقول : ان العلة التامة التي لا يتخلف عنها المعلول هي الملتزمة من العلة الاربع في

الكائنات المادية أما كل واحدة منا فليست بعلة تامة فكيف صح ان تفرضوا وقوع البرهان اللمي في كل واحدة منها؟

وهذا كلام صحيح في نفسه ولكن انما صح فرض وقوع البرهان اللمي في واحدة من الاربع ففي موضوع تكون العلة الباقية مفروضة الوقوع متحققة وان لم يصرح بها فيلزم حينئذ من فرض وجود تلك العلة التي أخذت حداً أوسط وجود المعلول بالفعل لفرض حصول باقي العلة. لا لأنه يكتفي باحدي العلة الاربع مجردة في التعليل ولا لأن الواحدة منها هي مجموع العلة بل لأنها حسب الفرض لا ينفك وجودها عن وجود جميعها فتكون كل واحدة مشتملة على البواقي بالقوة وقائمة مقامها. ولنتكلم عن كل واحدة من العلة كيف يكون فرض وجودها فرضاً للبواقي فنقول :

أما العلة الصورية فانه اذا فرض وجود الصورة فقد فرض وجود المعلول بالفعل لأن فعلية الصورة فعلية لذيها فلا بد مع فرض وجود المعلول ان تكون العلة كلها حاصلة والّا لما وجد وصار فعلياً.

وكذا (العلة الغائية) فانما يفرض وجود الغاية بعد فرض وجود ذي الغاية وهو المعلول لان الغاية في وجودها الخارجي متأخرة عن وجود المعلول بل هي معلولة⁽¹⁾ له وانما العلة له هي الغاية بوجودها الذهني العلمي.

وأما (العلة المادية) فانه في كثير من الامور الطبيعية يلزم عند حصول استعداد المادة لقبول الصورة حصول الصورة بالفعل كما لو وضعت البذرة

(1) لا يخفى ما فيه ، فإن الغاية بوجودها الخارجي إذا كان معلولاً . كما اعترف به . كان أخذها بوجودها الخارجي في البرهان موجبا لكون البرهان من البرهان الإيني . فالحق أن يقال : إن العلة الغائية إنما تؤخذ في البرهان فيما إذا اجتمعت سائر الشرائط وكانت العلة الغائية باعثة بالفعل .

مثلا في أرض طيبة في الوقت المناسب وقد سقيت الماء فلا بد أن يحصل النبات باعتبار ان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن الا أن يصدر عنها فعلها عند حصول الاستعداد. التام لأنه اذا طلبت المادة عند اتعدادها بلسان حالها أن يفيض باريء الكائنات عليها الوجود فانه تعالي لا يخل في ساحته فلا بد أن يفيض عليها وجودها اللائق بها. واذا وجدت الصورة فهو فرض وجود المعلول لأن معني حصول الصورة كما سبق حصول المعلول بالفعل.

نعم بعض الامور الطبيعية لا يلزم من حصول استعداد المادة حصول الصورة بالفعل. وذلك عندما يكون حدوث تلك الصورة متوقفة على حركة من علة محركة خارجة كاستعداد النخلة للثمر فانما تتم ثمرتها بالفعل بعد التلقيح والتلقيح حركة من فاعل محرك خارج وهو الملقح. ومن هذا الباب الامور الصناعية فان مجرد الاستعداد الخشب لان يصير كرسيا لا يصيره كرسيا بالفعل ما لم يعمل الصانع في نشره وتركيبه على الوجه المناسب. وعليه لا يقع البرهان اللمي في امثال هذه المواد فلا تقع كل مادة حداً اوسط فلذا لا يصح أن يعلل كون الشيء كرسيا بقولنا : لأنه خشب.

وأما (علة الفاعلية) فليس يجب من فرض الفاعل في كثير من الاشياء وجود المعلول بل لا يؤخذ حداً اوسط الا اذا كان فاعلا تاما بمعنى انه مشتمل على تمام جهات تأثيره كما اذا دل على استعداد المادة ووجود جميع الشرائط فيما اذا كان المعلول من الامور الطبيعية المادية. وذلك كفرض وجود الحرارة في الحديد الذي يلزم منه بالضرورة وجود التمدد فالفاعل بدون الموضوع القابل لا يكون فاعلا تاما كما لا يكون القابل بدون الفاعل قابلا بالفعل.

ومن هذا الكلام يعلم ويتضح أنه ليس على المطلوب الواحد في

الحقيقة الا برهان لمي واحد مشتمل على جميع العلل بالفعل أو بالقوة وان تعددت البراهين بحسب الظاهر بتعدد العلل حسب اختلافها فالسؤال بلم انما يطلب به معرفة العلة التامة فاذا أجيب بالعلة الناقصة فانه لا ينقطع السؤال بلم. وما دام هنا شرط او جزء من العلة لم يذكر فالسؤال باق حتي يجاب بجميع العلل التي تتألف منها العلة التامة. وحينئذ يسقط السؤال بلم وينقطع.

. ٩ .

شروط مقدمات البرهان (١)

ذكروا لمقدمات البرهان شروطا ارتقت في أكثر عبارتهم الى سبعة وهي :

- ١ . أن تكون المقدمات كلها يقينية (وقد سبق ان ذلك هو المقوم لكون القياس برهانا وتقدم أيضا معني اليقين هنا). فلو كانت احدي مقدمتيه غير يقينية لم يكون برهانا وكان إما جدليا أو خطايا أو شعريا أو مغالطيا على حسب تلك المقدمة. ودائما يتبع القياس في تسميته أخس مقدماته.
- ٢ . أن تكون المقدمات اقدم واسبق بالطبع من النتائج لانها لا بد أن تكون عللا لها بحسب الخارج. وهذا الشرط محتص ببرهان (لم).
- ٣ . أن تكون أقدم عند العقل بحسب الزمان من النتائج حتي يصح التوصل بها الى النتائج. فان الاقدم في نفس الامر وهو الاقدم بالطبع شيء والاقدم بالنسبة الينا وبحسب عقولنا شيء آخر فانه قد يكون ما هو الاقدم بحسب الطبع كالعلة ليس أقدم بالنسبة الى عقولنا بأن يكون

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ١٧٦ ، وشرح الإشارات : ص ٢٩٥ ، والنجاة : ص ٦٨ ، والتحصيل : ص

العلم بالمعلول أسبق واقدم من العلم بما فانه لا يجب في كل ما هو اقدم بحسب الطبع ان يكون أقدم عند العقل في المعرفة.

٤ . أن تكون اعرف من المعرف. ومعني انها اعرف ان تكون أكثر وضوحا وبقينا لتكون سببا لوضوح النتائج بداهة ان الوضوح واليقين يجب ان يكون اولا وبالذات للمقدمات وثانيا وبالعرض^(١) للنتائج.

٥ . ان تكون مناسبة للنتائج ومعني مناسبتها ان تكون محمولاتها ذاتية أولية لموضوعاتها على ما سيأتي من معني الذاتي والاولي هنا لان الغريب لا يفيد اليقين بما لا يناسبه لعدم العلة الطبيعية بينهما. وبعبارة أخرى كما قال الشيخ الرئيس في كتاب البرهان من الشفاص ٧٢ . «فان الغريبة لا تكون عللا ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم تكن مباديء البرهان عللا فلا تكون مباديء البرهان عللا للنتيجة».

٦ . أن تكون ضرورية^(٢) اما بحسب الضرورة الذاتية او بحسب الوصف. وليس المراد من (الضروري) هنا المعني المقصود منه في القياس فانه اذا قيل هناك : (كل ح ب بالضرورة) يعنون به أن كل ما يوصف بانه (ح) كيفما اتفق وصفه به فهو موصوف بانه (ب) بالضرورة وان لم يكن موصوفا بأنه (ح) بالضرورة. وأما هنا فيعنون به المشروطة العامة أي ان كل ما يوصف بانه (ح) بالضرورة فانه موصوف بانه (ب)^(٣).

(١) لا يخفى عليك : أن التعبير بالعرض ليس مصطلحا هنا ، بل الصحيح هو التعبير بقولنا «بالتبع» إن وضوح النتائج بالمقدمات صفة لها بذاتها وليس الوضوح هذا صفة للمقدمات وتنسب إليها من باب إسناد الشيء إلى غير ما هو له.

(٢) راجع الجواهر النضيد : ص ١٧٩ ، والإشارات وشرحه : ص ٢٩٥ ، والنجاة : ص ٧٠ ، والتحصيل : ص ٢٠٥ .

(٣) أي : أن المحمول إنما يكون ضروريا للموضوع ما دام وصفه العنواني ثابت له بالضرورة.

٧. أن تكون كلية. وهنا أيضا ليس المراد من (الكلية) المعني المراد في القياس. بل المراد أن يكون محمولها مقولا على جميع اشخاص الموضوع في جميع الازمنة قولاً أولياً وان كان الموضوع جزئياً أو مهملاً فالكلية هنا يصح ان تقابلها الشخصية. والمقصود من معني الكلية في القياس ان يكون المحمول مقولا على كل واحد وان لم يكن في كل زمان. ولم يكن الحمل أولياً فتقابل الكلية هناك القضية الجزئية والمهملة.

وهذان الشرطان الاخيران يختصان بالتناجح الضرورية الكلية فلو جوزنا ان تكون نتيجة البرهان غير ضرورية وغير كلية فما كان بأس في ان تكون احدي المقدمات ممكنة او غير كلية بذلك المعني من الكلية لانه ليس يجب في جميع مطالب العلوم ان تكون ضرورية او كلية الا أن يراد من الضرورية ضرورية الحكم وهو الاعتقاد الثاني وان كانت جهة القضية هي الامكان فان اليقين كما تقدم يجب ان يكون الاعتقاد الثاني فيه لا يمكن زواله. ولكن هذا الشرط عين اشتراط يقينية المقدمات وهو الشرط الاول.

. ١٠٠ .

معني الذاتي في كتاب البرهان (١)

تقدم انه يشترط في مقدمات البرهان ان تكون المحمولات ذاتية للموضوعات وللذاتي في عرف المنطقيين عدة معاني (٢) احدهما الذاتي في كتاب البرهان. ولا بأس ببيانها جميعا ليتضح المقصود هنا فنقول :

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ١٧٧ ، وشرح الإشارات : ص ٢٩٦ ، والنجاة : ص ٦٨ ، والتحصيل : ص ٢٠٩ .

(٢) هي ستة معان ، الخمسة المذكورة بالأرقام ، والذاتي في باب البرهان الجامع بين الأول والثاني .

١ . الذاتي في باب الكليات ويقابله (العرضي). وقد تقدم في الجزء الاول.
 ٢ . الذاتي في باب الحمل والعروض ويقابله (الغريب) اذا يقولون : «ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية». وهوله درجات وفي الدرجة الاولى ما كان موضوعه مأخوذا في حده كالانف في حد الفطوسة^(١) حينما يقال (الانف افطس) فهذا المحمول ذاتي لموضوعه لأنه اذا أريد تعريف الافطس أخذ الانف في تعريفه.
 ثم قد يكون موضوع المعروض له مأخوذا في حده كحمل المرفوع على الفاعل فان الفاعل لا يؤخذ في تعريف المرفوع ولكن الكلمة التي هي معروضة للفاعل تؤخذ في تعريفه كما تؤخذ في تعريف الفاعل. وقد يكون جنس المعروض له^(٢) مأخوذا في حده كحمل المبني على الفعل الماضي مثلا فان الفعل لا يؤخذ في تعريف المبني ولكن جنسه وهو الكلمة هي التي تؤخذ في حده بل معروض المفعولية وهو الكلمة تؤخذ في حده. ويمكن جمع هذه المحمولات الذاتية بعبارة واحدة فيقال : (المحمول الذاتي للموضوع ما كان موضوعه أو احد مقوماته واقعا في حده) لأن جنس الموضوع مقوم له وكذا معروضه لأنه يدخل في حده^(٣) وكذا معروض جنسه كذلك.

(١) الفطس . بالتحريك . تطامن قصبه الأنف وانتشارها (بجمع البحرين).

(٢) أي جنس الموضوع.

(٣) واعلم أن أخذ المقومات.

في الحد أخذ طبيعي ، وأخذ الموضوع فيه اضطراري ، شرح الإشارات : ج ١ ص ١٦

٣ . (الذاتي) في باب الحمل أيضا وهو ما كان نفس الموضوع في حد ذاته كافيا لانتزاع المحمول بدون حاجة الى ضم شيء اليه وهو الذي يقال له : (المنتزع عن مقام الذات) ويقابله ما يسمى المحمول بالضميمة مثل حمل الموجود على الوجود وحمل الابيض على البياض لا مثل حمل الموجود على اماهيمة وحمل الابيض على الجسم فان هذا هو المحمول بالضميمة فان الماهيمة موجودة ولكن لا بذاتها بل لعروض الوجود عليها والجسم أبيض ولكن لا بذاته بل لضم البياض اليه وعروضه عليه بخلاف حمل الموجود على الوجود فانه ذاتي له بدون ضم وجود آخر له بل بنفسه موجود وكذا حمل الابيض على البياض فانه ابيض بذاته بدون ضم بياض آخر اليه فهو ذاتي له.

٤ . (الذاتي) في باب الحمل أيضا ولكنه في هذا القسم وصف لنفس الحمل لا للمحمول كما في الاصطلاحين الاخيرين فيقال الحمل الذاتي ويقال له الاولي أيضا ويقابله الحمل الشايع الصناعي وقد تقدم ذلك في الجزء الاول^(١).

٥ . (الذاتي) في باب العلل ويقابله (الاتفاقي) مثل ان يقال : اشتعلت النار فاحترق الحطب وابرقت السماء فقصف الرعد فانه لم يكن ذلك اتفاقيا بل اشتعال النار يتبعه احراق الحطب اذا مسها والبرق يتبعه الرعد لذاته لا مثل ما يقال : فتح الباب فابرقت السماء او نظر لي فلان فاحترق حطبي او حسدني فلان فأصابني مرض فان هذه وأمثالها تسمى أموراً اتفافية.

اذا عرفت هذه المعاني للذاتي فاعلم ان مقصودهم من الذاتي في كتاب البرهان ما يعم المعني الاول والثاني ويجمعهما في البيان ان يقال :

(١) راجع ص ١٠٠.

«الذاتي هو المحمول الذي يؤخذ في حد الموضوع أو الموضوع أو احد مقوماته يؤخذ في حده».

. ١١ .

معني الاولي (١)

والمراد من الأوليّ هنا هو المحمول لا بتوسط غيره أي لا يحتاج الى واسطة في العروض في حمله على موضوعه كما نقول : حسم ابيض و سطح ابيض (٢) فان حمل ابيض على السطح حمل أولي اما حمله على الجسم فبتوسط السطح فكان واسطة في العروض لان حمل الابيض على السطح أولاً وبالذات ولعي الجسم ثانياً وبالعرض والتدقيق في معني الذاتي والاولي له موضع آخر لا يسعه هذا المختصر.

ولكن مما يجب ان يعلم هنا ان بعض كتب أصول الفقه (٣) المتأخرة وقع فيها تفسير الذاتي الذي هو في باب موضوع العلم المقابل له الغريب بمعني الأولي المذكور هنا. فوقعنا من أجل ذلك اشتباهات كثيرة نستطيع التخلص منها اذا فرقنا بين الذاتي والاولي ولا نخلط احدهما بالآخر.

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ١٧٩ ، وشرح الإشارات : ص ٢٩٦ ، والنجاة : ص ٦٩ ، والتحصيل : ص ٢١٠ .

(٢) وكما نقول : الماء جار والميزاب جار ، فإن حمل «جار» على الماء أولي ، وحمله على الميزاب بواسطته .

(٣) الظاهر أن المراد به كفاية الأصول للمحقق الخراساني .

(٤) ربما يظهر من تفسير الخواجا في شرح الإشارات (ص ٣٩٦) المناسبة . التي هي الشرط الخامس من شروط مقدمات البرهان . بكون المحمولات ذاتية لموضوعاتها : أن الأولي والذاتي بمعنى واحد . بل من تأمل في أن اشتراط الذاتية تغني عن اشتراط الأولية يحصل له اليقين بذلك .

صناعة الجدل أو آداب المناظرة

صناعة الجدل أو آداب المناظرة ونصعها في ثلاثة مباحث : الاول في القواعد والاصول

الثاني في المواضع الثالث في الوصايا.

المبحث الاول القواعد والاصول

. ١ .

مصطلحات هذه الصناعة

لهذه الصناعة ككل صناعة مصطلحات خاصة بها والآن نذكر بعضها في المقدمة
للحاجة فعلا ونرجي الباقى الى مواضعه.

١ . كلمة (الجدل) إن الجدل لغة هو اللدد واللجاج في الخصومة بالكلام مقارنة غالباً
لاستعمال الحيلة الخارجة أحياناً عن العدل والانصاف. ولذا نعت الشريعة الاسلامية عن
المجادلة لا سيما في الحج^(١) والاعتكاف^(٢).

وقد نقل منطقة العرب هذه الكلمة واستعملوها في الصناعة التي نحن بصددنا والتي
تسمى باليونانية (طويقا).

وهذه لفظة (الجدل) أنسب الالفاظ العربية الى معنى هذه الصناعة على ما سيأتى
توضيح المقصود بما حتى من مثل لفظ المناظرة والمحاورة والمباحثة وان كانت كل واحدة منها
تناسب هذه الصناعة

(١) البقرة : ١٩٧ ، وراجع الوسائل ٩ : ١٠٨ ، الباب ٣٢ من أبواب ترك الإحرام.

(٢) قد ورد النهي عنه في الاعتكاف بلفظ «لا يمارئ» راجع الوسائل ٧ : ٤١٢ ، الباب ١٠ من كتاب
الاعتكاف.

في الجملة كما استعملت كلمة (المناظرة) في هذه الصناعة أيضا فقيل (آداب المناظرة) وألفت بعض المتون بهذا الاسم.

وقد يطلقون لفظ (الجدل) أيضا على نفس استعمال الصناعة كما أطلقوه على ملكة استعمالها فيريدون به حينئذ القول المؤلف من المشهورات أو المسلمات الملزم للغير والجاري على قواعد الصناعة. وقد يقال له أيضا : القياس الجدلي أو الحجة الجدلية أو القول الجدلي. أما مستعمل الصناعة فيقال له : (مجادل) و (جدلي).

٢ . كلمة (الوضع). ويراد بها هنا (الرأي المعتقد به أو الملتزم به) كالمذاهب والملل والنحل والاديان والآراء السياسية والاجتماعية والعلمية وما الى ذلك. والانسان كما يعتقد الرأي ويدافع عنه لانه عقيدته قد يعتنقه لغرض آخر فيتعصب له ويلتزمه وان لم يكن عقيدة له فالرأي على قسمين : رأي معتقد به ورأي ملتزم به وكل منهما يتعلق به غرض الجدلي لاثباته أو نقضه فأراد اهل هذه الصناعة ان يعبروا عن القسمين بكلمة واحدة جامعة فاستعملوا كلمة (الوضع) اختصاراً ويريدون به مطلق الرأي الملتزم سواء أكان معتقداً به أم لا.

كما قد يسمون أيضا نتيجة القياس في الجدل (وضعا) وهي التي تسمى في البرهان (مطلوبا). وعلى هذا يكون معنى الوضع قريبا من معنى الدعوي التي يراد اثباتها أو ابطالها.

. ٢ .

وجه الحاجة الى الجدل

ان الانسان لا ينفك عن خلاف ومنازعات بينه وبين غيره من أبناء جلدته (١) في عقائده وآرائه من دينية وسياسية واجتماعية ونحوها

(١) أي : عشيرته.

فتتألف بالقياس الى كل وضع طائفتان : طائفة تناصره وتحافظ عليه وأخري تريد نقضه وهدمه وينجز ذلك الى المناظرة والجدل ي الكلام فيلتمس كل فريق الدليل والحجة لتأييد وجهة نظره وافحام خصمه أمام الجمهور.

والبرهان سبيل قوي مضمون لتحصيل المطلوب ولكن هناك من الاسباب ما يدعو الى عدم الاخذ به في جملة من المواقع واللجوء الى سبيل آخر وهو سبيل الجدل الذي نحن بصدده. وهنا تنبثق الحاجة الى الجدل فانه الطريقة المفيدة بعد البرهان.

اما الاسباب الداعية الى عدم الاخذ بالبرهان فهي أمور.

١ . إن البرهان واحد في كل مسألة لايمكن ان يستعمله كل من الفريقين المتنازعين لان الحق واحد على كل حال فاذا كان الحق مع أحد الفريقين فان الفريق الآخر يلتجئ الى سبيل الجدل لتأييد مطلوبه.

٢ . إن الجمهور أبعد ما يكون عن ادراك المقدمات البرهانية اذا لم تكن من المشهورات الذائعات بينهم وغرض المجادل على الاكثر افحام خصمه أمام الجمهور فيلتجئ هنا الى استعمال المقدمات المشهورة بالطريقة الجدلية وان كان الحق في جانبه وبممكنه استعمال البرهان.

٣ . إنه ليس كل أحد يقوي على اقامة البرهان أو ادراكه فيلتجئ المنازع الى الجدل لعجزه عن البرهان أو لعجز خصمه عن ادراكه.

٤ . إن المبتدئ في العلوم قبل الوصول الى الدرجة التي يتمكن فيها من اقامة البرهان على المطالب العلمية يحتاج الى ما يبرهن ذهنه وقوته العقلية على الاستدلال على المطالب بطريقة غير البرهان كما قد يحتاج الى تحصيل القناعة والاطمئنان الى تلك المطالب قبل أن يتمكن من البرهان عليها. وليس له سبيل الى ذلك الا سبيل الجدل.

وبمعرفة هذه الاسباب تظهر لنا قوة الحاجة الى الجدل ونستطيع أن

نحكم بأنه يجب لكن من تهمه المعرفة وكل من يريد أن يحافظ على العقائد والآراء أية كانت أن يبحث عن صناعة الجدل وقوانينها وأصولها. والمتكفل بذلك هذا الفن الذي عني به متقدموا الفلاسفة من اليونانيين وأهمه المتأخرون في الدورة الإسلامية اهما لا مبرر له عدافة قليلة^(١) من أعظم العلماء كالرئيس ابن سينا والخواجة نصير الدين الطوسي إمام المحققين.

. ٣ .

المقارنة بين الجدل والبرهان

قلنا ان الجدل أسلوب آخر من الاستدلال وهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد البرهان فلا بد من بحث المقارنة بينهما وبيان ما يفترقان فيه فنقول :

١ - إن البرهان لا يعتمد الا على المقدمات التي هي حق من جهة ما هو حق لتنتج الحق أما (الجدل) فانما يعتمد على المقدمات المسلمة من جهة ما هي مسلمة ولا يشترط فيها أن تكون حقاً وان كانت حقاً واقعاً اذ لا يطلب المجادل الحق بما هو حق كما قلنا بل انما يطلب افحام الخصم وإلزامه بالمقدمات المسلمة سواء أكانت مسلمة عند الجمهور وهي المشهورات العامة والذائعات أم مسلمة عند طائفة خاصة يعترف بها الخصم أم مسلمة عند شخص الخصم خاصة.

٢ - إن الجدل لا يقوم الا بشخصين متخصصين اما البرهان فقد يقام لغرض تعليم الغير وإيصاله الى الحقائق فيقوم بين شخصين كالجدل وقد يقيمه الشخص لينا جي به نفسه ويعلمها لتصل الى الحق.

٣ - إنه تقدم في البحث السابق ان البرهان واحد في كل مسألة لا

(١) وهم الذين ألفوا المنطق لأجل الفلسفة ، راجع ص ٣٥٨.

يمكن أن يقيمه كل من الفريقين المتنازعين. اما الجدل فانه يمكن أن يستعمله الفريقان معاً ما دام الغرض منه إلزام الخصم وافحامه لا الحق بما هو حق وما دام انه يعتمد عي المشهورات والمسلمات التي قد يكون بعضها في جانب الاثبات وبعضها الآخر في عين الوقت في جانب النفي. بل يمكن لأحد الفريقين أن يقيم كثيراً من الادلة الجدلية بلا موجب للحصر على رأي واحد بينما ان البرهان لا يكون الا واحدا لا يتعدد في المسألة الواحدة وان تعدد ظاهرا بتعدد العلل الاربع على ما تقدم في بحث البرهان (١).

٤ . إن صورة البرهان لا تكون الا من القياس على ما تقدم في بحث البرهان اما المجادل فيمكن أن يستعمل القياس وغيره من الحجج كالاستقراء والتمثيل فالجدل أعم من البرهان (٢) من جهة الصورة غير ان أكثر ما يعتمد الجدل على القياس والاستقراء.

. ٤ .

تعريف الجدل (٣)

ويظهر بوضوح من جميع ما تقدم صحة تعريف فن الجدل بما يلي :

(انه صناعة علمية يقتدر معها حسب الامكان على اقامة الحجة من المقدمات المسلمة على أي مطلوب يراد وعلى محافظة أي وضع يتفق على وجه لا تتوجه عليه مناقضة).

وإنما قيد التعريف بعبارة (حسب الامكان) فلاجل التنبيه على أن عجز المجادل عن تحصيل بعض المطالب لا يقدر في كونه صاحب صناعة كعجز الطبيب مثلا عن مداواة بعض الامراض فانه لا ينفي كونه طبيبا.

(١) تقدم في ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٢) تقدم في ص ٣٦٠ و ٣٦١.

(٣) راجع الجوهر النضيد : ص ١٩٧.

ويمكن التعبير عن تعريف الجدل بعبارة أخرى كما يلي :

(الجدل صناعة تمكن الانسان من اقامة الحجج المؤلفة من المسلمات أو من ردها حسب الارادة ومن الاحتراز عن لزوم المناقضة في المحافظة على الوضع).

. ٥ .

فوائد الجدل (١)

مما تقدم تظهر لنا الفائدة الاصلية من صناعة الجدل ومنفعتها المقصودة بالذات وهي أن يتمكن المجادل من تقوية الآراء النافعة وتأبيدها ومن إلزام المبطلين والغلبة على المشعوذين وذوي الآراء الفاسدة على وجه يدرك الجمهور ذلك. ولهذا الصناعة فوائد آخر تقصد منها بالعرض نذكر بعضها :

- ١ - رياضة الازهان وتقويتها في تحصيل المقدمات واكتسابها اذ يتمكن ذو الصناعة من ايراد المقدمات الكثيرة والمفيدة في كل باب ومن اقامة الحجة على المطالب العلمية وغيرها.
- ٢ - تحصيل الحق واليقين في المسألة التي تعرض على الانسان فانه بالقوة الجدلية التي تحصل له بسبب هذه الصناعة يتمكن من تأليف المقدمات لكل من طرفي الايجاب والسلب في المسألة. وحينئذ بعد الفحص عن حال كل منهما والتأمل فيهما قد يلوح الحق له فيميز أنه في أي طرف منهما ويزيف الطرف الآخر الباطل.
- ٣ - التسهيل على المتعلم المبتدئ لمعرفة المصادر في العلم الطالب له بسبب المقدمات الجدلية اذ انه باديء بدء قد ينكرها

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٨ ، وشرح المنظومة : ص ١٠٢ ، والجوهر النضيد : ص ٢٠١ .

ويستوحش منها لأنه لم يقو بعد على الوصول الى البرهان عليها. والمقدمات الجدلية تفيده التصديق بها وتسهل عليه الاعتقاد بما فيطمئن اليها قبل الدخول في العلم ومعرفة براهينها.

٤ . وتنفع هذه الصناعة أيضا طالب الغلبة على خصومه اذ يقوي على المحاوره والمخاصمة والمراوغة وان كان الحق في جانب خصمه فيستظهر على خصمه فيستظهر على خصمه الضعيف عن مجادلتته ومجاراته لا سيما في هذا العصر الذي كثرت فيه المنازعات في الآراء السياسية والاجتماعية.

٥ . وتنفع أيضا الرئيس للمحافظة على عقائد اتباعه عن المبتدعات.

٦ . وتنفع أيضا الذين يسمونهم في هذا العصر المحامين الذين اتخذوا المحاماة والدفاع عن حقوق الناس مهنة لهم فانهم أشد ما تكون حاجتهم الى معرفة هذه الصناعة بل انها جزء من مهنتهم في الحقيقة.

. ٦ .

السؤال والجواب

تقدم إن الجدل لا يتم الا بين طرفين متنازعين فالجدلي شخصان : (احدهما) محافظ على وضع وملتزم له وغاية سعيه ألا يلزمه الغير ولا يفحمه و (ثانيهما) ناقض له وغاية سعيه ان يلزم المحافظ ويفحمه.

و (الاول) يسمى (المجيب). واعتماده على المشهورات في تقرير وضعه اما المشهورات المطلقة أو المحدودة بحسب تسليم طائفة معينة. و (الثاني) يسمى ^(١) (السائل) واعتماده في نقض وضع المجيب على ما يسلمه المجيب من المقدمات وان لم تكن مشهورة. ولتوضيح سر التسمية بالسائل والمجيب نقول : ان الجدل انما يتم

(١) راجع الجواهر النضيد : ص ١٩٨ .

بأمريين سؤال وجواب وذلك لأن المقصود الاصيلي من صناعة الجدل عندهم أن تتم بهذه المراحل الاربع :

١ - ان يوجه من يريد نقض وضع ما أسئلةً الى خصمه المحافظ على ذلك الوضع بطريق الاستفهام بان يقول : (هل هذا ذاك؟) أو (أليس اذا كان كذا فكذا؟) ويتدرج بالاسئلة من البعيد عن المقصود الى القريب منه حسبما يريد أن يتوصل به الى مقصوده من تسليم الخصم من دون أن يشعره بأنه يريد مهاجمته ونقض وضعه أو يشعره بذلك ولكن لا يشعره من أية ناحية يريد مهاجمته منها حتي لا يراوغ ويحتال في الجواب.

٢ - ان يستلّ (١) السائل من خصمه من حيث يدري ولا يدري الاعتراب والتسليم بالمقدمات التي تستلزم نقض وضعه المحافظ عليه.

٣ - ان يؤلف السائل قياسا جدليا مما اعترف وسلم به خصمه (المجيب) بعد فرض اعترافه وتسليمه ليكون هذا القياس ناقضا لوضع المجيب.

٤ - أن يدافع المحافظ (المجيب) ويتخلص عن المهاجمة ان استطاع بتأليف قياس من المشهورات التي لا بد ان يخضع لها السائل والجمهور.

وهذه الطريقة من السؤال والجواب هي الطريقة الفنية المقصودة لهم في هذه الصناعة وهي التي تظهر بها المهارة والحدق في توجيه الاسئلة والتخلص من الاعتراف او الالتزام. ومن هذه الجهة كانت التسمية بالسائل والمجيب لا مجرد وقوع سؤال وجواب بأي نحو اتفق. والمقصود من صناعة الجدل اتقان تأدية هذه الطريقة حسبما تقتضيه القوانين والاصول الموضوعة فيها.

ونحن يمكننا ان نتوسع في دائرة هذه الصناعة فتعدي هذه الطريقة المتقدمة الى غيرها بأن نكتفي بتأليف القياس من المشهورات أو

(١) استل فلان بكذا : ذهب به خفية.

المسلمات لنقض وضع أو للمحافظة على وضع لغرض افحام الخصوم على أي نحو يتفق هذا التأليف وان لم يكن على نحو السؤال والجواب ولم يمر على تلك المراحل الاربع بترتيبها. ولعل تعريف الجدل المتقدم لا يأي هذه التوسعة.

بل يمكن ان نتعدي الى أبعد من ذلك حينئذ فلا نخص الصناعة بالمشافهة بل نتعدي بها الى التحرير والمكاتبة. وفي هذه العصور لا سيما الاخيرة منها بعد انتشار الطباعة والصحف اكثر ما تجري المناقشات والمجادلات في الكتابة وتبتي على المسلمات والمشهورات على غير الطريقة البرهانية من دون ان تتألف صورة سؤال وجواب. ومع ذلك نسميها قياسات جدلية أو ينبغي أن نسميها كذلك وتشملها كثير من اصول صناعة الجدل وقواعدها فلا ضير في دخولها في هذه الصناعة وشمول بعض قواعدها وآدابها لها.

. ٧ .

مبادئ الجدل (١)

اشرنا فيما سبق الى ان مبادئ الجدل الاولية التي تعتمد عليها هذه الصناعة هي المشهورات والمسلمات وان المشهورات مبادئ مشتركة بالنسبة الى السائل والمجيب والمسلمات مختصة بالسائل.

كما اشرنا الى ان المشهورات يجوز أن تكون حقا واقعا وللجدلي ان يستعملها في قياسه. أما استعمال الحق غير المشهور بما هو حق في هذه الصناعة فانه يعد مغالطة من الجدلي لانه في استعمال أية قضية لا يدعي انها في نفس الامر حق. وانما يقول : ان هذا الحكم ظاهر واضح في هذه

(١) راجع الحاشية : ص ١١٢ ، والجوهر النضيد : ص ١٩٨ .

القضية ويعترف بذلك الجميع ويكون الحكم مقبولا لدي كل أحد.

ثم انا أشرنا في بحث (المشهورات) ان للشهرة اسبابا توجبها وذكرنا أقسام المشهورات حسب اختلاف اسباب الشهرة فراجع. والسر في كون الشهرة لا تستغني عن السبب أن شهرة المشهور ليست ذاتية بل هي أمر عارض وكل عارض لا بد له من سبب. وليست هي كحقيقة الحق التي هي أمر ذاتي للحق لا تعلل بعله.

وسبب الشهرة لا بد ان يكون أمرا تألفه الازهان وتدركه العقول بسهولة ولولا ذلك لما كان الحكم مقبولا عند الجمهور وشايعا بينهم.

وعلى هذا يتوجه علينا سؤال وهو : اذا كانت الشهرة لا تستغني عن السبب فكيف جعلتم المشهورات من المباديء الاولية أي ليست مكتسبة؟

والجواب ان سبب حصول الشهرة لوضوحه لدي الجمهور تكون أذهان الجمهور غافلة عنه ولا تلتفت الى سر انتقالها الى الحكم المشهور فيبدو لها أن المشهورات غير مكتسبة من سبب كأنها من تلقاء نفسها انتقلت اليها وانما يعتبر كون الحكم مكتسبا اذا صدر الانتقال اليه بملاحظة سببه. وهذا من قبيل القياس الخفي في الجريات والفطريات التي قياساتها معها على ما أوضحناه في موضعه فانما مع كونها لها قياس وهو السبب الحقيقي لحصول العلم بها عدوها من المباديء غير المكتسبة نظرا الى أن حصول العلم فيها عن سبب خفي غير ملحوظ للعالم ومغفول عنه لوضوحه لديه.

ثم لا يخفي أنه ليس كل ما يسمى مشهورا هو من مباديء الجدل فان الشهرة تختلف بحسب اختلاف الاسباب في كيفية تأثيرها في الشهرة. وبهذا الاعتبار تنقسم المشهورات الى ثلاثة أقسام :

١ . المشهورات الحقيقية ، وهي التي لا تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل فيها.

٢ . المشهورات الظاهرية ، وهي المشهورات في بادئ الرأي التي تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل مثل قولهم : (انصر أخاك ظالما أو مظلوما) ^(١) فإنه يقابله المشهور الحقيقي وهو : (لا تنصر الظالم وان كان أخاك).

٣ . الشبيهة بالمشهورات وهي التي تحصل شهرتها بسبب عارض غير لازم تزول الشهرة بزواله فتكون شهرتها في وقت دون وقت وحال دون حال مثل استحسان الناس في العصر المتقدم لا طلاق الشوارب تقليدا لبعض الملوك والامراء فلما زال هذا السبب زالت هذه العادة وزال الاستحسان.

ولا يصلح للجدل الا القسم الاول دون الاخيرين أما الظاهرية فانما تنفع فقط في صناعة الخطابة كما سيأتي وأما الشبيهة بالمشهورات فنفعها خاص بالمشاغبة كما سيأتي في صناعة المغالطة.

. ٨ .

مقدمات الجدل

كل ما هو مبدأ للقياس معناه أنه يصلح أن يقع مقدمة له ولكن ليس يجب في كل ما هو مقدمة ان يكون من المباديء بل المقدمة اما أن تكون نفسها من المباديء أو تنتهي الى المباديء. وعليه فمقدمات القياس الجدلي يجوز أن تكون في نفسها مشهورة. ويجوز أن تكون غير مشهورة ترجع الى المشهورة كما قلنا في مقدمات البرهان أنها تكون بديهية وتكون نظرية تنتهي الى البديهية.

(١) في الوسائل عن كثر الفوائد للكراچكي . في حديث . عن علي (عليه السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للمسلم على أخيه ثلاثون حقا . إلى أن قال . : «وينصره ظالما ومظلوما ، فأما نصرته ظالما فيرده عن ظلمه ، وأما نصرته مظلوما فيعينه على أخذ حقه» الوسائل ٨ : ٥٥٠ ، الباب ١٢٢ من أبواب أحكام العشرة ، ح ٢٤ .

والرجوع الى المشهورة على نحوين :

أ. أن تكتسب شهرتها من المقارنة والمقايسة الى المشهورة. وتسمى (المشهورة بالقرائن). والمقارنة بين القضيتين اما لتشابههما في الحدود أو لتقابلهما فيها. وكل من التشابه والتقابل يوجب انتقال الذهن من تصور شهرة احدهما الى تصور شهرة الثانية وان لم يكن هذا الانتقال في نفسه واجبا وانما تكون شهرة احدهما مقرونة بشهرة الاخرى.

مثال التشابه : قولهم : اذا كان اطعام الضيف حسنا فقضاء حوائجه حسن أيضا فان حسن اطعام الضيف مشهور وللتشابه بين الاطعام وقضاء الحوائج تستوجب المقارنة بينهما انتقال الذهن الى حسن قضاء حوائج الضيف. ومثال التقابل : قولهم : اذا كان الاحسان الى الاصدقاء حسنا كانت الاساءة الى الاعداء حسنة فان التقابل بين الاحسان والاساءة وبين الأصدقاء والأعداء يستوجب انتقال الذهن من احدي القضيتين الى الاخرى بالمقارنة والمقايسة.

ب. أن تكون المقدمة مكتسبة شهرتها من قياس مؤلف من المشهورات منتج لها بأن تكون هذه المقدمة المفروضة مأخوذة من مقدمات مشهورة. نظير المقدمة النظرية في البرهان اذا كانت مكتسبة من مقدمات بديهية.

. ٩ .

مسائل الجدل

كل قضية كان السائل قد أورد عينها في حال سؤاله او أورد مقابلها فانها تسمى (مسألة الجدل) وبعد أن يسلم بها المجيب ويجعلها السائل جزءا من قياسه هي نفسها تسمى (مقدمة الجدل).

إذا عرفت ذلك فكل قضية لها ارتباط في نقض الوضع الذي يراد تقضه تصلح أن تقع مورداً لسؤال السائل ولكن بعض القضايا يجدر به أن يتجنبها نذكر بعضها :

(منها) أنه لا ينبغي للسائل أن يجعل المشهورات مورداً لسؤاله فان السؤال عنها معناه جعلها في معرض الشك والترديد وهذا ما يشجع المحيب على انكارها ومخالفة المشهور. فلو التجأ السائل لإيراد المشهورات فليذكرها على سبيل التمهيد للقواعد التي يريد أن يستفيد منها لنقض وضع المحيب. باعتبار أن تلك المشهورات مفروغ عنها لا مفر من الاعتراف بها.

و (منها) أنه لا ينبغي له أن يسأل عن ماهية الاشياء ولا عن لميتها (عليتها) لأن مثل هذا السؤال انما يرتبط بالتعلم والاستفادة لا بالجدل والمغالبة بل السؤال عن الماهية لو احتاج اليه فينبغي أن يضعه على سبيل الاستفسار عن معني اللفظ أو على سبيل السؤال عن رأيه وقوله في الماهية بأن يسأل هكذا (هل تقول ان الانسان هو الحيوان الناطق أولاً؟) أو يسأل هكذا : (لو لم يكن حد الانسان هو الحيوان الناطق فما حده اذن؟).

وكذلك السؤال في اللمية لا بد أن يجعل السؤال عن قوله ورأية فيها لا عن أصل العلية.

. ١٠٠ .

مطالب الجدل

ان الجدل ينفع في جميع المسائل الفلسفية والاجتماعية والدينية والعلمية والسياسية والادبية وجميع الفنون والمعارف وكل قضية من ذلك تصلح أن تكون مطلوبة به. ويستثنى من ذلك قضايا لا تطلب بالجدل.

منها (المشهورات الحقيقية المطلقة) لأنها لما كانت بهذه الشهرة لا يسع لأحد انكارها والتشكيك بها حتى يحتاج اثباتها الى حجة. وحكمها من هذه الجهة حكم البديهيات فانها لا تطلب بالبرهان. ويجمعها انها غير مكتسبة فلا تكتسب بحجة.

ومن ينكر المشهورات لا تنفع معه حجة جدلية لأن معني اقامتها ارجاعه الى القضايا المشهورة وقد ينكرها أيضا. ومثل هذا المنكر للمشهورات لا رد له الا العقاب أو السخرية والاستهزاء أو احساسه : فمن ينكر مثل حسن عبادة الخالق وقبح عقوق الوالدين فحقه العقاب والتعذيب. ومنكر مثل ان القمر مستمد نوره من الشمس يسخر به ويضحك عليه. ومنكر مثل أن النار حارة يكوي بها ليحس بحرارتها.

نعم قد يطلب المشهور بالقياس الجدلي في مقابل المشاغب كما تطلب القضية الاولية بالبرهان في مقابل المغالط.

أما المشهورات المحدودة أو المختلف فيها فلا مانع من طلبها بالحجة الجدلية في مقابل من ال يراها مشهورة أو لا يعترف بشهرتها لينبهه على شهرتها بما هو أعرف واشهر. ومنها (القضايا الرياضية ونحوها) لأنها مبتنية على الحس والتجربة فلا مدخل للجدل فيها ولا معني لطلبها بالمشهورات كقضايا الهندسة والحساب والكيمياء والميكانيك ونحو ذلك.

. ١١ .

أدوات هذه الصناعة (١)

عرفنا فيما سبق ان الجدل يعتمد على المسلمات والمشهورات

(١) راجع الجواهر النضيد : ص ٢٠٣ .

غير أن تحصيل ملكة هذه الصناعة (بأن يتمكن المجادل من الانتفاع بالمشهورات والمسلمات في وقت الحاجة عند الاحتجاج على خصمه أو عند الاحتراز من الانقطاع والمغلوية) ليس بالامر الهين كما قد يبدو لأول وهلة. بل يحتاج الى مران طويل حتي تحصل له الملكة شأن كل ملكة في كل صناعة. ولهذا المران موارد أربعة هي أدوات للملكة اذا استطاع الانسان أن يجوز عليها فان لها الاثر البالغ في حصول الملكة وتمكن الجدلي من بلوغ غرضه. ونحن واصفون هنا هذه الادوات.

وليعلم الطالب انه ليس معني معرفة وصف هذه الادوات انه يكون حاصلها عليها فعلا بل لا بد من السعي لتحصيلها بنفسه عملا واستحضارها عنده فان من يعرف معني المنشار لا يكون حاصلها لديه ولا يكون ناشرا للخشب بل الذي ينشره من تمكن من تحصيل نفس الآلة وعمل بها في نشر الخشب. نعم معرفة اوصاف الآلة طريق لتحصيلها والانتفاع بها.

والادوات الأربع المطلوبة هي كما يلي :

(الاداة الولي) أن يستحضر لديه أصناف المشهورات من كل باب ومن كل مادة على اختلافها ويعدها في ذاكرته لوقت الحاجة وأن يفصل بين المشهورات المطلقة وبين المحدودة عند أهل كل صناعة أو مذهب وأن يميز بين المشهورات الحقيقية وغيرها وأن يعرف كيف يستنبط المشهور ويحصل على المشهورات بالقرائن وينقل حكم الشهرة من قضية الى أخرى. فاذا كمل له كل ذلك وجمعه عنده فان احتاج الى استعمال مشهور : كان حاضرا لديه متمكنا به من الاحتجاج على خصمه.

وهذه الاداة لازمة للجدلي لأنه لا ينبغي له أن ينقطع أمام الجمهور ولا يحسن منه أن يتأني ويطلب التذكر أو المراجعة فانه يفوت غرضه وبعد فاشلا لأن غايته آنية وهي الغلبة على خصمه أمام الجمهور.

فيفوت غرضه بفوات الاوان على العكس من طالب الحقيقة بالبرهان فان تأنيه وطلبه للتذكر والتأمل لا ينقصه ولا ينافي غرضه من تحصيل الحقيقة ولو بعد حين.

ومما ينبغي أن يعلم ان هذه الملكة (ملكة استحضار المشهور عند الحاجة) يجوز أن تتبعض بأن تكون مستحضرات المجالد خاصة بالموضوع المختص به : فالمجادل في الامور الدينية مثلا يكفي أن يستحضر المشهورات النافعة في موضوعه خاصة ومن يجادل في السياسة انما يستحضر خصوص المشهورات المختصة بهذا الباب فيكون صاحب ملكة في جدل السياسة فقط ... وهكذا في سائر المذاهب والآراء. وعليه فلا يجب في الجدلي المختص بموضوع أن تكون ملكته عامة لجميع المشهورات في جميع العلوم والآراء.

(الاداة الثانية) القدرة والقوة على التمييزين معاني الالفاظ المشتركة والمنقولة والمشككة والمتو اطة والمتباينة والمترادفة وما اليها من أحوال الالفاظ والقدرة على تفصيلها على وجه يستطيع أن يرفع ما يطراً من غموض واشتباه فيها حتي لا يقتصر على الدعوي المجردة في ايرادها في حججه بل يتبين وجا الاشتراك أو التشكيك أو غير ذلك من الاحوال.

وهناك أصول وقواعد قد يرجع اليها لمعرفة المشترك اللفظي وتمييزه عن المشترك المعنوي ولمعرفة باقي أحوال اللفظ : لا يسعها هذا الكتاب المختصر. ولأجل أن يتنبه الطالب لهذه الابحاث نذكر مثالا لذلك فنقول :

لو اشتبه لفظ في كونه مشتركاً لفظياً أو معنوياً فانه قد يمكن رفع الاشتباه بالرجوع الى اختلاف اللفظ بحسب اختلاف الاعتبارات مثل كلمة (قوة) فانها تستعمل بمعنى القدرة كقولنا قوة المشي والقيام مثلا وتستعمل بمعنى القابلية والتهيؤ للوجود مثل قولنا الاخرس ناطق بالقوة والبدوة شجرة بالقوة. فلو شككنا في أنها موضوعة لمعني أعم او لكل

من المعنيين على حدة فانه يمكن أن نقيس اللفظ الى ما يقابله ففري في المثال أن اللفظ بحسب كل معني يقابله لفظ آخر وليس له مقابل واحد فمقابل القوة بالمعني الاول الضعف ومقابلها بالمعني الثاني الفعلية. ولتعدد التقابل نستظهر أن لها معنيين لا معني واحدا والا لكان لها مقابل واحد.

وكذلك يمكن ان تستظهر ان للفظه معنيين على نحو الاشتراك اللفظي اذا تعدد جمعها بتعدد معناها مثل لفظه (أمر) فانها بمعني شيء تجمع على (أمر) وبمعني طلب الفعل تجمع على (اوامر). فلو كان لها معني واحد مشترك لكان لها جمع واحد.

ثم ان كثيرا ما تقع المنازعات بسبب عدم تحقيق معني اللفظ فينحو كل فريق من المتنازعين منحى من معني اللفظ غير ما ينحوه الفريق الآخر ويتخيل كل منهما ان المقصود لهما معني واحد هو موضع الخلاف بينهما. ومن له خبرة في أحوال اللفظ يستطيع ان يكشف مثل هذه المغالطات ويوقع التصالح بين الفريقين. ويمكن التمثيل لذلك بالنزاع في مسألة جواز رؤية الله فيمكن ان يريد من يجيز الرؤية هي الرؤية القلبية أي الادراك بالعقل بينما أن المقصود لمن يحيلها هي الرؤية بمعني الادراك بالبصر. فتفصيل معني الرؤية وبيان أن لها معنيين قد يزيل الخلاف والمغالطة. هكذا يمكن كشف النزاع في كثير من الابحاث. وهذا من فوائد هذه الاداة.

(الاداة الثالثة) القدرة والقوة على التمييز بين المتشابهات سواء كان التمييز بالفصول أو غيرها. وتحصل هذه القوة (الملكة) بالسعي في طلب الفروق بين الاشياء المتشابهة تشابها قريبا لا سيما في تحصيل وجوه اختلاف احكام شيء واحد بل تحصل بطلب المباينة بين الاشياء المتشابهة بالجنس.

وتظهر فائدة هذه الاداة في تحصيل الفصول والخواص للاشياء فيستعين بذلك على الحدود والرسوم. وتظهر الفائدة للمجادل كما لو ادعي خصمه مثلا ان شيئين لهما حكم واحد باعتبار تشابههما فيقيس أحدهما على الآخر او أن الحكم ثابت للعام الشامل لهما فانه أي المجادل اذا ميز بينهما وكشف ما بينهما من فروق تقتضي اختلاف أحكامهما ينكشف اشتباه الخصم ويقال له مثلا : ان قياسك الذي ادعيتَه قياس مع الفارق.

مثاله ما تقدم في بحث المشهورات في دعوي منكر الحسن والقبح العقليين اذ استدل على ذلك بانه لو كان عقليا لما كان فرق بينه وبين حكم العقل بأن الكل أعظم من الجزء مع ان الفرق بينهما ظاهر. فاعتقد المستدل أن حكمي العقل في المسألتين نوع واحد واستدل بوجود الفرق على انكار حكم العقل في مسألة الحسن والقبح. وقد أوضحنا هناك الفرق بين العقليين وبين الحكمين بما أبطل قياسه فكان قياسا مع الفارق. وهذا المثال أحد موارد الانتفاع بهذه الاداة.

(الاداة الرابعة) القدرة على بيان التشابه بين الاشياء المختلفة عكس الاداة الثالثة سواء كان التشابه بالذاتيات أو بالعرضيات. وتحصل هذه القدرة (الملكية) بطلب وجوه التشابه بين المور المتباعدة جدا أو المتجانسة وبتحصيل ما به الاشتراك بين الاشياء وان كان أمرا عدميا. ويجوز أن يكون وجه التشابه نسبة عارضة. والحدود في النسبة اما ان تكون متصلة أو منفصلة :

أما المتصلة فكما لو كان شيء واحد منسوباً أو منسوباً اليه في الطرفين أو انه في أحد الطرفين منسوباً وفي الثاني منسوباً اليه فهذه ثلاثة أقسام : (مثال الاول) ما لو قيل : نسبة الامكان الى الوجود كنسبته الى العدم و (مثال الثاني) ما لو قيل : نسبة البصر الى النفس كنسبة السمع اليها.

و (مثال الثالث) ما لو قيل : نسبة النقطة الى الخط كنسبة الخط الى السطح.
 أما المنفصلة ففيما اذا لم يشترك الطرفان في شيء واحد أصلاً كما لو قيل : نسبة
 الاربعة الى الثمانية كنسبة الثلاثة الى الستة.
 وفائدة هذه الاداة اقتناص الحدود والرسوم بالاشتراك مع الاداة السابقة. فان هذه
 الاداة تنفع لتحصيل الجنس وشبه الجنس والاداة السابقة تنفع في تحصيل الفصول والخواص
 كما تقوم.
 وتنفع هذه الاداة في إلحاق بعض القضايا ببعض آخر في الشهرة أو في حكم اخر ببيان
 ما به الاشتراك في موضوعيهما بعد أن يعلل الحكم بالامر المشترك كما في التمثيل.
 وتنفع هذه الاداة أيضا الجدلي فيما لو ادعي خصمه الفرق في الحكم بين شيئين
 فيمكنه أن يطالب بإيراد الفرق فاذا عجز عن بيانه لا بد أن يسلم بالحكم العام ويدعن. وان
 كان بحسب التحقيق العلمي لا يكون العجز عن ايراد الفرق بل حتي نفس عدم الفرق
 مقتضيا للاحاق شيء بشبيهه في الحكم.

المبحث الثاني . المواضيع

. ١ .

معني الموضع (١)

للتعبير (بالموضع) أهمية خاصة في هذه الصناعة فينبغي ان نتقن جيدا معني هذه اللفظة قبل البحث عن احكامه فنقول :

الموضع باصطلاح هذه الصناعة هو الاصل او القاعدة الكلية التي تتفرع منها قضايا مشهورة.

وبعبارة ثانية أكثر وضوحا الموضع : كل حكم كلي تنشعب منه وتتفرع عليه احكام كلية كثيرة كل واحد منها بمثابة الجزئي بالاضافة الى ذلك الكلي الاصل لها وفي عين الوقت كل واحد من هذه الاحكام المتشعبة مشهور في نفسه يصح ان يقع مقدمة في القياس الجدلي بسبب شهرته.

ولا يشترط في الاصل (الموضع) أن يكون في نفسه مشهورا فقد يكون وقد لا يكون. وحينما يكون في نفسه مشهورا صح ان يقع كالحكم المنشعب منه مقدمة في القياس الجدلي فيكون موضعا باعتبار ومقدمة باعتبار آخر.

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٠٤ .

مثال الموضوع قولهم : «إذا كان أحد الضدين موجودا في موضوع كان ضده الآخر موجودا في ضد ذلك الموضوع». فهذه القاعدة تسمي موضعا لانه تشعب منها عدة احكام مشهورة تدخل تحتها مثل قولهم : «إذا كان الاحسان للاصدقاء حسنا فالاساءة الى الاعداء حسنة أيضا» وقولهم : «إذا كانت معاشره الجهال مذمومة فمقاطعة العلماء مذمومة» وقولهم : «إذا جاء الحق زهق الباطل» وقولهم : «إذا كثرت الاغنياء قلت الفقراء» ... وهكذا. فهذه الاحكام وأمثالها احكام جزئية بالقياس الى الحكم الاول العام وفي نفسها احكام كلية مشهورة.

(مثال ثان للموضوع) : قولهم : «إذا كان شيء موجودا في وقت أو موضع أو حال أو موضوع أو نافع أو جميل فهو مطلقا ممكن أو نافع أو جميل» فهذه القاعدة تسمي موضعا لانه تشعب منها عدة احكام مشهورة مثل ان يقال : «إذا كذب الرجل مرة فهو كاذب مطلقا» و «إذا كان السياسي يذيع السر في بيته فهو مذيع للسر مطلقا» و «إذا صبر الانسان في حال الشدة فهو صابر مطلقا» و «إذا ملك الانسان العقار فهو مالك مطلقا» ومثل ان يقال : «إذا أمكن الطالب ان يجتهد في مسألة فقهية فالاجتهاد ممكن له مطلقا» و «إذا كان الصدق نافعا في الحال الاعتيادية فهو نافع مطلقا» و «إذا حسنت مجاملة العدو في حال اللقاء فهي حسنة مطلقا» ... وهكذا تشعب من ذلك الموضوع كثير من أمثال هذه الاحكام المشهورة التي هي من جزئياته.

وأكثر المواضع ليست مشهورة وانما الشهرة لجزئياتها فقط. والسر في ذلك :

١ . ان تصور العام أبعد عن عقول العامة من تصور الخاص فال بد أن تكون شهرة كل

عام أقل من شهرة ما هو أخص منه. لأن صعوبة التصور

تستدعي صعوبة التصديق. وهذه الصعوبة تمنع الشهرة وان لم تمنعها فأثما تقللها على الاقل.

٢ . ان العام يكون في معرض النقض أكثر من الخاص لان نقض الخاص يستدعي نقض العام ولا عكس. ولهذا يكون الاطلاع على كذب العام أسهل وأسرع.

ولاجل التوضيح نجرب ذلك في الموضوع الاول المذكور آنفا :

فانا عند ملاحظة الاضداد نجد ان السواد والبياض مثلا من الاضداد مع أهما معا يعرضان على موضوع واحد وهو الجسم لا ان البياض يعرض على نوع من الجسم مثلا و السواد يعرض على ضده كما يقتضيه هذا الموضوع.

اذن هذا الموضوع كاذب لا قاعدة كلية فيه. فانظر كيف اطلعنا بسهولة على كذب هذا العام.

اما الاحكام المشهورة المنشعبة منه كمثال الاحسان الى الاصدقاء والاساءة الى الاعداء فان النقض المتقدم للموضوع لا يستلزم نقضها لما قلناه أن نقض العام لا يستدعي نقض الخاص. مثلا نجد امتناع تعاقب الضدين مثل الزوجية والفردية على موضوع واحد بأن يكون عدد واحد مرة زوجا ومرة فردا فكون بعض اصناف الاضداد كالبياض والسواد يجوز تعاقبهما على موضوع واحد لا يستلزم ان يكون كل ضدين كذلك فجاز أن يكون الاحسان والاساءة من قبيل الزوجية والفردية لا من قبيل السواد والبياض.

وحيث يجب ملاحظة جزئيات هذا الحكم المنشعب من الموضوع فاذا لاحظناها ولم نعثر فيما بينها على نقض له ولم نطلع على مشهور آخر يقابله فلا بد أن يكون في موضع التسليم ولا يلتفت الى الاضداد الاخرى الخارجة عنه.

والخلاصة ان كذب الموضوع لا يستكشف منه كذب الحكم المنشعب منه المشهور.

. ٢ .

فائدة الموضوع وسر التسمية

وعلى ما تقدم يتوجه السؤال عن الفائدة من الموضوع في هذه الصناعة اذا كانت الشهرة ليست له!

والجواب : ان الفائدة منه هي أن صاحب هذه الصناعة يستطيع ان يعد الموضوع ويحفظها عنده أصولا وقواعد عامة ليستنبط منها المشهورات النافعة له في الجدل عند الحاجة للابطال او الاثبات. واحصاء الموضوع (القواعد العامة) أسهل وأجدي في التذكر من احصاء جزئياتها (المشهورات المنشعبة منها).

ولذا قالوا ينبغي للمجادل ألا يصرح بالموضوع الذي استنبط منه المشهور بل يحتفظ به بينه وبين نفسه حتي لا يجعله معرضا للنقض والرد لأن نقضه ورده كما تقدم أسهل واسرع. ومن أجل هذا سمي الموضوع موضعا لانه موضع للحفظ والانتفاع والاعتبار. وقيل : انما سمي موضعا لانه يصلح ان يكون موضع بحث ونظر. وهو وجيه أيضا. وقيل غير ذلك ولا يهم التحقيق فيه.

. ٣ .

اصناف الموضوع (١)

جميع الموضوع في المطالب الجدلية انما تتعلق باثبات شيء لشيء

(١) راجع الجوهر النضيد : ٢٠٦.

أو نفيه عنه أي تتعلق بالاثبات والابطال. وهذا على اطلاقه مما لا يسهل ضبطه واعداد
المواضع بحسبه. فلذلك وجب على من يريد اعداد المواضع وضبطها ليسهل عليه ذلك أن
يصنفها ليلاحظ في كل صنف ما يليق به من المواضع ويناسبه.

والتصنيف في هذا الباب انما يحسن بتقسيم المحمولات حسبما يليق بما في هذه
الصناعة. وقد بحث المنطقيون هنا عن اقسام المحمولات بالاسلوب المناسب لهذه الصناعة وان
اختلف عن الاسلوب المعهود في بحث الكليات.

ونحن لاجل ان نضع خلاصة لاجتاهم وفهرسا لمباحثهم في هذا الباب نسلك طريقتهم
في التقسيم فنقول :

ان المحمول إما أن يكون مساويا للموضوع في الانعكاس (*) وإما ان لا يكون :

و (الاول) لا يخلو عن أحد امرين :

(أ) ان يكون دالا على الماهية. والدال على الماهية أحد شيئين حدّ او اسم. والاسم
ساقط عن الاعتبار هنا لان حمله على الموضوع حمل لفظي لا حقيقي فلا يتعلق به غرض
المجادل. فينحصر الدال على الماهية في (حدّ) فقط.

(ب) ان لا يكون دالا على الماهية. ويسمي هنا (خاصة) وقد يسمي أيضا (رسما) لانه يكون
موجبا لتعريف الماهية بتمييزها عما عداها.

و (الثاني) لا يخلو أيضا عن احد امرين :

(أ) ان يكون واقعا في طريق ما هو. ويسمي هنا (جنسا). والجنس

(*) معنى مساواة المحمول للموضوع في الانعكاس انه يصدق المحمول كليا على جميع ما أمكن ان يصدق عليه
الموضوع ، ويصدق لموضوع كليا على جميع ما أمكن ان يصدق عليه المحمول.

بهذا الاصطلاح يشمل الفصل باصطلاح باب الكليات اذ لا فائدة تظهر في هذا الفن بين الجنس والفصل.

وانما كان الفصل من أقسام ما ليس بمساو للموضوع فلانه بحسب مفهومه وذاته بالقوة يمكن ان يقع على الاشياء المختلفة بالحقيقة وان كان فعلا لا يقع الا على الأشياء المتفكرة الحقيقة فان الناطق مثلا لا يقع فعلا الا على افراد الانسان ولكنه بالقوة وبحسب مفهومه يصلح للصدق على غير الانسان لو كان له النطق فلا يمتنع فرض صدقه على غير الانسان. فلم يكن مفهومها مساويا للانسان. وبهذا الاعتبار يسمى هنا (جنسا).

(ب) ان لا يكون واقعا في طريق ما هو ويسمي (عرضا). والعرض شامل للعرض العام وللعرض الذي هو أخص من الموضوع اذ أن كلا منهما غير مساو للموضوع كما انه غير واقع في جواب ما هو.

وعلى هذا فالمحمولات اربعة : حد وخاصة وجنس وعرض. اما (النوع) فلا يقع محمولا لانه اما أن يحمل على الشخص أو على الصنف ولا اعتبار بحمله على الشخص هنا لان موضوعات مباحث الجدل كليات. واما الصنف فحمل النوع عليه بمثابة حمل اللوازم لان النوع ليس نوعا للصنف فيدخل النوع من هذه الجهة في باب العرض.

وعليه فالنوع بما هو نوع لا يقع محمولا في القضية. بل انما يقع موضوعا فقط. اذا عرفت اقسام المحمولات على النحو المتقدم الذي يهمل الجدلي فاعلم انه لا يتعلق غرض الجدل في مقام المخاصمة في أن محموله في مطلوبه أي قسم منها فان كل غرضه ان يتوصل الى اثبات حكم او ابطاله اما انه جنس أو خاصة او أي شيء آخر فليس ذلك يحتاج اليه.

وانما الذي يحتاج اليه قبل المخاصمة والمجادلة أن يعد المواضع

لاستنباط المشهورات التي تنفعه عند المخاصمة. واعداد هذه المواضع في هذه الصناعة يتوقف على تفصيل المحمولات حسب تلك الاقسام ليعرف لكل محمول ما يناسبه من المواضع. وعليه فالمواضع منها ما يخص الحد مثلا فينظر لاجل اثباته في انه يجب أن يكون موجودا لموضوعه وانه مساوله وانه واقع في طريق ما هو وانه قائم مقام الاسم في الدلالة على الموضوع.

ومنها ما يخص الخاصة فينظر لاجل اثباتها في انها يجب ان تكون موجودة لموضوعها وانه مساوية له وانه غير واقعة في طريق ما هو ... وهكذا باقي اقسام المحمولات. فتكون المواضع على ما تقدم اربعة اصناف :

ثم ان هناك مواضع عامة للاثبات والابطال لا تخص أحد المحمولات الأربعة بالخصوص وتنفع في جميع المحمولات. وتسمى (مواضع الاثبات والابطال). فيضاف هذا الصنف الى الاصناف السابقة فتكون خمسة.

ثم لاحظوا ان كثيرا ما يهم الجدلي اثبات ان هذا المحمول أشد من غيره أو أضعف او اولي وغير اولي. وهذا انما يصح فرضه في الاعراض الخاصة لانها هي التي تقبل التفاوت. فزادوا صنفا سادسا وسموه (مواضع الأولي والآثر) ثم لاحظوا أنه قد يتوجه نظر الجدلي الى بحث آخر وهو اثبات الاتحاد بين الشيئين اما بحسب الجنس او النوع او العارض أو الوجود فسموا المواضع في ذلك (مواضع هو هو).

وعلى هذا فتكون المواضع سبعة وتفصيل هذه المواضع يحتاج الى فن مستقل لا تسعه هذه الرسالة المختصرة. على ان كل مجادل مختص

بفن كالفقيه والمتكلم والمحامي والسياسي لا بد أن يتقن فنه قبل ان يبرز الى الجدل فيطلع على ما فيه من مشهورات ومسلمات وما يقتضيه من المشهورات. فلا تكون له كبير حاجة الى معرفة المواضع في علم المنطق وتخصيرها من طريقه.

ولاجل ألا نكون قد حرمتنا الطالب من التنبه للمقصود من المواضع نذكر بعض المواضع لبعض الاصناف السبعة المتقدمة ونحيله على الكتب المطولة في هذا الفن اذا أراد الاستزاده فنقول.

. ٤ .

مواضع الإثبات والإبطال (١)

مواضع الاثبات والابطال نفعها عام في جميع المحمولات كما تقدم واثبات وابطال الاعراض داخله في هذا الباب أيضا. واشهر المواضع في هذا الباب عدّوها عشرين موضعا وما ذكرناه من أمثلة المواضع فيما سبق هي من مواضع الاثبات والابطال. ونذكر الان مثلا واحدا غيرها وهو :

ان العارض على المحمول عارض على موضوعه فيمكن ان تثبت عروض شيء للموضوع بعروضه لمحموله وتبطل عروضه للموضوع بعدم عروضه لمحموله فمثلا يقال : الجمهور عاطفي. فالجمهور موضوع وعاطفي محمول. وهذا المحمول وهو العاطفي يوصف بانه تقوي فيه طبيعة المحاكاة فيثبت من ذلك ان الجمهور يوصف بأنه تقوي فيه طبيعة المحاكاة.

ويقال أيضا : السياسي نفعي. ثم ان هذا المحمول وهو النفعي يوصف بانه يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة. فيثبت أن السياسي يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة.

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٠٩.

ويقال أيضا : الصادق عادل. ثم ان هذا المحمول وهو العادل. لا يوصف بكونه ظلما أي لا يعرض عليه الظلم. فيبطل بذلك كون الصادق ظلماً. ومعني هذا الموضوع انك تستنبط من مشهورين مشهورا ثالثا. والمشهوران هما حمل المحمول على موضوعه واتصاف المحمول بصفة كالمثالين الاولين فتستنبط المشهور الثالث وهو حمل صفة المحمول على الموضوع. أو المشهوران هما حمل المحمول على موضوعه وعدم اتصاف المحمول بصفة كالمثال الاخير فتستنبط منهما المشهور الثالث وهو ابطال اتصاف الموضوع بتلك الصفة.

. ٥ .

مواضع الأولي والآثر (١)

اصل هذا الباب ترجيح شيء واحد من شيئين بينهما مشاركة في بعض الوجوه. والالفاظ المستعملة المتداولة في التفضيل هي كلمة آثر واولي وافضل واكثر وأزيد واشد واشرف واقدم وما يجري مجري ذلك. وما يقابل كل واحد منها مثل الانقض والاحس والاقبل والأضعف وهكذا. ولكل من كلمات التفضيل هذه خصوصية يطول الكلام في شرحها. وانما يحتاج الى المواضع في هذا الباب ففي الامور التي لا يظهر فيها التفاضل لاول وهلة والا فما هو ظاهر التفاضل في مثل ان الشمس اكثر ضوءا من القمر يكون ايراد المواضع لاثباته حشوا ولغوا.

وكثيرا ما يقع التنازع بين الناس في تفضيل شخص على شخص

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢١٤.

او شيء على شيء من مأكولات وملبوسات ومسكونات ومراتب ووظائف واخلاق
وعادات ... وهكذا

والتنازع تارة يكون من هو الافضل مع الاتفاق على وجه الفضيلة كأن يتنازع شخصان
في أن حاتم الطائي أكثر كرما ام معن بن زائدة مع الاتفاق بينهما على أن الكرم فضيلة وانه
قد اتصفا بها معا. ومثل هذا النزاع انما يتوقف على ثبوت حوادث تأريخية تكشف عن
الافضلية وليس على هذا الفن.

وأخري يكون النزاع في وجه الافضلية كأن يتنازعا في أنه ايهما اولي بأن يوصف بالكرم
مع الاتفاق على ان معناً مثلاً يوجد بفضل ما له وحاماً يوجد بكل ما يملك ومع الاتفاق
أيضا على ان ما جاد به معن أكثر بكثير في تقدير المال مما جاد به حاتم. وحينئذ يكون
النزاع في العبرة في الافضلية بالكرم هل هو بمقدار العطاء فيكون معن افضل من حاتم أو بما
يتحقق به معني الايثار فيكون حاتم افضل.

ويمكن ان يتمسك القائل الاول بموضع في هذا الباب وهو (ان ما يفيد خيرا أكثر فهو
آثر وأولي بالفضل) فيكون معن افضل. ويمكن ان يتمسك القائل الثاني بموضع آخر فيه وهو
«ان ما ينبعث من تضحية أكثر بالحاجة والنفس فهو آثر وأولي بالفضل» فيكون حاتم
افضل. فهذان موضعان من هذا الباب يمكن أن يستدل بهما الخصمان المتجادلان.
هذا اقصي ما أمكن بيانه من المواضع. وعليك بالمطولات في استقصائها ان أردت
ومن الله تعالي التوفيق.

المبحث الثالث . الوصايا

. ١ .

تعليمات للسائل (١)

تقدم في الباب الاول من هو (السائل). وعليه لتحصيل غرضه وهو الحصول على اعتراف (المجيب) أن يتبع التعليمات الثلاثة الآتية :

١ . ان يحضر لديه قبل توجيه السؤال الموضوع او المواضع التي منها يستخرج المقدمة المشهورة اللازمة له.

٢ . أن يهييء في نفسه قبل السؤال أيضا الطريقة والحيلة التي يتوسل بها لتسليم المجيب بالمقدمة والتشنيع على منكرها.

٣ . لما كان من اللازم عليه ان يصرح بما يضمرة في نفسه من المطلوب الذي يستلزم نقض وضع الخصم فليجعل هذا التصريح آخر مراحل أسئلته وكلامه بعد أن يأخذ من الخصم الاعتراف والتسليم بما يريد ويتوثق من عدم بقاء مجال عنده للانكار .
هذه هي الخطوط الاولى الرئيسة التي يجب ان يتبعها السائل في مهمته.

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٢٥ .

ثم لاخذ الاعتراف طرق كثيرة ينبغي ان يتبع احدي الوصايا الآتية (*) لتحقيقها :

١ . ألا يطلب من أول الامر التسليم من الخصم بالمقدمة اللازمة لنقض وضعه . وبعبارة ثانية : ينبغي ألا يقتحم الميدان في الجدل في أول جولة بالسؤال عن نفس المقدمة المطلوبة له . والسر في ذلك ان الحبيب حينئذ يكون في مبدأ قوته وانتباهه فقد يتنبه الى مطلوب السائل فيسرع في الانكار ويعاند .

٢ . واذا انتهى به السؤال عن المطلوب فلا ينبغي أيضا أن يوجه السؤال رأسا عن نفس المطلوب خشية ان يشعر الخصم فيفرّ من الاعتراف بل له مندوحة عن ذلك باتباع أحد الطرق او الحيل (**). الآتية : .

(الاولى) أن يوجه السؤال عن امر أعم من مطلوبه فاذا اعترف بالاعم ألزمه قهرا بالاعتراف بالاخص بطريقة القياس الاقتراحي .

(الثانية) ان يوجه السؤال عن أمر أخص فاذا اعترف به بطريقة الاستقراء يستطيع ان يلزم خصمه بمطلوبه .

(الثالثة) ان يوجه السؤال عن أمر يساويه فاذا اعترف به بطريقة التمثيل يتمكن من إلزامه اذا كان ممن يري التمثيل حجة .

(الرابعة) ان يعدل عن السؤال عن الشيء الى السؤال عما يشتق منه

(*) ان الناس ليختلفون كثيراً في اخلاقهم وامزجتهم : فمنهم الخجول احبي ، والوقح الصلف ، وبينهما درجات كثيرة . ومنهم الصبور الجلد على الكلام والجدل ، والضعيف المستخذي ، وبينهما درجات كثيرة أيضاً . ومنهم اللبق اللسن ، والعي المتلثم ، وبينهما درجات . ومنهم المعتد برأيه المتصلب لعقيدته ، والمقلد المطواع لغيره ، وبينهما درجات . وكل واحد من هذه الاصناف له شان يخصه في طريق المجادلة ينبغي على السائل ان يلاحظه ، بعد ان يعرف . منزلة خصمه بين هذه المنازل ، حتى يتبع أية طريقة من الطرق الآتية التي تناسبه . ومن هنا قيل في المثل المشهور : «لكل مقام مقال» .

(**) لا ضير في اتباع مثل هذه الحيل في محاصمة ذوي العناد والاستكبار على الحق .

مثل ما اذا اراد ان يثبت ان الغضبان مشتاق للانتقام فقد ينكر الخصم ذلك لو سئل عنه فيدعي مثلا ان الاب يغضب على ولده ولا يشتاقي الى الانتقام منه فيعدل الى يقول له : اذن الغاضب مشتة للانتقام.

(الخامسة) ان يقلب السؤال بما يوهم الخصم ان يريد الاعتراف منه بنقيض ما يريد كما لو أراد مثلا اثبات ان اللذة خير فيقول : أليست اللذة ليست خيرا؟ فهذا السؤال قد يوهم المخاطب انه يريد الاعتراف بنقيض المطلوب فيبادر عادة الى الاعتراف بالمطلوب اذا كان من طبعه العناد لما يريده السائل.

ولكل من هذه الحيل الخمس مواضع قد تنفع فيها احداها ولا تنفع الاخرى. فعلى السائل الذكي أن يختار ما يناسب المقام.

٣ . ألا يرتب المقدمات في المخاطبة ترتيبا قياسيا على وجه يلوح للخصم انسابها الى المطلوب بل ينبغي ان يشوش المقدمات ويحل بترتيبها فيراوغ في الوصول الى المطلوب على وجه لا يشعر الخصم.

٤ . ان يتظاهر في سؤاله أنه كالمستفهم الطالب للحقيقة المقدم للانصاف على الغلبة بل ينبغي ان يلوح عليه الميل الى مناقضة نفسه وموافقة خصمه لينخدع به الخصم المعاند فيطمئن اليه. وحينئذ يسهل عليه استلال الاعتراف منه من حيث يدري ولا يدري.

٥ . ان يأتي بالمقدمات في كثير من الاحوال على سبيل مضرب المثل أو الخبر ويدعي في قوله ظهور ذلك وشهرته وجري العادة عليه ليجد الخصم ان جحدها أمام الجمهور مما يوجب الاستخفاف ووالاستهانة له فيجبن عن انكارها.

٦ . ان يخلط الكلام بما لا ينفع في مقصوده ليضيع على الخصم ما يريده من المقدمة المطلوبة بالخصوص. والافضل ان يجعل الحشو حقا

مشهورا في نفسه فانه يضطر الى التسليم به اذا سلم به امام الجمهور قد يندفع مضطرا الي التسليم بما هو مطلوب انسياقا مع الجمهور الذي يفقد على الاكثر قوة التمييز.

٧ . ان من الخصوم من هو مغرور بعلمه معتد بذكائه فلا يبالي ان يسلم في مبدأ الامر بما يلقي عليه من الاسئلة ظنا منه بأن السائل لا يتمكن من أن يظفر منه بتسليم ما يهدم وضعه وبأنه يتمكن حينئذ من اللجاج والعناد. فمثل هذا الشخص ينبغي للسائل ان يمهّد له بتكثير الاسئلة عما لا جدوي له في مقصوده حتي اذا استنفذ غاية جهده قد يتسرب اليه الملل والضجر فيضيع عليه وجه القصد او يخضع للتسليم.

٨ . اذا انتهى الى مطلوبه من الاستلزام لنقض وضع الخصم فعليه ان يعبر عنه بأسلوب قوي الاداء لا يشعر بالشك والترديد ولا يلقيه على سبيل الاستفهام فان الاستفهام هنا يضعف أسلوبه فيفتح به للخصم مجالا لإنكار الملازمة او إنكار المشهور فيرجع الكلام من جديد جذعا. وقد يشق عليه ان يوجه هذه المرة اسئلة نافعة في المقصود فيغلب على أمره.

٩ . ان يفهم نفسية الجماعات والجماهير من جهة انها تنساق الى الاغراء وتتأثر ببهجة الكلام حتي يستغل ذلك للتأثير فيها والمفروض ان الغرض الاصيل من الجدل التغلب على الخصم امام الجمهور. وينبغي له أن يلاحظ افكار الحاضرين ويجلب رضاهم باظهار أن هدفه نصرتهم وجلب المنفعة لهم ليسهل عليه ان يجرحهم الى جانبه فيسلموا بما يريد التسليم به منهم. وبهذا يستطيع ان يقهر خصمه على الموافقة للجمهور في تسليم ما سلموا به لان مخالفة الجمهور فيما اتفقوا عليه أمامهم يشعر الانسان بالتحجل والحيية.

١٠ . وهو آخر وصايا السائل اذا ظهر على الخصم العجز عن جوابه وانقطع عن

الكلام فلا يحسن منه ان يلح عليه او يسخر منه او يقدر فيه

بل لا يحسن أن يعقبه بكل كلام يظهر مغلوبيته وعجزه فان ذلك قد يثير الجمهور نفسه ويسقط احترامه عندهم فيخسر تقديرهم من حيث يريد النجاح والغلبة.

. ٢ .

تعليمات للمجيب^(١)

إن (المجيب) كما قدمنا مدافع عن مهاجمة خصمه (السائل). والمدافع غالبا اضعف كفاحا من المهاجر وأقرب الى المغلووية لان المبادأة بيد المهاجم فهو يستطيع ان ينظم هجومه بالاسئلة كيف يشاء ويترك منها ما يشاء. والمجيب على الاكثر مقهور على مماشاة السائل في المحاورة.

وعلى هذه فمهمة المجيب أشق وأدق واللازم له عدة طرق مترتبة يسلكها بالتدرج اولا فأولا فان لم يسلك الاول أخذ بالثاني وهكذا. وهي حسب الترتيب :

اولا . ان يحاول الالتفات على السائل بأن يحور الكلام ان استطاع فيعكس عليه الدائرة بتوجيه الاسئلة مهاجما ولا بد أن السائل له وضع يلتزم به يخالف وضع المجيب. فينقلب حينئذ المهاجر مدافعا والمدافع مهاجما. وبهذه الطريقة يصبح أكثر تمكنا من الاخذ بزمام المحاورة بل يصبح في الحقيقة هو السائل.

ثانيا اذا عجز عن الطريقة الاولى وهي الالتفاف يحاول ارباك السائل واشغاله بأمرور تبعد عليه المسافة كسبا للوقت كيما يعدد عدته للجواب الشافي مثل ان يجد في اسئلته لفظا مشتركا فيستفسر عن معانيه

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٢٩ .

ليتركه يفصلها ثم يناقشه فيها. أو هو يتولى تفصيلها ليذكر أي المعاني يصح السؤال عنه وإيها لا يصح. وفي هذه قد تحصل فائدة أخرى فانه بتفصيل المعاني المشتركة قد تنبثق له طريقة للهرب عما يلزمه به السائل بان يعترف مثلا بأحد المعاني الذي لا يلزم منه نقض وضعه.

ثالثا اذا لم تنجح الطريقة الثانية وهي طريقة الاشغال والارباك يحاول ان استطاع الامتناع من الاعتراف بما يستلزم نقض وضعه. وينبغي ان يعلم انه لا ضير عليه بالاعتراف بالمشهورات اذا كان وضعه مشهورا حقيقيا لانه غالبا لا ينتج المهشور الا مشهورا فال يتوقع من المشهورات ان تنتج ما يناقض وضعه المشهور.

وليس معني الهرب من الاعتراف ان يمتنع من الاعتراف بكل شيء يلقي عليه. فان هذه الحالة قد تظهره امام الجمهور بمظهر المعاند المشاغب فيصبح موضعا للسخرية والنقد بل يحاول الهرب من الاعتراف بخصوص ما يوجب نقض وضعه.

رابعا . اذا وجد ان الطريقة الثالثة لا تنفع وهي طريقة الهرب من الاعتراف (وذلك عندما يكون المسؤول عنه الذي يحذر من الاعتراف به مشهورا مطلقا لأن العناد في مثله أكثر قبحا من الالتزام به) فعليه الا يعلن عن انكاره له صراحة لانه لو فعل ذلك في مثله فهو يخسر امام الحاضرين كرامة نفسه وفي نفس الوقت يخسر وضعه الملتزم له. فلا مناص له حينئذ من اتباع أحد طريقتين :

(الاول) أن يعلن الاعتراف. ولا ضير عليه لفي ذلك لأنه ان دل على شيء فانما يدل على ضعف وضعه الذي يلتزمه لا على قصور نفسه وعلمه. وهذا وان كان من وجهة يكشف عن قصور نفسه اذ يلتزم بما لا ينبغي الالتزام به ولكن ينبغي له لتلافي ذلك في هذا الموقف (وهو ادق المواقف التي تمر على المحيب المنصف المحب للحق والفضيلة) أن يعلن

انه طالب للحق ومؤثر للانصاف والعدل له أو عليه. وهذا لعله يعوض عما يخسر من المحافظة على وضعه بالاحتفاظ على سمعته وكرامته.

(الثاني) اذا وجد انه يعز عليه اعلان الاعتراف فان آخر ما يمكنه ان يفعله أن يتلطف في اسلوب الامتناع من الاعتراف وذلك بأن يوري في كلامه او يقول مثلا : ان اصحاب هذا المذهب الذي التزمه لا يعترفون بذلك فيلبي تبعة الانكار على غيره. او يقول : كيف يطلب مني الاعتراف وانا بعد لم اوضح مقصودي فيؤجل ذلك الى مراجعة او مشاوره أو نحو ذلك من اساليب الهرب من التصريح بالانكار او من التصريح بالاعتراف.

خامسا . بعد أن تعز عليه جميع السبل من الهرب من الاعتراف ويعترف بالمشهور فانه يبقي له طريق واحد لا غير. وهو مناقشة الملازمة بين المشهور المعترف به وبين نقض وضعه بأن يلحق المشهور مثلا بقيود وشرائط تجعله لا ينطبق على مورد النزاع او نحو ذلك من الاساليب التي يتمكن بها من مناقشة الملازمة. وهذا مرحلة دقيقة شاقة تحتاج الى علم ومعرفة وفطنة.

. ٣ .

تعليمات مشتركة للسائل والجيب (١)

أو آداب المناظرة

(اولا) ان يكون ماهرا في عدة اشياء :

١ . في ايراد عكس القياس بأن يتمكن من جعل القياس الواحد اربعة اقيسة بحسب تقابل التناقض والتضاد.

٢ . في ايراد العكس المستوي وعكس النقيض ونقض المحمول

(١) راجع جوهر النضيد : ص ٢٣٠.

والموضوع فان هذا يفيد في التوسع بايراد الحجج المتعددة على مطلوبه أو ابطال مطلوب غيره.

٣ . في ايراد مقدمات كثيرة لاثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك ابطاله. الى غير ذلك من اشياء تزيد في قوة ايراد الحجج المتعددة.

(ثانيا) ان يكون لسنا منطقيا نستطيع أن يجلب انتباه الحاضرين وانظارهم نحوه ويحسن ان يثير اعجابهم به وتقديرهم لبراعته الكلامية.

(ثالثا) ان يتخير الالفاظ الجزلة الفخمة ويتجنب العبارات الركيكة العامية ويتقي التمتمة والغلط في الالفاظ والاسلوب للسبب المتقدم.

(رابعا) ألا يدع لخصمه مجال الاستقلال بالحديث فيستغل اسماع الحاضرين وانتباههم له لان استغلال الحديث في الاجتماع مما يعين على الظهور على الغير والغلبة عليه.

(خامسا) ان يكون متمكنا من ايراد الامثال والشهواهد من الشعر والنصوص الدينية والفلسفية والعلمية وكلمات العظماء والحوادث الصغيرة الملائمة. وذلك عند الحاجة طبعا. بل ينبغي ان يكثر من ذلك ما وجد اليه سبيلا فانه يعينه كثيرا على تحقيق مقصوده والغلبة على خصمه. والمثل الواحد قد يفعل في النفوس ما لا تفعله الحجج المنطقية من الانصياع اليه والتسليم به.

(سادسا) ان يتجنب عبارة الشتم واللعن والسخرية والاستهزاء ونحو ذلك مما يثير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناء. فان هذا يفسد الغرض من المجادلة التي يجب ان تكون بالتي هي أحسن.

(سابعا) ألا يرفع صوته فوق المألوف المتعارف فان هذا لا يكسبه الاضعفاً ولا يكون الا دليلا على الشعور بالمغلوبية بل الذي يجب عليه ان يلقي الكلام قوي الاداء لا يشعر بالتردد والارتباك والضعف والانهايار وان اداه بصوت منخفض هاديء فان تأثير هذا الاسلوب اعظم بكثير من تأثير

أسلوب الصياح والصراخ.

(ثامنا) ان يتواضع في خطاب خصمه ويتجنب عبارات الكبرياء والتعاضم والكلمات النابية القبيحة.

(تاسعا) ان يتظاهر بالاصغاء الكامل لخصمه ولا يبدأ بالكلام الا من حيث ينتهي من بيان مقصوده فان الاستباق الى الكلام سؤالا وجوابا قبل ان يتم خصمه كلامه يربك على الطرفين سير المحادثة ويعقد البحث من جهة ويثير غضب الخصم من جهة أخرى.

(عاشرًا) ان يتجنب (حد الامكان) مجادلة طالب الرياء والسمعة ومؤثر الغلبة والعناد ومدعي القوة والعظمة فان هذا من جهة يعديه بمرضه فينساق بالاخير مقهورا الى ان يكون شبيها به في هذا المرض. ومن جهة أخرى لا يستطيع مع مثل هذا الشخص ان يتوصل الى نتيجة مرضية في المجادلة.

ولو اضطر الى مجادلة مثل هذا الخصم فلا ضير عليه ان يستعمل الحيل في محاورته ويغالطه في حججه بل لا ضير عليه في استعمال حتي مثل الاستهزاء والسخرية واخجاله.

و (الوصية الاخيرة) لكل مجادل مهما كان ألا يكون همه الا الوصول الى الحق وايثار الانصاف وان ينصف خصومه من نفسه ويتجنب العناد بالاصرار على الخطأ فانه خطأ ثان بل ينبغي ان يعلن ذلك ويطلبه من خصمه بالحاح حتي لا يشذ الطرفان عن طلب الحق والعدل والانصاف.

وهذا أصعب شيء يأخذ الانسان به نفسه فلذلك عليه ان يستعين على نفسه بطلب المعونة من الله سبحانه فان تعالي مع التقين الصابرين.

الفصل الثالث

صِنَاعَةُ الْخُطَابَةِ

وهو يقع في ثلاثة مباحث :

(١) في الأصول والقواعد

(٢) في الأنواع

(٣) في التوابع

المبحث الاول . الاصول والقواعد

. ١ .

وجه الحاجة الى الخطابة (١)

كثيرا ما يحتاج المشرعون ودعاة المبادئ والسياسيون ونحوهم الى اقناع الجماهير فيما يريدون تحقيقه اذ تحقيق فكرتهم او دعوتهم لا تتم الا برضا الجمهور عنها وقناعتهم بها. والجمهور لا يخضع للبرهان ولا يقنع به كما لا يخضع للطرق الجدلية لان الجمهور تتحكم به العاطفة أكثر من التعقل والتبصر بل ليس له الصبر على التأمل والتفكير ومحكمة الادلة والبراهين وانما هو سطحي التفكير فاقد للتمييز الدقيق. تؤثر فيه المغريات وتبهره العبارات البراقة وتقنعه الظواهر الخلابة. ولعدم صبره على التمييز الدقيق نجده اذا عرضت عليه فكرة لا يتمكن من التفكيك بين صحيحها وسقيمها فيقبلها كلها أو يرفضها كلها. وعليه فيحتاج من يريد التأثير على الجماهير في اقناعهم أن يسلك مسلكا آخر غير مسلك البرهان والجدل المتقدمين فان الذي يبدو أن

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٣٩.

الطرق العقلية عاجزة عن التأثير على عقائد الناس وتحويلها لعجزها عن التأثير على عواطفهم المتحكمة فيهم.

بل لا يقتصر هذا الامر على الجمهور بما هو جمهور فان كل فرد من أفراد العامة اذا كان قليل الثقافة والمعرفة هو أبعد ما يكون عن الاقتناع بالطريق البرهانية او الجدلية بل أكثر الخاصة المثقفين وان ظنوا في انفسهم المعرفة وحرية الرأي يجذبون الى الطرق المقنعة المؤثرة على العواطف وينخدعون بها. بل لا يستغنون عنها في كثير من آرائهم واعتقاداتهم بالرغم على قناعتهم بمعرفتهم وثقافتهم التي قد يتخيّلون أنهم قد بلغوا بها الغاية.

فيجب أن تكون المخاطبة التي يتلقاها الجمهور والعامي وشبهه من نوع لا تكون مرتفعة ارتفاعا بعيدا عن درجة مثله. ولذا قيل : «كلم الناس على قدر عقولهم»^(١).

ولم تبق لنا صناعة تناسب هذا الغرض غير صناعة الخطابة فان الاسلوب الخطابي أحسن شيء للتأثير على الجمهور والعامي. وكل شخص استطاع ان يكون خطيبا بالمعنى المقصود من الخطابة في هذا الفن فانه هو الذي يستطيع ان يستغل الجمهور والعوام ويأخذ بأيديهم الى الخير او الشر.

فهذا وجه حاجتنا معاصر الناس الى صناعة الخطابة ولزم على من يريد قيادة الجمهور الى الخير ان يتعلم هذه الصناعة وهي عبارة عن معرفة طرق الاقتناع. فان الخطابة انجح من غيرها في الاقتناع كما ان الجدل في الالتزام انفع.

(١) الأصل فيه ما روي عن الصادق (عليه السلام) قال : ما كلم رسول الله (صلى الله عليه وآله) العباد بكنه عقله قط ، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : «إنا معاصر الأنبياء امرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم»
روضة الكافي : ص ٢٦٨ ح ٣٩٤.

. ٢ .

وظائف الخطابة وفوائدها (١)

مما تقدم نستطيع ان نعرف أن وظائف الخطابة هو الدفاع عن الرأي وتنوير الرأي العام في أي امر من الامور والحض على الاقتناع بمبدأ من المبادئ والتحريض على اكتساب الفضائل والكمالات واجتناب الرذائل والسيئات واثارة شعور العامة وايقاظ الوجدان والضمير فيهم. وبالاختصار وظيفتها اعداد النفوس لتقبل ما يريد الخطيب ان تقتنع به. وبهذا تعرف أن فائدة الخطابة فائدة كبيرة بل هي ضرورة اجتماعية في حياة الناس العامة.

وهي بعد وظيفة شاقة اذ أنها تعتمد بالاضافة الى معرفة هذه الصناعة على مواهب الخطيب الشخصية التي تصقل بالتمرين والتجارب ولا تكتسب بهذه الصناعة ولا غيرها وانما وظيفة هذه الصناعة توجيه تلك المواهب واعداد مايلزم لمعرفة طرق اكتساب ملكة الخطابة مع المران الطويل وكثرة التجارب. وسياتي التنصيص على حاجة الخطابة الى المواهب الشخصية.

. ٣ .

تعريف هذه الصناعة وبيان معني الخطابة (٢)

يمكن مما تقدم ان نتصيد تعريف صناعة الخطابة على النحو الآتي حسبما هو معروف عند المنطقيين : «انها صناعة علمية بسببها يمكن اقناع الجمهور في الامر الذي يتوقع حصول التصديق به بقدر الامكان».

(١) راجع شرح المنظومة : ص ١٠٣ .

(٢) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٣٩ .

هذا هو تعريف أصل هذه الصناعة التي غايتها حصول ملكة الخطابة التي بها يتمكن الشخص الخطيب من اقناع الجمهور. والمراد من القناعة هو التصديق بالشيء مع الاعتقاد بعدم امكان ان يكون له ما ينقض ذلك التصديق او مع الاعتقاد بامكان ما ينقضه الا ان النفس تصير بسبب الطرق المقنعة اميل الى التصديق من خلافه. وهذا الاخير هو المسمي عندهم (بالظن) على نحو ما تقدم في هذا الجزء.

ثم انه ليس المراد من لفظ (الخطابة) التي وضعت لها هذه الصناعة مجرد معني الخطابة المفهوم من لفظها في هذا العصر وهو ان يقف الشخص ويتكلم بما يسمع المجتمعين بأي اسلوب كان بل اسلوب البيان واداء المقاصد بما يتكفل اقناع الجمهور هو الذي يقوم معني الخطابة وان كان بالكتابة أو المحاورة كما يحصل في محاورة المرافعة عند القضاة والحكام. وهذه الصناعة تتكفل ببيان هذا الاسلوب وكيف يتوصل الى اقناع الناس بالكلام وما لهذا الاسلوب من مساعدات وأعوان من صعود على مرتفع ورفع صوت ونبرات خاصة وما الى ذلك مما سيأتي شرحه.

. ٤ .

اجزاء الخطابة (١)

الخطابة تشتمل على جزئين : العمود والاعوان.

أ . (العمود). ويقصدون بالعمود هنا مادة قضايا الخطابة التي تتألف منها الحجة الاقناعية. وتسمي الحجة الاقناعية باصطلاح هذه الصناعة (التثبيت) على ما سيأتي. وبعبارة أخرى : العمود هو كل قول منتج لذاته

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٤١ .

للمطلوب انتاجا بحسب الاقتناع. وانما سمي عمودا فباعتبار انه قوام الخطابة وعليه الاعتماد في الاقتناع.

ب . (الاعوان). ويقصدون بما الاقوال والافعال والهيئات الخارجية عن العمود المعينة له على الاقتناع المساعدة له على التأثير المهيئة للمستمعين على قبوله.

وكل من الامرين (العمود والاعوان) يعد في الحقيقة جزءاً مقوما للخطابة لان العمود وحده قد لا يؤدي تمام الغرض من الاقتناع بل على الاكثر يفشل في تحقيقه. والمقصود الاصيلي من الخطابة هو الاقتناع كما تقدم فكل ما هو مقتض له دخيل في تحقيقه لا بد أن يكون في الخطابة دخيلاً وان كان من الامور الخارجة عن مادة القضايا التي تتألف منه الحجة (العمود).

وقولنا هنا : «مقتض للاقتناع» نقصد به أعم مما يكون مقتضيا لنفس الاقتناع أو مقتضيا للاستعداد له. والمقتضي لنفس الاقتناع ليس العمود وحده كما ربما يتخيل بل شهادة الشاهد أيضا تقتضيه مع انها من الاعوان.

وشهادة الشاهد على قسمين شهادة قول وشهادة حال. فهذه اربعة أقسام ينبغي البحث عنها : العمود والشهادة القولية وشهادة الحال والمقتضي للاستعداد للاقتناع.

ويمكن فتح البحث فيها بأسلوب آخر من التقسيم بأن نقول :

الخطابة تشتمل على عمود واعوان. ثم الاعوان على قسمين اما بصناعة وحيلة واما بغير صناعة وحيلة. والاول وهو ما كان بصناعة وحيلة ويسمي (استدراجات) فعلي ثلاثة اقسام : استدراجات بحسب القائل او بحسب القول أو بحسب المستمع. والثاني هو ما كان بغير صناعة وحيلة يسمي (نصرة) و (شهادة). وهي الشهادة على قسمين

شهادة قول وشهادة حال . فهذه سنة أقسام :

١ . العمود .

٢ . استدرجات القائل .

٣ . استدرجات بحسب القول .

٤ . استدرجات بحسب المستمع .

٥ . شهادة القول .

٦ . شهادة الحال .

فهذه الستة هي بالاخير تكون أجزاء الخطاب فينبغي البحث عنها واحدة واحدة

. ٥ .

العمود (١)

(العمود) وقد تقدم معناه يتألف من المظنونات او المقبولات أو المشهورات أو المختلفة

بينها . وقد سبق شرح هذه المعاني تفصيلا في مقدمة الصناعات الخمس فلا نعيد .

واستعمال (المشهورات) في الخطابة باعتبار ما لها من التأثير على السامعين في الاقتناع .

ولذا لا يعتبر فيها الا أن تكون مشهورات ظاهرة وهي التي تحمد في بادئ الرأي وان لم

تكن مشهورات حقيقية . وبهذا تفرق الخطابة عن الجدل اذ الجدل لا يستعمل فيه الا

المشهورات الحقيقية . وقد سبق ذلك في الجدل .

وقلنا هناك : «ان الظاهرية تنفع فقط في صناعة الخطابة» وانما قلنا ذلك فلأن

الخطابة غايتها الاقتناع ويكتفي بما هو مسهور أو مقبول لدي

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٤١ .

المستمعين وان كان مشهورا في بادئ الرأي وتذهب شهرته بالتعقيب اذ ليس فيها رد وبدل ومناقشة وتعقيب على العكس من الجدل المبني على المحاوره والمناقضة فال ينبغي فيه استعمال المشهورات الظاهرية اذ يعطي بذلك مجال للخصم لنقضها وتعقيبها بالرد. اما المظنونات والمقبولات فواضح اعتبارها في عمود الخطابة.

. ٦ .

الاستدراجات بحسب القائل

وهي من أقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة وحيلة. وذلك بأن يظهر الخطيب قبل الشروع في الخطابة بمظهر مقبول القول عندهم. ويتحقق ذلك على نحوين :
١ . ان يثبت فضيلة نفسه اذا لم يكن معروفا لدي المستمعين اما بتعريفه هو لنفسه او بتعريف غيره يقدمه لهم بالثناء بان يعرف نسبه وعلمه ومنزلته الاجتماعية أو وظيفته اذا كان موظفا او نحو ذلك.

ولمعرفة شخصية الخطيب الاثر البالغ اذا كانت له شخصية محترمة في سهولة انقياد المستمعين اليه والاصغاء له وقبول قوله فان الناس تنظر الى من قال لا الى ما قيل وذلك اتباعا لطبيعة المحاكاة التي هي من غريزة الانسان لا سيما في محاكاته لمن يستطيع ان يسيطر على مشاعره واعجابه. ولا سيما في المجتمعات العامة فان غرائز الانسان وبالخصوص غريزة المحاكاة تحيا في حال الاجتماع او تقوي.

٢ . أن يظهر بما يدعو الى تقديره واحترامه وتصديقه والوثوق بقوله. وذلك يحصل

بأمور :

(منها) لباسه وهندامه ^(١) فاللزام على الخطيب أن يقدر المجتمعين

(١) الهندام : حسن القد وتنظيم الملابس معرب «أندام» بالفارسية.

ونفسياتهم وما يقدر من مثله ان يظهر به فقد يقتضي ان يظهر بأفخر اللباس وبأحسن بزة تليق بمثله وقد يقتضي ان يظهر الزاهد الناسك. وهذا يختلف باختلاف الدعوة وباختلاف الحاضرين. وعلى كل حال ينبغي ان يكون الخطيب مقبول الهيئة عند الحاضرين حتي لا يثير تهكمهم او اشمزازهم او تحقيرهم له.

و (منها) ملامح وجهه وتقاطيع جبينه ونظرات عينيه وحركات يديه وبدنه فان هذه أمور معبرة ومؤثرة في السامعين اذا استطاع الخطيب ان يحسن التصرف بما حسبا يريده من البيان والاقناع. وبعبارة اصرح ينبغي ان يكون ممثلا في مظهره فيبدو حزينا في موضع الحزن وقد يلزم له ان يبكي او يتباكى ويبدو مسرورا مبتشئا في موضع السرور ويبدو بمظهر الصالح الوثق من قوله المؤمن بدعوته في موضع ذلك ... وهكذا.

وكثير من الواعظين يتأثر الناس بهم بمجرد النظر اليهم قبل ان يتفوهوا وكم من خطيب في مجالس ذكري مصرع سيد الشهداء عليه السلام يدفع الناس الى البكاء والرقة بمجرد مشاهدة هيئته وسمته قبل ان يتكلم.

. ٧ .

الاستدراجات بحسب القول

وهي أيضا من اقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة وحيلة. وذلك بأن تكون لهجة كلامه مؤثرة مناسبة للغرض الذي يقصده اما برفع صوته أو بخفضه او ترجيعه او الاسترسال فيه بسرعة او التأني به أو تقطيعه. كل ذلك حسب ما تقتضيه الحال من التأثير على المستمعين.

وحسن الصوت وحسن الالقاء والتمكن من التصرف بنبرات الصوت وتغييره حسب الحاجة من أهم ما يتميز به الخطيب الناجح. وذلك في أصله موهبه ربانية يختص بها بعض البشر من غير كسب غير أنها تقوي

وتنمو بالتمرين والتعلم كجميع المواهب الشخصية. وليس هناك قواعد عامة مدونة يمكن بها ضبط تغييرات الصوت ونبراته حسب الحاجة وإنما معرفة ذلك تتبع نباهة الخطيب في اختياره للتغيرات الصوتية المناسبة التي يجدها بالتجربة والتمرين مؤثرة في المستمعين. ولاجل هذا يظهر لنا كيف يفشل بعض الخطباء لأنه يحاول المسكين تقليد خطيب ناجح في لهجته وإلقائه فيبدو نايبا سخيفا اذ يظهر بمظهر المتصنع الفاشل. والسرا ان هذا أمر يدرك بالغريزة والتجربة قبل ان يدرك بالتقليد للغير.

. ٨ .

الاستدراجات بحسب المخاطب

وهي أيضا من اقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة من الخطيب. وذلك بأن يحاول استمالة المستمعين وجلب عواطفهم نحوه ليتمكن قوله فيهم ويتهيأوا للاصغاء اليه : مثل ان يحدث فيهم انفعالا نفسيا مناسبا لغرضه كالرقة والرحمة أو القوة والغضب او يضحكهم بنكتة عابرة لتفتح نفوسهم للاقبال عليه. ومثل أن يشعرهم بأنهم يتخلقون باخلاق فاضلة كالشجاعة والكرم او الانصاف والعدل او ايثار الحق أو يتحلون بالوطنية الصادقة والتضحية في سبيل بلادهم أو نحو ذلك مما يناسب غرضه. وهذا يكون بمدحهم والثناء عليهم أو بذكر سوابق محمودة لهم أو لأبائهم أو اسلافهم. واذا اضطر الى التعريض بخصومه الحاضرين فيظهر بأنهم الاقلية القليلة فيهم أو يتظاهر بأنه لا يعرف بأنهم موجودون في الاجتماع أو انهم لا قيمة لهم ولا وزن عند الناس. وليس شيء أفسد للخطيب من التعريض بدم المستمعين أو تحقيرهم

او التهكم بهم او اخجالهم فان خطابه سيكون قليل الاثر أو عديمه اصلا وان كان يأتي بذلك بقصد اثاره الحمية والغيرة فيهم لان هذه الامور بالعكس تثير غضبهم عليه وكرهه والاشتمزاز من كلامه. ولاثارة الحمية طرق أخرى غير هذه. وبعبارة أشمل وادق ان التجاوب النفسي بين الخطيب والمستمعين شرط أساسي في التأثير بكلامه فاذا ذمهم او تهكم بهم بآدهم عنه وخسر هذا التجاوب النفسي. وهكذا لو اضجرهم بطول الكلام أو التكرار الممل أو التعقيد في العبارة أو ذكر ما لا نفع فيه لهم أو ما الفوا استماعه.

والخطيب الحاذق الناجح من يستطيع ان يمتزج بالمستمعين ويهيمن عليهم بأن يجعلهم يشعرون بأنه واحد منهم وشريكهم في السراء والضراء وبأنه يعطف على منافعهم ويرعي مصالحهم وبأنه يجهم ويحترمهم لا سيما الخطيب السياسي والقائد فيد الحرب.

. ٩ .

شهادة القول

وهي من أقسام (النصرة) التي ليست بصناعة وحيلة ومن اقسام ما يقتضي نفس الاقناع. وهي تحصل اما بقول من يقتدي به مع العلم بصدقه كالنبي والامام او مع الظن بصدقه كالحكيم والشاعر. واما بقول الجماهير أو الحاكم او النظارة وذلك بتصديقهم للخطيب أو تأييدهم له بهتاف او تصفيق او نحوها. واما بوثائق ثابتة كالصكوك والسجلات والآثار التاريخية ونحوها.

وهذه الشهادة على انها من الاعوان تفيد بنفسها الاقناع. وقد تكون بنفسها عموداً لوصح أخذها مقدمة في الحجة الخطائية وتكون حينئذ من قسم (المقبولات) التي قلنا ان الحجة الخطائية قد تتألف منها.

. ١٠ .

شهادة الحال

وهي أيضا من أقسام (النصرة) التي ليست بصناعة وحيلة ومن أقسام ما يقتضي نفس الاقناع. وهذه الشهادة تحصل اما بحسب نفس القائل أو بحسب القول.

١ . ما هي بحسب القائل : إما لكونه مشهورا بالفضيلة من الصدق والامانة والمعرفة والتميز أو معروفا بما يثير احترامه أو الاعجاب به أو التقدير لما يقوله ويحكم به كأن يكون معروفا بالبراعة الخطابية أو الشجاعة النادرة أو بالثراء الكثير أو بالحنكة السياسية أو صاحب منصب رفيع أو نحو ذلك. وقد قلنا ان لمعرفة الخطيب الاثر البالغ في التأثير على المستمعين فكيف اذا كان محبوبا أو موضع الاعجاب أو الثقة. وكلما كبرت سمعة الخطيب وتمكن حبه واحترامه من القلوب من القلوب كان قوله اكثر قبولا وأبعد أثرا.

وإما لكونه تظهر عليه امارات الصدق وان لم يكن معروفا بأخاء المعرفة السابقة مثل أن تطفح على وجهه اسارير السرور اذا بشر بخير أو علامات الخوف والهلع اذا انذر بشر أو هيئة الحزن اذا حدث عما يحزن ... وهكذا.

ولتقاطع وجه الخطيب وملامحه ونبرات صوته الاثر الفعال في شعور المستمعين بأن ما يقوله كان مؤمنا به أو غير مؤمن به. والوجه الجامد القاحل من التعبير لا يستجيب له المستمع. ولذا اشتهر ان الكلمة اذا خرجت من القلب دخلت في القلب. وما هذا الا لان ايمان الخطيب بما يقول يظهر على ملامح وجهه ونبرات صوته رضي ام ابي فيدرك المستمع ذلك حينئذ بغريزته فيؤثر على شعوره بمقتضي طبيعة المحاكاة والتقليد.

٢ . ما هي بحسب القول : مثل الحلف على صدق قول والعهد أو التحدي كما تحدي نبينا الاكرم صلي الله عليه وآله وسلم قومه أن يأتوا بسورة أو آية من مثل القرآن المجيد واذ عجزوا عن ذلك التجأوا الى الاعتراف بصدقه. ومثل ما لو تحدي الصانع أو الطبيب أو نحوهما خصمه المشارك له في صناعته بأن يأتي بمثل ما يعمل ويقول له : ان عجزت عن مثل عملي فاعترف بفضلي عليك واخضع لقولي.

. ١١ .

الفرق بين الخطابة والجدل

لما كانت صناعة الخطابة وصناعة الجدل يشتركان في كثير من الاشياء استدعي ذلك التنبيه على جهات الافتراق بينهما لئلا يقع الخلط بينهما :

أما اشتراكهما ففي الموضوع فان موضوع كل منهما عام غير محدود بعلم ومسألة كما قلنا في الجدل : انه ينفع في جميع المسائل الفلسفية والدينية والاجتماعية وجميع الفنون والمعارف. والخطابة كذلك وما يستثني هناك يستثني هنا. ويشتركان أيضا في الغاية فان غاية منهما الغلبة ويشتركان في بعض مواد قضاياهما اذ تدخل المشهورات فيهما كما تقدم.

اما افتراقهما ففي هذه الامور الثلاثة نفسها :

١ . في الموضوع فان الخطابة يستثني من عموم موضوعها المطالب العلمية التي يطلب فيها اليقين فان استعمال الاسلوب الخطابي فيها معيب مستهجن اذا كان المخاطب بما الخاصة وان جاز استعمال الاسلوب

(*) العهد هو الشريعة الخاصة التي يصنعها شخصان أو أكثر لا يصح لكل واحد ان يعدل عنها أو يتجاوزها.

الجدلي لالزام الخصم وافحامه أو لتعليم المبتدئين. كما انه على العكس لا يحسن من الخطيب ان يستعمل البراهين العلمية والمسائل الدقيقة لغرض الاقناع.

٢ . في الغاية فان غاية الجدلي الغلبة بالزام الخصم وان لم تحصل له حالة القناعة. وغاية الخطابة الغلبة بالإقناع.

٣ . في المواد فقد تقدم في الكلام عن العمود بيان الفرق فيها اذ قلنا : ان الخطابة تستعمل فيها مطلق المشهورات الظاهرية وفي الجدل لا تستعمل الا الحقيقية.

وهناك فروق أخرى لا يهمنا التعرض لها. وسيأتي في باب اعداد المنافرات التشابه بين الجدل والمنافرة بالخصوص والفرق بينهما كذلك.

. ١٢ .

اركان الخطابة (١)

اركان الخطابة المقومة لها ثلاثة : القائل (وهو الخطيب) والقول (وهو الخطاب). والمستمع.

ثم المستمع ثلاثة اشخاص على الاكثر : مخاطب وحاكم ونظارة وقد يكون مخاطبا فقط.

١ . (المخاطب) وهو الموجه اليه الخطاب وهو الجمهور أو من هو الخصم في المفاوضة والمحاورة.

٢ . (الحاكم) وهو الذي يحكم للخطيب او عليه اما لسلطة عامة له في الحكم شرعية او مدنية او لسلطة خاصة برضا الطرفين اذ يحكمانه ويضعان ثقتهما به وان لم تكن له سلطة عامة.

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٤١ .

٣ . (النظارة) وهم المستمعون المتفرجون الذين ليس لهم شأن الا تقوية الخطيب أو توهينه مثل ان يهتفوا له او يصفقوا باستحسان ونحوه حسبما هو عادة شعبهم في تأييد الخطباء مثل ان يسكتوا في موضع التأييد والاستحسان او يظهروا توهينه بهتاف ونحوه وذلك اذا أرادوا توهينه. والنظارة عادة مألوفة عند بعض الامم الغربية في المحاكمات ولهم تأثير في سير المحاكمة وربما يسموهم (العدول) أو (المعدلين).

وليس وجود الحاكم والنظارة يلزم في جميع اصناف الخطابة بل في خصوص المشاجرات كما سيأتي.

. ١٣ .

اصناف المخاطبات (١)

ان الغرض الاصلي لصاحب الصناعة الخطابية على الاغلب اثبات فضيلة شيء ما أو رذيلته أو اثبات نفعه أو ضرره. ولكن لا اي شيء كان بل الشيء الذي له نفع او ضرر للعموم بوجه من الوجوه على نحو له دخالة في المخاطبين وعلاقة بهم.

وهذا الشيء لا يخلو عن حالات ثلاث :

١ . ان يكون حاصلًا فعلاً فالخطابة فيه تسمى (منافرة).

٢ . ان يكون غير حاصل فعلاً ولكنه حاصل في الماضي فالخطابة فيه تسمى (مشاجرة).

٣ . ان يكون غير حاصل فعلاً أيضاً ولكنه يحصل في المستقبل فالخطابة فيه تسمى (مشاورة). وهي أهم الاصناف.

فالمفاوضات الخطابية على ثلاثة اصناف.

(١) راجع الجواهر النضيد : ص ٢٤٦.

١ . (المنافرات) المتعلقة بالحاصل فعلا فان قرار الخطيب فضيلته أو نفعه سميت (مدحا) وان قرر ضد ذلك سميت (ذما).

٢ . (المشاجرات) وتسمي (الخصاميات) أيضا وهي المتعلقة بالحاصل سابقا. ولا بد أن تكون الخطابة لاجل تقرير وصول فائدته ونفعه أو ما فيه من عدل وانصاف ان كان نافعا ولاجل تقرير وصول ضرره أو ما فيه من ظلم وعدوان. فمن الجهة الاولي تسمي الخطابة (شكرا) اما اصالة عن نفسه أو نيابة عن غيره. وانما سميت كذلك لان تقرير الخطيب يكون اعترافا منه للمخاطبين بفضيلة ذلك الشيء فلا يقع فيه نزاع منهم. ومن الجهة الثانية تسمي الخطابة (شكاية) أما عن نفسه أو عن غيره. والمدافع يسمي (معتذرا) والمعتزف به (نادما).

٣ . (المشاورات) المتعلقة بما يقع في المستقبل. ولا محالة ان الخطابة حينئذ لا تكون من جهة وجوده أو عدمه فان هذا ليس شأن هذه الصناعة. بل لا بد أن تكون من جهة ما فيه من نفع وفائدة فينبغي أن يفعل فتكون الخطابة فيه ترغيبا وتشويقا واذا في فعله. أو من جهة ما فيه من ضرر وخسارة فينبغي ألا يفعل فتكون الخطابة فيه تحذيرا وتحويفا ومنعا من فعله.

* * *

فهذه الانواع الثلاثة هي الاغراض الاصلية التي تقع للخطيب وقد يتوصل الى غرضه ببيان أمور تقع في طريقه وتكون ممهدة للوصول اليه ومعينة للاقناع وتسمي (التصديرات) مثل ان يمدح شيئا أو شخصا فينتقل منه الى المشاورة للتنظير بما وقع أو لغير ذلك. والتشبيب الذي يستعمله الشعراء سابقا في صدر مدائحهم من هذا القبيل فان الغرض الاصيلي هو المدح والتشبيب تصدر به القصيدة للتوصل اليه. وكثيرا ما لا يكون الشاعر عاشقا وانما يتشبه به اتباعا لعادة الشعراء.

وفي هذا العصر يمهد خطباء المنبر الحسيني امام مقصودهم من ذكر فاجعة الطف ببيان أمور تاريخية أو اخلاقية أو دينية من موعظة ونحوها. وما ذاك الا لجلب انتباه السامعين او لاثارة شعورهم وانفعالاتهم مقدمة للغرض الاصيلي من ذكر الفاجعة

. ١٤ .

صور تأليف الخطابة (١) ومصطلحاته

قد قلنا في الجدل : ان المعول في تأليف صورته غالبا على القياس والاستقراء وفي الخطابة أكثر مايعول على القياس والتمثيل وان استعمل الاستقراء احيانا. ولا يجب في القياس وغيره عن استعماله هنا ان يكون يقينيا من ناحية تأليفه أي لا يجب أن يكون حافظا لجميع شرائط الانتاج بل يكفي أن يكون تأليفه منتجا بحسب الظن الغالب وان لم يكن منتجا دائما كما لو تألف القياس مثلا على نحو الشكل الثاني من موجبتين كما يقول : فلان يمشي متأنيا فهو مريض فحذفت كبراه الموجبة وهي (كل مريض يمشي متأنيا) مع ان الشكل الثاني من شروطه اختلاف المقدمتين بالكيف.

وكذلك قد يستعمل التمثيل في الخطابة خاليا من جامع حيث يفيد الظن بأن هناك جامعا مثل ان يقال : مر بالامس من هناك رجل مسرع وكان هارباً واليوم يمر مسرع آخر من هنا فهو هارب.

وكذلك يستعمل الاستقراء فيها بدون استقصاء لجميع الجزئيات مثل أن يقال : الظالمون قصير والاعمار لان فلان الظالم وفلان قصير و

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٤٣.

- الاعمار فيعد جزئيات كثيرة يظن معها الحاق القليل بالاعم الاغلب.
وبحسب تأليف صور الخطابية مصطلحات ينبغي بيانها فنقول :
- ١ . (التثبيت). والمقصود به كل قول يقع حجة في الخطابية ويمكن فيه أن يوقع التصديق بنفس المطلوب بحسب الظن سواء كان قياسا أو تمثيلا.
- ٢ . (الضمير). والمقصود به التثبيت اذا كان قياسا. والضمير باصطلاح المناطقة في باب القياس حذف منه كبراه. ولما كان اللائق في الخطابية ان تحذف من قياسها كبراه للاختصار من جهة ولا خفاء كذب الكبرى من جهة أخرى سمو كل قياس هنا (ضميرا) لانه دائما أو غالبا تحذف كبراه.
- ٣ . (التفكير). وهو الضمير نفسه ويسمي (تفكيراً) باعتبار اشتماله على الحد الاوسط الذي يقتضيه الفكر.
- ٤ . (الاعتبار). ويقصدون به التثبيت اذا كان تمثيلا فيقولون مثلا : «يساعد على هذا الامر الاعتبار». وهذه الكلمة شائعة الاستعمال عند الفقهاء وما أحسب الا انهم يريدون هذا المعني منها.
- ٥ . (البرهان). وهو كل اعتبار يستتبع المقصود بسرعة فهو غير البرهان المصطلح عليه في صناعة البرهان. فلا تغرنك كلمة البرهان في بعض الكتب الجدلية والخطابية.
- ٦ . (الموضع). والمقصود به هنا كل مقدمة من شأنها ان تكون جزء من التثبيت سواء كانت مقدمة بالفعل أو صالحة للمقدمة. وهو غير الموضع المصطلح عليه في صناعة الجدل. ومعني الموضع هناك يسمي (نوعاً) هنا وسيأتي في الباب الثاني.
ولا بأس بالبحث عن الضمير والتمثيل اختصاراً هنا :

. ١٥ .

الضمير

للضمير شأن خاص في هذه الصناعة فان على الخطيب ان يكون متمكنا من اخفاء كبراه في اقيسته أو اهمالها. ان باقي الصناعات قد تحذف الكبرى في اقيستها ولكن لا حاجة وغرض خاص بل لمجرد الايجاز عند وضوح الكبرى أما في الخطابة فان اخفاءها غالبا ما يضطر اليه الخطيب بما هو خطيب لأحد أمور :

١ . اخفاء عدم الصدق الكلي فيها مثل أن يقول : «فلان يكف غضبه عن الناس فهو محبوب» فانه لو صرح بالكبري وهي «كل من كف غضبه عن الناس هو محبوب لهم» ربما لا يجدها السامع صادقة صدقا كليا وقد يتنبه بسرعة الى كذبها اذ قد يعرف شخصا معيناً متمكنا من كف غضبه ومع ذلك لا يجبه الناس.

٢ . تجنب ان يكون بيانه منطقياً وعلمياً معقداً فلا يميل اليه الجمهور الذي من طبعه الميل الى الصور الكلامية الواضحة السريعة الخفيفة. والسر ان ذكر الكبرى يصبغه بصبغة الكلام المنطقي العلمي الذي ينصرف عن الاصغاء اليه الجمهور. بل قد يثير شكوكهم وعدم حسن ظنهم بالخطيب أو سخرتهم به.

٣ . تجنب التطويل فان ذكر الكبرى غالبا يبدو مستغنيا عنه والجمهور اذا أحس ان الخطيب يذكر مالا حاجة الى ذكره أو يأتي بالمكررات يسرع اليه الملل والضجر والاستيحاش منه. وقد يؤثر فيه ذلك انفعالا معكوسا فيثير في نفوسهم التهمة له في صدق قوله. فلذلك ينبغي للخطيب دائما تجنب زيادة الشرح والتكرار الممل فانه يثير التهمة في نفوس المستمعين وشكوكهم في قولهم وضجرهم منه.

وبعد هذا فلو اضطر الخطيب الى ذكر الكبرى كما لو كان حذفها

يوجب ان يكون خطابه غامضا فينبغي ان يوردها مهملة حتي لا يظهر كذبها لو كانت كاذبة
وألا يوردها بعبادة منطقية جافة.

وصنعة الخطابة تعتمد كثيرا على المقدرة في ايراد الضمير أو اهمال الكبرى فمن الجميل
بالخطيب أن يراقب هذا في خطابه. وهذا ما يحتاج الى مران وصنعة وحذق والله تعالى قبل
ذلك هو المسدد للصواب الملهم للمعرفة.

. ١٦ .

التمثيل

سبق ان قلنا في الفصل ١٤ : ان الخطابة تعتمد على القياس والتمثيل. وفي الحقيقة
تعتمد على التمثيل أكثر نظرا الى انه اقرب الى أذهان العامة وأمكن في نفوسهم. وهو في
الخطابة يقع على أنحاء ثلاثة :

١ . أن يكون من اجل اشتراك الممثل به مع المطلوب في معني عام يظن انه العلة
للحكم في الممثل به. وهذا النحو هو التمثيل المنطقي الذي تقدم الكلام فيه آخر الجزء
الثاني^(١).

٢ . ان يكون من أجل التشابه في النسبة فيهما كما يقال مثلا : كلما زاد تواضع المتعلم
زادت معارفه بسرعة كالارض كلما زاد انخفاضها انحدرت اليها المياه الكثيرة بسرعة.
وكل من هذين القسمين قد يكون الاشتراك والتشابه في النسبة حقيقة وقد يكون
بحسب الرأي الواقع كقوله تعالى : «مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل
اسفارا»^(٢) أو كقوله تعالى : «مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع
سنابل

(١) راجع ص ٣١٥ .

(٢) الجمعة : ٥ .

في كل سنبله مائة حبة...»^(١).

وقد يكون بحسب رأي يظهر ويلوح سداه لاول وهلة ويعلم عدم صحته بالتعقيب كقول عمر بن الخطاب يوم السقيفة : «هيهات لا يجتمع اثنان في قرن»^(٢). والقرن بالتحريك الحبل الذي يقرن به البعيران قال ذلك ردا على قول بعض الانصار : «منا امير ومنكم أمير» بينما أن هذا القائل غرضه ان الامارة مرة لنا ومرة لكم لا على ان يجتمع أميران في وقت واحد حتي يصح تشبيهه باجتماع اثنين في قرن. على انه أية استحالة في الممثل به وهو أن يجتمع بعيران في حبل واحد يقرنان به لو أراد هذا القائل اجتماع اميرين في آن واحد فالاستحالة في الممثل نفسه لا في المثل به.

٣ . ان يكون التمثيل بحسب الاشتراك بالاسم فقط وقد ينطلي هذا أمره على غير المتنبه المثقف. وهو مغالطة ولكن لا بأس بها في الخطابة حيث تكون مقنعة وموجبة لظن المستمعين بصدقها.

مثاله أن يجب الخطيب شخصا ويمدحه لان شخصا آخر محبوب ممدوح له هذا الاسم. أو يتشاءم من شخص ويذمه لان آخر له اسمه معروف بالشر والمساويء.

ويشبه ان يكون من هذا الباب قول الارجاني :

يزداد دمعي على مقدار بعدهم تزايد الشهب اثر الشمس في الافق
فحكم بتزايد الدموع على مقدار بعد الاحبة قياسا على تزايد الشهب بمقدار تزايد بعد
الشمس في الافق لاشتراك الدموع والشهب بالاسم اذ تسمي الدموع بالشهب مجازا
ولاشتراك الحبيب والشمس بالاسم اذ يسمي الحبيب شمسا مجازا.

(١) البقرة : ٢١٦.

(٢) الكامل لابن الأثير : ج ٢ ص ٣٢٩.

المبحث الثاني . الانواع

. ١ .

تمهيد

تقدم في الفصل ١٤ من الباب الاول : ^(١) ان الموضوع في اصطلاح هذه الصناعة كل مقدمة من شأنها ان تكون جزءا من التثبيت. وهو غير الموضوع باصطلاح صناعة الجدل. بل ان ما هو بمنزلة الموضوع في صناعة الجدل يسمي هنا (نوعا) وهو أي النوع : كل قانون تستنبط منه المواضع أي المقدمات الخطائية.

مثلا يقال لنقل الحكم من الضد الى ضده (نوع) اذ منه تستخرج المواضع الموصلة الى المطلوب الخطائي فيقال مثلا : اذ كان خالد عدوا فهو يستحق الاساءة فأخوه لما كان صديقا يستحق الاحسان. فهذه القضية (موضع) وهي من (نوع) نقل الحكم من الضد الى ضده.

ثم انه لما كان المجادل مضطرا الى احضار المواضع في ذهنه واعدادها لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المقدمات المشهورة فكذلك الخطيب يلزمه ان يحضر لديه ويعد الانواع لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المواضع (المقدمات المقنعة).

(١) راجع ص ٤٣٨ .

وكل خطيب في أي صنف من أصناف المفاوضات الخطابية له أنواع خاصة وقواعد كلية تخصه يستفيد منها في خطابه فلذلك اقتضي ان ننبه على بعض هذه الانواع في اصناف الخطابة للاستيناس وللتنبيه على نظائرها كما صنعنا في مواضع الجدل فنقول :

. ٢ .

الانواع المتعلقة بالمنافرات

تقدم في البحث ١٣ معني (المنافرات) ^(١) انها التي تثبت مدحا أو ذما اما للاشخاص او للاشياء باعتبار ماهو حاصل في الحال فيقرر الخطيب فضيلته أو نفعه في المدح او يقرر ضدتها في الذم. وانما سميت (منافرات) فلان بها يتنافر الناس ويختلفون وبروم بعضهم قهر بعض بقوله وبيانه.

ومن هذه الناحية تشبه الخطابة الجدل وانما الفرق من وجهين :

١ . انه في الخطابة ينفرد الخطيب في ميدانه وفي الجدل يكون الكلام للخصمين سؤالا وجوابا وردا وبدلا.

٢ . ان غرض الخطيب أن يبعث المستمعين على عمل الافعال الحسنة والتنفير من الافعال السيئة لا لمجرد المدح والذم والمجادل ليس غرضه الا التغلب على خصمه وليس همه ان يعمل به أحد أولا يعمل. وبالاختصار غرض الخطيب اقناع الغير بفضل الفاضل ونقص المفضول ليعمل على مقتضي ذلك وغرض المجادل ارغام الغير على الاعتراف بذلك.

وبين الاسلوبين بون بعيد فان الاول يتطلب الرفق واللين والاستحواذ

(١) راجع ص ٤٣٦.

على مشاعر المخاطب ورضاه والثاني لا يتطلب ذلك فان عرضه يتم حتى لو اعترف الخصم مرغما مقهورا.

اذا عرفت ذلك فعلي الخطيب في المنافرات ان يكون مطلعاً على أنواع جمال الاشياء وقبحها. ولكل شيء جمال وقبح بحسبه : ففي الانسان جماله بالفضائل وقبحه بالذائل وباقي الاشياء جمالها بكمال صفاتها اللائقة بها وقبحها بنقصها.

ثم الانسان مثلاً فضيلته ان تكون له ملكة تقتضي فعل الخيرات بسهولة كفضيلة الحكمة والعلم والعدالة والاحسان والشجاعة والعفة والكرم والمروءة والهمة والحلم واصالة الرأي. وهذه أصول الفضائل ويتبعها مما يدخل تحتها كالايثار الذي يدخل تحت نوع الكرم أو مما يكون سبباً لها كالحياء الذي يكون سبباً للعفة أو مما يكون علامة عليها كصبر الامين على تحمل المكارة في سبيل المحافظة على الامانة فان هذا الصبر علامة على العدالة.

واما باقي الاشياء غير الانسان فكما لها بحصول الصفات المطلوبة لمثلها وقد قلنا لكل شيء جمال وقبح بحسبه فكمال الدار مثلاً وجمالها باشتغالها على المرافق المحتاج اليها وسعتها وجدة بنائها وملاءمة هندستها للذوق العام وهكذا. وكمال المدينة مثلاً وجمالها بسعة شوارعها وتنسيقها ونظافتها وكثرة حدائقها وتهيئة وسائل الراحة فيها والأمن وحسن مائها وهوائها وجدة بناء دورها ... وهكذا.

وعلى الخطيب بالاضافة الى ذلك ان يكون قادراً على مدح ما هو قبيح بمحاسن قد يظن الجمهور أنها مما يستحق عليها المدح والثناء مثل ان يصور فسق الفاسق بانه من باب لطف المعاشرة وخفة الروح. ويصور بلاهة الابله أنها بساطة نفس وصفاء سريرة وقلة مبالاة بأمور الدنيا واعتباراتها. ويصور متتبع عورات الناس الهماز الغماز بانه محب

للصراحة أو انه لا تأخذه في سبيل قول الحق لومة لائم. ويصور الحاكم المرتشي بأنه يسهل بالرشوة أمور الناس ويقضي حوائجهم ...

وهكذا يمكن تحوير كثير من الرذائل والنقائص الى ما يشبه أن يكون من الفضائل والكمالات في نظر الجمهور. وكذلك على العكس يمكن تحوير جملة من الفضائل الى ما يشبه ان يكون من الرذائل والنقائص في نظر الجمهور كوصف المحافظ على دينه بأنه جاف متزمت أو رجعي خرافي أو وصف الشجاع بأن مجنون متهور أو وصف الكريم بأنه مسرف مبذر ... وهكذا. والكثير من هذا يحتاج الى حذقة وبعد نظر.

واذ عرفت وجوه مقتضيات المدح يمكن ان تعرف بمناسبتها وجوه مقتضيات الذم لانها اضدادها.

. ٣ .

الانواع المتعلة بالمشاجرات

تقدم معني المشاجرات من انها تتعلق بالحاصل سابقا. وذلك لبيان ما حدث كيف حدث؟ هل حدث على وجه جميل ممدوح أو على وجه مذموم؟ فتكون المشاجرة شكراً أو شكاية أو اعتذاراً أو ندماً واستغفاراً. و (الشكر) انما يكون بذكر محاسن ما حدث وكمالاته انسانا او غير انسان على حسب ما تقدم من البيان الاجمالي عن محاسن الاشياء وكمالاتها في المنافرات فلا حاجة الى اعادته.

وانما الذي ينبغي بيانه ما يختص (بالشكاية) ثم الاعتذار والندم فنقول : لا تصح الشكاية الا من الظلم والجور. وحقيقة الجور : «هو الاضرار بالغير على سبيل المخالفة للشرع بقصد واردة».

والمقصود من (الشرع) ما هو أعم من الشريعة المكتوبة وغير المكتوبة والمكتوبة مثل الاحكام المنزلة الإلهية والقوانين المدنية والدولية وغير المكتوبة ما تطابق عليها آراء العقلاء أو آراء أمة بعينها وكان المعتدي منها أو آراء قطره أو عشيرته أو نحو ذلك.

فما تطابق عليها آراء الجميع هي المشهورات المطلقة والباقي هي من المشهورات الخاصة. ومثال الاخيرة (النهوة) باصطلاح عرب العراق في العصور الاخيرة فانها عند غير المتحصرين منهم شريعة غير مكتوبة وهي ان للرجل الحق في منع نزوج ابنة عمه من اجنبي فالاجنبي اذا تزوجها من دون رخصة ابن عمها واذنه عدوه في عرفهم جائرا غاصبا وقد يهدر دمه. وان كان هذا العرف يعد في الشريعة المكتوبة الاسلامية وغيرها ظلما وجورا وان (الناهي) هو الجائر الظالم.

ثم (المخالفة للشرع) اما أن تقع في المال أو العرض أو النفس ثم اما ان تكون على شخص او اشخاص معينين أو تقع على جماعة اجتماعية كالدولة والوطن والامة والعشيرة. وعلى هذا فينبغي للخطيب المشتكي أن يعرف معني الجور وبواعته واسبابه وما هي الاسباب التي تقتضي سهولته أو صعوبته ومتي يكون عن ارادة وقصد وكيف يكون كذلك. وكل هذه فيها ابحاث واسعة تطلب من المطولات.

واما (الاعتذار) فحقيقته التنصل مما ذكره المتظلم المشتكي ودفع تظلمه. وهو يقع بأحد أمرين :

١ . انكار وقوع الظلم رأسا.

٢ . انكار وقوعه على وجه يكون ظلما وجورا فان كثيرا من الافعال انما تقع عدلا حسنة وظلما قبيحة بالوجوه والاعتبار اما من جهة القصد واما من جهة اختلاف الشريعة المكتوبة مع الشريعة غير المكتوبة كما مثلناه (بالنهوة).

واما (الندم) فهو الاقرار والاعتراف بالظلم. وقد يسمي استغفارا. وذلك بأن يلتمس العفو عن العقوبة والتفضل باسقاط ما يلزم من غرامة ونحوها. وللاستغفار والاعتذار أساليب يطول شرحها.

. ٤ .

الانواع المتعلقة بالمشاورات

لما كانت غاية الخطيب في المشاورة اقناع الجمهور على فعل ما هو خير لهم وفيه مصلحتهم والاقلاع عن المساويء والشرور وما يضرهم ناسب ألا يبحث الا عما يقع تحت اختيارهم من الخيرات والشرور او ما له مساس باختيارهم وان كان في نفسه خارجا عن اختيارهم.

وهذا الثاني كالارض السبخة مثلا فان سوءها وضررها ليس باختيار المزارعين ولا من افعالهم ولكن يمكن أن يكون لها مساس باختيارهم بأن يجتنبوا الزراعة فيها مثلا فيمكن ان يوصي الخطيب بذلك ويدخل في غرضه.

أما ما لا يقع تحت اختيارهم وما ليس له مساس به أصلا فليس للمشاورة أن يتعرض له.

والانواع التي تتعلق بالمشاورات على قسمين رئيسين :

(القسم الاول) ما يتعلق بالامور العظام وهي اربعة

١ . (الامور المالية العامة) من نحو صادرات الدولة وواردتها وما يتعلق في دخل الامة ومصروفاتها. فالخطيب فيها ينبغي ان يطلع على القوانين التي تخصها وعلى العلوم التجارية والمالية وما له دخل في زيادة الثروة أو نقصها.

٢ . (الحرب والسلم). فالخطيب فيه ال يستغني عن معرفة القوانين العسكرية والعلوم الحربية واصول تنظيم الجيوش وقيادتها مع الاطلاع

على تأريخ الحروب والوقائع وسر نشوبها واخمادها والوسائل اللازمة للهجوم والدفاع وما يتحقق به النصر وما يتمكن به من النجاة من الهزيمة. كما ينبغي ان يكون عارفا بما يثير الغيرة والحمية في نفوس الجنود وما يشجعهم ويثبت عزائمهم ويشحذ همهم ويهون عليهم الموت في سبيل الغاية التي يحاربون لاجلها. وان يكون عارفا بما يثير في نفوس الاعداء الخوف والرهبة وضعف الهمة واليأس من النصر وتوقع الهزيمة ونحو ذلك مما يسمي في الاصطلاح الجديد (بحرب الاعصاب).

٣ . (المحافظة على المدن). والعلوم التي تخصها ولا يستغني الخطيب عن معرفتها هي علوم هندسة البناء والمسح وتنظيم الشوارع وما تحتاجه البلدة في مجاري مياهها وتنويرها وتعبيد طرقها ونظافتها ونحو ذلك.

٤ . (الاجتماعيات العامة) كالشرايع والسنن من دينية أو مدنية أو سياسية. ففي المصلحة الدينية مثلا ينبغي للخطيب ان يكون عارفا بالشريعة السماوية حافظا لآثارها مطلعا على تأريخها ملما بأصول العقائد وفروع تلك الشريعة.

أما لو كان خطيبا في غاية سياسية أو نحوها فينبغي ان يكون خبيرا بما يخصها من قوانين وعلوم وما يكتنفها من تأريخ وحوادث وتقلبات. فالسياسي يحتاج الى العلوم السياسية والخبرة بأمورها والاخلاقي يحتاج الى علم الاخلاق والحاكم والمحامي الى القوانين الشرعية والمدنية.

وعلى الاجمال ان الخطيب في الامور الاجتماعية لا سيما مريد المحافظة على سنة أو دولة يلزم فيه أن يكون اعلم وامهر الخطباء الآخرين وأعرف بنفسيات الجمهور ومصالحهم لان موقفه مع الجمهور من أدق الواقف وأصعبها.

بل هذا الباب باب المشاورة على العموم من أخطر أبواب الخطابة وأشقها فقد يسقط الرجل الديني والسياسي في نظر الجمهور لاتفه

الاسباب. وكم شاهدنا وسمعنا رئيس دولة أو مرشد قطر أو مرجعا دينيا لفرقة بينما هو في القمة من عظمته اذا به يهوي بين عشية وضحاها من برجه الرفيع محطما لخطأ صغيرة ارتكبها أو لامر فعله أو قاله معتقدا فيه الصلاح فاتهمه الجمهور بالخيانة أو الخطل أو ظنوا فيما عمله أو رآه الفساد والضرر.

والجمهور لا صبر له على كتمان رأيه أو تأجيل التعبير عنه الى وقت اخر كما لا يعرف المجاملة والمداراة والمداهنة والمماشاة ولا يفهم البرهان والدليل حينئذ الا القوة تسكته أو السيف يفنبه.

* * *

هذا وانحصر كل ما ينبغي للخطيب في باب الاجتماعيات من معرفة لا يسعه هذا المختصر وكفي ما أشرنا اليه.

ونزيد هنا انه على العموم من أهم ما يلزم له بعد معرفة كل ما يتعلق بفرعه المختص به ان يكون مطلعاً على علم الاجتماع وعلم النفس. وأهم من ذلك الخبرة في تطبيقهما وتشخيص نفسيات الجماهير المستمعين له ومعرفة تأريخ من سبقه من القادة والرؤساء والاستفادة من تجاربهم منضمة الى تجاربه الشخصية. وأهم من ذلك كله المواهب الشخصية التي أشرنا اليها سابقا فانه كم من خطيب موهوب ييز اعلم العلماء وهو لم يدرس علوم الاجتماع اذ يسوقه ذكاوه وفطرته الى معرفة ما يقتضيه ذلك الاجتماع وما يتطلبه فيستطيع ان يهيمن عليه ويسخره ببيانه ويسخره بأسلوبه.

* * *

(القسم الثاني) الرئيسي : ما يتعلق بالمور الجزئية

وهي غير محدودة ولا معدودة فلذلك لا يمكن ضبطها وانما يتبع فيها نباهة الخطيب وفطنته. غير أنها تشترك في شيء واحد عام هو طلب صلاح الحال فلذلك من جهة عامة ينبغي للخطيب ان يعرف :

(اولا) معني صلاح الحال مثل ان يقال انه في الانسان استجماع

الفضائل النفسية والجسمية أو الحصول على الخيرات والمنافع التي بها السعادة في الدنيا والآخرة أو الحصول على الملذات واشباع الشهوات مع محبة القلوب واحترام الناس في الحضور والثناء عليه في الغيبة ... وهكذا على حسب اختلاف الآراء والنظار في معني صلاح حال الانسان.

و (ثانيا) الامور التي بها يتحقق صلاح الحال مثل فضيلة النفس بالحكمة والاخلاق ونحوها مما تقدم ومثل فضيلة البدن بالصحة وقوة العضلات والجمال واعتدال البنية ومثل طهارة الاصل ونباهة الذكر والكرامة والشرف والثروة وكثرة الاتباع والانصار وحسن الحظ ونحو ذلك.

و (ثالثا) طرق اكتساب هذه الامور واحدة واحدة وأحسن الوسائل واسهلها في الحصول عليها. مثل ان يعرف ان الحكمة والمعرفة تحصل بالجد والتحصيل والاخلاص لله والتجرد عن مغريات الدنيا وان الصحة تحصل بالرياضة وتنظيم المأكولات وان الثروة تحصل بالزراعة او التجارة أو الصناعة ... وهكذا.

و (رابعا) الامور النافعة في تحصيل تلك الخيرات والمعينة لوسائلها كالسعي وانتهاز الفرص والتضحية بكثير من الملذات والصدق والامانة. وبعكسها الامور الضارة كالركون الى الراحة والكسل وايثار اللذة واللهو والبطالة ونحو ذلك.

و (خامسا) ما هو الافضل من الخيرات والانفع وبأي شيء تتحقق الافضية مثل ان الاعم الشامل أفضل مما هو دونه في الشمول والدائم خير من غير الدائم وما هو أكثر نفعاً أحسن مما هو اقل وما يستتبع نفعاً آخر انفع مما لا يستتبع ... وهكذا.

هذه جملة الانواع المتعلقة باصناف الخطابة الثلاثة وهناك أنواع أخرى مشتركة يطول الكلام عليها كأنواع ما يعد للاستدراجات وما يتعلق بإمكان الامور أضربنا عنها اختصاراً.

المبحث الثالث التوابع

. ١ .

تمهيد

تقدم ص ٣٧٢ معني العمود والاعوان وذكرنا هناك أقسام الاعوان من الشهادة والاستدرجات التي هي خارجة عن نفس العمود. وكل ذلك كان من اجزاء الخطابة. وهناك وراء اجزاء الخطاية أمور خارجة عنها مزينة لها وتابعة ومتممة لها باعتبار مالها من التأثير في تهيئة المستمعين لقبول قول الخطيب. وهي على الاجمال ترتبط كلها بنفس القول والخطابة. فلذلك تسمى (بالتوابع) وتسمى أيضا (التحسينات) و (التزيينات).

وهي ثلاثة أنواع :

(١) ما يتعلق بنفس الالفاظ

(٢) ما يتعلق بنظمها وترتيبها

(٣) ما يتعلق بالاخذ بالوجوه.

ونحن نشير الى هذه الاقسام ونوضحها على حسب هذا الترتيب فنقول :

. ٢ .

حال الالفاظ

والمراد منها ما يتعلق بهيئة اللفظ مفردا كان أو مركبا والتي ينبغي للخطيب ان يراعيها. وأهمها الامور الآتية :

١ . ان تكون الالفاظ مطابقة للقواعد النحوية والصرفية في لغة الخطيب فان اللحن والغلط يشوه الخطاب ويسقط أثره في نفوس المستمعين.

٢ . ان تكون الالفاظ من جهة معانيها صحيحة صادقة بأن لا تشتمل مثلا على المبالغات الظاهر عليها الكذب.

٣ . ألا تكون ركيكة الاسلوب ولا متكلفا بما على وجه تخرج عن المحاورة التي تصلح لمخاطبة العامة والجمهور بل ينبغي ان يكون أسلوبها معتدلا على نحو ترتفع به عن ركافة الاسلوب العامي ولا تبلغ درجة أسلوب محاورة الخاصة الذي لا ينتفع به الجمهور.

٤ . ان تكون وافية في معناها بلا زيادة وفضول ولا نقصان مخل.

٥ . ان تكون خالية من الحشو الذي يفكك نظام الجمل وارتباطها أو يوجب اغلاق الكلام وصعوبة فهمه.

٦ . ان يتجنب فيها الابهام والايهام واحتمال اكثر من معني وان كان ذلك مما قد يحسن في الكلام الشعري ويحسن من الكهان الذين يريدون ألا يظهر كذبهم في تنبؤاتهم. ولكنه لا يحسن ذلك من الخطيب الا اذا كان سياسيا حينما يقضي موقفه عليه الفرار من مسؤولية التصريح.

٧ . ان تكون معتدلة في الايجاز والاطناب لان الإيجاز قد يخل بالمعني والتطويل يورث الملل. والحالات تختلف في ذلك فقد يكون المستمعون كلهم أو اكثرهم على حال من الذكاء والمعرفة يحسن في

خطابهم الإيجاز وقد يكون المطلوب يستدعي التأكيد والتكرار والتهويل فيحسن التطويل حتي مع المستمعين الاذكياء. وعلي كل حال ينبغي بل يجب تجنب التكرار الذي لا فائدة فيه في جميع المواقع. وكذلك ايراد الالفاظ المترادفة لا يحسن الاكثار منه.

٨ . ان تكون خالية من الالفاظ الغريبة والوحشية وغير المتداولة ومن التعبيرات التي يسمئز منها المستمعون كالالفاظ الفحشية فلو اضطر الى التعبير عن معانيها فليستعمل بدلها الكنايات.

٩ . ان تكون مشتملة على المحسنات البديعية والاستعارات والمجازات والتشبيهات فان هذه كلها لها الاثر الكبير في طراوة الكلام وجاذبيته وحلاوته.

ولكن يجب أن يعلم ان الاستعارات والمحسنات ونحوها لا تخلو عن غرابة وبعد على فهم الناس فلا ينبغي الخروج بها عن حد الاعتدال وينبغي أن يراعي فيها الاقرب الى طبع العامة ويفضل منها ما هو مطبوع على المتصنع المتكلف به. ويحسن ان نشبهها بالغرباء في مجالس الاصدقاء فان حضورهم لا يخلو من فائدة ولكنهم لا بد ان يؤثروا ضيقا وانقباضا في نفوس الاصدقاء.

١٠ . ان تكون الجمل مزدوجة موزونة المقاطيع. ومعني الوزن هنا ليس الوزن المقصور به في الشعر بل معادلتها على الوجوه الآتية وهي على انحاء متفاوتة متصاعدة :

أ . ان تكون مقاطيع الجمل متقاربة في الطول والقصر وان كانت حروفها وكلماتها غير متساوية مثل قوله : «بكثر الصمت تكون الهيبة والنصفه يكثر المواصلون».

ب . ان يكون عدد كلمات المقاطيع متساوية نحو : «العلم وراثه كريمه والآداب حلال مجددة».

- ج . ان تكون الكلمات بالاضافة الى تساويها متشابهة وحروفها متعاقبة نحو : «أقوي ما يكون التصنع في اوائله واقوي ما يكون الطبع في أواخره».
- د . ان تكون المقاطيع مع ذلك في المد وعدمه متعاقبة نحو : «طلب العادة افضل الافكار وكسب الفضيلة انفع الاعمال» فالافكار تعادل الأعمال في المد.
- هـ . ان تكون الحروف الاخيرة من المقاطيع متشابهة كما لو كانت مسجعة نحو : «الصبر على الفقر قناعة والصبر على الذل صراعة».
- وأحسن الاوزان في الجمل ان تكون متعاقبة مثني أو ثلاث أما ما زاد على ذلك فلا يحسن كثيرا بل قد لا يستساع ويكون من التكلف الممقوت.

. ٣ .

نظم وترتيب الاقوال الخطابية

كل كلام يشتمل على ايضاح مطلوب خطابيا أو غير خطابي لا بد أن يتألف من جزئين اساسين هما الدعوي والدليل عليها. والنظم الطبيعي يقتضي تقديم الدعوي على الدليل وقد تقتضي مصلحة الاقناع العكس وهذا أمر يرجع تقديره الى نفس المتكلم.

اما الاقوال الخطابية فالمناسب لها على الاغلب بالاضافة الى ذينك الجزئين الاساسيين أن تشتمل على ثلاثة أمور أخرى : تصدير واقتصاص وخاتمة. ونحن نبينها بالاختصار :

الاول (التصدير). وهو ما يوضع امام الكلام ومقدمة له ليكون بمنزلة الاشارة والايذان بالغرض المقصود للخطيب والفائدة منه اعداد المستمعين وتهيئتهم الى التوجه نحو الغرض. وهو يشبه تنحنح المؤذن

قبل الشروع وترنم المغني في ابتداء الغناء. وكذلك كل امر ذي بال يراد منه لفت الانظار اليه ينبغي تصديره بشيء مؤذن به.

والاحسن في الخطابة ان يكون التصدير مشعرا بالمقصود وملوحا له لانه انما يؤتي به لفائدة تهيئة المستمعين لتقبل الغرض المقصود. ولاجل هذا يفتتح خطباء المنبر الحسيني خطاباتهم بالصلاة على الحسين عليه السلام والتظلم له. ويفتح الكتاب رسائلهم بالبسملة ونحوها وبالسلام والشوق الى المرسل اليه وبما قد يشعر بالمراد كما هو المؤلف عند اصحاب الرسائل في العصور المتقدمة.

ولكن ينبغي للخطيب أو الكاتب اذا رأى ان التصدير مما لا بد منه ان يلاحظ فيه أمرين :

١ . ألا يفتتح خطابه بما ينفر المخاطبين أو يثير سخطهم كأن يأتي مثلا بما يشعر بالتشاؤم في موضع التهئة والفرح والسرور أو ما يشعر بالسرور في موضع التعزية والحزن أو يعبر بما يشعر بتعاضمه على المخاطبين ونحو ذلك.

٢ . ان يحاول الاختصار جهد الامكان بشرط ان يورده بعبارة مفهومة متينة فان الاطالة في التصدير يضجر المخاطبين فينتقض عليه الغرض قبل الوصول الى مطلوبه الا اذا كان استدراجه لهم يتوقف على الاطالة كما لو أراد أن يذم خصما او فعلا او يثني على نفسه او رأيه.

وعلى كل حال ان التصدير بالكلام المكرر المؤلف أو الطالته بالكلام الفارغ من اشنع ما يصنعه بعض الخطباء والكتاب وهو على العجز اكثر منه دليلا على المقدرة كما ان الافضل في الاعتذار ان يترك التصدير اصلا. لانه قد يثير الظن بانه يريد التعلل والتهرب من الجواب والدفاع.

الثاني (الاقتصاص) وهو ما يذكر بيانا على التصديق بالمطلوب وشارحا له بقصة صغيرة تؤيده فان القصة من أروع ما يعين على الافناع

ويقرب الغرض الى الازهان وكأنها من أقوى الأدلة عليه لا سيما عند العامة. واصبحت القصة في العصور الاخيرة أدباً وفناً قائماً برأسه يستعين بها دعاة الافكار الحديثة لتلقين العامة واقناعهم وان كانت من صنع الخيال والسر ان في طبيعة الانسان شهوة الاستماع الى القصة فيلتذ بها. وذلك لاشباع غريزة حب الاطلاع أو لغير ذلك من غرائزه وقد يعتبرها شاهداً ودليلاً باعتبارها تجربة ناجحة.

ثم الخطيب أو الكاتب بعد الاقتصاص ينبغي ان يشرع في بيان ما يريد اقناع الجمهور به.

الثالث (الخاتمة) وهي ان يأتي بملخص ما سبق الكلام فيه وبما يؤذن بوداع المخاطبين من دعاء وتحية ونحوهما حسبما هو مألوف. ولا شك ان الخاتمة كالتصدير فيها تزيين للقول وتحسين له لا سيما في الرسائل والمكاتبات.

. ٤ .

الآخذ بالوجوه

المقصود بالآخذ بالوجوه تظاهر الخطيب بأمر معبرة عن حاله ومؤثرة في المستمع على وجه تكون خارجة عن ذات الخطيب وأحواله وخارجة عن نفس الفاظه وأحوالها وتكون بصناعة وحيلة. ولذلك يسمى هذا الامر نفاقاً ورياء وليس المقصود به أنه يجب ألا تكون له حقيقة كما قد تعطيه كلمة النفاق والرياء.

وهذا الامر مع فرضه من الامور الخارجة عن ذات الخطيب ولفظه فهو له تعلق بأحدهما فهو لذلك على نوعين :

١ . ما يتعلق بلفظه والمقصود به ما يخص هيئة اداء اللفظ وكيفية النطق به فان الخطيب الناجح من يستطيع ان يؤدي ألفاظه باصوات

ونبرات مناسبة للانفعال النفسي عنده أو الذي يريد ان يتظاهر به ومناسبة لما يريد ان يحدثه في نفوس المخاطبين من انفعالات وان يلقيها بنغمات مناسبة لمقصوده والمعني الذي يريد افهامه للمخاطبين : فيرفع صوته عند موضوع الشدة والغضب مثلا ويخفضه عند موضع اللين ويسرع به مرة ويتأني أخرى وبنغمة محزنة مرة ومفرحة أخرى ... وهكذا حسب الانفعالات النفسية وحسب المقاصد.

وقد قلنا سابقا في الاستدرجات ان هذه أمور ليس لها قواعد مضبوطة ثابتة بل هي تنشأ من موهبة يمنحها الله تعالى من يشاء من عباده تصقل بالمران والتجربة. وعلى كل حال ينبغي ان يكون الالقاء معبرا عما يجيش في نفس الخطيب من مشاعر وحالات نفسية أو يتكلفها ومعبرا عما يريد أن يحدثه في نفوس المخاطبين كما ينبغي ان يكون معبرا أيضا عن مقاصده واغراضه الكلامية فان جملة واحدة قد تلقي بلهجة استفهام وقد تلقي نفسها بلهجة خبر من دون احداث أي تغيير في نفس الالفاظ والفرق يحصل بالنعمة واللهجة.

وهذه القدرة على تأدية الكلام المعبر بلهجاته ونغماته ونبراته شرط اساس لنجاح الخطيب اذ بذلك يستطيع ان يمتزج بارواح المستمعين ويبادلهم العواطف ويجذبهم اليه. والقاء الكلام الجامد لا يثير انفعالاتهم ولا تتفتح له قلوبهم ولا عقولهم بل يكون على العكس مملا مزعجا.

٢ . ما يتعلق بالخطيب وهو ما يخص معرفته عند المستمعين وهيئته ومنظره الخارجي ليكون قوله مقبولا. وقد تقدم ذكر بعضه في الاستدرجات. وهو على وجهين قولي وفعلي :

أما القولي فمثل الشاء على أو على رأيه واطهار نقصان خصمه أو ما يذهب اليه وتقرير ما يقتضي اعتقاد الخير به والثقة بقوله.

واما الفعلي فمثل الصعود على مرتفع كالمُنير فان مشاهدة الخطيب لها اكبر الاثر في الاصغاء اليه وملاحقة تسلسل كلامه والانطباع بافكاره وانفعالاته النفسية. ومثل الظهور بمنظر جذاب ولباس مقبول لمثله فان لذلك أيضا أثره البالغ في نفوس المخاطبين. ومثل الاشارات باليد والعين والرأس وحركات البدن وتقاطيع الوجه وملامحه فان كل هذه تعبر عن الانفعالات والمقاصد اذا أحسن الخطيب اي يضعها في مواضعها. وهكذا كل فعل له تأثير على مشاعر السامعين على نحو ما أشرنا اليه في الاستدراجات.

والعوام أطوع الى الاستدراجات من نفس الكلام المعقول المنطقي ولهذا السبب تجد أن المتزهد المتكشف يسيطر على نفوسهم وان كان فاسد العقيدة أو غير مرضي القول او سيء التصرفات.

* * *

ثم انه ينبغي ان يجعل من باب الاخذ بالوجه الذي يستعين به الخطيب على التأثير هو (الشعر) فانه كما سيأتي أكد في التأثير على العواطف وامكن في القلوب. فلا ينبغي ان تفوت الخطيب الاستعانة بالشعر فيمزج به كلامه ويلطف به خطابه لا سيما الامثال والحكم منه ولا سيما ما كان مشهورا لشعراء معروفين.

وسيأتي في البحث الآتي الكلام عن صناعة الشعر.

الفصل الرابع

صناعة الشعر

تمهيد

ان الشعر صناعة لفظية تستعملها جميع الامم على اختلافها. والغرض الاصلي منه التأثير على النفوس لاثارة عواطفها : من سرور وابتهاج أو حزن وتأم أو اقدام وشجاعة أو غضب وحقد أو خوف وجبن أو تهويل أمر وتعظيمه أو تحقير شيء وتوهينه أو نحو ذلك من انفعالات النفس.

والركن المقوم للكلام الشعري المؤثر في انفعالات النفوس ومشاعرها أن يكون فيه تخييل وتصوير اذ للتخييل والتصوير الاثر الاول في ذلك كما سيأتي بيانه فلذلك قيل : ان قدماء المناطق من اليونانيين جعلوا المادة المقومة للشعر القضايا المتخيلات فقط ولم يعتبروا فيه وزنا ولا قافية.

أما العرب وتبعتهم أمم أخرى ارتبطت بهم كالفرس والترك فقد اعتبروا في الشعر الوزن المخصوص المعروف عند العروضيين واعتبروا أيضا القافية على ما هي معروفة في علم القافية وان اختلف هذه الامم في خصوصياتها. اما ما ليس له وزن وقافية فلا يسمونه شعرا وان اشتمل على القضايا المتخيلات.

ولكن الذي صرح به الشيخ الرئيس في منطق الشفا ان اليونانيين كالعرب كانوا يعتبرون الوزن في الشعر⁽¹⁾ حتى أنه ذكر اسماء الاوزان عندهم.

(1) منطق الشفاء : ج ٤ ص ٢٩.

وهكذا يجب ان يكون فإن اعظم الاثر في التخيل وانفعالات النفس لان فيه من النعمة والموسيقي ما يلهب الشعور ويحفزه وما قيمة الموسيقي الا بالتوقيع على وزن مخصوص منظم. بل القافية كالوزن في ذلك وان جاءت بعده في الدرجة.

ومن الواضح ان الشعر الموزون المقفي يفعل في النفوس ما لا يفعله الكلام المنثور سواء كان هذا الفرق بسبب العادة اذ الوزن صار مألوفاً عند العرب وشبههم وترى لديهم ذوق ثان غير طبيعي ؛ أم على الاصح كان بسبب تأثير النفس بالوزن والقافية بالغريزة كتأثيرها بالموسيقي المنظمة بلا فرق. والعادة ليس شأنها أن تخلق الغرائز والاذواق بل تقويها وتشحذها وتنميتها.

بل حتي الكلام المقفي والمزدوج المعادلة جملة بدون ان يكون له وزن شعري له وقع على النفوس ويهزها كما سبق الكلام عليه في توابع الخطابة نعم المبالغة في التسجيع الذي يبدو متكلفاً به على النحو الذي ألفتة القرون الاسلامية الاخيرة افقدت الكلام رونقه وتأثيره. وعلى هذا فالوزن والقافية يجب ان يعتبرا من اجزاء الشعر ومقوماته لامن محسناته وتوابعه ما دام المنطقي انما يهيمه من الشعر هو التخيل وكل ما كان أقوى تأثيراً وتصويراً كان أدخل في غرضه. ويصح على هذا ان يعد الوزن والقافية من قبيل (الاعوان) نظير التي ذكرناها في الخطابة. اما (العمود) فهو نفس القضايا المخيلات فكما تنقسم اجزاء الخطابة الى عمود وأعوان فكذلك الشعر.

نعم ان الكلام المنظوم المقفي اذا لم يشتمل على التصوير والتخيل لا يعد من الشعر عند المناطق فلا ينبغي أن يسمى المنظوم في المسائل العلمية أو التاريخية المجردة مثلاً شعراً وان كان شبيهاً به صورة. وقد يسمى شعراً عند العرب أو بالاصح عند المستعربين.

ومما ينبغي ان يعلم في هذا الصدد أنا عندما اعتبرنا الوزن والقافية فلا نقصد بذلك خصوص ما جرت عليه عادة العرب فيهما على ما هما مذكوران في علمي العروض والقافية بل كل ما له تفاعيل لها جرس وإيقاع في النفس ولو مثل «البنود» وما له قوافي مكررة مثل (الموشحات والرباعيات) فانه يدخل في عداد الشعر.

اما (الشعر المنثور) المصطلح عليه في هذا العصر فهو شعر أيضا ولكنه بالمعني المطلق الذي قيل عند انه مصطلح منطقة اليونان فقد فقد ركنا من اركانه وجزءاً من اجزائه. والانصاف ان اهمال الوزن والقافية يضعف القيمة الشعرية للكلام ويضعف أثره التخيلي في النفوس وان جاز اطلاق اسم الشعر عليه اذا كانت قضاياه تخيلية.

تعريف الشعر (١)

وعلى ما تقدم من اشرح ينبغي ان نعرف الشعر بما يأتي :
«انه كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية مقفاة».

وقنا : (متساوية) لان مجرد الوزن من دون تساويين الايات ومصارعها فيه لا يكون له ذلك التأثير اذ يفقد مزية النظام فيفقد تأثيره. فتكرار الوزن على تفعيلات متساوية هو الذي له الاثر في انفعال النفوس

فائدته

ان للشعر نفعا كبيرا في حياتنا الاجتماعية وذلك لاثارة النفوس عند الحاجة في هياجها لتحصيل كثير من المنافع في مقاصد الانسان فيما يتعلق بانفعالات النفوس واحساساتها في المسائل العامة : من دينية

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٦١.

أو سياسية أو اجتماعية أو في الامور الشخصية الفردية. ويمكن تلخيص أهم فوائده في الامور الآتية :

- ١ . اثارة حماس الجند في الحروب.
- ٢ . اثارة حماس الجماهير لعقيدة دينية او سياسية أو اثارة عواطفه لتوجيهه الى ثورة فكرية أو اقتصادية.
- ٣ . تأييد الزعماء بالمدح والثناء وتحقير الخصوم بالذم والهجاء.
- ٤ . هياج اللذة والطرب وبعث السرور والابتهاج لمحض الطرب والسرور كما في مجالس الغناء.
- ٥ . اهاجة الحزن والبكاء والتوجع والتألم كما في مجالس العزاء.
- ٦ . اهاجة الشوق الى الحبيب أو الشهوة الجنسية كالتشبيب والغزل.
- ٧ . الاعتاظ عن فعل المنكرات واخماد الشهوات أو تهديب النفس وترويضها على فعل الخيرات كالحكم والمواعظ والآداب.

السبب في تأثيره على النفوس :

وبعد معرفة تلك الفوائد يبقى أن نسأل عن شيئين : (الاول) عن السبب في تأثير الشعر على النفس لاثارة تلك الانفعالات. و (الثاني) بماذا يكون الشعر شعرا أي مخيلا؟
والجواب على السؤال الاول ان نقول :

ان الشعر قوامه التخيل والتخييل من البديهي انه من أهم الاسباب المؤثرة على النفوس لان التخيل اساسه التصوير والمحاكاة والتمثيل لما يراد من التعبير عن معني والتصوير له من الوقع في النفوس ما ليس لحكاية الواقع بأداء مناه مجردا عن تصويره فان الفرق عظيم بين مشاهدة الشيء في واقعه وبين مشاهدة تمثيله بالصورة أو بمحاكاته بشيء آخر يمثله. اذ التصوير والتمثيل يثير في النفس التعجب والتخييل

فتلتذ به وترتاح له وليس لواقع الحوادث المصورة والممثلة قبل تصويرها وتمثيلها ذلك الاثر من اللذة والارتياح لو شاهدها الانسان.

واعتبر ذلك فيمن يحاكون غيرهم في مشية أو قول أو انشاد أو حركة أو نحو ذلك فانه يثير اعجابنا ولذتنا أو ضحكنا مع انه لا يحصل ذلك الاثر النفسي ولا بعضه لو شاهدنا نفس المحكيين في واقعهم. وما سر ذلك الا التخيل والتصوير في المحاكاة.

وعلى هذا كلما كان التصوير دقيقا معبرا كان أبلغ أثرا في النفس. ومن هنا كانت السينما من اعظم المؤثرات على النفوس وهو سر نجاحها واقبال الجمهور عليها لدقة تعبيرها وبراعة تمثيلها عن دقائق الاشياء التي يراد حكايتها.

والخلاصة : ان تأثير الشعر في النفوس من هذا الباب لانه بتصويره يثير الاعجاب والاستغراب والتخيل فتلتذ به النفس وتتأثر به حسبما يقتضيه من التأثير. ولذا قالوا : ان الشاعر كالمصور الفنان الذي يرسم بريشته الصور المعبرة.

وحق ان نقول حينئذ : ان العر من الفنون الجميلة الغرض منه تصوير المعاني المراد التعبير عنها يكون مؤثرا في مشاعر الناس ولكنه تصوير بالالفاظ.

بماذا يكون الشعر شعرا

اذا عرفت ما تقدم فلنعد الى السؤال الثاني فنقول : بماذا يكون الشعر شعرا أي مخيلا؟

والجواب : ان التصوير في الشعر كما ألمعنا اليه في التمهيد يحصل بثلاثة اشياء :

١ . (الوزن) فان لكل وزن شأننا في التعبير عن حال من أحوال النفس

(١) راجع الجواهر النضيد : ص ٢٦٣.

ومحاكاته له ولهذا السبب يوجب انفعالا في النفس فمثلا بعض الاوزان يوجب الطيش والخفة وبعضها يقتضي الوقار والهدوء وبعضها يناسب الحزن والشجي وبعضها يناسب الفرح والسرور.

فالوزن على كل حال بحسب ما له من ايقاعات موسيقية يثير التخيل واللذة في النفوس. وهذا أمر غريزي في الانسان. واذا ادي الوزن بلحن ونغمة تناسبه مع صوت جميل كان أكثر ايقاعا وأشد تأثيرا في النفس لا سيما ان لكل نغمة صوتية ايضا تعبيرا عن حال: فالنغمة الغليظة مثلا تعبر عن الغضب والنغمة الرقيقة عن السرور وهيجان الشوق والنغمة الشجية عن الحزن. فاذا انضمت النغمة الى الوزن تضاعف أثر الشعر في التخيل ولذلك تجد الاختلاف الكثير في تأثير الشعر باختلاف انشاده بلحن وبغير لحن وباختلاف طرق الالحان وطريق الانشاد حتي قد يبلغ الى درجة النشوة والطرب فيثير عاطفة عنيفة عاصفة.

٢ . المسموع من القول يعني الالفاظ نفسها فان لكل حرف أيضا نغمة وتعبيرا عن حال كما ان تراكيبيها لها ذلك الاختلاف في التعبير عن أحوال النفس والاختلاف في التأثير فيها فهناك مثلا ألفاظ عذبة رقيقة وألفاظ غليظة ثقيلة على السمع وألفاظ متوسطة. ثم ان اللفظ المسموع ايضا تأثيرا في التخيل اما من جهة جوهره كأن يكون فصيحاً جزلاً أو من جهة حيلة بتركيبه كما في أنواع البديع المذكورة في علمه وكالتشبيه والاستعارة والتورية ونحوها المذكورة في علم البيان.

٣ . نفس الكلام المخيل أي معاني الكلام المفيدة للتخيل وهي القضايا المخيلات التي هي العمدة في قوام الشعر ومادته التي يتألف منها.

واذا اجتمعت هذه العناصر الثلاثة كان الشعر كاملاً وحق أن يسمى (الشعر التام). وبها يتفاضل الشعراء وتسمو قيمته الى أعلي المراتب أو

تَهبط الى الحضيض. وبها تختلف رتب الشعراء وتعلو وتنزل درجاتهم : فشاعر يجري ولا يجري معه فيستطيع ان يتصرف في النفوس حتي يكاد تكون له منزلة الانبياء من ناحية التأثير على الجماهير وشاعر لا يستحق الا ان تصفعه وتحقره حتي يكاد يكون اضحوكة للمستهزئين وبينهما درجات لا تحصى.

أكذبه أعذبه

من المشهورات عند شعراء اللغة العربية فولهم : «الشعر اكذبه اعذبه» وقد استخف بعض الادباء المحدثين ^(١) بهذا القول ذهابا الى ان الكذب من اقبح الاشياء فكيف يكون مستملا مضافا الى ان القيمة للشعر انما هي بالتصوير المؤثر فاذا كان كاذبا فليس في الكذب تصوير لواقع الشيء.

وهذا النقد حق لو كان المراد من الشعر الكاذب مجرد الاخبار عن الواقع كذبا. غير ان مثل هذا الاخبار كما تقدم ليس من الشعر في شيء وان كان صادقا. وانما الشعر بالتصوير والتخييل. ولكن يجب ان نفهم أن تصوير الواقع تارة يكون بما له من الحقيقة الواقعة بلا تحوير ولا اضافة شيء لعي صورته ولا مبالغة فيه او حيلة في تمثيله. ومثل هذا يكون ضعيف التأثير على النفس ولا يوجب الالتذاذ المطلوب.

وتارة أخرى يكون بصورة تخيلية على ما نوضحه فيما بعد بأن تكون كالرئوس التي تصنع للصورة الفوتوغرافية اما بتحسين أو بتقبيح مع ان الواقع من ملامح ذي الصورة محفوظ فيها أو كالصورة الكاريكاتورية التي تحكي صورة الشخص بملامحه المميزة له مع ما يفيض عليها المصور من خياله من تحريفات للتعبير عن بعض اخلاقه أو حالاته أو افكاره أو نحو ذلك.

(١) لم نقف عليه.

فهذا التعبير أو التصوير من جهة صادق ومن جهة أخرى كاذب ولكنه في عين كونه كاذبا هو صادق. وهذا من العجيب. ولكن معناه ان المراد الجدي أي المقصود بيانه واقعا وجداً من هذا التخيل صادق في حين ان نفس التخيل الذي ينبغي ان نسميه المراد الاستعمالي كاذب.

وليتضح لك هذا المعني تأمل نظيره في تصوير الصورة الكاريكاتورية فان المصور قد يضيف على الصورة ما يدل على الغضب أو الكبرياء من ملامح تخيلها المصور وليست هي حقيقة لصاحب الصورة بالشكل الذي تخيله المصور وهي مراد استعمالي كاذب. أما المراد الجدي وهو بيان أن الشخص غضوب أو متكبر فان التعبير عنه يكون صادقا لو كان الشخص واقعا كذلك أي غضوبا أو متكبرا. فاذن انما التخيل الكاذب وقع في المراد الاستعمالي لا الجدي.

وكذلك نقول في الشعر ولا سيما ان أكثر ما يأتي فيه التخيل بالمبالغات كالمبالغة بالمدح أو الذم أو التحسين أو التقييح والمبالغة ليست كاذبا في المراد الجدي اذا كان واقعه كذلك ولكنها كاذبة في المراد الاستعمالي. وليس هذا من الكذب القبيح المذموم ما دام هو ليس مرادا جدياً يراد الاخبار عنه حقيقة.

مثلا قد يشبه الشعراء الخصر الدقيق بالشعرة الدقيقة فهذا تصوير لدقة الخصر. فان أريد به الاخبار حقيقة وجداً عن ان الخصر دقيق كالشعرة أي أن المراد الجدي هو ذلك فهو كذب باطل وسخيف وليس فيه أي تأثير على النفس ولا تخيل فلا يعد شعرا. ولكن في الحقيقة ان المراد الجدي منه اعطاء صورة للخصر الدقيق لبيان أن حسنه في دقته يتجاوز الحد المألوف في الناس وانما يكون هذا كاذبا إذا كان الخصر غير دقيق لان الواقع يخالف المراد الجدي. اما المراد الاستعمالي وهو التشبيه بالشعرة فهو كاذب ولا ضير فيه ولا قبح ما دام المراد به التوصل الى التعبير عن ذلك المراد الجدي بهذه الصورة الخيالية.

وبمثل هذا يكون التعبير تخييلا مستغربا وصورة خيالية قد تشبه المحال فتجلب الانتباه وتثير الانفعال لغرابتها.

وكلما كانت الصورة الخيالية غريبة بعيدة تكون أكثر أثرا في التذاذ النفس واعجابها. ولذا نقول ان الشعر كلما كان مغرقا في الكذب في المراد الاستعمالي بذلك المعني من الكذب كان أكثر عدوية وهذا معني (اكذبه اعذبه) لا كما ظنه بعض من لا قدم لا ثابتة في المعرفة. على ان التخيل وان كان كاذبا حقيقة أي في مراده الجدي أيضا فانه يأخذ أثره من النفس كما سنوضحه في البحث الآتي :

القضايا المخيلات وتأثيرها

ونزيد على ما تقدم فنقول :

ان المخيلات ليس تأثيرها في النفس من أجل انها تتضمن حقيقة يعتقد بها بل حتي لو علم بكذبها فان لها ذلك التأثير المنتظر منها لانه ما دام ان القصد منا هو التأثير على النفوس في احساساتها وانفعالاتها فلا يهم ألا تكون صادقة اذ ليس الغرض منها الاعتقاد والتصديق بها.

والجمهور والنفوس غير المهذبة تتأثر بالمخيلات أكثر من تأثرها بالحقائق العلمية لان الجمهور أو الفرد غير المهذب عاطفي أكثر من أن يكون متبصرا وهو اطوع للتخييل من الاقتناع.

الا تري ان الكلام المخيل الشعري قد يجب أمرا مبغوضا للنفس وقد يبغض شيئا محبوبا لها. واعتبر ذلك في اشمزاز بعض الناس من أكلة لذيدة قد أقبل على أكلها فليل له : انه وقع فيها بعض ما تعافه النفس كالخنفساء مثلا أو شبهت له ببعض المهووعات. فان الخيال حينئذ قد يتمكن منه فيعافها حتي له علم بكذب ما قيل.

ولا تنس القصة المشهورة لملك الحيرة النعمان بن المنذر مع نديمه

الربيع وقد كان يأكل معه فجاءه لبيد الشاعر وهو غلام مع قومه للانتقام من الربيع في قصة مشهورة في مجامع الامثال فقال لبيد مخاطبا للنعمان :

مهلا أبيت اللعن لا تأكل معه ان اسسته من برص ملمعه
وانه يدخل فيها اصبعه يدخلها حتي يوارى اشجعه
فرغ النعمان يده من الطعام وتنكر لنديمه هذا وأبي ان يستكشف صدق هذا القول فيه بالرغم على الحاحه وقال له ما ذهب مثلا من أبيات :

قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من قول اذا قيلاً^(١)

واعتبر ذلك أيضا في تصوير الانسان بهذه الصورة اللفظية البشعة (أوله نطفة مدرة وآخره جيفة قدرة). وهو ما بين ذلك يحمل العذرة). فان هذه صورة حقيقية للانسان ولكنها ليست كل ما له من صور وللنفس على كل حال محاسنها التي ينبغي ان يعجب بها لا سيما من صاحبها واعجاب المرء بنفسه وحبها لها أساس حياته كلها. ولكن مثل ذلك التصوير البشع يأخذ من النفس أثره من التنفر والاشمئزاز حتي لو كان أبعد شيء في التأثير في التصديق والاعتقاد بحقارة النفس. وسبب هذا التأثير النفسي هو التخيل الذي قد يقلع المتكبر عن غطرسته ويخفف من اعجابه بنفسه. وهذا هو المقصود من مثل هذه الكلمة.

واعتبر أيضا بالشعر العربي فكم رفع وضيعا أو وضع رفيعا وكم اثار الحروب واورى الاحقاد. وكم قرب بين المتباعدين وأخي بين المتعادين. ورب بيت صارسبة لعشيرة وآخر صار مفخرة لقوم. على ان كل ذلك لم يغير واقعا ولا اعتقادا. ومرد ذلك كله الى الانفعالات النفسية وحدها وقد قلنا إنها اعظم تأثيراً على الجمهور الذي هو عاطفي بطبعه وعلى

(١) راجع مجمع الأمثال للميداني : ج ٢ ص ٤٩.

الافراد غير المهذبة التي تتغلب عليها العاطفة أكثر من التبصر.

والخلاصة : ان التصوير والتخييل مؤثر في النفس وان كان كاذبا بل وقد سبق كلما كانت الصورة أبعد واغرب كانت ابلغ أثرا في اعجاب النفس والتذاذها. وأحسن مثال لذلك قصص الف ليلة وليلة وكليلة ودمنة والقصص في الادب الحديث.

والسبب الحقيقي لانفعال النفس بالقضايا المخيلات الاستغراب الذي يحصل لها بتخييلها على ما أشرنا اليه فيما تقدم.

ألا تري ان المضحكات والنوادر عند أول سماعها تأخذ اثرها في النفس من ناحية اللذة والانبساط أكثر مما لو تكررت وألفت الآذان سماعها. بل قد تفقد مزيتها وتصبح تافهة باهتة لا تهتز النفس لها. بل قد يؤثر تكرارها الملل والاشمئزاز.

واذا قيل في بعض الشعر انه «هو المسك ما كررته يتضوع» فهو من مبالغات الشعراء. واذا صح ذلك فيمكن ذلك لاحد وجهين : (الاول) ان يكون فيه من المزايا والنكات ما لا يتضح لأول مرة أولا يتمثل للنفس جيدا فاذا تكررت قراءته استمرى أكثر وانكشفت مزاياه بصورة أجلي فتتجدد قيمته بنظر المستمع. (الثاني) ان عذوبة اللفظ وجزالته لا تفقد مزيتها بالتكرار وليست كالتخييل.

هل هناك قاعده للقضايا المخيلات؟

قد تقدم ان قوام الشعر بثلاثة أمور : الوزن والألفاظ والمعاني المخيلة فلا بد لمن يريد أن يقن صناعة الشعر من الرجوع الى القواعد التي تضبط هذه الامور فنقول :
أما (الوزن والألفاظ) فلها قواعد مضبوطة في فنون معروفة يمكن الرجوع اليها وليس في علم المنطق موضع ذكرها لان المنطق انما يهتم النظر في الشعر من ناحية تخيلية فقط.

واما (الوزن) من ناحية ماهيته فانما يبحث عنه في علم الموسيقى. ومن ناحية استعماله
وكيفيته فيبحث عنه في علم العروض.

واما (الالفاظ) فيهي من شأن علوم اللغة وعلوم البلاغة والبديع.
وعلى هذا فلا بد للشاعر من معرفة كافية بهذه الفنون اما بالسليقة أو بالتعلم والممارسة
مع ذوق يستطيع به ان يدرك جزالة اللفظ وفصاحته ويفرق بين الالفاظ من ناحية عدوبتها
وسلاستها. والناس تتفاوت تفاوتا عظيما في أذواقها وان كان لكل امة ولكل أهل لغة ذوق
عام مشترك. وللممارسة وقراءة الشعر الكثير الاثر الكبير في تنمية الذوق وصقله.

أما (القضايا المخيلات) فليس لها قاعدة مضبوطة يمكن تحريرها والرجوع اليها لانها
ليست من قبيل القضايا المشهورات والمظنونات يمكن حصرها وبيان أنواعها اذ القضايا
المخيلات كما سبق كلما كانت بعيدة نادرة وغريبة مستبعدة كانت أكثر تأثيرا في التخيل
والتذ اذ النفس. وقد سبق أيضا بيان السبب الحقيقي في انفعال النفس بهذه القضايا.
وعليه فالقضايا المخيلات لايمكن حصرها في قواعد مضبوطة بل «الشعراء في كل وادٍ
يهيمون». وليس لهم طريق واحد مستقيم معلوم.

من اين تتولد ملكه الشعر؟

لا يزال غير واضح لنا سر ندرة الشعراء الحقيقيين في كل امة. بل لا تجد من كل امة
من تحصل له قوة الشعر في رتبة عالية فينبغ فيه ويتمكن من الابداع والاختراع الا النادر
القليل وفي فترات متباعدة قد تبلغ القرون.
ومن العجيب أن هذه الملكة على ما بها من اختلاف في الشعراء قوة وضعفا لا تتولد
في أكثر الناس وان شاركوا الشعراء في تذوق الشعر وممارسته وتعلمه.
وكل ما نعلمه عن هذه الملكة أنها موهبة ربانية كسائر مواهبه تعالي

التي يختص بها بعض عباده كموهبة حسن البيان أو الخطابة أو التصوير أو التمثيل ... وما إلى ذلك مما يتعلق بالفنون الجميلة وغيرها.

ومن أجل هذا الاختصاص الرباني اعتبر الشعراء نوابغ البشر. وقد وجدنا العرب كيف كانت تعتز بشعرائها فاذا نبغ في قبيلة شاعر أقاموا له الاحتفالات وتهنئها به القبائل الاخرى. ولو كان يتمكن أكثر الناس من ان يكونوا شعراء لما صحت منهم هذه العناية بشاعرهم ولم عدّوه نبوغا.

غير أن هذه الموهبة كسائر المواهب الاخرى تبدأ في تكوينها في النفس كالبذرة لا يحس بها حتي صاحبها فاذا اكتشفها صاحبها من نفسه صدفة وسقاها بالتعليم والتمرين تنمو وتستمر في النمو حتي قد تصبح شجرة باسقة تؤتي اكلها كل حين. ولكن اكتشاف الموهبة ليس بالامر الهين وقد يكتشفها الغير العارف قبل صاحبها نفسه. وقد تذوي وتموت المواهب في كثير من النفوس اذا أهملت في السن المنكر لصاحبها.

صله الشعر بالعقل الباطن :

والحق أن الشاعر البارع كالخطيب البارع يستمد في ابداعه من عقله الباطن اللاشعوري فيتدفق الشعر على لسانه كالالهام من حيث يدري ولا يدري على اختلاف عظيم للشعراء والخطباء في هذه الناحية.

وليس الشعر والخطابة كسائر الصناعات الاخرى التي يبدع فيها الصانع عن روية وتأمل دائما. والى هذا أشار صحار العبدى لما سأله معاوية : ما هذه البلاغة فيكم؟ فقال : «شيء يختلج في صدورنا فتقذفه ألسنتنا كما يقذف البحر الدرر»^(١) وهذه لفظة بارعة من هذا الاعرابي ادركها بفطرته وصورها على طبع سجيته.

ومن أجل ما قلناه من استمداد الشاعر من منطقة اللاشعور تجده

(١) راجع العقد الفريد : ج ٤ ص ٣٣ ، وفيه بدل «الدرر» : الزبد.

قد لا يواتيه الشعر وهو في أشد ما يكون من يقظته الفكرية ورغبته الملحة في انشائه. قال الفرزدق : «قد يأتي على الحين وقلع ضرس عندي اهون من قول بيت شعر»^(١).

وبالعكس قد يفيض الشعر ويتدفق على لسان الشاعر من غير سابق تهيؤ فكري والشعراء وحدهم يعرفون مدي صحة هذه الحقيقة من أنفسهم.

واحسب انه من أجل هذا زعم العرب أو شعراؤهم خاصة دن لكل شاعر شيطانا أو جنيا يلقي عليه الشعر. والغريب أن بعضهم تخيله شخصا يمثل له وأسماء باسم مخصوص. وكل ذلك لانهم رأوا من انفسهم ان الشعر يواتيهم على الاكثر من وراء منطقة الشعور وعجزوا عن تفسيره بغير الشيطان والجن.

وعلى كل حال فان قوة الشعر اذا كانت موجودة في نفس الفرد لا تخرج كما تقدم من حد القوة الى حد الفعلية اعتبارا من دون سابق تمرين وممارسة للشعر بحفظ وتفهم ومحاولة نظمه مرة بعد أخرى. وقد أوصي بعض الشعراء ناشئا ليتعلم الشعر ان يحفظ قسما كبيرا من المختار منه ثم يتناسره مدة طويلة ثم يخرج الى الحدائق الغناء ليستلهمه وكذلك فعل ذلك الناشيء فصار شاعرا كبيرا.

ان الامر بحفظه وتناسيه فلسفة عميقة في العقل الباطن توصل اليها ذلك الشاعر بفطرته وتجربته : ان هذا هو شحن القوة للعقل الباطن لتهيئته لالهام الشعور في ساعة الانسراح والانطلاق التي هي إحدى ساعات تيقظ العقل الباطن وانفتاح المجري النفسي بين منطقتي اللاشعور والشعور أو بالاصح احدي ساعات اتحاد المنطقتين. بل هي من أفضل تلك الساعات. وما أعز انفتاح هذا المجري على الانسان الا على من خلق ملهما فيؤاتيه بلا اختيار.

(١) راجع العقد الفريد الجزء ٣ ص ٤٢١.

الفصل الخامس

صناعة المغالطة

وفيها ثلاثة مباحث :

المقدمات

واجزاء الصناعة الذاتية

واجزاء الصناعة العرضية.

المبحث الاول المقدمات

. ١ .

معني المغالطة وبماذا تتحقق

كل قياس (١) نتيجته تكون نقضا لوضع من الاوضاع يسمى باصطلاح المنطقيين (تبكيئا)^(*) باعتبار انه تبكييت لصاحب ذلك الوضع. فاذا كانت مواده من اليقينييات قيل له (تبكييت برهاني). واذا كانت من المشهورات والمسلمات قيل له (تبكييت جدلي). واذا لم تكن مواده من اليقينييات ولا من المشهورات والمسلمات أو كانت منها ولكن لم تكن صورة القياس صحيحة على حسب قوانينه فلا بد أن يكون القياس حينئذ شبيها بالحق واليقين أو شبيها بالمشهور مادة أو هيئة فيلتبس أمره لعي المخاطب ويروج عليه ويكون عنده في معرض التسليم لقصور فيه أو غفلة والا فلا يستحق ان يسمى قياسا.

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٣١.

(*) التبكييت لغة : التعنيف والتقريع اما بالسوط او السيف. ويستعمل في التعنيف بالكلام مجازاً.

وعلى هذا فهو ان ^(١) كان شبيها بالبرهان سمي (سفسطائيا) وصناعته (سفسطة).
وان كان شبيها بالجدل سمي (مشاغيبا) وصناعته (مشاغبة).
وسبب كل من السفسطة والمشاغبة لا يخلو عن أحد شيئين : إما الغلط حقيقة من
القياس وإما تعمد تغليط الغير وإيقاعه في الغلط مع انتباهه الى الغلط. وعلى كل منهما يقال
له ^(٢) (مغالط) وقياسه (مغالطة) باعتبار أنه في كلا الحالين يكون ناقضا لوضع ما.
وعلى هذا ف (المغالطة) التي نعنيها هنا تشمل القسمين : الغلط وتعمد التغليط. ومن
أجل ذلك الاعتبار (أي اعتبار نقضه لوضع ما) قيل له (تبكيث مغالطي) وان كان في
الحقيقة تضليلا لا تبكيثا كما قد يقال له بحسب غرض آخر (امتحان او عناد) كما سيأتي.

واعلم ان سبب وقوع تلك المواد في القياس الذي يصح جعله قياسا هو رواجها على
العقول. وسبب الرواج مشابقتها للحق أو المشهور. ولا تروج على العقول فيشتبه عليها الحال
لو لا قلة التمييز وضعف الانتباه فيخلط الذهن بين المتشابهين ويجعل الحكم الخاص باحدهما
للآخر من غير أن يشعر بذلك سواء كان قلة التمييز والخلط من قبل نفس القياس أو من
قبل المخاطب اذ يروج عليه ذلك.
وهذا نظير ما لو وضع الحاسب أحد العددين مكان الآخر لمشابهة بينهما فيشتبه عليه
فيقع له الغلط في الحساب بجمع أو طرح أو نحوهما.
مثلا لو أن احدا تمثل في ذهنه معني من معاني المشترك في موضع معني آخر له وهو
غافل عن استعماله في المعني الآخر فلا محالة يعطي للمعني الذي تمثله الحكم المختص بذلك
المعني الآخر فيغلط وقد يتعمد ذلك ليقوع بالغلط غيره من قليلي التمييز.

(١) راجع شرح الشمسية : ص ١٧٠.

(٢) راجع شرح الشمسية : ص ١٦٩.

والخلاصة : انه لولا قلة التمييز وضعف الانتباه والقصور الذهني لما تحققت مغالطة ولما تمت لها صناعة.

ومن سوء الحظ ان البشر مرتكس الى قمة رأسه بالمغالطات والخلافات بسبب القصور الذهني العام الذي لا يكاد يحلو منه انسان ولو قليلا الا من خصه الله تعالى برحمته من عباده الصالحين الذين هم في الناس كالنقطة في البحر الخضم. (ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات).

. ٢ .

اغراض المغالطة (١)

و (المغالطة) بمعنى تعمد تغليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة محمودة مثل اختباره وامتحان معرفته فتسمي (امتحانا) أو مدافعته وتعجيزه اذا كان مبطلا مصرا على باطله فتسمي (عنادا)^(٢).

وقد تقع عن غرض فاسد مثل الرياء بالعلم وللمعرفة والتظاهر في حبهما ومثل طلب التفوق على غيره.

والذي يدفع الانسان الى هذا الرياء وطلب التفوق شعوره بالنقص من الناحية العلمية فيريد في دخيلة نفسه أن يعوض عن هذا النقص. واذ يعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعلم والمعرفة الحقيقية يلتجئ الى التظاهر بما يسد نقصه بزعمه. وهو في هذا يشبه من يريد أن يستر نقصه في منزلته الاجتماعية بطريق التكبر والتعاضم أو يستر نقصه في عيوبه الاخلاقية بالطعن في الناس وغيبتهم.

(١) راجع شرح المنظومة : ص ١٠٤ .

(٢) أو حفظ محترم من نفس أو عرض أو مال ، فيسمى تقية ، كما يأتي مثاله في الممارسة ، وغير ذلك من الأغراض المحمودة.

ولذلك يلتجئ هذا الانسان الذي فيه مركب النقص الى أن يلتمس طرق الحيل والمغالطات عند مواجهة أهل العلم ليظهر أمام الناس بمظهر العالم القدير فيجهد نفسه في تحصيل أصول المغالطة وقواعدها لتكون له ملكة ذلك والقدرة على المصاولة الخادعة. ولم يدر هذا المسكين أن الالتجاء الى الرياء والتظاهر كالاتجاء الى التكبر ونقد الناس تعبير صارخ عن نقصه الكامن في الوقت الذي يريد فيه خداعا لنفسه ان يستتر على نقصه ويظهر بالكمال.

أعاذنا الله تعالى من الاباطيل والاحابيل وهدانا الصراط المستقيم.

. ٣ .

فائدة هذه الصناعة

ومع كل ما قلناه فان لصناعة المغالطة فائدة لا يستهان بها لدى أهل العلم وذلك من ناحيتين :

- ١ . انه بما قد يتمكن الباحث من النجاة من الوقوع في الغلط ويحفظ نفسه من الباطل لانه اذا عرف مواقع المغالطة ومدخلها يعرف الطريق الى الهرب من الغلط والاشتباه.
 - ٢ . انه بما قد يتمكن من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم. وعلى هذا ففائدة الباحث من تعلم صناعة المغالطة كفائدة الطبيب في تعلمه للسموم وخواصها فانه يتمكن بذلك من الاحتراز منها ويستطيع أن يأمر غيره بالاحتراز ويداوي من يتناولها.
- ثم لهذه الصناعة فائدة أخرى وهي أن يقدر بما على مغالطة المغالط ومقابلة المغالطين المشعوذين بمثل طريقتهم كما قيل في المثل المشهور : «ان الحديد بالحديد يفلح»^(*).

(*) الفلح بفتح الحاء : الشق ومنه الفلاح للحراث الذي يشق الارض.

وقد سبق أن قلنا ان البشر مرتكس الى قمة رأسه بالمغالطات والخلافات فما أحوج طالب الحق السابح في بحر المعارف الى أن يزيح عنه الزبد الطافح على الماء من رواسب غلطات الماضين بمعرفة ما يصطنعه المغالطون من أوهام.

ولكن ذوي الطباع السليمة والآراء المستقيمة في غني عن معرفة مواضع الغلط بتعلم القوانين والاصول في هذه الصناعة فان لهم بمواهبهم الشخصية الكفاية وان كان لا تخلو هذه الصناعة من زيادة بصيرة لهم.

. ٤ .

موضوع هذه الصناعة وموادها

ليس موضوع هذه الصناعة محدودا بشيء خاص بل تناول كل ما تتعلق به صناعة البرهان والجدل : فموضوعاتها بازاء موضوعاتها ومسائلها بازاء مسائلها بل ان مبادئها بازاء مبادئها أي ان مبادئها مشابهة لمبادئها.

غير أن هاتين الصناعتين حقيقتان وهذه صورية ظاهرية لان المشابهة بحسب الرواج والظاهر كما قلنا سابقا من جهة ضعف قوة التمييز والقصور الذهني.

ومواد^(١) هذه الصناعة هي المشبهات والوهميات على ما بيناه في مقدمة الصناعات. والوهميات من وجه داخلية في المشبهات باعتبار التوهم فيها أن المعقولات لها حكم المحسوسات.

(١) كان اللازم أن يقول : ومبادئ هذه الصناعة ... لأن المواد وهي القضايا التي تتألف منها المغالطة أعم مما ذكر ومما ليس كذلك ، ولكن استنتج من قياس تالف منها. فتذكر ما مر في ص ٣٩٢ من الفرق بين المبادئ والمواد.

. ٥ .

اجزاء هذه الصناعة

ولهذه الصناعة جزوان كالجزيين في صناعة الخطابة : (احدهما) كالعمود في الخطابة وهي القضايا التي بذاتها تقتضي المغالطة وهي نفس التبكيث ولنسمها : (اجزاء الصناعة الذاتية).

(ثانيهما) كالأعوان في الخطابة وهي ما تقتضي المغالطة بالعرض وهي الامور الخارجة عن التبكيث كالتشنيح على المخاطب وتشويش افكاره باخجاله والاستهزاء به ونحو ذلك مما سيأتي. ولنسمها : (اجزاء الصناعة العرضية).

وقد عقدنا المبحث الثاني الآتي في الاجزاء الذاتية والمبحث الثالث في الاجزاء العرضية :

* * *

المبحث الثاني

اجزاء الصناعة الذاتية^(١)

تمهيد

إعلم ان الغلط الواقع في نفس التبيكيت وهو القياسي المغالطي اما ان يقع من جهة مادته وهي نفس المقدمات أو من جهة صورته وهي التأليف بينها أو من الجهتين معا. ثم ان هناك غلطا يقع في القضايا وان لم تؤلف قياسا.

ثم الغلط الواقع في مادة القياس على ثلاثة أنواع :

١ . من جهة كذبها نفسها وقد ألبست بالصادقة أو شناعتها في نفسها وقد التبست بالمشهورة.

٢ . من جهة انها ليست غير النتيجة واقعا مع توهم أنها غيرها فتكون مصادرة على المطلوب.

٣ . من جهة انها ليست اعرف من النتيجة مع ظن انها أعرف.

ثم ان النوع الاول (وهو الكذب أو الشناعة والالتباس بالصادقة

(١) راجع شرح المطالع : ص ٣٣٦.

أو المشهورة) أهم الانواع وأكثر ما تقع المغالطات من جهة. وهو تارة يكون من جهة اللفظ وأخري من جهة المعني.

فهذه جملة أنواع الغلط.

ثم يمكن ارجاع الانواع الاخري حتي الغلط من جهة صورة القياس الى الغلط من جهة المعني. فتقسم أنواع المغالطات الى قسمين رئيسين :

١ . المغالطات اللفظية

٢ . المغالطات المعنوية

(فنعقدها في بحثين)

. ١ .

المغالطات اللفظية^(١)

ان الغلط من جهة لفظية اما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب :

(الاول) ما في اللفظ المفرد. وهو على ثلاثة أنواع :

١ . ما يكون في جوهر اللفظ من جهة اشتراكه بين أكثر من معني. ويسمي (اشتراك الاسم).

٢ . ما يكون في حال اللفظ وهيئته في نفسه. وذلك للاشتباه بسبب اتحاد شكله.

٣ . ما يكون في حال اللفظ وهيئته ولكن بسبب أمور خارجة عنه عارضة عليه. وذلك للاشتباه بسبب اختلاف الاعراب والاعجام.

(الثاني) ما في اللفظ المركب. وهو على ثلاثة أنواع أيضا :

١ . ما يكون نفس التركيب يقتضي المغالطة. ويسمي (الممارسة).

(١) راجع شرح المنظومة : ص ١١٦ ، وشرح المطالع : ص ٣٣٦ ، والجوهر النضيد : ص ٢٣٤ ، والإشارات وشرحه : ص ٣١٦ .

٢ . ما يكون توهم وجود التركيب يقتضيها. وذلك بأن يكون التركيب معدوما فيتوهم أنه موجود. ويسمي (تركيب المفصل).

٣ . ما يكون توهم عدمه يقتضيها. وذلك بان يكون التركيب موجودا فيتوهم انه معدوم. ويسمي (تفصيل المركب).

فالمغالطات اللفظية اذن تنحصر في ستة أنواع. فلنشر اليها بالترتيب المتقدم :

١ . المغالطة باشتراك الاسم

ليس المراد بالاشتراك هنا الاشتراك اللفظي المتقدم معناه في الجزء الاول بل المراد منه ان يكون اللفظ صالحا للدلالة على أكثر من معني واحد بأي نحو من انحاء الدلالة سواء كانت بسبب الاشتراك اللفظي أو النقل او المجاز أو الاستعارة أو التشبيه أو التشابه أو الاطلاق والتقييد أو نحو ذلك.

وأكثر اشتباه الناس وغلطهم ومغالطاتهم وخلافاتهم من أقدم العصور يرجع الى هذه الناحية اللفظية حتي انه نقل عن افلاطون الحكيم انه وضع كتابا في خصوص صناعة المغالطة دون باقي اجزاء المنطق وحصرها في هذا القسم من المغالطات اللفظية واغفل باقي الاقسام^(١).

ومن أجل هذا كان أزم شيء للباحثين أن يوضحوا ويحددوا التعبير باللفظ عن مقاصدهم قبل كل بحث حتي لا يلقي الكلام على عواهنه^(٢). فان كل لفظ اطاره الذهني الخاص به الذي قد يختلف باختلاف العصور أو البيئات أو العلوم والفنون بل الاشخاص.

(١) لم نقف عليه مأخذه.

(٢) يقال : «رمى الكلام على عواهنه» أي : تكلم بما حضره ولم يبال أصاب أم أخطأ.

ويطول علينا ذكر الامثلة لهذا القسم. وحسبك كلمة الوجود والماهية في علم الفلسفة (١) وكلمة الحسن والقبح والرؤية في علم الكلام وكلمة الحرية والوطن في الاجتماعيات ... وهكذا. ونستطيع ان نلتقط من كل علم وفن أمثلة كثيرة لذلك.

٢ . المغالطة في هيئته اللفظ الذاتية

وهي فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه من جهة تصريفه أو من جهة تذكيره وتأنيثه أو كونه اسم فاعل أو اسم مفعول. ولعدم تمييز احدهما عن الآخر يقع الاشتباه والغلط فيوضع حكم أحدهما للآخر. مثل لفظ (العدل) من جهة كونه مصدرا مرة وصفة أخرى. ولفظ (تقوم) من جهة كونه خطابا للمذكر مرة وللمؤنث الغائبة أخرى. ولفظ (المختار) و (المعتاد) اسم فاعل مرة واسم مفعول أخرى ... وهكذا.

٣ . المغالطة في الإعراب والإعجام :

وهي فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه بسبب أمور عارضة على هيئة خارجة عن ذاته بأن يصحف اللفظ نطقا أو خطأ باعجام أو حركات في صيغته أو اعرابه. مثل ما قال الرئيس ابن سينا بما معناه : ان الحكماء قالوا أنه تعالي بحت وجوده فصحفه بعضهم فظن أنهم قصدوا يجب وجوده.

(تنبيه) ان النوعين الاخيرين يرجعان في الحقيقة الى الاشتباه من جهة الاشتراك في اللفظ غير انهما من جهة هيئته لا جوهره. ولما كان النوع

(١) فتراهم يقولون : إن الوجود عارض الماهية ، ثم يستشكل عليهم الأمر بلزوم التسلسل من ذلك ، حيث إن ثبوت شئ لشيء فرع ثبوت المثبت له ، مع أن المراد من الوجود والماهية في الأول مفهومهما ، والإشكال إنما يلزم في عروض حقيقة الوجود للماهية.

الاول يرجع الى جوهر اللفظ خصوه باسم اشتراك الاسم. بل ان الانواع الثلاثة الآتية ترجع من وجه الى اشتراك اللفظ.

٤ . مغالطة الممارسة

وهي ما تكون المغالطة تحدث في نفس تركيب الالفاظ. وذلك فيما اذا لم يكن اشتراك في نفس الالفاظ ولا اشتباه فيها ولكن بتركيبها وتأليفها يحصل الاشتراك والاشتباه. مثل قول عقيل لما طلب منه معاوية بن أبي سفيان ان يعلن سب أخيه علي بن أبي طالب عليه السلام فصعد المنبر وقال : أمرني معاوية ان اسب عليا. ألا فالعنوه!^(١) وهذا الايهام جاء من جهة اشتراك عود الضمير فأظهر انه اشتجاب لدعوة معاوية وانما قصد لعنه. ومثل هذا جواب من سئل : من أفضل اصحاب رسول الله صلي الله عليه وآله بعده؟ فقال : «من بنته في بيته»^(٢).

ومن قسم الممارسة التورية^(٣) والاستخدام^(٤) المذكورين في أنواع البديع.

٥ . مغالطة تركيب المفصل

وهي ما تكون المغالطة بسبب توهم وجود تأليف بين الالفاظ المفردة وهو ليس بموجود. وذلك بأن يكون الحكم في القضية مع عدم ملاحظة

(١) العقد الفريد : ج ٤ ص ٣١.

(٢) نقله المحدث القمي (قدس سره) في عداد طرائف حكايت ابن الجوزي ولم يذكر مأخذه ، راجع الكنى والألقاب : ج ١ ص ٢٣٧.

(٣) مثل قول الخليل (عليه السلام) لما مسألة الجبار عن زوجته : «هذه أختي» أراد أخوة الدين. جواهر البلاغة : ص ٣٦٢.

(٤) مثل قوله : أقر الله عين الأمير ، ووقاه شرها ، وأجرى له عذبا ، وأكثر لديه تبرها. جواهر البلاغة : ص ٣٦٥.

التأليف صادقا ومع ملاحظته كاذبا فيصدق الكلام مفصلا لا مركبا فلذلك سمي هذا النوع (مغالطة تركيب المفصل). وسماه الشيخ الطوسي (المغالطة باشتراك القسمة)^(١).

وهو على نحوين : اما ان يكون التفصيل والتركيب في الموضوع أو المحمول.

(الاول) ان يكون الموضوع له عدة اجزاء وكل جزء منها له حكم خاص والاحكام بحسب كل جزء صادقة واذا جعلنا الموضوع المركب من الاجزاء بما هو مركب كانت الاحكام بحسبه كاذبة. كما يقال مثلا :

الخمسة زوج وفرد.

وكل ما كان زوجا وفردا فهو زوج

(مثل ان يقال كل أصفر وحلو فهو اصفر)

... الخمسة زوج.

وهذه النتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين. والسر في ذلك انه في (الصغرى) الموضوع وهو الخمسة اذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل الى اثنين وثلاثة صح الحكم عليه بحسب كل جزء بأنه زوج وفرد أي الاثنان زوج والثلاثة فرد. اما اذا لوحظ بحسب التركيب فليس عدد الخمسة بما هي خمسة الا فردا فيكون الحكم عليه بأنه زوج وفرد كاذبا.

وكذلك في (الكبرى) الموضوع وهو ما كان زوجا وفردا ان لوحظ بحسب التفصيل والتحليل كملاحظة ما هو أصفر وحلو في الحكم عليه بأنه أصفر صح الحكم عليه بأنه زوج. اما اذا لوحظ بحسب التركيب فالحكم عليه بأنه زوج كاذب لان المركب من الزوج والفرد فرد. أما الموضوع في النتيجة (الخمسة زوج) فلا يصح أن يؤخذ الا بحسب التركيب لان الحكم على أي عدد بانه زوج فقط أو فرد فقط

(١) أي الخواجة الطوسي ، فراجع الجوهر النضيد : ص ٢٧٠ . ٢٧١ (ط . بيدار).

لا يصح الا اذا لوحظ بما هو مركب ولا يصح ان يلاحظ بحسب التحليل والتفصيل الا اذا حكم عليه بهما معا أو بانه زوج وزوج أو بانه فرد وفرد. ومن هنا كان الحكم على الخمسة بأنها زوج كاذبا.

فتحصل ان الموضوع في الصغرى والكبرى لوحظ بحسب التفصيل والتحليل ولذا كانتا صادقتين. وفي النتيجة لوحظ بحسب التركيب فكانت كاذبة. فاذا اشتبه الامر على القاييس أو المخاطب وركب ما هو مفصل وقعت المغالطة وكان الغلط.

(الثاني) ان يكون المحمول له عدة اجزاء وكل جزء اذا حكم به منفردا على الموضوع كان صادقا واذا حكم بالجميع بحسب التركيب بينها ؟ أي المركب بما هو مركب ؟ كان كاذبا. مثاله :

اذا كان زيد شاعرا غير ماهر في شعره وكان ماهرا في فن آخر وهو الخياطة مثلا ؟ فانه يصح أن يحكم عليه بانفراد بأنه شاعر مطلقا ويصح أيضا ان يحكم عليه بانفراد بأنه ماهر مطلقا. فاذا جمعت بين الحكمين في عبارة واحدة وقلت : زيد شاعر وماهر فان هذه العبارة توهم أن هذا الحكم وقع بحسب التركيب بين الحكمين أي انه شاعر ماهر في شعره. وهو حكم كاذب حسب الفرض. ولكن اذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل الى حكمين احدهما غير مقيد بالآخر كان صادقا.

٦ . مغالطة تفصيل المركب

وهو ما تكون المغالطة بسبب توهم عدم التأليف والتركيب مع فرض وجوده. وذلك بأن يكون الحكم في القضية بحسب التأليف والتركيب

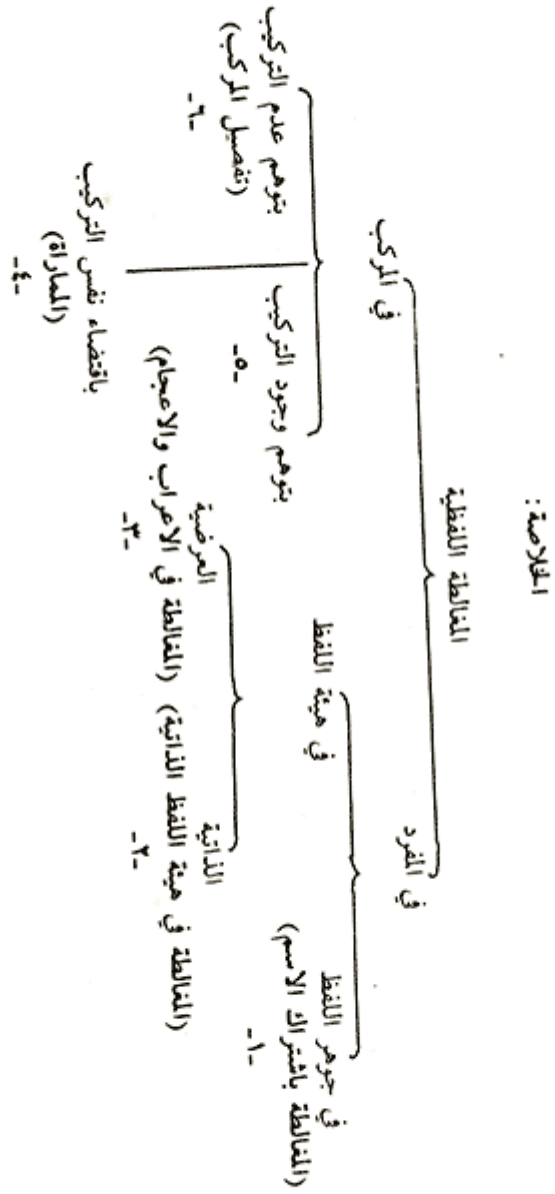
صادقا وبحسب التفصيل والتحليل كاذبا فيصدق مركبا لا مفصلا. فلذا سمي هذا النوع (مغالطة تفصيل المركب). وسماه الشيخ الطوسي (المغالطة باشتراك التأليف)⁽¹⁾.

مثاله : «الخمسة زوج وفرد».

فانه انما يصح اذا حمل الجزء ان معا بحسب التركيب بينهما على الخمسة بأن تكون الواو عاطفة بمعنى جمع الاجزاء كالحكم على الدار بأنها آجر وجص وخشب أي انها مركبة من مجموع هذه الاجزاء. واما اذا حمل كل من الجزئين بانفراده بحسب التفصيل والتحليل بأن تكون الواو عاطفة بمعنى الجمع بين الصفات كان الحكم كاذبا كالحكم على شخص بانه شاعر وكاتب لان عدد الخمسة ليس الافردا بل يستحيل ان يكون عدد واحد فردا وزوجا معا.

فمن لاحظ الحمل في مثل هذه القضية بحسب التفصيل والتحليل أي توهم عدم التركيب فقد كان غالطا أو مغالطا.

(1) ...



. ٢ .

المغالطات المعنوية (١)

نقصد بالمغالطة المعنوية كل مغالطة غير لفظية كما قدمنا. وهي على سبعة أنواع لانها تنقسم بالقسمة الاولية الى قسمين :

أ . ما تقع في التأليف بين جزأي (*) قضية واحدة.

ب . ما تقع في التأليف بين القضايا.

والاول له ثلاثة أنواع والثاني له أربعة أنواع. فهذه سبعة لأن :

(الاول) وهو ما يقع في التأليف بين جزئي القضية ينقسم بالقسمة الاولية الى قسمين

لانه اما ان يقع للخلل في الجزئين معا أو في جزء واحد والثاني اما ان يحذف الجزء ببدله أو يذكر ليس على ما ينبغي. فهذه ثلاثة أنواع :

١ . (ايهام الانعكاس) وهو ان يقع للخلل في الجزئين معا. وذلك بأن يعكس موضعهما

فيجعل الموضوع محمولاً وبالعكس أو يجعل المقدم تالياً وبالعكس.

٢ . (اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات) وهو ان يقع للخلل بجزء واحد بأن يحذف الجزء

ويذكر مكانه ما هو ببدله اما عارضه أو معروضه واما لازمه أو ملزومه.

٣ . (سوء اعتبار الحمل) وهو ان يقع للخلل بجزء واحد بان يذكر ليس على ما ينبغي

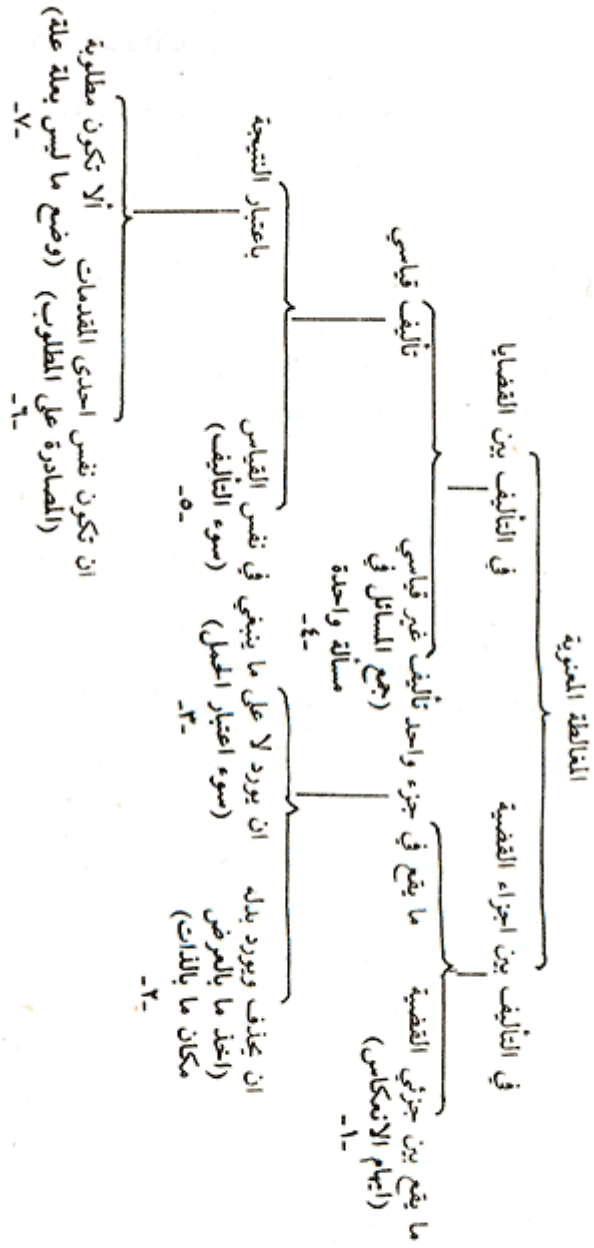
اما بان يوضع معه ما ليس منه ولا من قيوده أو يحذف ما هو منه ومن قيوده وشروطه.

(١) ص ٤٣١ «المغالطات المعنوية» : راجع الجوهر النضيد : ص ٢٣٦ ، وشرح الإشارات والإشارات : ص

(*) الجزءان هما الموضوع والحمول او المقدم والتالي :

و (الثاني) وهو ما يقع في التأليف بين القضايا ينقسم بالقسمة الاولى الى قسمين :
 اما ان يكون التأليف غير قياسي أي لا تؤولف تلك القضايا قياسا واما أن يكون
 التأليف قياسيا. و (الثاني) اما ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات وذلك بخروجه عن
 الاصول والقواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل واما ان يقع بملاحظة المقدمات الى النتيجة.
 و (الثاني) اما لان النتيجة عين احدي المقدمات واما لان النتيجة غير مطلوبة بالقياس. فهذه
 اربعة أنواع :

- ١ . (جمع المسائل في مسألة واحدة). وهو ان يقع الخلل في التأليف بين القضايا التي
 ليس تأليفها قياسيا بأن يتوهم ان تلك القضايا قضية واحدة.
 - ٢ . (سوء التأليف). وهو ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات بخروجه على أصول
 وقواعد القياس والبرهان والجدل.
 - ٣ . (المصادرة على المطلوب). وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتيجة باعتبار
 انها عين احدي المقدمات.
 - ٤ . (وضع ما ليس بعلة علة). وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتيجة باعتبار
 انها ليست مطلوبة منها.
- فكملت بذلك سبعة أنواع للمغالطات المعنوية نذكرها بالتفصيل :



الخلاصة:

١ . ايهام الانعكاس (١)

وهو كما قدمنا ان يوضع المحمول الموضوع أو التالي والمقدم احدهما مكان الآخر . وهذا ينشأ من عدم التمييز بين اللازم والملزوم والخاص والعام . وأكثر ما يقع ذلك في الامور الحسية .

مثلا : لما كان كل عسل أصفر وسيالا فقد يظن الطان ان كل ما هو اصفر وسيال فهو عسل .

مثل آخر : قد يظن الطان ان كل سعيد لا بد أن يكون ذا ثروة حينما يشاهد ان كل ذي ثروة سعيد .

وأمثال هذه الامور يقع الغلط فيها كثيرا عند العامة . ولا جله اشتراط المنطقيون في العكس المستوي للموجبة الكلية ان تعكس الى موجبة جزئية تجنبنا عن هذا الغلط وضمانا لصدق العكس .

٢ . أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات (٢)

وهو أن يوضع بدل جزء القضية الحقيقي غيره مما يشته به كعارضه ومعروضه او لازمه وملزومه . ومن موارد ذلك :

١ . ان تكون لموضوع واحد عدة عوارض ذاتية له فيحمل أحد هذه العوارض على العارض الآخر بتوهم انه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض موضوعه ومعروضه .
مثلا يقال : ان كل ماء طاهر وان كال ماء لا يتنجس بملاقاة النجاسة اذا بلغ كرا فقد يظن الطان من ذلك : ان كل طاهر لا يتنجس بملاقاة النجاسة اذا بلغ كرا يعني يظن أن خاصية عدم التنجس بملاقاة النجاسة

(١) راجع شرح المنظومة : ص ١٠٨ ، والجوهر النضيد : ص ٢٣٦ .

(٢) راجع شرح المنظومة : ص ١٠٨ ، والجوهر النضيد : ص ٢٣٦ .

عند بلوغ الكر هي خاصية للطاهر بما هو طاهر لا للماء الطاهر فيحسب ان الطاهر غير الماء من المايعات اذا بلغ كرا كان له هذا الحكم.

فقد حذف هنا الموضوع وهو (الماء) ووضع بدله عارضه وهو (طاهر).

٢ . ان يكون لموضوع عارض ولهذا العارض عارض آخر فيحمل عارض العارض على الموضوع بتوهم انه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض عوارضه.

مثلا يقال : الجسم يعرض عليه انه ابيض والابيض يعرض عليه انه مفرق للبصر فيقال : الجسم مفرق للبصر. بينما از الابيض في الحقيقة هو المفرق للبصر لا الجسم بما هو جسم. فقد حذف هنا الموضوع وهو الابيض ووضع بدله معروضه وهو الجسم وان شئت قلت حذف المحمول وهو الابيض ووضع بدله عارضه وهو فرق للبصر.

٣ . سوء اعتبار الحمل^(١)

وهو كما تقدم ان يورد الجزء ليس على ما ينبغي وذلك بأن يوضع معه قيد ليس منه أو يحذف منه ما هو منه كقيده وشرطه.

فالاول مثل ما قد يتوهمه بعضهم ان الالفاظ موضوعة للمعاني بما هي موجودة في الذهن فأخذ في الموضوع قيد (بما هي موجودة في الذهن) بينما ان الموضوع في قولنا : «المعاني وضعت لها الالفاظ» هي المعاني بما هي معان من حيث هي لا بما هي موجودة في الذهن.

والثاني يحصل في موارد اختلال احدي الوحدات الثمان المذكورة في شروط التناقض مثل ما حسبه بعضهم ان الماء مطلقا لا يتنجس

(١) راجع شرح المنظومة : ص ١٠٩ ، والجواهر النضيد : ص ٢٣٦ .

بملاقاة النجاسة بينما ان الصحيح ان الماء بقيد إذا بلغ كراً له هذا الحكم فحذف قيد (إذا بلغ كراً).

ومن هذا الباب ما تخيله بعضهم أن قولهم (الجزئي لي بجزئي) من التناقض اذ حذف قيد الموضوع بينما أن المقصود في مثل هذا الحمل ان الجزئي بما له من المفهوم ليس بجزئي لانه كلي لا مصداق الجزئي أي الجزئي بالحمل الشايح. فعدم التفرقة بين ما هو بالحمل الشايح وبين ما هو بالحمل الاولي أي بين المعنون والعنوان يعد من سوء اعتبار الحمل.

٤ . جمع المسائل في مسألة واحدة (١)

وهو الخلل الواقع في قضايا ليست بقياس بأن يقع الخلل في القضية الواردة على نحو السؤال بحسب اعتبار نقيضها كان يورد السائل غير النقيض طرفا للسؤال مكان النقيض بينما يجب ان يكون النقيض هو الطرف له فتكثر الاسئلة عنده بذلك حقيقة مع انه ظاهرا لم يورد الا سؤالاً واحدا فتجتمع حينئذ المسائل في مسألة واحدة.

توضيح ذلك : ان السائل اذا سأل عن طرفي المتناقضين فليس له الا سؤال واحد عن الطرفين اليجاب والسلب مث ان يقول : «أزيد شاعر ام لا؟» فلا تكون عنده الا مسألة واحدة وليس لها الا جواب واحد اما الاثبات أو النفي (نعم! أو لا!).

اما اذا ردد السائل بين غير المتناقضين مثل ان يقول : «أزيد شاعر ام كاتب» فان سؤاله هذا ينحل الى سؤالين ومسألته الى مسألتين : احدهما أكاتب هو ام لا؟ ثانيهما اشاعر هو ام لا؟. فيكون جمعا لمسألتين في مسألة واحدة.

(١) راجع شرح المنظومة : ص ١٠٨.

وكلما تعددت الاطراف المسؤول عنها تعددت المسائل بحسبها.

وبقي أن نعرف لماذا يكون هذا من المغالطة؟ فنقول : ان ورود سؤال واحد ينحل الى عدة اسئلة قد يوجب تحير المجيب ووقوعه في الغلط بالجواب. وليس هذا التعليل من جهة كون التأليف بين هذه القضايا التي ينحل اليها السؤال قياسيا بل هي بالفعل لا تؤلف قياسا فلذلك جعلنا هذا النوع مقابلا لانواع الخلل الواقع في التأليف القياسي الآتية :

نعم قد تنحل قضية الى قضيتين مثل قولهم (زيد وحده كاتب) فانها قضية واحدة ظاهرا ولكنها تنحل الى قضيتين : زيد كاتب وأن من سواه ليس بكاتب. ويمكن ان يقال عنها جميع المسائل في مسألة واحدة باعتبار ان كل قضية يمكن ان تسمى مسألة باعتبار انها قد تطلب ويسأل عنها.

ولو انك جعلت مثلها جزء قياس فان القياس الذي يتألف منها لا يكون سليما ويكون مغالطة كما لو قيل : «الانسان وحده ضحاك. وكل ضحاك حيوان. ينتج الانسان وحده حيوان» والنتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين. وما هذا الخلل الا لان احدي مقدمتيه من باب جمع المسائل في مسألة واحدة اذ تصبح القضية الواحدة اكثر من قضيتين فيكون القياس مؤلفا من ثلاث قضايا. مع انه لا يتألف قياس بسيط من اكثر من مقدمتين.

وعليه يمكن ان يقال : ان جمع المسائل في مسألة واحدة مما يقع في تأليف قياسي ويوجب المغالطة. ولاجل هذا مثل بعضهم لجمع المسائل بهذا المثال المتقدم.

ولكن الحق ان هذا المثال ليس بصحيح وان وقع في كثير من كتب المنطق المعتمدة^(١) لان هذا الخلل في الحقيقة يرجع الى (سوء التأليف) الآتي ولا يكون هذا نوعا مقابلا للانواع التي تخص التأليف القياسي. على ان الظاهر من تعبيرهم بالمسألة في هذا الباب ارادة المسألة بمعناها

(١) راجع الجوهر النضيد : ٢٧٣ . ٢٧٤ .

اللغوي الحقيقي لا القضية مطلقا وان كانت خيرا والا لحسن ان يقولوا : جمع القضايا في قضية واحدة.

٥ . سوء التأليف (١)

وهو كما تقدم ان يقع خلل في تأليف القياس اما من جهة مادته أو صورته اذ يكون خارجا على القواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل. ويعرف سوء التأليف من معرفة شرائط القياس فانه اذا عرفنا شرائطه وقواعده فقد عرفنا الخلل بفقد واحد منها. وهذا قد يكون واضحا جليا وقد يكون خفيا دقيقا. وقد يبلغ من الخفاء درجة لا تنكشف الا للخاصة من العلماء.

والقياس المورد بحسب المغالطة ليس بقياس في الحقيقة بل شبيه به. وكذا يكون شبيها بالبرهان والجدل. واطلاق اسمائها عليه كاطلاق اسم الشخص مثلا على صورته الفوتوغرافية فنقول : هذا فلان. وصورته في الحقيقة ليست اياه بل شبيهة به مباينة له وجودا وحقيقة. وانما تتحقق صورة القياس الحقيقي ويستحق اسم القياس عليه اذا اجتمعت في الامور الآتية :

- ١ . ان تكون له مقدمتان.
- ٢ . ان تكون المقدمتان منفصلتين احدهما عن الاخرى.
- ٣ . ان تكون كل من المقدمتين في الحقيقة قضية واحدة لا انها تنحل الى أكثر من قضية واحدة لان القياس لا يتألف من أكثر من مقدمتين الا اذا كان أكثر من قياس واحد أي قياس مركب.
- ٤ . ان تكون المقدمتان أعرف من النتيجة فلو كانا متساويين معرفة أو أخفي لا انتاج كما في المتضائفين.

(١) راجع شرح المنظومة : ص ١٠٨.

- ٥ . ان تكون حدوده متمايزة (أي الاصغر والاكبر والاوسط).
- ٦ . ان يتكرر الحد الاوسط في المقدمتين أي ان المقدمتين يجب أن يشتركا في الحد الاوسط.
- ٧ . ان يكون اشتراك المقدمتين والنتيجة في الحدين الاصغر والاكبر اشتراكا حقيقيا^(١).
- ٨ . ان تكون صورة القياس منتجة بأن تكون حاوية على شرائط الاشكال الاربعة^(٢).
من ناحية الكم والكيف والجهة.
- فاذا كانت النتيجة كاذبة مع فرض صدق المقدمتين فلا بد ان يكون كذبها لفقد أحد الامور المتقدمة فيجب البحث عنه لكشف المغالطة فيه ان أراد تجنب الغلط والتخلص من المغالطة.

٦ . المصادر المطلوب^(٣)

وهي أن تكون الحدي المقدمات نفس النتيجة واقعا وان كانت بالظاهر بحسب رواجها على العقول غيرها كما يقال مثلا : «كل انسان بشري . وكل بشر ضحاك . ينتج : كل انسان ضحال» فان النتيجة عين الكبرى فيه . وانما يقع الاشتباه لو وقع في مثله فلتغاير لفظي البشر والانسان فيظن انهما متغايران معني فيروج ذلك على ضعيف التمييز .
والمصادرة قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية :

(١) لا مثل : كل من يقول يالهية فرعون يقول بجسميته ، وكل من يقول بجسميته فهو صادق / كل من يقول يالهية فرعون فهو صادق .

فإن الأكبر في الكبرى هو الصدق في دعوى الجسمية ، وفي النتيجة الصدق في دعوى الألوهية .

(٢) إن كان القياس اقترابيا ، وعلى شرائط إنتاج الاستثنائي الاتصالي أو الانفصالي إن كان القياس استثنائيا اتصاليا أو انفصاليا .

(٣) راجع شرح المنظومة : ص ١٠٨ ، وتعليقة الأستاذ حسن زادة في المقام ، والقواعد الجلية : ص ٤٠٦ ،
والتحصيل : ص ١٨١ .

أما (الظاهرة) فعلي الاغلب تقع في القياس البسيط كالمثال المتقدم.
 واما (الخفية) فعل الاغلب تقع في الاقيسة المركبة اذ تكون النتيجة فيها بعيدة عن
 المقدمة في الذكر. ولاجل هذا تكون اكثر رواجاً على المخاطبين المغفلين. وكلما كانت أبعد
 في الذكر كانت المصادرة أخفى واقرب الى القبول.
 مثال ذلك قولهم في علم الهندسة :
 اذا قاطع خط خطين متوازيين فان مجموع الزاويتين الحادثتين الداخلتين من جهة واحدة
 يساوي قائمتين ... هذا هو المطلوب (أي نتيجة).
 وقد يستدل لعيه بقياس مركب بأن يقال مثلاً : لولم يكن مجموعهما يساوي قائمتين
 لتلاقي الخطان المتوازيان. ولو تلاقيا لحدث مثلث زاويتان منه فقط تساوي قائمتين. هذا
 خلف لان المثلث دائماً مجموع زواياه كلها تساوي قائمتين.
 فانه بالاخير استدل على تساوي مجموع الزاويتين الداخلتين من جهة واحدة للقائمتين
 بتساويهما للقائمتين. وهي مصادرة باطلة قد تخفي على المغفل لتركب الاستدلال وبعد
 النتيجة عن المقدمة التي هي نفسها.
 واعلم ان المصادرة انما تقع بسبب اشتراك الحد الاوسط مع احد الحدين الآخرين في
 واحدة من المقدمتين فلا بد ان تكون هذه المقدمة محمولها وموضوعها شيئاً واحداً حقيقة.
 أما المقدمة الثانية فلا بد أن تكون نفس المطلوب (النتيجة). كما يتضح ذلك في مثال
 القياس البسيط.
 والمصادرة على هذا ترجع في الحقيقة الى أن القياس يكون فيها مؤلفاً من مقدمة
 واحدة.

٧. وضع ما ليس بعلة عله^(١)

تقدم في بحث البرهان أن البرهان يتقوم بأن يكون الاوسط علة

(١) راجع شرح المنظومة : ص ١٠٨.

للعلم بثبوت الاكبر للاصغر كما انه يعتبر فيه المناسبة بين النتيجة والمقدمات وضرورية المقدمات.

فان اختل أحد هذه الامور ونحوها بان يظن ان الحد الاوسط علة لثبوت الاكبر للاصغر أو يظن المناسبة بين النتيجة والمقدمات أو انها ضرورية وليست هي في الواقع كما ظن وتوهم فان كل ذلك يكون من باب وضع ما ليس بعلة علة. ويكون جعل القياس المؤلف على حسبها برهاننا مغالطة موجبة لتوهم انه برهان حقيقي.

مثاله :

ما ظنه بعض الفلاسفة المتقدمين من جواز انقلاب العناصر بعضها الى بعض باعتبار ان العناصر اربعة وهي الماء والهواء والنار والتراب فقالوا بانقلاب الهواء ماء والماء هواء. واستدلوا على الاول بما يشاهد من تجمع ذرات الماء على سطح الاناء الخارجي عند اشتداد برودته فظنوا ان الهواء انقلب ماء وعلى الثاني بما يشاهد من تبخر الماء عند ورود الحرارة الشديدة عليه فظنوا ان الماء انقلب هواء.⁽¹⁾

وباستدلالهم هذا قد وضعوا ما ليس بعلة علة اذ حسبوا ان العلة في الانقلاب هو تجمع ذرات الماء على الاناء وتبخر الماء بينما ان ما حسبوه علة ليس بعلة فان الماء انما يتجمع من ذرات البخار الموجودة في الهواء والبخار هو ذرات الماء فالماء لا الهواء تحول الى ماء أي ان الماء تجمع. وكذلك حينما يتبخر الماء بالحرارة يتحول الى ذرات صغيرة من الماء هي البخار فالماء قد تحول الى الماء لا الى الهواء أي ان الماء تفرق.

(1) وما ظنه بطليموس من حركة الشمس حول الأرض ، مستدلا بأن الشمس طالعة وغاربة وكل طالع وغارب متحرك.

مع أن الطلوع والغروب أعم من حركة الطالع والغارب ومن حركة الرائي.

المبحث الثالث

اجزاء الصناعه العرضيه (١)

وهي الامور الخرجة عن نفس متن التبيكيت ومع ذلك موجبة لوقوع الغير في الغلط. ويلتجىء اليها غالبا من يقصر باعه عن مجازاة خصمه بالكلام المقبول والقياس الذي عليه سمة البرهان أو الجدل. والحقده على الخصم والتعصب الاعمي لرأي أو مذهب هما اللذان يدعون خفيف الميزان في المعرفة الى اتخاذ هذه السبل في المغالطة حينما يعجز عن المغالطة في نفس القياس التبيكيتي.

ومن نافلة القول ان نذكر أن اكثر من يتصدي للخصا. والجدل في العقائده والنقد والرد في المذاهب الاجتماعية والسياسية هم من اولئك خفيفي الميزان والا فالعلماء والمتفقون اكثر ادبا وصورنا لكلامهم وحرصا على سلامة بياتهم وان تعصبوا وغالطوا. اما طلاب الحق المخلصون له من العلماء فهم النخبة المختارة من البشر الذين يندر وجودهم ندرة الماس في الفحم لا يتعصبون لغير الحق ولا يغالطون الا في الحق رحمة بالناس وشفقة على عقائدهم والحقيقة عندهم فوق جميع الاعتبارات

(١) راجع الجوهر النضيد : ص ٢٣٨.

لا تأخذهم فيها لومة لائم.

وعلى كل حال فان هذه الامور الخارجة عن التبكيث الموجبة للمغالطة يمكن ارجاعها الى سبعة أمور :

١ . التشنيع على الخصم بما هو مسلّم عنده أو بما اعترف به . وذلك بأن ينسبه الى القول بخلاف الحق أو المشهور سواء كان ما سلم به أو اعترف به حقيقة هو خلاف الحق أو المشهور أو انه يظهره بذلك تنكيلا به .

وهذا لا فرق بين ان يكون تشنيعه عليه بقول كان قد قاله سابقا أو يجره اليه بسؤال أو نحوه مثل ان يوجه اليه سؤالا يردده بين طرفين غير مرددين بين النفي والاثبات فيكون لهما وجه ثالث أو رابع لا يذكره ويخفيه على الخصم . ولا شك ان التردد بين شيئين فقط يوهم لاول وهلة الحصر فيهما فقد يظن الخصم الحصر فيوقعه فيما يوجب التشنيع عليه . كأن يقول له مثلا : هل تعتقد ان طاعة الحكومة ضميره او واجبه الديني أو الوطني وهذا شنيع فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه . وان قال بالثاني فان هذا قد يوجب الاخلال بالنظام أو الوقوع في المهالك وهذا شنيع أيضا فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه . وقد يغفل الخصم المسؤول عن وجه ثالث فيه التفصيل بين الرايين لينقذ نفسه من هذه الورطة . وهذا ونحوه قد يوجب ارتباك الخصم وحيرته فيغلط في اختياره ورأيه ويضيع عليه وجه الصواب .

٢ . ان يدفعه الى القول الباطل أو الشنيع بأن يحدعه ليقول ذلك وهو غافل فيوقعه في الغلط اما بسؤال أو مجاورة يوهمه فيها خلاف الواقع والمشهور .

٣ . ان يثير في نفسه الغضب أو الشعور بنقصه فيربك عليه تفكيره

وتوجه ذهنه مثل ان يشتمه أو يقدر فيه أو ينجله أو يحقره أو يستهزيء به أو يسفهه أو يسأله عن اشياء يجهلها أو يلفت نظر الحاضرين الى ما فيه من عيوب جسمية أو نفسية.

٤ . ان يستعمل معه الالفاظ الغريبة والمصطلحات غير المتداولة والعبارات المغلقة فيحيره ولا يدري ما يجيب به فيغلط.

٥ . أن يدس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الصدد أو الكلام غير المفهوم أو يطول في كلامه تطويلا مملا بما يجعله يفقد الاحاطة بجميع الكلام وربط صدره بذيله.

٦ . ان يستعين على اسكاته واربائه برفع الصوت والصرخ وحركات اليدين وضرب احدهما بالآخرى والقيام والقعود ونحوها من الحركات المثيرة المهيجة والمربكة.

٧ . ان يعيره بعبارات تبدو أنها تفقد ميزة آراء الخصم وصحتها في نظر العامة أو تحمله على التشكيك أو الزهد فيها. وهذا أمر يستعمله أكثر المتخاصمين من القديم. مثل تعبير خصوم اتباع آل البيت عنهم بالرافضة. وتعبير ذوي السلطات عن المطالبين بحقوقهم في هذا العصر بالثوار أو العصابات أو المفسدين أو قطاع الطريق او نحو ذلك. وتعبير دعاة التجدد عن أهل الدين بالرجعيين وعن الآراء القديمة بالخرافات. وتعبير المتمسكين بالقديم دعاة الاصلاح بالمتجدرين أو الكافرين أو الزنادقة ... وهكذا يتخذ كل خصم لخصمه عبارات معيرة ومعبرة عن بطلان آرائه ومقاصده مما يطول شرحه.

عصمنا الله تعالى من المغالطات وقول الزور انه اكرم مسؤول!

انتهى الجزء الثالث

ورد للمؤلف عدة رسائل في الثناء على الكتاب حين صدور الطبعة الأولى للجزء الأول ، ونشرت كثير من الصحف تعاليق مطولة حوله. والمؤلف يعتز بهذه الرسالة التي وردته من العلامة الجليل حجة الإسلام الشيخ المرتضى من آل يس وكان يومئذ بالكاظمية ، ففضل نشرها فقط في آخر الكتاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

عليك مني أفضل التحية والسلام.

وبعد فلا أكتمك أيها الأخ الكريم! إن طبعي لم يعد ذلك الطبع الفاره الذي يتسع أفقه لاصطناع الكلام أو التفنن في القول فيما يعرض له من الموضوعات التي تدعو الحاجة إلى مواجهتها برأيه واضحا صريحا ، على الرغم من أن هذا الانكماش الطبعي مما لا تقره الروح السائدة في هذا الجو المليء بالمجاملات ، ولكن ماذا أصنع وقد منيت بهذا الانكماش فجأة لا بالاختيار ، فزهدني في الانصياع لاحكام هذه الروح المتواضع عليها في عرف المتخاطبين ، كما زهدني في كثير من شؤون هذه الحياة التي كنت أتوفر عليها في كثير من التدوق والرغبة. لذلك فإني أعتذر إليك مما سأضعه بين يديك من كلمة صغيرة خضع لها هذا الطبع الشاذ طيعا ، حين استحوذ عليه الشعور بالواجب ، فاندفع إليها اندفاعا يسجل بها الحقيقة

الراهنة ، ويقرر بها الأمر الواقع لا أقل ولا أكثر ، دون أن يكون للمجاملة فيها أي أثر يذكر.

وخلاصتها : أني ما كدت أن أفرغ من مطالعة كتابك القيم كتاب «المنطق» . الذي نعمت بالاطلاع عليه أخيرا من حيث لا أحسب . حتى وجدتي قد امتلأت إعجابا به وتقديرا لمؤلفه وإكبارا للجهود العظيمة الماثلة في كل شأن من شؤونه.

فقلت إذ ذاك مخاطبا إياك كأني أراك : ما أجدرك منذ اليوم أن تدعى «المظفر» حقا! إذ فتح الله على يديك هذا الفتح المبين ، وعسى أن يكون لهذا الفتح ما بعده من الفتوح في ميادين العلم والأدب ، حتى يتواصل الفتح ويتلاحق الظفر على يديك أيها البطل الفاتح المظفر! والسلام عليك وعلى شيخينا الجليلين الحسن والحسين ورحمة الله وبركاته.

١٦ / ٢ / ١٣٦٧ هـ

مرتضى آل يس

فهرس المحتوى

الجزء الأول

٣ مقدمة التحقيق

٥ الإهداء

المدخل

٧ الحاجة إلى المنطق

٨ تعريفه

١٠ العلم . تمهيد

١٣ تعريف العلم

١٣ التصور والتصديق

١٥ بماذا يتعلق التصور والتصديق؟

١٦ أقسام التصديق

١٨ الجهل وأقسامه

٢١ العلم ضروري ونظري

٢٢ توضيح في الضروري

٢٤	تعريف الفكر
٢٦	خلاصة تقسيم العلم
٢٦	تمريعات
٢٨	أبحاث المنطق

الباب الأول مباحث الألفاظ

٣٤	الحاجة إلى مباحث الألفاظ
٤٠	الدلالة - تعريفها وأقسامها
٤٢	الدلالة اللفظية
٤٣	أقسامها : المطابقة ، التضمنية ، الالتزامية
٤٤	شرط الدلالة الالتزامية
٤٥	تمريعات

تقسيمات الألفاظ :

٤٧	١ - المختص ، المشترك ، المنقول ، المرئجل ، الحقيقة والمجاز
٤٩	تبيينها
٥٠	تمريعات
٥١	٢ - الترادف والتباين
٥٢	قسمة الألفاظ المتباعدة
٥٥	أقسام التقابل
٥٨	تمريعات
٥٩	٣ - المفرد والمركب
٦١	أقسام المركب : التام والناقص
٦١	الخبر والإنشاء

٤٣ أقسام المفرد

٤٥ ترمينات

الباب الثاني مباحث الكلي

٤٨ الكلي والجزئي

٧٠ الجزئي الإضافي

٧١ المتواطئ والمشكك

٧٢ ترمينات

٧٣ المفهوم والمصداق

٧٣ العنوان والمعنون

٧٥ ترمينات

٧٧ النسب الأربع

٧٩ النسب بين نقيضي الكليين

٨٤ ترمينات

الكليات الخمسة :

٨٤ النوع

٨٤ الجنس

٨٨ الفصل

٨٩ تقسيمات

٩٠ ١ . النوع : حقيقي وإضافي

٩١ ٢ . الجنس : قريب وبعيد ومتوسط

٩١ ٣ . النوع الإضافي : عال وسافل ومتوسط

٩٢ ٤ . الفصل : قريب وبعيد ومقوم ومقسم

٩٣ الذاتي والعرضي

٩٤ الخاصة والعرض العام

تنبيهات وتوضيحات :

٩٥ ١ . اجتماع الخاصة والعرض العام

٩٥ ٢ . اجتماع العرض والذاتي

٩٥ ٣ . تقسيم الخاصة والفصل إلى مفرد ومركب

٩٦ ٤ . الصنف

٩٧ ٥ . الحمل وأنواعه

٩٨ الحمل طبيعي ووضعي

١٠٠ الحمل ذاتي وشايع

١٠١ الحمل مواطاة واشتقاق

١٠٢ ٦ . العروض معناه الحمل

تقسيمات العرضي :

١٠٣ العرضي لازم ومفارق

١٠٤ أقسام اللازم

١٠٥ أقسام المفارق

١٠٥ الكلي المنطقي ، والطبيعي ، والعقلي

١٠٧ تمرينات

الباب الثالث المعرف

(وتلحق به القسمة)

١١٠ المقدمة : في مطلب ما وأي وهل ولم

١١٣..... تلخيص وتعقيب

١١٤..... فروع المطالب

١١٥..... التعريف - تمهيد

أقسام التعريف :

١١٧..... الحد التام

١١٨..... الحد الناقص

١١٩..... الرسم التام

١١٩..... الرسم الناقص

١٢٠..... إنارة

١٢١..... التعريف بالمثل

١٢٢..... التعريف بالتشبيه

١٢٣..... شروط التعريف

١٢٧..... القسمة : تعريفها ، فائدتها

أصول القسمة :

١٢٩..... ١ - لا بد من ثمرة

١٢٩..... ٢ - لا بد من تباين الأقسام

١٣١..... ٣ - أساس القسمة

١٣٢..... ٤ - جامعة مانعة

أنواع القسمة :

١٣٢..... ١ - قسمة الكل إلى أجزائه

١٣٣..... ٢ - قسمة الكلي إلى جزئياته

أساليب القسمة :

- ١ . طريقة القسمة الثنائية ١٣٤
- ٢ . طريقة القسمة التفصيلية ١٣٧
- التعريف بالقسمة ١٣٨
- كسب التعريف بالقسمة ١٣٨
- طريقة التحليل العقلي ١٤٠
- طريقة القسمة المنطقية الثنائية ١٤٤
- تمارين ١٤٥

* * *

الجزء الثاني الباب الرابع القضايا وأحكامها
(وفيه فصلان)

الفصل الأول القضايا :

- القضية ١٥٢

أقسام القضايا :

- القضية محلية وشرطية ١٥٣
- الشرطية متصلة ومنفصلة ١٥٥
- الموجبة والسالبة ١٥٥
- أجزاء القضية ١٥٦
- أقسام القضية باعتبار الموضوع ١٥٧

١٥٩..... لا اعتبار إلا بالمحصورات

١٦١..... السور وألفاظه

١٦٢..... تقسيم الشرطية إلى شخصية ومهملة ومحصورة

١٦٤..... السور في الشرطية

تقسيمات الحملية :

١٦٥..... ١ . الذهنية ، الخارجية ، الحقيقية

١٦٧..... ٢ . المعدولة والمحصلة

١٦٨..... تنبيه

١٦٩..... ٣ . الموجهات

١٦٩..... مادة القضية

١٧٢..... جهة القضية

أنواع الموجهات :

١٧٤..... تنقسم إلى بسيطة ومركبة

١٧٤..... أهم البسائط ثمان

١٧٧..... أقسام المركبة

١٧٩..... أهم القضايا المركبة المتعارفة ست

١٨٢..... تمرينات

تقسيمات الشرطية الأخرى :

١٨٣..... اللزومية والاتفاقية

أقسام المنفصلة :

١٨٤..... العنادية ، والاتفاقية

الحقيقية ، وممانعة الجمع ، وممانعة الخلو ١٨٥

تنبيهان :

١ . تأليف الشرطيات ١٨٨

٢ . المنحرفات ١٨٩

تطبيقات على التبيين ١٩٠

تمرينات على التبيين ١٩١

الفصل الثاني أحكام القضايا :

تمهيد ١٩٣

التناقض . الحاجة إلى هذا البحث والتعريف به ١٩٤

تعريف التناقض ، شروطه ١٩٥

الوحدات الثمان ١٩٦

الاختلاف بالكم والكيف والجهة ١٩٧

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد ١٩٩

العكوس :

العكس المستوي ٢٠٢

شروطه ٢٠٣

الموجبتان تعكسان موجبة جزئية ٢٠٣

السالبة الكلية تعكس سالبة كلية ٢٠٥

السالبة الجزئية والمنفصلة لا عكس لهما ٢٠٦

عكس النقيض ٢٠٧

قاعدة عكس النقيض ٢٠٨

٢٠٩..... البرهان

٢١٦..... ترمينات

من ملحقات العكوس : النقض

٢١٨..... قاعدة نقض المحمول

تنبيهان :

٢٢٠..... ١ . طريقة تحويل الأصل

٢٢١..... ٢ . تحويل معدولة المحمول

٢٢٢..... ترمينات

٢٢٢..... قاعدة النقض التام ونقض الموضوع

٢٢٦..... لوح نسب المحصورات

٢٢٧..... البديهية المنطقية أو الاستدلال المباشر البديهي

الباب الخامس مباحث الاستدلال

٢٣٢..... تصدير

٢٣٢..... طرق الاستدلال

القياس

٢٣٥..... تعريفه

٢٣٦..... الاصطلاحات العامة

٢٣٨..... أقسام القياس بحسب مادته وهيئته

الافتراضي الحملي :

٢٤١..... حدوده

٢٤٢..... القواعد العامة للافتراضي

الأشكال الأربعة :

٢٤٧..... الشكل الأول

٢٥١..... الشكل الثاني

٢٥٦..... الشكل الثالث

٢٦٢..... تنبيهات : ١ - طريقة الخلف

٢٦٣..... ٢ - دليل الافتراض

٢٦٤..... ٣ - الرد

٢٦٤..... الشكل الرابع

٢٧٠..... تمرينات على الأشكال

الافتراضي الشرطي :

٢٧١..... تعريفه وحدوده وأقسامه

٢٧٤..... ١ - المؤلف من المتصلات

٢٧٤..... ٢ - المؤلف من المنفصلات

٢٨٣..... ٣ - المؤلف من المتصلة والمنفصلة

٢٨٥..... ٤ - المؤلف من الحملية والمتصلة

٢٨٨..... ٥ - المؤلف من الحملية والمنفصلة

٢٨٩..... خاتمة

القياس الاستثنائي :

- ٢٩٠..... تعريفه وتأليفه
٢٩٢..... حكم الاتصالي
٢٩٣..... حكم الانفصالي

خاتمة في لواحق القياس :

- ٢٩٥..... القياس المضمر
٢٩٦..... كسب المقدمات بالتحليل

القياسات المركبة :

- ٣٠٠..... تمهيد وتعريف
٣٠١..... أقسام القياس المركب
٣٠٣..... قياس الخلف
٣٠٦..... قياس المساواة

الاستقراء

- ٣٠٩..... تعريفه
٣١٠..... أقسامه
٣١١..... شبهة مستعصية
٣١١..... حل الشبهة

التمثيل

- ٣١٥..... تعريفه

٣١٦.....	أركانه وقيمته العلمية
٣١٨.....	تمرينات عامة على الأقيسة

* * *

الجزء الثالث

الباب السادس الصناعات الخمس

٣٢٤.....	تمهيد
٣٢٦.....	المقدمة في مبادئ الأقيسة
٣٢٧.....	١ . اليقينيات :
٣٢٨.....	الأوليات
٣٣٠.....	المشاهدات والتجربيات
٣٣٣.....	المتواترات
٣٣٤.....	الحدسيات
٣٣٦.....	الفطريات
٣٣٧.....	تمرينات على اليقينيات
٣٣٩.....	٢ . المظنونات
٣٤٠.....	٣ . المشهورات
٣٤١.....	أقسام المشهورات
٣٤٨.....	٤ . الوهميات
٣٥١.....	٥ . المسلمات
٣٥٢.....	٦ . المقبولات
٣٥٣.....	٧ . المشبهات

٣٥٤.....	٨ . المخيلات
٣٥٥.....	أقسام الأقيسة بحسب المادة
٣٥٧.....	جدول الصناعات الخمس
٣٥٧.....	فائدة الصناعات الخمس على الإجمال

الفصل الأول صناعة البرهان

٣٦٠.....	١ . حقيقة البرهان
٣٦١.....	٢ . البرهان قياس
٣٦٢.....	٣ . البرهان لمي وإني
٣٦٣.....	٤ . أقسام البرهان الإيني
٣٦٥.....	٥ . الطريق الأساسي الفكري لتحصيل البرهان
٣٦٨.....	٦ . البرهان اللمي مطلق وغير مطلق
٣٧٠.....	٧ . معنى العلة في البرهان اللمي
٣٧١.....	٨ . تعقيب وتوضيح في أخذ العلل حدودا وسطى
٣٧٤.....	٩ . شروط مقدمات البرهان
٣٧٦.....	١٠ . معنى الذاتي في كتاب البرهان
٣٧٩.....	١١ . معنى الأولي

الفصل الثاني صناعة الجدل

المبحث الأول القواعد والأصول :

٣٨٢.....	١ . مصطلحات هذه الصناعة
٣٨٣.....	٢ . وجه الحاجة إلى الجدل
٣٨٥.....	٣ . المقارنة بين الجدل والبرهان
٣٨٦.....	٤ . تعريف الجدل

- ٣٨٧..... ٥ - فوائد الجدل
- ٣٨٨..... ٦ - السؤال والجواب في الجدل
- ٣٩٠..... ٧ - مبادئ الجدل
- ٣٩٢..... ٨ - مقدمات الجدل
- ٣٩٣..... ٩ - مسائل الجدل
- ٣٩٤..... ١٠ - مطالب الجدل
- ٣٩٥..... ١١ - أدوات هذه الصناعة

المبحث الثاني المواضع :

- ٤٠١..... ١ - معنى الموضع
- ٤٠٤..... ٢ - فائدة الموضع وسر التسمية
- ٤٠٤..... ٣ - أصناف المواضع
- ٤٠٨..... ٤ - مواضع الإثبات والإبطال
- ٤٠٩..... ٥ - مواضع الأولى والآثر

المبحث الثالث الوصايا :

- ٤١١..... ١ - تعليمات للسائل
- ٤١٥..... ٢ - تعليمات للمجيب
- ٤١٧..... ٣ - تعليمات مشتركة للسائل والمجيب ، أو آداب المناظرة

الفصل الثالث صناعة الخطابة

المبحث الأول الأصول والقواعد :

- ٤٢٢..... ١ - وجه الحاجة إلى الخطابة

- ٢ . وظائف الخطابة وفوائدها ٤٢٤
- ٣ . تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة ٤٢٤
- ٤ . أجزاء الخطابة ٤٢٥
- ٥ . العمود ٤٢٧
- ٦ . الاستدرجات بحسب القائل ٤٢٨
- ٧ . الاستدرجات بحسب القول ٤٢٩
- ٨ . الاستدرجات بحسب المخاطب ٤٣٠
- ٩ . شهادة القول ٤٣١
- ١٠ . شهادة الحال ٤٣٢
- ١١ . الفرق بين الخطابة والجدل ٤٣٣
- ١٢ . أركان الخطابة ٤٣٤
- ١٣ . أصناف المخاطبات ٤٣٥
- ١٤ . صور تأليف الخطابة ومصطلحاته ٤٣٧
- ١٥ . الضمير ٤٣٩
- ١٦ . التمثيل ٤٤٠

المبحث الثاني الأنواع :

- ١ . تمهيد ٤٤٢
- ٢ . الأنواع المتعلقة بالمنافرات ٤٤٣
- ٣ . الأنواع المتعلقة بالمشاجرات ٤٤٥
- ٤ . الأنواع المتعلقة بالمشاورات ٤٤٧
- ما يتعلق بالأمور العظام ، وهي أربعة : الأمور المالية ، والحرب والسلام ، والمحافضة على
المدن ، والاجتماعيات العامة ٤٤٧
- ما يتعلق بالأمور الجزئية غير العظام ٤٤٩

المبحث الثالث التوايح :

- ١ . تمهيد ٤٥١
- ٢ . حال الألفاظ ٤٥٢
- ٣ . نظم وترتيب الأقوال الخطابية ٤٥٤
- ٤ . الأخذ بالوجوه ٤٥٦

الفصل الرابع صناعة الشعر

- تمهيد ٤٦٠
- تعريف الشعر وفائدته ٤٦٢
- السبب في تأثيره على النفوس ٤٦٣
- بماذا يكون الشعر شعرا؟ ٤٦٤
- أكذبه أعذبه ٤٦٦
- القضايا المخيلات وتأثيرها ٤٦٨
- هل هناك قاعدة للقضايا المخيلات؟ ٤٧٠
- من أين تتولد ملكة الشعر؟ ٤٧١
- صلة الشعر بالعقل الباطن ٤٧٢

الفصل الخامس صناعة المغالطة

المبحث الأول المقدمات :

- ١ . معنى المغالطة وبماذا تتحقق ٤٧٦
- ٢ . أغراض المغالطة ٤٧٨
- ٣ . فائدة هذه الصناعة ٤٧٩

٤٨٠.....	٤ . موضوع هذه الصناعة وموادها
٤٨١.....	٥ . أجزاء هذه الصناعة
	المبحث الثاني أجزاء الصناعة الذاتية :
٤٨٢.....	تمهيد
٤٨٣.....	المغالطات اللفظية :
٤٨٤.....	١ . المغالطة باشتراك الاسم
٤٨٥.....	٢ . المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية
٤٨٥.....	٣ . المغالطة في الإعراب والإعجام
٤٨٦.....	٤ . مغالطة الممارسة
٤٨٦.....	٥ . مغالطة تركيب المفصل
٤٨٨.....	٦ . مغالطة تفصيل المركب
٤٩٠.....	جدول المغالطات اللفظية
٤٩١.....	المغالطات المعنوية :
٤٩٣.....	جدول المغالطات المعنوية
٤٩٤.....	١ . ايهام الانعكاس
٤٩٤.....	٢ . أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
٤٩٥.....	٣ . سوء اعتبار الحمل
٤٩٦.....	٤ . جمع المسائل في مسألة واحدة
٤٩٨.....	٥ . سوء التأليف
٤٩٩.....	٦ . المصادرة على المطلوب

٧. وضع ما ليس بعلة علة ٥٠٠

المبحث الثالث أجزاء الصناعة العرضية :

من يلتجئ إليها غالبا ٥٠٢

إرجاع هذه الأمور إلى سبعة ٥٠٣